

الجزء الثالث

من

مَعَالِمُ السُّنَنِ

لِلْإِمَامِ أَبِي سَيْلَانَ جَمَادِي مَحْمَدَ الْخَطَّابِي الْبُسَيْطِي

المتوفى سنة ٣٨٨

وهو شرح سنن الإمام أبي داود

المتوفى سنة ٢٧٥

الطبعة الأولى

سنة ١٣٥٢ هجرية و سنة ١٩٣٣ ميلادية

طبعة وصححه

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخَلِيلِي

في مطبعته العلمية بحلب - حقوق الطبع محفوظة له



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الامارة والفی والحراج

قال ابو دود : حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن عبد الله بن دينار
عن عبد الله بن عمر ان رسول الله ﷺ قال الا كلکم راع وكلکم مسؤول عن
رعيتہ ، فالامير الذي على الناس راع عليهم وهو مسؤول عنهم ، والرجل راع على
اهل بيته وهو مسؤول عنهم ، والمرأة راعية على بيت بعلها وولده وهي مسؤلة عنهم ،
والعبد راع على مال سيده وهو مسؤول عنه فكلکم راع وكلکم مسؤول عن رعيتہ .
قال الشيخ : معنى الراعي حفظ الخلق فلو تمت عن ما يليه بأمرهم بالتصيبة
فيما يولونه ويحذرون من يخولون فيما وكل اليهم منه او يضيعوا ، واخبر انهم مسؤولون
عنه ومو الخدون به .

وفي قوله المرأة راعية على بيت بعلها دليل على سقوط القطع عن المرأة اذا مرتقت
من مال زوجها .

وفي قوله والرجل راع على اهل بيته دلالة على ان السيد ان يقيم اخذ على عبده
وامنته وقد جاء فيجوا الخدود على ما منك يترك .

ومن باب نصير راعية

قال ابو دود : حدثنا محمد بن عبد الله الحنظلي حدثنا عبد الرحمن بن مهدي

حدثنا عمران القطان عن قتادة عن انس ان النبي ﷺ استخلف ابن ام مكتوم على المدينة مرتين .

قلت انما ولاء النبي ﷺ الصلاة دون القضايا والأحكام فان الضرير لا يجوز له ان يقضى بين الناس لأنه لا يدرك الأشخاص ولا يثبت الأعيان ولا يدري من يحكم وعلى من يحكم وهو مقلد في كل ما يليه من هذه الأمور والحكم بالتقليد غير جائز ، وقد قيل انه ﷺ انما ولاء الامامة ببلديته اكراماً له واخذاً بالأدب فيما عاتبه الله عليه من امره في قوله سبحانه [عيسى وثولى ان جاءه الانمى اوردى ان الآية نزلت فيه وان النبي ﷺ كان يقوم له كما قيل ويقول مرحباً بن عاتبي فيه ربي ، وفيه دليل على ان امامة الضرير غير مكروهة .

ومن باب الدرافة

قال ابو داود : حدثنا مسدد حدثنا بشر بن المفضل حدثنا غالب القطان عن رجل عن ابيه عن جده عنهم كانوا على منهل من المشاهل فلما بلغهم الاسلام جعل صاحب الماء يعمدهم مائة من الابل على ان يسلموا فاسلموا وقسم الابل بينهم وبدا له ان يرتجعها منهم فأرسل ابنه الى النبي ﷺ فقال له انت النبي ﷺ فقل له ان ابي شيخ كبير وهو عريف ماء ، والله يسألك ان تجعل لي اليرافعة بعده فأقام فقال ان ابي يقول ذلك السلام فقال عليك وعلى اهلك السلام فقال ان ابي جعل لعمه مائة من الابل على ان يسلموا فاسلموا وحسن اسلامهم ، ثم بدا له ان يرتجعها منهم فهو احق بها ام هم قل ان بدا له ان يسلمها انهم فليسلمها وان بدا له ان يرتجعها منهم فهو احق بها منهم فان اسلموا فلعن اسلامهم وان لم يسلموا فوثقوا على الاسلام . وقال ان ابي شيخ كبير وهو عريف الماء والله يسألك ان

تجعل لى العرافة بعده ، فقال ان العرافة حق ولا بد للناس من عرفاء ولكن العرفاء في النار .

العراف القيم بأمر القبيلة والمهلة يلى امورهم ويتعرف الأمير منهم احوالهم قال الشاعر :

او كلما وردت عكاظ فبيلة بعثوا الى عريفهم يتوسم
وقوله العرافة حق يريد ان فيها مصلحة للناس ورفقا في الأمور ، الا تراه يقول ولا بد للناس من عرفاء ، وقوله العرفاء في النار معناه التحذير من التعرض للرياسة والتأمر على الناس لما في ذلك من الخنة وانه اذا لم يقم بحقه ولم يؤد الأمانة فيه اثم واستحق من الله سبحانه العقوبة وخيف عليه دخول النار .
وفيه من الفقه ان من اعطى رجلاً مالاً على ان يفعل امرأ هو لازم الأخذ له مفروضاً عليه فعلة فان للمعطي ارتجاعه منه ، وذلك ان الاسلام كان فرضاً واجباً عليهم فلم يجوز لهم ان يأخذوا عليه جعلاً وهذا مخالف لما اعطاه رسول الله ﷺ للوفقة قلوبهم ، وذلك انه لم يشارطهم على ان يسلموا فيمطيهم جعلاً على الاسلام وانما اعطاهم عطايأ بانه وان كان في ضمنها استمالة لقلوبهم وثألفهم على الدين وترغيب من ورائهم من قبائلهم في الدخول فيه .

ومن باب السعاية على الصدقة

قال ابوداد : حدثنا الثفيلي حدثنا محمد سامية عن محمد بن اسحاق عن يزيد بن ابي حبيب عن عبد الرحمن بن شماس عن عتبة بن عامر قال سمعت رسول الله ﷺ قال لا يدخل الجنة صاحب مكس .

قلت صاحب المكس هو الذي يبعثر اموال المسلمين ويأخذ من التجار

والمختلفة إذا مروا عليه وعبروا به مكساً بأسم العشر وليس هو بالساعي الذي يأخذ الصدقات فقد ولي الصدقات أفاضل الصحابة وكبارهم في زمان النبي ﷺ وبعده .

وأصل المكس التقص ومنه أخذ المكس في البيع والشراء وهو أن يشتريه شيئاً من الثمن ويستقصيه منه قال الشاعر :

وفي كل أسواق العراق أفاوة وفي كل ماباع أمروء مكس درهم
فأما العشر الذي يصلح عليه أهل العهد في تجارتهم إذا اختلفوا إلى بلاد المسلمين
فليس ذلك بمكس ولا أخذه يستحق للوعيد إلا أن يعمدى ويظلم فيخاف عليه
الاسم والعقوبة .

ومن باب الخليفة يستخلف

قال أبو داود: حدثنا محمد بن داود بن سفيان حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر
عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال: قال عمر إن لا استخلف فأن رسول
الله ﷺ لم يستخلف وإن استخلف فأن أبا بكر قد استخلف قال فوالله ما هو
إلا أن ذكر رسول الله ﷺ وأبا بكر فعلمت أنه لا يعدل برسول الله ﷺ
أحدًا وإنه غير مستخلف .

قلت معنى قول عمر إن رسول الله ﷺ لم يستخلف أي لم يسم رجلاً بعينه
للخلافة فيقوم بأمر الناس باستخلافه إياه . فأما أن يكون أراد به أنه لم يأمر
بذلك ولم يرشد إليه وأحمل الناس بلا راع برعاهم أو قيم يقوم بأمرهم ويضي
أحكام الله فيهم فلا . وقد قال ﷺ الأئمة من قریش فكن معناه الأمر بعقد
البيعة لأمام من قریش ولذلك رويت الصحابة يوم مات رسول الله ﷺ لم

يقضوا شيئاً من أمر دفعه وتجهيزه حتى أحكموا أمر البيعة ونصبوا أبا بكر اماماً وخليفة وكانوا يسمونه خليفة رسول الله ﷺ طول عمره اذ كان الذي فعلوه من ذلك صادراً عن واهيه ومضافاً اليه وذلك من ادل الدليل على وجوب الخلافة وانه لا بد للناس من امام يقوم بأمر الناس ويمضي فيهم احكام الله ويردعهم عن الشر ويمنعهم من الظلم والتفاسد وقد اعطى رسول الله ﷺ الراية يوم مؤتة زيد بن حارثة ، وقال ان قتل فأميركم جعفر بن ابي طالب فان قتل جعفر فأميركم عبد الله بن رواحة فأخذها زيد فاستشهد ، ثم أخذها جعفر فاستشهد ثم أخذها عبد الله بن رواحة فاستشهد ، ثم أخذها خالد بن الوليد ولم يكن رسول الله ﷺ تقدم اليه في ذلك ففتح الله عليه وحمد رسول الله ﷺ اثره واثنى عليه خيراً . وكل ذلك يدل على وجوب الاستخلاف ونصب الامام ، ثم ان عمر لم يعمل الأمر ولم يبطل الاستخلاف ولكن جعله شورى في قوم معدودين لا يبدونهم فكل من اقام بها كان رضا ولها اهلاً فاختاروا عثمان وعقدوا له البيعة فلاستخلاف سنة اتفق عليها الملأ من الصحابة وهو اتفاق الامة لم يخالف فيه الا الخوارج والمارقة الذين شقوا العصا وخلعوا اربعة الطاعة .

❦ ومن باب البيعة ❦

قال ابو داود : حدثنا حفص بن عمر حدثنا شعبة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال كنا نبايع النبي ﷺ على السمع والطاعة وبلغتنا فيما استطعت . قالت فيه دليل على ان حكم الاكراه ساقط غير لازم لانه ليس بمباستطاع دفعه .

❦ ومن باب اوزاق العمال ❦

قال ابو داود : حدثنا ابو الوليد الطيالسي حدثنا ليث عن بكير بن عبد الله

ابن الأشج عن بسر بن سعيد عن ابن الساعدي قال استعملني عمر رضي الله عنه على الصدقة فلما فرغت امر بمائة فقلت انما عملت لله قال خذ ما أعطيت فاني قد عملت على عهد رسول الله ﷺ نعماني .

قوله عملني معناه اعطاني العالة .

وقبه بيان جواز اخذ العامل الأجرة بقدر مثل عمله فيما يتولاه من الأمر ، وقد سمى الله تعالى للعاملين سعيًا في الصدقة فقال [والعاملين عليها] فرأى العلماء ان يعطوا على قدر غنائهم وسعيهم .

قال ابو داود : حدثنا موسى بن مروان الرقي حدثنا المعافى حدثنا الأوزاعي عن الحارث بن يزيد عن جبير بن نفير عن المستورد بن شداد قال سمعت رسول الله ﷺ يقول من كان لنا عاملاً فليكنسب زوجة ، فإن لم يكن له خادم فليكنسب خادماً فإن لم يكن له مسكن فليكنسب مسكناً ، قال وقال ابو بكر رضي الله عنه اخبرت ان رسول الله ﷺ قال من اتخذ غير ذلك فهو غال أو سارق .

قلت وهذا يتأول على وجهين أحدهما انه انما اباح له اكتساب الخادم والمسكن من عماله التي هي اجر مثله وليس له ان يرتفق بشيء سواها . والوجه الآخر ان للعامل السكنى والخدمة فإن لم يكن له مسكن وخادم استؤجر له من يخدمه فيكفيه مهنة مثله وبكثري له مسكن يسكنه مدة مقامه في عمله .

ومن باب هدايا العمال

قال ابو داود : حدثنا ابن السرح وابن ابي خلف لفظه قال حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عمرو بن ابي حميد الساعدي ان النبي ﷺ استعمل

رجلاً من الأزد يقال له ابن النلتية على الصدقة فجاءه فقال هذا لكم وهذا لي «١»
فقام النبي ﷺ على المنبر فحمد الله وأثنى عليه ، وقال ما بال التعامل نبعثه فيجيء
فيقول هذا لكم وهذا أهدي لي ألا جلس في بيت أمه أو أبيه فينظر أهدي إليه
أم لا ، لا بآني أحد منكم بشيء من ذلك إلا جاء به يوم القيامة إن كان بغير آ
له رغبة أو بكرة فأما خول أو شاة تبرع ثم رفع يديه حتى رأيت عفرة إبطيه ، ثم
قال اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت .

قامت في هذا بيان أن هدايا العمال محت وأنه ليس سبيلها سبيل سائر الهدايا
للإحسان وإنما يهدي إليه للمعاشاة وليخفف عن المهدي ويسوغ له بعض الواجب
عليه وهو خيانة منه وبخس للحق الواجب عليه استيفاءه لأهله .

وفي قوله ألا جلس في بيت أمه أو أبيه «٢» فينظر أهدي إليه أم لا دليل
على أن كل أمر يتدرع به إلى محظور فهو محظور ويدخل في ذلك القرض يجر
المنفعة ، والدار المرهونة يسكنها المرغن بلا كراه ، والدابة المرهونة يركبها
ويؤتق بها من غير عوض . وفي معناه من باع درهماً ورغيفاً بدرهمين لأن
معلوم أنهما جعل الرغيف ذريعة إلى أن يربح فضل الدرهم الزائد ، وكذلك
كل نلتجة وكل دخيل في العقود يجري مجرى ما ذكرناه على معنى قوله هلا
فقد في بيت أمه حتى ينظر أهدي إليه أم لا فينظر في الشيء وقربه إذا انفرد
أحداهما عن الآخر وفرق بين قرانهما هل يكون حكمه عند الانفرد حكمه
عند الاقتران أم لا والله أعلم .

«١» في المتن المخطوط والمطبوع أهدي لي .

«٢» من قوله فينظر أهدي إليه إلى قوله بعد فينظر في الشيء وقربه ساقط من اللفظية له م

ومن باب ما يلزم الامام من امر الرعية

قال ابو داود : حدثنا سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي حدثنا يحيى بن حمزة
حدثنا يزيد بن ابي مريم ان اناسهم بن مخيمرة اخبروه ان ابامريم الا زدي اخبره قال
دخلت على معاوية فقال ما اتعنا بك ابا فلان ، وهي كلمة تقولها العرب فقالت
حديث سمعته اخبرك به سمعت رسول الله ﷺ يقول من ولأه الله شيئاً من امر
المسلمين فاحتجب دون حاجتهم وخلفتهم وقرم احتجب الله دون حاجته وخلفته
وفقره قال فجعل رجلاً على حوائج الناس .

قوله ما اتعنا بك يريد ما جانا بك او ما اعلمك اليانا واحسبه مأخوذاً من
قوله نعم ونعمة عين اي قرعة عين ؛ وانما يقال ذلك لمن يعتد بزيارته ويفرح
بلقائه كأنه يقول ما الذي اطعمك علينا وحياثا بقاءك ، ومن ذلك قولهم انهم
صباحاً هذا او ما اشبهه من الكلام والله اعلم .

ومن باب قسم النبي

قال ابو داود : حدثنا هارون بن زيد بن ابي الزرقاء حدثنا ابي حدثنا هشام
ابن سعد عن زيد بن اسلم ان عبد الله بن عمر دخل على معاوية ، فقال حاجتك
يا ابا عبد الرحمن ؟ فقال عطاء المحرورين فاني رأيت رسول الله ﷺ اول ما جاءه
شيء بدأ بالمحرورين .

قلت يريد بالمحرورين المعتقين وذلك انهم قوم لا ديوان لهم وانما يدخلون
تبعا في جملة مواليتهم ، وكان الديوان مروضاً على تقديم بني هاشم ثم الذين
يلونهم في القرابة والسابقة وكان هو كلاً مؤخرين في الذكر فاذا ذكر بهم عبد الله

ابن عمر وتشفع في تقديم اعطيتهم لما علم من ضعفهم وحاجتهم . ووجدنا النبي ﷺ مقسوماً لكافة المسلمين على ما دلت عليه الأخبار الا من استثنى منهم من اعراب الصدقة ، وقال عمر بن الخطاب لم يبق احد من المسلمين الا له فيه حق الا بعض من تكون من ارقائكم وان عشت ان شاء الله ليأتين كل مسلم حقه حتى يأتي الراعي بسر وغير لم يعرف فيه جيلينه ، واحتج عمر رضي الله عنه في ذلك بقوله [والذين جاؤا من بعدهم] الآية .

وقال احمد واصحاق النخعي والفقير الاعميد ، واحتج احمد في ذلك بأن النبي ﷺ اعطى العباس من مال البحرين ، والعباس رضي الله عنه غني . والشهور عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه انه سوي بين الناس ولم يفضل بالسابقة واعطى الأحرار والعبيد ، وعن عمر رضي الله عنه انه فضل بالسابقة والقدم واسقط العبيد ثم رد علي بن ابي طالب رضي الله عنه الأمر الى التسوية بعد ، ومال الشافعي الى التسوية وشبهه بقسم الموارث .

ومن باب ارزاق الثمينة

قول ابو داود : حدثنا محمد بن كثير اخبرنا - قيان عن جعفر عن ابيه عن جابر ابن عبد الله قال كان رسول الله ﷺ يقول انا اولي بالأموات من انفسهم من ترك مالا فلا له ومن ترك ديناً او ضياعاً فالي وعلي .

قلت هذا فيمن ترك ديناً لا وفاء له في ماله فإنه يقضي دينه من التي ، فأما من ترك وفاء فإن دينه مقضى منه . ثم بقية ماله بعد ذلك مقسومة بين ورثته ، والضياع اسم لكل ما هو معرض ان يضيع ان لم يتعهد كالدرية الصغار والاطفال والزماني الذين لا يقومون بكل انفسهم وسائر من يدخل في معانهم .

وكان الشافعي يقول ينبغي للإمام أن يحصي جميع من في البلدان من المقاتلة
وهم من قد حتم أو استكمل خمس عشرة سنة من الرجال ويحصى القدرة وهي
من دون الحتم ودون البالغ والنساء صغيرتهن وكبيرتهن ويعرف قدر نفقتهن
ومحتاجون إليه في وثاقتهن بقدر معاش مثلهن في بلدانهن ثم يعطي المقاتلة في كل
عام عطاءهم . والعطاء الواجب من أن لا يكون إلا يبلغ يطبق مثله الجهاد
ثم يعطي القدرة والنساء ما يكفيهم لفتحهم في كسوتهم ونفقتهم . قال ولم
يختلف أحد لقينه في أن ليس للمماليك في العطاء حق ولا للأعراب الذين هم
أهل الصدقة ، قال ون فضل من المال فضل بعد ما وصفت وضعه الإمام في
اصلاح الحصون والازدياد في الكراع وكل ما قوى به المسلمون . فإن استغنى
المسلمون وكملت كل مصلحة لم يفرق ما بقي منه بينهم كله على قدر ما يستحقون
في ذلك المال قال ويعطى من النقي رزق الحكم وولاة الأحداث والصلاة
بأهل النقي وكل من قام بأمر النقي من وال وكاتب وجندي من لا غنى لأهل
النقي عنه رزق مثله .

ومن باب كراهية الاقتراض في آخر الترمذ

قال أبو دود : حدثنا هشام بن عمر حدثنا سليم بن مطير شيخ من أهل
وادي القرى عن أبيه أنه حدثه قال سمعت رجلاً يقول سمعت رسول الله ﷺ
يقول في حجة الوداع أمر الناس ونهائم ثم قال هل بلغت قالوا اللهم نعم ثم
قال إذا تم حفت قریش المالك فيما بينها وعاد العطاء رشا فدعوه فقبل من هذا
قلوا هذا أبو الزوائد صاحب رسول الله ﷺ .

قوله تجاحفت يريد تنارعت المالك حتى تقابلت عليه واجحف بهما بعض

وقوله وعاد العطاء رشا هو ان يصرف عن المستحقين ويهمل من له الجاه والنزلة .

ومن باب تدوين العطاء .

قال ابو داود : حدثني موسى بن اسماعيل حدثنا ابراهيم بن سعد الخبزنايني
شهاب عن عبد الله بن كعب بن مالك الانصاري ان جيشا من الأنصار كانوا
بأرض فارس مع اميرهم ، وكان عمر بن الخطاب يقف الجيوش في كل عام
فشغل عنهم عمر فلما مر الأجل قفل اهل ذلك اشتر فاشد عليهم وواعدهم وهم
اصحاب رسول الله ﷺ قالوا يا عمر انك غفلت عن وتركت فينا لدي امر
به رسول الله ﷺ من اعقاب بعض الغزوة بعضا .

الاعقاب ان يبعث الامام في امر المقيمين في الفرجة يقيمون مكاهم
ويصرف اولئك فانه اذا طالت عليهم الغيبة والغزوة نضروا به واضر ذلك
بأهلهم ، وقد قال عمر رضي الله عنه في بعض كلامه لا نجبروا الجيوش
ففتنهم يريد لا تطيلوا عليهم في الثغور .

ومن باب صفايا رسول الله ﷺ من الأموال .

قال ابو داود : حدثنا الحسن بن علي ومحمد بن يحيى بن فارس المعنى فلا حدثنا
يشر بن عمر الزهراني قال حدثني مالك بن انس عن ابن شهاب عن مالك بن
اوس وهو بن الحذاف قال ارسل الي عمر حين تعالى النهار فجنه فوجدته جالسا
على سرير مفضيا الى رماله فقال حين دخلت عليه يا مال الله قد دف اهل ابيات
من قومك وقد امرت فيهم بشيء فانقسم فيهم ، قلت لو امرت غيري بذلك
فقال خذ فجاء يرفا فقال يا امير المؤمنين هل لك في عثمان بن عفان وعد الرحمن
ابن عوف والزبير بن العوام وسعد بن ابى وقاص قد نعم فأذن لهم فدخلوا ثم جاءه

يرفأ فقال يا امير المؤمنين هل لك في العباس وعلى قار نعم فأذن لها فدخلت
فقال لعباس يا امير المؤمنين اقض بني وبن هدا يعني علياً ، فقال بعضهم حل
يا امير المؤمنين اقض بينهم وارحهم ، قال مالك بن اوس خيل الي انهما قدما
لوشك النمر لذلك فقال عمر انما اقبل على اوشك لرحط ، فقال انشدكم
بالله الذي بأذنه تقوم السماء والأرض هل تعلمون ان رسول الله ﷺ قال لا
ثورث ما تركنا صدقة قالوا نعم ثم قيل على علي والعباس رضي الله عنهما ،
قال انشدكم بالله الذي بأذنه تقوم السماء والأرض هل تعلمان ان رسول الله
ﷺ قال لا ثورث ما تركنا صدقة فقالا نعم ، قال فأذن الله حص رسول الله بحصة
لم يخص بها احداً من الناس فقال [وما اذن الله على رسول الله منهم ثا اوحفت عليه
من خيل ولا ركاب ولكن الله يسطرسله على من يشاء والله على كل شيء قدير
وكان الله افاء على رسوله نبي الضيف هو الله ، انت نبيها سكر ولا اخذها
دونكم وكان رسول الله ﷺ يأخذ منها نعمة اهله سعة او بقرته وبقعة اهله سعة
ويحمل ما بقى اسوة امال ، ثم اقبل على ، انشد لرحط ، فقال انشدكم بالله الذي
بأذنه تقوم السماء والأرض هل تعلمون ذلك فتوانتم ، ثم اقبل على لعباس رضي
الله عنهما فقال انشدكم بالله الذي بأذنه تقوم السماء والأرض هل تعلمان
ذلك فلا نعم فيها توفي رسول الله ﷺ قال ابو بكر اذوب رسول الله ﷺ
بجنت بت وهذا الى ابي بكر نطاب انت ميراثك من ابن خاك ويصير هذا
ميراث امرأته من ابيها ، فقال ابو بكر قال رسول الله ﷺ لا ورت ما تركنا
صدقة والله يعلم به صادق طار راشد ناسع باحق مولها ابو بكر فما توفي فت
اذ ولي رسول الله ﷺ وولي في كرم مولها ما شاء الله ان اتيه ببيت

وهذا وانتما جميع وامر كما واحد فسألتنيها فقلت ان شئتما ان ادمعما اليكما على ان عليكما عهد الله ان تلبها بالذي كان رسول الله ﷺ يلبها فأخذتماها مني على ذلك ثم جئتاني لأقضي بينكما بغير ذلك والله لا أقضي بينكما بغير ذلك حتى تقوم الساعة فإن عجزتما عما فردها لي

قال ابو دود وانتم سألاه ان يصيرها بينهما نصفين فقال عمر رضي الله عنه لا اوقع عليها اسم القسم .

قلت ما احسن ما قال ابو دود وما اشبهه بما تأوله ، والذي يدل من نفس الحديث وسباق القصة على ما قال ابو دود قول عمر لما جئت انت وهذا وانتما جميع و امر كما واحد فهذا يبين انهما اتما اختصما اليه في رأي حدث لما في اسباب الولاية والحفظ فرام كل واحد منهما التفرد به دون صاحبه ولا يجوز عليهما ان يكونا طالبا بأن يجعله ميراثا ويرده ملكا بعد ان كانا سلفاء في ايام ابي بكر وتخليها عن الدعوى فيه وكيف يجوز ذلك وعمر رضي الله عنه يناشدهما الله هل تعلمان ان رسول الله ﷺ قال لا نورث ما تركنا صدقة فيعترون به وانتم الحضور يشهدون على رسول الله ﷺ بمثل ذلك . وكل هذه الأمور تؤكد ما قاله ابو دود وتصحح ما تأوله من انهما اتما طالبا بالقسم ، ويشبه ان يكون عمر انه منعها القسم احتياطا للصدقة وبمحافظة عليها فان القسم لما تجري في أموال الملوكة وكانت هذه الصدقات متنازعة وقت وفاة رسول الله ﷺ يدعى فيها للملك والوراثة الى ان قامت البينة من قول رسول الله ﷺ ان تركته صدقة غير موروثه فلم يسمع لما عمر بالقسم ولو سمح لما بالقسم لكان لا يؤمن ان يكون ذلك ذريعة لمن يريد ان يمتلكها بعد علي والعباس من ليس له بصيرتها

في العلم ولا تقيمتها في الدين فرأى أن يتركها على الجملة التي هي عليها ومنع أن
تحول عليها النساء فيتوهم أن ذلك إنما كان لأى حدث منه فيها لوجب عاداتها
إلى الثالث بعد اقتطاعها عنه إلى الصدقة ، وقد يجهل ذلك وجه آخر وهو أن
الأمر المفوض إلى الاثنين للركول اليهما وإلى ما بينهما وكذا بينهما ليمضيا
بشركة منهما أقوى في الرأي وادق إلى الاحتياط من الانحصار على أحدهما
والاكفأ به دون مقام الآخر ولو أوصى رجل بوصية إلى عمرو وزيد أو وكل
رجل زيداً وعمراً لم يكن لواحد منهما أن يسند أمر منهما دون صاحبه فنظر
عمر لتلك الأموال واحتط فيها بأن فوضها اليهما معاً فلما تنازعاها قل لها
أما نلها جميعاً على الشرط الذي عقدته لكما في أصل التولية وأما أن ترداها إلي
فأنولاهما بنفسى وأجرهما على سبيلها التي كانت تجري أيام أبي بكر رضى الله عنه .
قلت وروى أن علياً رضى الله عنه علب طابع العباس بعد ذلك فكان يليها أيام
حياته وبذل على صحة التأويل الذي ذهب إليه أبو ذؤود أن منازعة على رضى
الله عنه عباس لم تكن من قبل أنه كان يراه ملكاً وميراثاً أن الأخبار لم تختلف
عن على رضى الله عنه أنه لما أوصت إليه الخلافة وخلص له الأمر أجزاها على
الصدقة ولم يغير شيئاً من سبيلها .

وحدثني وعمر محمد بن عبد الواحد النحوي أخبرنا أبو العباس أحمد بن يحيى
عن ابن الأعرابي قال كان أوس حطبة خطبها أبو العباس السفاح في قرية يقال
لها العاسية بالأنصار فلما افتتح الكلام وصار إلى ذكر الشهادة من الخطبة قام
رجل من آل أبي طالب في عتقه مصحف فقال اذكر لك الله الذي ذكرته إلا
أصفتي من خصمي وحكمت بيني وبينه بما في هذا المصحف فقال له ومن ظلمك

قال اربكر لذي منع فاطمة فذكر قال فقال له وهل كان بعده احد قال نعم ، قال من قال عمر ، قال واقف على ظلمكم قال نعم قال وهل كان بعده احد قال نعم ، قال من قال عثمان قال واقف على ظلمكم قال نعم ، قال وهل كان بعده احد قال نعم قال من قال امير المؤمنين علي بن ابي طالب قال واقف على ظلمكم قال فاسكت "رجل وحسن يلتفت الى ما وراءه يطلب مخلصاً فقال له والله الذي لا اله الا هو نولانا انه اول مقدم قته ثم في ما اكرت تقدمت ليك في هذا قل لاخذت الذي فيه عينك فعد واقبل على الخطبة

قوله مفصلاً الى رماله يريد انه كان قاعداً عليه من غير فراس ورماله مايرى ، وينسج به من شريط ونحوه .

وقوله دف اهل ابيات من قومك معه اقبلوا وغم دفيق وهو مشى مريع في مئة ربة خطو يريد انهم وردوا المدينة لضر اصحابه في بلادهم ، وفي قول عمر ان الله خص رسوله ﷺ بحجة لم يخص بها احداً من اسس وتلا على اثره الآية دليل على ان اربعة اجناس ابي كانت رسول الله ﷺ خاصة في حياته .

واختلفوا فيما هي له بعده واير نصرف وفيمن توضع فقال شافعي فيها قولان احدهم ان سبيلها سبيل المصلح فتصرف الى الأثم فلاثم من مصلح المسلمين ويبدأ بالثلاثة اولاً فيعطون قدر كفايتهم ثم يبدأ بالأثم فلاثم من المصلح لأن النبي ﷺ كان يأخذه بفضيلته وليس لأحد من الأئمة بعده تلك الفضيلة فلبس لهم بتملكوها . والتقول الآخر ان ذلك للمقاتلة كله ينقسم فيها لأن النبي ﷺ لما كان يأخذه لما له من رعب وطمية في طلب العدو والمقاتلة هم يقاتلون مقامه في ارباب العدو واخافتهم .

وكان مالك يرى ان النبي للمصالح قال وكذلك كان في زمان رسول الله ﷺ
وحكى عنه انه قال كان رسول الله ﷺ لا يملك فيه مالا وكان لا يصح منه الملك .
قلت وهذا القول ان صح عنه فهو خطأ ، وقال بعض اهل العلم الغبي للائمة بعده .
قال ابو دلود : حدثنا مسدد حدثنا اسماعيل بن ابراهيم اخبرنا ايوب عن
الزهري قال قال عمر رضي الله عنه [ما افاء الله على رسوله منهم فما وجفتم عليه
من خيل ولا ركاب] قال الزهري قال عمر هذه لرسول الله ﷺ خاصة قرى
عربية فذلك وكذا [ما افاء الله على رسوله من اهل انقرى فله وللرسول
ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل] و [للفقراء الذين اخرجوا من
ديارهم واموالهم والذين هموا بالدين والاربابان من فلولهم والذين هموا من بعدهم]
فاستوعبت هذه الناس فلم يبق احد من المسلمين الا له فيها حق او قال حظ
الا بعض من يملكون من ارقاشكم .

قلت مذهب عمر في تأويل هذه الآيات الثلاث في سورة احشر ان تكون
منسوقة على الآية الاولى منها وكان رايه في الغبي ان لا يخمس كما تخمس
الغنيمة لكن تكون جلته لجملة المسلمين مرصدة لمصالحهم على تقديم كان يرد
وتأخير فيها وترتيب لها ، ولبه ذهب عامة اهل الفتوى غير الشافعي فانه كان
يرى ان يخمس اني فيكون رجة اخماسه لأوراق لمقاتلة والقدرة وفي الكراع
والسلاح وتقوية امر الدين ومصالح المسلمين وبقسم خمسة على خمسة اقسام
كالتقسيم خمس الغنية واحتج بقوله تعالى [ما افاء الله على رسوله من اهل انقرى
فله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل] .

وكان يذهب الى ان ذكر الله انما وقع في اول الآية على سبيل التبرك
بالافتتاح باسمه وانما هو اسم لرسول الله ﷺ في الحقيقة ، والى هذا ذهب
جماعة من اهل التفسير ، قال شعبي وعطش بن ابي رباح خمس الله وخمس
رسوله واحد ، وقال قتادة فان الله خمسة قال هو الله ، ثم بين نفسه الخمس خمسة
الخماس ، وقال الحسن بن محمد بن خنيفة هذا مفتاح الكلام لله لدين والآخرة .
قلت ولدي ذهب اليه الشافعي هو الظاهر في التلاوة وقد اعتبره آية الفسمة
وهو قوله [واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة والرسول ولدى اقرني
واليتامى والمسكين وابن السبيل] حمل حكم النبي عليه في اخراج الخمس منه
وشهد له على ذلك امران احدهما ان المطلب الآخر على الاول لا يكون
الا بعض حروف الدسوق وحرف الفسمة يوم في ابتداء الآية الذببة وهي
قوله [الفقراء لها خمس] وانما هو بفتح كلام ، والمعنى الآخر ان السمين في
الآية لا حره وهي قوله [والتدين جدو من عدم] و كانوا داخلين في اهل
البيت وحب بن بهل حقير فهم وبنو بني ابي ملحقر كما يفعل ذلك لوارث
العائب واسيريت الخطاين ويحفظ عليه حتى يحضر ولم يكن يجوز ان يستأثر
اخاضرون بحقوقي الغيب الا ان عمر بن الخطاب علم بحكم الآية وبانذارها
وقد تبعه عامة القمهاء ولم يتابع الشافعي على ما ذهب اليه فاصبح الى قول اصحابي
وهو الامة العدل المأمور بالافتداء في قوله ﷺ قد ادوا ديني من حدي
ابي بكر وعمر اولى واصوب

وما احسب لشافعي عاقبه عن متابعة عمر في ذلك الا ما طلبه من ظاهري الآية
وعوزه من لالة حرف الدسوق فيما يمتنع من حق انتظام والله اعلم

وقوله الابص من تملكون من ارقانكم يتأول على وجهين احدهما ما ذهب
 اليه ابو عبيد فانه روى حديث عن ابن عبيدة عن عمرو بن دينار عن الحسن بن
 محمد بن علي عن محمد القفاري ان مملوكين او ثلاثة لبني عمر شهدوا بدرًا فكان
 عمر يعطي كل رجل منهم في كل سنة ثلاثة آلاف درهم قل روى ما حسب
 نه انما اراد هو لا ان المالك البدرين شهدهم بدرًا ، الا يرى انه حص وثميع
 وقال غيره بل اراد به جميع المالك وانه قد شئى من حملة المسلمين بعضاً من كل
 فكان ذلك منصرفاً الى جنس المالك وقد بوضع البعض في موضع الكل
 كقول سيد :

او يتعلق «١» بعض النفوس جماعها

يريد النفوس كلها .

قل ابو داود : حدثنا حجاج بن ابى يعقوب حدثني يعقوب بن ابراهيم بن
 سعد حدثنا ابى عن صالح عن ابن شهاب قل خبرني عروبة ان عائشة خبرته
 بهذا الحديث وذكرت قصة فاطمة وطلب من ابى بكر ميراث رسول الله ﷺ
 قلت فابى بو بكر عليها وقل نست باركاً شيئاً كان رسول الله ﷺ يعمل به
 الا عملت به ابى الخشى ان تركت شيئاً من امره ان زيف ، قل فلما صدقه
 بالمدينة فدفعها عمر الى علي واباس فغلب على صبيها ، واما خير وفدك فامسكها
 عمر وقال هما صدقة رسول الله ﷺ كانت لحفوة ابى عمروه وروايه وامرهما
 الى من ولي الأمر قال فعما على ذلك الى يوم .

وقوله عمروه ابى تغشاه ونذناه بقل عرابي خيف وعرفني هم لي تزي

قال ابو داود : حدثنا عبد الله بن ابراهيم حدثنا جرير عن المغيرة قال جمع عمر بن عبد العزيز بني مروان حين استلخف فقال ان رسول الله ﷺ كانت له قدك فكان يتفق منها ويعود منها على صغير بني هاشم ويزوج فيه أبائهم وان فاطمة سألته ان يحملها لها فأبى فكانت كذلك في حياة رسول الله ﷺ حتى مضى لسبيله فلما ان ولي عمر عمل فيها ؛ بل ما عملا حتى مضى لسبيله ثم انقطعها مروان ثم صارت لعمر بن عبد العزيز ، قال عمر رأيت امرأ سمع رسول الله ﷺ فاطمة ليس لي بحق راني اشهدكم في قدردنتها على ما كانت .

قلت انما انقطعها مروان في أيام حياة عثمان بن عفان وكان ذلك مما عابوه وتعلقوا به عليه ، وكان تأويله في ذلك والله اعلم ما يلغه عن رسول الله ﷺ من قوله اذا اطعم الله نبياً طعمة فهي للذي يقوم من بعده وكان رسول الله ﷺ يأكل منها ويتفق على عياله قوت سنة ويصرف الباقي مصرف الفبي فاستغنى عثمان عنها بماله فخطبها لأقربائه ووصل بها ارحامهم وقد روي ابو داود هذا الحديث . قال ابو داود : حدثنا عثمان بن ابي شيبة حدثنا محمد بن الفضل عن الوليد بن جميع عن بي الطفيل قال جاءت فاطمة الى ابي بكر رضي الله عنها فطلب ميراثها من النبي ﷺ قال فقال ابو بكر سمعت رسول الله ﷺ يقول ان الله اذا اطعم نبياً طعمة فهي للذي يقوم من بعده .

قلت وفيه حجة لمن ذهب الى ان اربعة احباس الفبي بعد رسول الله ﷺ للأئمة بعده .

ومن باب بيان مواعين قسم الخمس وسهم ذى القربى

قال ابو داود : حدثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة حدثنا عبد الرحمن بن مهدي

عن عبد الله بن المبارك عن يونس بن يزيد عن الزهري أخبرني مسعود بن المسيب
أحد بني جبير بن مطعم به جاء هو وعثمان بن عفان يكلمان رسول الله ﷺ فيما
قسم من الخس في بني هاشم وبني المطلب فقلت يا رسول الله قسمت لأخواننا
بني المطلب ولم تعط شيئا يعني بني عبد شمس وبني نوفل وفرايتنا وقرابتهم منك
واحدة فقال النبي ﷺ فما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد ، قال جبير ولم
يقسم لني عبد شمس ولا لبني نوفل من ذلك الخس كما قسم لبني هاشم وبني
المطلب ، قال وكان أبو بكر يقسم الخس نحو قسم رسول الله ﷺ غير أنه لم
يكن يعطي قريبي رسول الله ﷺ ما كان النبي ﷺ يعطيهم ، قال وكان عمر
ابن الخطاب يعطيهم منه وعثمان بعده .

قلت قوله بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد يريد به الخلف الذي كان بين
بني هاشم وبين بني المطلب في الجاهلية ، وفي غير هذه الرواية أنه قال إنما نفتق
في جاهلية ولا في اسلام ، وكان يحيى بن معين يرويه إنما بنو هاشم وبنو المطلب
مسيء واحد بالنسبة غير للمجعة أي مثل سواء يقال هذا سيء هذا سيء مثله ونظيره .
وفي الحديث دليل على ثبوت سهم ذي القربى لأن عثمان وجبير إنما طابا
بالقرابة ، وقد عمل به الخلفاء مد عمر وعثمان ، وجاء في هذه الرواية أن أبا
بكر لم يقسم لهم ، وقد جاء في غير هذه الرواية عن علي أن بكر قسم لهم
وقد رواه أبو داود .

قال أبو داود : حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا ابن غير حدثنا هاشم بن البريد
حدثنا حسين بن ميمون عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال
سمعت عليا يقول اجتمعنا أنا وحاس وفاطمة وزيد بن حارثة عند النبي ﷺ

فقلت يا رسول الله ان رأيت ن قولي حتى من هذه الخس في كذب الله تعالى
فأفسسه في حياتك كي لا ينزعني احد عذك فامل قال ففعل ذلك فقسمة
حياة رسول الله ﷺ ثم ولانيه ابو بكر حتى كان آخر سنة من سنة عمر فانه
اتاه مال كثير فعزل حقنا ثم ارسل اني فقلت ما عنه العام عني وولساحيريه
حاجة فأردده عليهم ثم لم يدعني اليه احد بعد عمر فلقبت العباس بعد ما حرجت
من عند عمر فقل يا علي حرمتنا خداة شيئا لا يورد علينا اداء وكان رجلاً ذاهباً .
قلت فقد روى عن علي رضي الله عنه ان ابا بكر كان يقسم فيهم وكذلك
عمر الى ن تركوا حقهم منه فقل ذلك على ثبوت حقهم .

وقد اختلف العلماء في ذلك فقال الشافعي حقه ثابت وكذلك مالك بن اس
وقال اصحاب الرأي لا حق لذي القربى وقسموا الخس في ثلاثة اصناف .
ونال بعضهم عما اعطى رسول الله ﷺ بني المطلب لانصرة في القرية الا تراه
يقول انا لم تفرق في جاهلية ولا اسلام فبني على ن سبب الاستحقاق النصرة
والنصرة قد انقطعت فوجب ان تقطع العطية

فان هذا يعني بمفرده لا يصح على الاعتبار ولو كان ذلك من اجل النصرة
حسب الكثر نحو هاشم اولى الناس ان لا يعطوا شيئاً فقد كانوا لئال وحقاً
عليه وانما هو عطية باسم القرابة كالكثيرات . وقد قيل انما عطاوه عوضاً من صدقة
المحرمة عليهم وتحريم الصدقة باق فليكر السهم باقياً

قال ابو دلود : حدثني احمد بن صالح حدثنا عيسى بن عدينا بن يوسف عن ابن شهاب
ان خبرني عبد الله بن الحارث بن نوفل الهاشمي ان عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث
ابن عبد المطلب اخبره ن ابا ربيعة بن الحارث وعباس بن عبد المطلب قالوا

لعبد المطلب بن ربيعة والفضل بن عباس انهما رسول الله ﷺ فقولاه يا رسول الله قد بلغنا من السن ما ترى واحبب ان تزوج وانت يا رسول الله ابراهيم واوصلهم وليس عند ابويننا بصديقان عنا فاستعملنا يا رسول الله على الصدقات فلو رد اليك ما يؤذي اموال وتُصب ما كان فيها من مرق ، قال فأتى على ابن ابي طالب ونحن على تلك الحال فقال لنا ان رسول الله ﷺ قد قال والله لا يستعمل منكم احداً على الصدقة ، فقال له ربيعة هذا من امرك قد نلت صهر رسول الله ﷺ فز بحسبك عليه فأتى على رضي الله عنه رداه ثم اضطجع عليه فقال ان ابو لحسن اقترم والله لا ارجع حتى يرجع لي كما ابا كما يحور ما عشتا به الى الذي ﷺ قال عبد المطلب فاستطاعت انا والفضل حتى وافق صلاة الظهر قد قامت فصليت مع الناس ثم اسرعت انا والفضل الى باب حجرة النبي ﷺ وهو يومئذ عند زيب بنت جهم فقاما بالباب حتى قد رسول الله ﷺ فأخذ بأذني وادنى الفضل فقال اخرجا ما تصردن ثم دخل فادنى والفضل قد خلا فتواكلنا الكلام قايلاً ثم كناه او كله ، الفضل قد شك في ذلك عبد الله فقال كنه بالذي امرنا به ابونا فسكت رسول الله ﷺ ساعة ورفع بصره قبل سقف البيت حتى طار علينا انه لا يرجع اليها شيئاً حتى رأينا زيب نلمع من وراء الحجاب بيدها تريد ان لا تعمل وان رسول الله ﷺ في مرنا ، ثم خفض رسول الله ﷺ رأسه فقال ان هذه الصدقة هي اوساخ الناس وانما لا تحمل لحمد ولا لآل محمد ادعوا لي نوفل بن الحارث فدعى له نوفل ، فقال يا نوفل اسكع عبد المطلب فانكحني نوفل ثم قال النبي ﷺ ادعوا لي نعمة بن جزم وهو رجل من بني ريد كان رسول الله ﷺ استعمله على الاحاس فقال رسول الله ﷺ نعمة اسكع الفضل فاسكعه ،

ثم قال رسول الله ﷺ ثم فاصدق عنهما من الخمس كذا وكذا «١٦» .

قوله ان ابو الخمس القرم هو في اكثر الروايات العموم وكذلك رواه لنا ابن دسة بالواو وهذا لا معنى له ونما هو القرم واصل القرم في الكلام خلل الابل ومنه قيل للرئيس قرم يريد بذلك انه المقدم في الرأي والمعرفة بالأمر فهو بهم بمنزلة لقرم في الابل .

وقوله بمحور ، يعتمده اي مجواب المسألة التي بحثنا فيها وبرجعوا ، واصل المحور الرجوع يقال ككته فما احذر الي جواباً ، اي ما رد الي جواباً . وقوله اخرجنا ما تصرف ان يريد ما تركنا او ما تصرفنا من الكلام واصله من الضر وهو الشد ولاحكام .

وثوله فتواكلنا الكلام . معناه ان كل واحد ما قد وكل الكلام الى صاحبه يريد ان يتبدأ الكلام صاحبه دونه .

وقوله ثم فاصدق عنهما من الخمس اي من حصته من الخمس الذي هو سهم النبي ﷺ وكان يأخذ لطعامه ونفقة اهله منه قدر الكفاية ويرد الباقي منه على يتيم بنى هاشم وايا ما هم ويضعه حيث اراد الله من وجوه المصلحة . وهو معنى قوله الى مما افاء الله على الا خمس وهو مردود عليكم ، وقد يجعل ان يكون انما امره ان يسوق المهر عنهما من سهم ذي القربى وهو من جملة الخمس والله اعلم . قال ابو داود : حدثنا احمد بن صالح حدثنا عتبة بن خالد حدثنا يونس عن ابن شهاب اخبرني علي بن الحسين ان حسين بن علي اخبره ان علياً رضي الله عنه قال كانت لي شارق من صبيبي من المظنم يوم بدر وكان رسول الله ﷺ اعطاني

شارقة من لحس يومئذ ، ولم ادرت ان اني بقطة بنت رسول الله ﷺ واعدت رجلاً صولغاً من بني قيقاع ان يرمل بي فتأني بأدخر ادرت ان ابيعه من اصو عين فلتعين بهى وفيمة عرسى فسا انا اجمع لشرى متاعاً من الاقتاب والفرائر والحبال وشارقة من اخذ الى حسب حجرة رجل من الأنصار فقلت حين جمعت ما جمعت فدا شاروي قد احتببت اسمتها وقرت خواصرهما واخذ من كادهما فلم املك عبي حين رأيت ذلك المنظر فقلت من فعل هذا فلو افعله حمزة بن عبد المطلب وهو في هذا البيت في شرب من الأنصار غتته فينته واصحابه فقلت في غدا ، الا يا حمزة أشرف انيوا ، فوثب الى السيف فأجبت اسمتها وقر خواصرهما واحداً من اكادهما ، قال على رضى الله عنه فانطلقت حتى دخل على رسول الله ﷺ وعنده زيد بن حارثة ، قال فعرف رسول الله ﷺ لذي لقيت فقل مالك فقلت يا رسول الله ما رأيت كاسوم عدا حمزة على ناقتي وحب اسمتها وقر خواصرهما وها هو ذا في بيت معه شرب قل فدا رسول الله ﷺ برده ورتدى ، ثم بطلق بمشى فاسعه انا وزيد بن حارثة حتى جاء الى البيت الذي فيه حمزة فاستذن فأذن له فأدام شرب فطلق رسول الله ﷺ بلوم حمزة في فضا ، فأذا حمزة ثل حمزة عساه فضر حمزة لي رسول الله ﷺ ثم سعد الطير وطر الى مرقه ، ثم سعد النظر فطر الى ركبته ، ثم سعد النظر وطر الى وجهه ، ثم قل حمزة وهل انتم لا عبيد لآبائي يعرف رسول الله ﷺ انه ثل فكسر على عنيه القهقري فخرج وخرجت معه .

قلت المشارف مسنة من انوق فوقولنا (الا يا حمز لا شرف النواء) فان اشرف جمع
الشارف والثواء السمان يقال نوت السماء نوي فهي ناوية وخر نو قال الشاعر:

اطال ما جرد تكن جر حتى نوى الأتحف واستمرا

وتم البيت: (الا يا حمز لا شرف نواء) وهي معقلات باليه.

في آيات تستدعي فيها نحرهن و من يعلمن حومهن اصحابه واضيفه فخرته

ارجية الشراب والسهاج فكان منه سلك الصديق، واشمل السكران

وقد امتنع هذا الحديث بعض من ذهب الى ابطال طلاق السكران وزعم

من اقواله اني نكون منه في حال السكر لا حكم لما قال ويركان يلزمه قوله

لكان حمزة حين خاطب رسول الله ﷺ، خاطبه به من يقول خارجا من الدين

قلت وقد ذهب على هذا العاقل ب هذا كما كان من حمزة قبل تحريم

الجر لأن حمزة قتل يوم احدى وكان تحريم الجمر بعد عزوة احدى فكان معذورا

في قوله غير مؤآخذ به وكان المرح به رثلا اذ كان سبه ندي دعه اليه

مباحا كانا ثم والعمى عليه يحري على لسانه انطلاقا واغذف فلا يؤخذ به،

فاما وقد حرمت الجمر حتى صار شارها مؤآخذا بشرها بمحدودا فيها فقد صار

كذلك مؤآخذا، يحري على لسانه من قول يلزمه به حكم كاطلاق واغذف

وسائر جديات اللسان، وقد اجمعت الصحابة على ان حد السكر حد البغري

قالوا وذاك لأنه اذا سكر هدى ودا هدى افترى، لزمه حد البغري.

وفي ذلك بيان انهم جعلوه مؤآخذا بأقوله معاقبا بمخاياته، وانما انوقوا عن قتله

اذا ارتد في حال السكر سببا به ليتوب في صحوه في حال بعقل ما يقوله

ويصح منه ما يستفاد من التوبة وهو ان اراد صاحبا لاستيب ولا يقتل في فوره

فكذلك اذا ارتد وهو سكران

وقد اختلف العلماء في قوال السكران ، فقل مالك والشافعي والأوزاعي والشافعي طلاق السكران لازم وهو قول اصحاب الرأي ، وقد روي ذلك عن سعيد بن المسيب وعطاء والحسن والشمس والشيخ والبر بن سبرين ومجاهد ، وقال ربيعة بن أبي عبد الرحمن ولابن بن سعد والشافعي بن راهوية وابو ثور والمزني حلاقه غير لازم ، وقد روي ذلك عن شيخ بن عمار وابن عباس وهو قول اناسم بن محمد وعمر بن عبد العزيز وطائوس ووقف احمد بن حنبل عن الجواب في هذه المسألة وقال لا ادري .

قال ابو داود حدثنا يحيى بن حلف حدثنا عبد الأعلى عن سعيد الحريري عن ابي الورد عن اسامة بن زيد قال لي علي الا حدثك عني وعن فاطمة بنت رسول الله ﷺ وكانت من أحب أهله إليه قلت بلى قل لي ما جرت بالرحى حتى اثري يده واستفت بآية حتى ثورت في نحرها او كنت البت حتى اغبرت ثيابها فألقى النبي ﷺ خدماً فقال لو أتيت أباك فسأنته خادمه فأنته فوجدت عنده خدماً ففرحت فأنته من الغد فقال ما كان صاحبك فسكت فقلت انا احديثك يا رسول الله جرت بالرحى حتى ثرتي يدها وحملت القربة حتى اثرت في نحرها ، فلما ان جاءك الخدم امرتك ان تأتيتك فتستخدمك خادماً يقيها حر ما في فيه ، قال نبي الله با فاطمة وادي فريضة ربك واعلمي عمل اهلك واذا احسنت مضجعك مسحي ثلاثاً وثلاثين ، واحمدي ثلاثاً وثلاثين ، وكبري أربعاً وثلاثين فتلك مائة فهي خير لك من خادمه قالت رضيت عن الله وعن رسوله . قلت فيه من افقه ان المرأه ليس لها ان تطالب زوجها بخدم كما لا ان تطالبه

بالنفقة والكسوة وإنما لما عليه أن يكفيها الخدمة حسب ولو كان ذلك واجباً
لما عليه لأشبهه أن يلزمه رسول الله ﷺ عياً أو يجبره بوجه الحكم في ذلك وإن
كانت الحال بين علي وفاطمة لطيف من أن يجري بينهما الماشية في الحقوق
الواجبة على الزوجين .

قال أبو داود : حدثنا محمد بن عيسى حدثنا عتبة بن عبد الله أبو أحمد القرشي حدثنا
الدهخيل بن أبياس بن نوح بن مبيعة عن هلال بن سراج بن مبيعة عن أبيه عن جده
مبيعة أنه أتى النبي ﷺ يطلب دية أخيه فثله بنو سدوس من بني ذهل فقتل النبي
ﷺ لو كنت جاعلاً لمشارك دية جعلتم، لأخيك ولكن سأعطيكم منها عتي
فكتب له النبي ﷺ بمائة من الإبل من أول خمس يخرج من مشركي بني ذهل .
قلت معنى العتي العرض وبشيء أن يكون بما أعطاه ذلك فألقاه أو لمن
وراءه من قومه على الإسلام .

❦ ومن باب -هم الصبي- ❦

قال أبو داود : حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا قرة قال سمعت يزيد بن عبد الله
قال ك، بالمربد جاء رجل اشتم الرأس بيده قطعة اديم احمر فقلنا كأنك من
اهل البادية ، قال اجل قلنا فقلنا هذه القطعة الأديم التي في يدك فناولناها
فقرأنا ما فيها فأدافيم : من محمد رسول الله إلى بني زهير بن أقبش انكم ان شهدتم
أن لا إله الا الله وأن محمداً رسول الله واقمتم الصلاة وآتيتم الزكاة وادبتم الخس
من المنعم وسهم النبي وسهم الصبي اتم آمنون بأمان الله ورسوله ، فقلنا من
كتب لك هذا الكتاب قال رسول الله ﷺ .

قلت اما سهم النبي ﷺ فإنه كان يسهم له كسهم رجل من شهد الوقعة

حضرها رسول الله ﷺ و غاب عنهم . واما الصفي فهو ما يصطفيه من عرض
الغنيسة من شيء قبل ان يخلص عبد و جارية و فرس اوسف او غيرها .
و كان النبي ﷺ مخصوصاً بذلك مع الحسن اندي له خاصة .
— ومن باب خير المضير —

قال ابو دود : حدثنا محمد بن دود بن صفيان حدثنا عبد رزاق اخبرنا معمر
عن ابراهيم عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن رجل من اصحاب النبي ﷺ من
الأنصار ان كفار قريش كانوا الى اليهود انكم اهل الخلفة والحصون وانكم لتقاتلون
صاحبنا و لتفعلن كما ولا يحول لنا و بين نخدم به كما شئتم فلما بلغ كتابهم
النبي ﷺ اجتمع بنو المضير بالعمير فأرسلوا الى النبي ﷺ اخرج ابننا في
ثلاثين رجلاً من اممك و اخرج من ثلاثون رجلاً يلتقي بمكان النصف « ١ »
فيسمعوا منك ثم صدقوا و آمنوا بك كما بك . فلما كان العمد غدا عليهم
بالكتائب فصرهم و ذكر قصة .

قوله لكم اهل الخدمة والحصون يريد بالخلفة انسلاح و قبل راد بها اللوع
لانها حتى مسلمة و خدم النساء حلايلهن و خدمتها خدمة و المخدم موضع
الخلخال من الرجل و الكتائب الجيوش المتبعة واحدها كتيبة ومنه الكتائب
المكتوب ، ومعناه الحروف المقسومة بعضها في بعض .

— ومن باب حكم ارض خيبر —

قال ابو دود : حدثنا هارون بن ريد بن ابي الزرقاء حدثنا ابي حدث حماد
ابن سلمة عن عبيد الله بن عمر قال احسبه عن باقر عن ابي عمر رضي الله عنه

ان نبي ﷺ قاتل اهل خيبر فقات على الأرض والنخل والحاقم الى قصرهم
فصلحوا على ان لرسول الله ﷺ الصغرى والبيضاء والحلقة ولهم ما حملت ركابهم
على ان لا يكتموه ولا يغبوا شيئاً فان فعلوا فلا دية لهم ولا عهد فقبضوا مسكاً
لحبي بن الخطب وقد كان قتل قبل خيبر كان احتمله معه يوم بي الضير حين
اجلست الضير فيه حلبيهم قال «١٠» فقال النبي ﷺ لسمعة ابن مسك حبي بن
خطب قال ربهته الحروب والفتقات فوجدوا المسك فقتل ابن ابى الحقيق
وسبي نسائه وذريته واراد ان يجلدهم فقالوا يا محمد دعنا نعمل في هذه الأرض
ولما الشطرء بذلك ولكم الشطرء وكان رسول الله ﷺ يعطي كل امرأة
من نسائه ثمانين وسقاً من تمر وعشرين وسقاً من شعير .

قات مسك حبي بن الخطب دخيرة من صمت وحلى كانت له وكانت
تدعى مسك الحلى ذكروا انها قومت عشرة آلاف دينار فكانت لا تزف امرأة
لا استعاروا لها ذلك الحلى وكان شارطهم رسول الله ﷺ على ان لا يكتموه
شبهة من الصغرى والبيضاء فكتموه ونقصوا الهد وطهر عليهم رسول الله ﷺ
فكان من امره فيهم ما كان .

قال ابو داود - حدثنا ابراهيم بن سليمان المولى حدثنا اسد بن موسى حدثنا
يحيى بن زكريا - حدثني سفيان بن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن سهل
ابن أبي حشمة عن رسول الله ﷺ خير نصفين نصفاً لوائيه ولخاجته ونصفاً
بين المسلمين قسمها بينهم على ثمانية عشر سهماً .

قلت فيه من الفقه ان الأرض اذا غنمت قسمت كما يقسم المتاع ، والتحرث في

لا فرق بينهما وبين غيرها من الأموال والظاهر من مر خبير أن رسول الله ﷺ فتحها عدوة وإذا كانت عدوة فهي مغنومة ، وإذا صدرت عبيدة فأما حصته من الغنيمة خمس لخمس وهو سهمه الذي سنده الله له في قوله [وانصروا أي غلبتم من شيء فإن لله حصة وما رسول ولذي قربي ويتأني وما كان من سبيل] وكيف يكون له النصف منها إجماع حتى يصره في حوائجه وراثته على ظاهر ما جاء في هذا الحديث .

قلت وإنما يشكك هذا على من لا يسمع صرق الأحبار المروية في فتوح خبير حتى يحكم ويرتب فربما ذلك نين مر صفة هذه الغنيمة من حيث لا يشكك مصاد ، وبين ذلك أن خبير كانت لها قرى وضامع خراجة عن منها الوسيعة وكنية والشي ونطة وحلايم وغيرها من الأسماء فكل بعضها مع وما وهو ملك غلب رسول الله ﷺ كان سبيلها القسم ، وكان بعضها أيتاماً يؤتمن عليه بخيل ولا كتاب فكل خاصاً رسول الله ﷺ يضعه حيث أراد الله من حاجته ونوائيه ومصلح المسلمين فنظروا إلى مبلغ ذلك كله فاستوت القسمة فيها على النصف والنصف وقد بين ذلك إرهمري .

قال أبو داود قرئ عن أنس بن مالك وشاهد آخركم أن وهب حدثني ثلاث عن أبي شهاب أن خبير كان بعض عدوة وبعضاً صديقاً وكنيته أكثرها عدوة وفيها صلح ، قلت ألك وما لكنية فلأرض خبير وعج إرمون الف عذق .

قلت العذق نخلة مفتوحة العين والعذق بكسر هاء الكسبة

ومن باب خبر مكة

قال ابو داود حدثنا شريك بن ابى شيبة حدثنا يحيى بن آدم حدثنا نادر بن
 محمد بن يحيى عن ابي هريرة عن عبيد بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس
 ان رسول الله ﷺ جاءه الله من سد المطلب بذي سفيان بن حرب
 فاستمرهوا نظرا ، فقال له ابن عباس يا رسول الله اننا سفيان رجل يحب الهدى
 فخير فلو حدثت له شيئا ، فقال نعم من دخل دري سفيان فهو آمن ، ومن
 غلق بابه فهو آمن .

قلت فيه من اتفق ان للشرك اذا خرج من دار الكفر واسم وبقيت روحته
 في دار الكفر تسم فان روجية بينهم لا تنسخ ما اجتمعوا على الاسلام قبل
 قضاء العدة ، وحدثنا رسول الله ﷺ ان مكرا ظهر على مكة بعد واسم ابو
 سفيان عن نظرها وبقيت هديته وهي دار كمر بعد ثم اجتمعوا في الاسلام
 قبل قضاء العدة فكان على نكاحها

واحتج بقوله من دخل دري سفيان فهو آمن من زعم ان فتح مكة كان
 عوة لا صلحا وان الامام داود بن علي فوه كعرا ان يؤمن من شاة منهم فيمن
 عبيد بن سفيان من ... والله بترك الارض في ابدي هاهنا لا يقسمها بين الغائبين
 وحدثنا ان رسول الله ﷺ ترك من مكة ودهره في ابدي هاهنا ولم يقسم .
 ومن قال به فتحه سورة الأوري وانو يوسف وابو عبيد انقسم من سلام
 الا ان ابا عبيد زعم انه من على اهان فردها عليه ولم يقسم ، ولم يحطها فينا ،
 وكان هذا حاصلا لرسول الله ﷺ في مكة ليس لغيره من الأئمة ان يفعل ذلك
 في شيء من ابلدان غيرها وذلك انها مسجد الجماعة لمسلمين وهي مناخ من سقى .

واجور بيوتها لا تطيب ولا تباع رباها وليس هذا غيرها من البلدان .
وقال الشافعي فتحت مكة صلحاً وقد سبق لهم امان فمنهم من اسلم قبل ان
يظهر لهم على شيء ، ومنهم من لم يسلم وصار الى قبول الأمان بالقضاء لسلاح
ودخول داره فكيف يختم مال مسلم او مال من بدل له الأمان .

قال ابو داود : حدثنا مسلم بن ابراهيم بن مسكين حدثنا ثابت الشافعي عن
عبد الله بن رباح الاصمري عن ابي هريرة ان رسول الله ﷺ لما دخل مكة
مرح الزبير بن العوام و با عبدة الجراح وخالد بن الوليد على الخيل فقال يا ابا
هريرة اهتم بالأصابع اسلكوا هذا الطريق فلا يشرفن لكم احد الا ائتموه
فنادى مناد لا فريش بعد اليوم ، فقال رسول الله ﷺ من دخل دار ابي سفيان
فهو آمن ، ومن اتى السلاح فهو آمن ، بعد صناديد قريش فدخلوا الكعبة
فقص بهم وطاف النبي ﷺ وصلى خلف المقام ثم اخذ يجنبني الباب فخرجوا
فابعوا النبي ﷺ على الاسلام .

قلت في قوله لا يشرفن لكم احد الا ائتموه داهل على انه اتفا عقد لهم الأمان
على شرط ان يكفوا عن القتال وان يلتوا السلاح فن تعرضوا له اولاصحابه زاله
الأمان وحل دماؤهم له . وجملة الأمر في قصة فتح مكة انه لم يكن امراً متبرماً
في قول ما بذل الأمان لهم ولكنه كان مراً مطمئناً متردداً بين ان يقبلوا الأمان
ويمضوا على الصلح وبين ان يحاربوا فأخذ رسول الله ﷺ اهبة اقتتال ودخل مكة
وعلى رأسه المنقر ادم يكن من امرهم على يقين ولا من ودئهم على يقين فذلك
عرض الأتلباس في امرها والله اعلم .

وقد اختلف الناس في ملك دور مكة ورماها وكراه بيوتها فروى عن عمر
ابن الخطاب انه ابتاع در اسجين بأربعة آلاف درهم وبيع طلوس وعمر بن
دبنار بيع ربيع مكة وكرا منازلها ، واليه ذهب الشافعي واحتج بقول النبي
ﷺ وهل ترك لنا عقيل مديلاً ، وذلك ان عقيلاً قد كان باع منازل بيته
فراى النبي ﷺ بيعها ماضياً .

وقد طائفة لا يحل بيع دور مكة ولا كراؤها ، وروى ذلك عن عبد الله
ابن عمرو بن العاص ، وروى عن عطاء وعمر بن عبد العزيز ادبي عن كراه بيوتها .
وقال احمد بن حنبل انى لا توفى الكراه يعني اجور بيوت مكة ، ولما اشترى
فقد اشترى عمر دار السجين . وقال احمد بن حنبل كل شيء من دور مكة فان بيعها
وشراءها واجازتها مكروهة ولكن الشراء اهلون .

ومن باب خبر الطائف

قال ابو داود : حدثنا احمد بن علي بن سويد حدثنا اوداد عن حماد بن سلمة
عن حميد عن الحسن بن عثمان بن ابي احاص ان وفد ثقيف لما قدموا على رسول
الله ﷺ انزلهم المسجد ليكون رفقاً لهم ، فاشتروا ان لا يمشروا وان
لا يعشروا ولا يجبوا ، فقال رسول الله ﷺ لکم ان لا تمشروا ولا تعشروا
ولا خير في دين ليس فيه ركوع .

قوله لا تمشروا ، معناه المشى في الجهاد والجهاد له . وقوله وان لا تعشروا
معناه اصدقة اي لا يؤخذ عشر اموالهم . وقوله ان لا يجتموا معناه لا يصلوا
واصل التلبية ان يكسب الانسان على مقدمه ويرفع مؤخره .

قلت ويشبه ان يكون النبي ﷺ لما سمع لهم بالجهاد والصدقة لانهم لم يكونوا

واجبين في العاجل ، لأن الصدقة غائب بحلول الحول ، والجهاد انما يجب
لحضور العدو ، فأما الصلاة فهي راحة في كل يوم وليلة في أوقاتها الموقوتة
وإن يجوز أن يشترطوا تركها ، وقد سئل جابر بن عبد الله عن اشتراط ثقب أن
لا صدقة عليها ولا جهاد ، فقال علم أنهم مستصدقون ويجهدون إذا أسلموا .
وفي هذا الحديث من العلم أن الكافر يجوز له دخول المسجد حاجة له فيه
أو للمسلم إليه .

ومن باب إيقاف أرض السواد وأرض السوة

قال أبو داود : حدثنا أحمد بن يونس حدثنا زهير حدثنا سهل بن أبي صالح
عمر أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ منعت العراق قميصها ودرهمها
ومنعت الشام مديها ودينارها ، ومنعت مصر أردبها ودينارها ، ثم عدتم من حيث
بدتم قلها زهير ثلاث مرات شهد على ذلك لحم أبي هريرة ودهن .
قلت المدي مكبال أهل الشام ، يقال أنه يسع خمسة عشر أو أربعة عشر
مكوكاً ، ولأردب مكبال لأهل مصر ويقال أنه يسع أربعة وعشرين صاعاً .
ومعنى الحديث أن ذلك كائن ، وأن هذه البلاد تفتح للمسلمين وبوضع عليها
الخراج شيئاً مقدراً بالمكبال والأوران . و به سبعين في آخر أيام .
وخرج الأمر في ذلك على ما قاله ﷺ ويان ذلك ما فعله عمر رضي الله عنه
بأرض السواد فوضع على كل جريب عامر و غامر درهماً و قنبراً ، وقد روي
عنه اختلاف في مقدار ما وضعه عليها ، وفيه مستدل أن ذهب إلى أن وجوب
الخراج لا يفي وجوب العشر ، وذلك لأن العشر انما يؤخذ بالغنم والخراج
مقدراً أما دواحم وما دانيير .

قال ابو داود : حدثنا احمد بن حنبل حدثنا عبد الرزاق خبرنا معمر بن همام
ابن منبه ، قال هذا ما حدثنا به ابو هريرة عن رسول الله ﷺ وقال رسول الله
ﷺ ايما قرية ائتموها واقتم فيها فمككم فيها ، وايما قرية عصت الله ورسوله
فان خسرانها لله ورسوله ثم هي لكم .

قلت فيه دليل على ان ارضي العنوة حكمها حكم سائر الأموال التي نفعنا
وان خسرانها لأهل الخمس والرابعة احسانا للعائنين .

ومن باب اخذ الجزية

قال ابو داود : حدثنا العباس بن عبد العظيم حدثنا سهل بن محمد حدثنا يحيى
ابن ابي زائدة عن محمد بن اسحاق عن عاصم بن عمر عن انس بن مالك ان النبي
ﷺ بعث خالد بن الوليد الى اكيدر دومة فأخذوه فأتوا به فخنقوه فدمه
وصالحه على الجزية .

قلت اكيدر دومة رجل من العرب يقال هو من عسل فحق هذا من مره دلالة
على حوار احد الجزية من العرب كجوارحه من العجم ، وكان ابو يوسف يذهب
الى ان الجزية لا تؤخذ من عربي وذلك لما في الأوراعي والشافعي ، العربي
والمعجمي في ذلك سواء .

وكان الشافعي يقول ان الجزية على الأديان لا على الانساب ولولا ان تأثم
تسمى الماطل وددنا ان الذي قال ابو يوسف كما قال وان لا يجري على عربي
صغار ولكن الله اجل في اعيننا من ان نحب غير ما قضى به .

قال ابو داود : حدثنا التميمي حدثنا ابو معاوية عن الأعمش عن ابي وائل
عن معاذ بن جبل ان النبي ﷺ لما وجهه الى اليمن امره ان يأخذ من كل حاكم

يعني محلياً دياراً وعدله من المعافى ثيب تكون باليمن .
قلت في قوله من كل عالم دليل على ان الحزبية انما تجب على الذكر ان منه دون
الاناث ، لأن العالم عبارة عن الرجل فلا وجوب لها على النساء ولا على المحنن
وانصبيان .

وفيه بيان ان لديار مقول من جمعتهم اعباؤهم وروى طعم في ذلك سورة
لأن النبي ﷺ بعثه الى اليمن وامره بقتالهم ثم امره بالكف عنهم اذا اعطوا
دياراً وجعل بذل الديار حاقماً لدمائهم فكل من عطاه فقد حقق دمه ، والى
هذا ذهب الشافعي ، قال وانما هو على كل محنن من الرجال الأحرار دور بعيد .
وقال اصحاب الرأي وحمد بن حنبل يوضع على الموسر منهم ثمانية ارامون
درهما وربعة وعشرون واثنا عشر .

وقال احمد على قدر ما يطيقون ، قيل له فيزداد في هذا اليوم وينقص ، قال
نعم على قدر طاقتهم وعلى قدر ما يرى الامام ، وقد علق الشافعي لقول في الزم
لفقر الحزبية .

قال ابو داود ، حدثنا مصرف بن عمرو بابي حدثنا يونس بن مكبر حدثنا
اسباط بن نصر الحمدي عن اسماعيل بن عبد الرحمن القرشي عن ابن عباس قال
صالح رسول الله ﷺ اهل نجران على ابي حلة النصف في صعر والنصف في
رجب يؤدونها الى المسلمين وعارية ثلاثين درهماً وثلاثين فرساً وثلاثين ميراً
وثلاثين من كل صنف من اصناف السلاح يعززون فيها وانسلدون خداتون
لما حتى يردوها عليهم ان كان باليمن كيد ذات داتقدرة .

قلت هذا وقع في كتابي ، وفي رواية غيرها كيد ذات غدرة وهذا اصبوب

على ان لا تهدم لهم بيعة ولا يخرج لهم قس ولا يفتنون عن دينهم لم يحدثوا
حدثاً او يأكلوا الربا .

قلت في هذا دليل على ان للامام ان يزيد وينقص فيما يقع عليه اصلاح من
ديار واكثر على قدر طاقتهم ووقوع الرضا منهم به . وفيه دليل على ان
الامارية مضمونة .

وقوله كيد ذات غدر يريد الحرب . اخبرني ابو عمر قال قال ابن لا عمراني
التكيد الحرب ، ومنه ما جاء في بعض الحديث ان رسول الله ﷺ خرج في بعض
مغازبه فلم يلق كيداً اي حرباً .

ومن باب اخذ الجزية من الجوس

قال ابو داود : حدثنا مسدد حدثنا سفيان عن عمرو بن دينار سمع مجاعة يحدث
عمرو بن اوس وابا الشعثاء كنت كاتباً لجزء بن معاوية عم الاعمش بن قس
اذ حادنا كتاب عمر قل موته بسنة اقبلوا كل ساحر وفرقوا بين كل ذي محرم
من الجوس وانهموم عن الزمزمة ، فقتلنا في يوم ثلاث سواحر وفرقنا بين كل
رجل من الجوس وحريمه في كتاب الله وصنع طعاماً كثيراً فدعاهم فعرض
النسيف على نخذه فاكلوا ولم يزمزروا والقوا وقر بقل او بفلين من الورق
ولم يكن عمر اخذ الجزية من الجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف ان رسول
الله ﷺ اخذها من مجوس هجر .

قوله القوا وقر بقل او بفلين من الورق يريد الخلة من الورق يا كلون بها ،
قلت ولم يحطهم عمر على هذه الأحكام فيما بينهم وبين انفسهم اذ خلوا ،
وانما منعهم من اظهار ذلك للمسلمين واهل الكتاب لا يكشون عن امورهم

التي يتدينون بها ويستعملونها فيما بينهم لا ان ينزاعوا ايتها في الأحكام فذا
فلمو ذلك فإن على حاكم المسلمين ان يحكم فيها بحكم الله تعالى . وان كان ذلك
في الأحكامه فرق بينهم وبين ذوات المحارم كما يدل ذلك في المسلمين .

وفي امتناع عمر من اخذ الجزية من الجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف
ان رسول الله ﷺ اخذ من مجوس هجر ذليل عي ان رأي الصحابة انه لا تقبل
الجزية من كل مشرك كما ذهب اليه الأوزاعي والله تعالى تقبل من اهل الكتاب .

وقد اختلف العلماء في المعنى الذي من جله اخذت منهم الجزية فذهب الشافعي
الى ان عليه قوته الى امة . ثم قلت منهم لأنهم من اهل الكذب ، وروي ذلك
عن علي بن ابي طالب .

وقال اكثر اهل العلم انهم ليسوا من اهل الكتاب ، وما اخذت الجزية من
اليهود والنصارى بالكتاب ومن الجوس بالسنة .

واتفق عامة اهل العلم على تحريم نكاح استهم ودينهم وسمعت بن في هجرة
يحكي عن ابراهيم الحارثي انه قال لم يزل الناس منعين على تحريم نكاح الجوس
حتى جاء . خلاف من نكح يعني باثور

صححه ومن باب تفسير اهل الدية اذا اختلفوا بالنجارات

قل او دود حديثا مسدد حديثا بوالأحوص حديثا عطية بن ابي
عن حرم بن عبيد الله عن حده ابي له عن ابيه قال قال رسول الله ﷺ
العشور على اليهود والنصارى وليس على المسلمين عشور .

قوله ليس على المسلمين عشور يريد عشور البحار واليه اثبات دوز عشور
الصدقات .

قلت والذي يلزم اليهود والنصارى من العشور هو ما صاعروا عليه وقت
العقد فإن لم يصالحوا عليه فلا عشور عليهم ولا يلزمهم شيء أكثر من الجزية
فأم عشور غلات أرضهم فلا تؤخذ منهم ، وهذا كله على مذهب الشافعي .
وقال أصحاب الرأي إن أخذوا ما العشور في بلادهم إذا اخشفت المسلمون
اليهود في التجارات أخذناها منهم والا فلا .

ومن باب الذي يسلم في بعض السنة هل عليه الجزية ؟

قال أبو داود : حدثنا عبد الله بن الجراح عن جرير عن قابوس عن ابن عباس
قال : قال رسول الله ﷺ ليس على مسلم حزية .

قلت هذا يتأول على وجهين أحدهما أن معنى الجزية الخراج فلو أن يهودياً
اسلم وكانت في يده أرض صرح عليها وضعت عن رفته الجزية وعن أرضه
الخراج وهو قول سفيان والشافعي ، قال سفيان وإن كانت الأرض مما أخذ
عنوة ثم اسلم صاحبها وضعت عنه الجزية وأقر على أرضه الخراج .

والوجه الآخر أن الذي إذا اسلم وقد مر بعض الحول لم يطالب بحصة ماضية
من السنة كما لا يطالب المسلم بأصدقة إذا ناع الماشية قبل مضي الحول لأنها
حق يجب باستكمال الحول .

واختلوا فيه إذا اسلم بعد استكمال الحول فقال أبو عبيد لا يستأدي الجزية
لمضى واحتج فيه بالأثر عن عمر بن الخطاب .

وقال أبو حنيفة إذا مات أحد منهم وعليه شيء من جزية ، أسسه لم يؤخذ بذلك
ورثته ولم يؤخذ ذلك من تركته . لأن ذلك ليس بدين عليه وإن اسلم أحد
منهم وقد بقى عليه شيء منها سقط عنه ولم يؤخذ منه .

وعند الشافعي يطالب به ويراه كالهبة لا يذوق منه الا بالاداء ، وقد علق
القول فيه ايضاً ، وقوله مع الجماعة اولى والله اعلم .

ومن باب الامام يقبل هدايا المشركين ❦

قال ابو داود . حدثنا هارون بن عبد الله حدثنا ابو داود حدثنا عمران عن
قتادة عن يزيد بن عبد الله بن الشخير عن عياض بن حماد . قال اهديت النبي ﷺ
هبة فقال هل اسلمت قلت لا . فقال النبي ﷺ اني نهيت عن ربه ان يشركون .
الريد المطاء ، وفي رده هبته وجهن احدى ان يذيله برد الهدية فيستعص
منه فيجعله ذلك على الاسلام ولا حرج ان للهدية موضعاً من القلب ، وقد
روى تم ادواتها ، ولا يجوز عليه ﷺ ان يعيل يده الى مشرك ورد الهدية قطعاً
سبب الميل .

وقد ثبت ان النبي ﷺ قبل هدية النجاشي وليس ذلك بخلاف لقوله نهيت
عن زيد المشركين لانه رجل من اهل الكتاب ليس بمشرك ، وقد ابيح ما
طعام اهل الكتاب ونكاحهم وذلك خلاف حكم اهل الشرك .

ومن باب اقطاع الارصين ❦

قال ابو داود . حدثنا العباس بن محمد بن حاتم حدثنا الحسين بن محمد اخبرنا
ابو ايسر حدثني كبير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني عن ابيه عن جده
ابن النبي ﷺ اقطع بلال بن ازارث معاون القباية حسيها وغوريها وحيث صلح
زوع من فلس وما يعطه حتى مسلم ، وكتب له النبي ﷺ بذلك كتاباً ، قال ابو
ويسر وحدثني ثور بن زيد مولى بني الدليل عن عكرمة عن ابن عباس مثله .

فمن يقول ان معادن القبلية من ناحية التفرع - وقوله جلسها يريد نجديها
ويقول انجد جلس . قال الأصمعي وكل مرتفع جلس ، والغور ما انخفض
من الأرض يريد انه قطعه وهادها ورباه .

قلت انما يقطع الناس من بلاد الحيرة ما لم يحزه ملك مسلم فأذا اقطع رجلاً
ياض لرض فثمة يملكها بالعمارة والأحياء ويثبت مسكه عليها فلا تنتزع من يده
ابداً . فأذا اقطعه معداً نظر فإن كان المعدن شيئاً ظاهراً كالنقط والقيز ونحوهما
فأنه مردود لأن هذه الأشياء منافع حاصلة للناس فيها مرفق وهي لمن سبق
اليها ليس لأحد ان يملكها فيستأثر بها على الناس ، وإن كان المعدن من معادن
الذهب والفضة او النحاس وسائر الجواهر المستكة في الأرض المختلطة بالتربة
والحجارة التي لا تستخرج الا بمحنة وهـ وثة فإن العطية ماضية الا انه لا يملك
رقبتها حتى يحظرها على غيره اذا عظم . وترك العس فيها ، فقال ان يعمل فيها
ما بدا له ان يعمل وأذا ترك العمل خلى يسه وبين الناس وهذا كله على ما قال الشافعي .
وفي قوله ولم يعطه حق مسلم دليل على ان ملك ارضاً مرة ثم عطلها او غاب
عنها وأنها لا تملك عليه باقطاع او احياء وهي باقية على ملكه الأول .

قال ابو داود : حدثنا قتيبة بن سعيد ومحمد بن المتوكل العسقلاني اعني
واحد ان محمد بن يحيى بن قيس المازني حدثهم قال اخبرني ابي عن ثامة بن شراحيل
عن يحيى بن قيس عن شمير قال ابن المتوكل بن عبد المدان عن ابيض بن حمال
انه وفد الى رسول الله ﷺ فاستقطعه للملح الذي يجارب قطعه له فلما ان ولى
قال رجل من المجلس اتدري ما اقطعت له انما اقطعت له الماء العذب قال فانتزع
منه ، قال وسأله عما يحى من الاراك قال ما لم تنه اخفاف الابل .

قلت وهذا بين ما قلنا من أن المعدن الظاهر الموجود خيره ونفعه لا يقطعه احد ، والماء المعد هو الماء الدائم الذي لا يتقطع .

وفيه من النقص أن الحاكم إذا تبين الخطأ في حكمه نقضه وصار إلى ما استبان من الصواب في الحكم الثاني .

وقوله ما لم تله اخفاف الابل ذكر ابو داود عن محمد بن الحسن الخزومي انه قال معناه ان الابل ناكل منتهى رؤسها ويحمي ما قوته .

وفيه وجه آخر وهو انه انما يحمي من الارك ما يمد عن حضرة الهامة فلا تبلغه الابل الرائحة اذا ارسلت في الرعى .

وفي هذا دليل على ان الكلاء والرعى لا يمنع من السارحة وليس لأحد ان يستأثر به دون سائر الناس .

قال ابو داود : حدثنا محمد بن احمد القرشي حدثنا عبد الله بن الربيع حدثنا فرج بن سعيد حدثني عمي ثابت بن سعيد عن ابيه عن جده عن ايض بن حماد انه سأل رسول الله ﷺ عن حمى الأراك فقال رسول الله ﷺ لا حمى في الأراك قال اراك في حظاري ، قال النبي ﷺ لا حمى في الأراك ، قال فرج يعني بحظاري الأرض التي فيها الزرع المحاط عليها .

قلت يشبه ان يكون هذه الأراك يوم احياء الأرض وحظر عليها قائمة فيها فملك الأرض بالأحياء ولم يملك الأراك اذ كانت مرعى للسارحة ، فلما الأراك اذا ثبت في ملك رجل فإنه عمي لصاحبه غير محطور عليه بملكه والتصرف فيه ولا فرق بينه وبين سائر الشجر الذي يتخذ من الناس في اراضيهم .

قال ابو داود : حدثنا عمر بن الخطاب حدثنا انريزي حدثنا ابن قال عمر هو

ابن عبد الله بن أبي حازم قال حدثني عثمان بن أبي حازم عن أبيه عن جده صخر
 أن رسول الله ﷺ عزاً تقيفاً ، فلما ان سمع ذلك صخر ركب في خيل يمد
 رسول الله ﷺ فوجد نبي الله ﷺ قد انصرف ولم يفتح فحل صخر يومئذ عهد الله
 وذمته ان لا يفارق هذا القصر حتى ينزلوا على عهد رسول الله ﷺ فلم يفارقهم
 حتى نزلوا على حكم رسول الله ﷺ فكتب اليه صخر : ابا جد ، فان تقيفاً
 قد نزلت على حكمك يا رسول الله وانا مقل اليهم وهم في خيل فأمر رسول الله
 ﷺ بالصلاة جامعة فداء لأحس عشرة دعوات ، اللهم بارك لأحس في حيلها
 ورجالها ، فأنه القوم فتكلم المفيرة بن شعبة ، قل يا نبي الله ان صخرأ قد اخذ
 عمي وقد اسلمت ودخلت فيما دخل فيه المسلمون ، فدعاه فقال يا صخر ان
 القوم اذا اسلموا احرزوا دماءهم واموالهم فادفع الى المفيرة عمت فدفعها اليه
 وسأل النبي ﷺ ما لني سليم قد هربوا عن الاسلام ونزكوا ذلك الماء ،
 فقال يا بني الله اترثيه انا وقومي ، قال نعم فانزله واسلم المسلمون فانزوا صخرأ
 فسألوه ان يدفع اليهم الماء فأبى فانزوا اليه ﷺ فقالوا يا نبي الله اسلمنا واتينا
 صخرأ ليدفع اليانا ما نأبى علينا فدعاه فقال يا صخر ان القوم اذا اسلموا
 احرزوا اموالهم ودماءهم فادفع الى القوم ما هم ، قل نعم يا نبي الله فرأيت وجه
 رسول الله ﷺ يتغير عند ذلك حمرة حياء من اخذه الجارية واخذه الماء .

قلت يشبه ان يكون امره اياه يرد الماء عليهم لما هو على معنى استطابة النفس
 عنه ولذلك كان يظهر في وجهه اثر الحياء ، والأصل ان الكافر اذا هرب
 عن مال له فإنه يكون فيثاً فإذا صار فيثاً وقد ملكه رسول الله ﷺ ثم جعله
 لصخر فإنه لا ينتقل عنه ملكه اليهم باسلامهم فيما بعد ولكنه استطاب نفس

صخر عنه ثم رده عليهم تالفا لهم على الاسلام وتروغيا لهم في الدين والله اعلم .
واما رده المرأة فقد يحتمل ان يكون على هذا المعنى ايضا كما فعل ذلك في
سبي هو اذن بعد ان استطاب انفسه لمخيم عنها ، وقد يحتمل ان يكون ذلك
الامر فيها بخلاف ذلك لأن القوم انما تزوا على حكم رسول الله ﷺ وكان
السبي والقتلاء والأموال موقوفة على . يربه الله فيهم فرأى ﷺ ان يرد المرأة
وان لا تسبي .

قال ابو داود : حدثنا حسين بن علي حدثنا يحيى بن آدم حدثنا ابو بكر بن
عياش عن هشام بن عمرو عن ابيه عن اسماء بنت ابي بكر ان رسول الله ﷺ
اقطع الزير فخلا .

قلت التخل مال ظاهر اعين حاضر النفع كما لمعاد الظاهرة فيشبه ان يكون
انما اعطاه ذلك من الخس الذي هو سهبه ، وكان ابو اسحاق المروزي دأول
اقطاع النبي ﷺ المهاجر بن الدور على معنى العارية .

قال ابو داود : حدثنا حفص بن عمر وموسى بن اسماعيل المعنى واحد قلنا
حدثنا عبد الله بن حسان العبدي حدثني جدتي صفية ودُجبة ابنتا عليمة
وكانتا ريديتي قبله بنت مخزومة وكانت جدتي اسمها انها اخبرتهما ، قالت قدما
على رسول الله ﷺ قالت وتقدم صاحبي نعتي حريث بن حسان واعد بكر
ابن وائل قبايعة على الاسلام عليه وعلى قومه ، ثم قال يا رسول الله اكتب لنا
وبين بني تميم بالدهناء ان لا يحاورهم البنا منهم الا مسافرا او مجاورا ، قل اكتب
له يا غلام بالدهناء ، فلما رأته قد امر له بها شخص «١» في وهي وطني ودري

١٥٠ قوله شخص بن ، في القاموس شخص به كمي انه امر اقنعه وزعجه ادم

فقلت له يا رسول الله انه لم يسألك اسوية من الأرض و سألني فما هو هذه
الدهاء مفيد اجل ومرعي لغيم وبه تميم و تناو هذا . ا ذلك ، قول مسك
يا علام صدقت السكبة لمسلم خور . سم بهما الماء و شجر و بهما فان على . مة .
قوله مفيد اجل اي مرعي اجل و مرر حه فهو لا دبرج منه ولا يتجدد و رة في
طالب المرعي فمكنه مفيد هالك كقول شاعر :

خالي بالمومة عوحا فلا اري بها منزلاً الا تجريب المفيد

وفيه من لفه ان المرعي لا يجوز قضاءه وان . كلاً بمرلة ماء لا ينعم
وقوله يسمي الماء والشجر بأمرهم بحس احاوره و بهما عر سو المشاركة
وقوله ويتم ونا على الفتان ، يقال معه الشيطان الذي يقتل الناس عن دينهم و يصاهم
ويروي الفتان يضم الفاء وهو جماعة الفائر كما قالوا كاهن و كهن .

ومن باب احياء الموات

قال ابو داود : حدثنا محمد بن النضر حدثنا عبد الوهاب حدثنا ايوب عن
هشام بن عمرو عن ابيه عن سعيد بن زيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال : من احبى رضاء
ميتة فهي له وليس لغيره ظام حق .

قلت احياء الموات انما يكون بحفره و تحجير و باجراء الماء اليه و بحرما
من وجوه العماره . فمن دهب فقد ملك به لأرض سواء كان ذلك بأذن
السلطان او بغير اذنه ، وذلك لأن هذا كله شرط وجزاء فهو غير مقصور على
غير دين غير ولا على زمن دون زمان ، والى هذ ذهب كثير من الامير .

وقال ابو حنيفة لا يملكها الا احياء حتى يأذن له السلطان في ذلك وخالفه
صاحباه فقالا كقول عامة العلماء .

وقوله ليس لعرق ظالم حق هو ان يغرس الرجل في غير ارضه بغير اذن صاحبها فانه يوشى بقلعه الا ان يرضى صاحب الأرض بتركه .

قال ابو داود : حدثنا هناد بن السري حدثنا جده عن محمد بن اسحاق عن يحيى بن عمرو عن ابيه قال ولقد خبرني الذي حدثني هذا الحديث ان رجلين اختصما الى رسول الله ﷺ غرس احدهما نخلاً في ارض الآخر فقضى لصاحب الأرض بأرضه وامر صاحب النخل ان يخرج نخله منها ، قال فلقد رأيتها وانها لتضرب اصولها بالفؤوس ونها لتنخل عم حتى اخرجت منها .

قوله لنخل عم اي طول واحدها عميم ورجل عميم اذا كان تام الخلق .
قال ابو داود : حدثنا عبد الواحد بن غياث حدثنا عبد الواحد بن زياد حدثنا الأعمش عن جامع بن شداد عن كلثوم عن زينب انها كانت تغلي رأس رسول الله ﷺ وعنده امرأة عثمان بن عفان وساء من المهاجرات وهن يشكين منازلهن انها تضيق عليهن ويخرجن منها فامر رسول الله ﷺ ان تودع دور للمهاجرين النساء فأت عبد الله بن مسعود فودعته امرأته داراً بالمدينة .

قلت قد روى عن النبي ﷺ انه قطع المهاجرين الدور بالمدينة فتأولوها على وجهين أحدهما انه لما كان قطعهم أفرصة ليبتنوا فيها الدور فعلى هذا الوجه يصح مدكهم في لئله الذي أحدثوه في الفرصة . والوجه الآخر انهم إنما قطعوا الدور عارية ، وإليه ذهب ابو اسحق المروزي ، وعلى هذا الوجه لا يصح الملك فيها وذلك ان الميراث لا يجري الا في ما كان الموروث مالاً له وقد وضعه ابو داود في باب احبب الموات فقد يحتمل ان يكون إنما احيى ملك البقاع بالبناء فيها اذ كانت غير مملوكة لأحد قبل والله اعلم .

وقد يكون نوع من الأقطاع أرفاقاً من غير تملك وذلك كالمقعد في الأسواق
ومازل في الأسفار أفا يرتفع بها ولا تملك .

فأما توريثه الدور لساها المأخزين خصوصاً ؛ فيشبه أن يكون ذلك على
معنى القسمة بين الورثة ، وإنما خصصهم بالدور لأنهم لمدينة عرب لا عشرة
لهم ، فجاز لهم الدور لما رأى من المصلحة في ذلك .

وفيه وجه آخر وهو أن تكون تلك الدور في أيديهم مدة حياتهم على صيبل
الأرقى بالسكنى دون ذلك كما كانت دور النبي ﷺ وحجره في أيدي سائيه
بعده لا على سبيل الميراث فإنه ﷺ قال نحن لا نورث ما تركناه صدقة .
ويمكن من سفينة عينة أنه قل كان لسا النبي ﷺ في معنى العتبات لأنهم
لا يكمن والمعتمدة سكنى فجعل لمن سكنى البيوت ماعش ولا يملك رقبتها .
ومن باب الدخول في أرض الحراج

قال أبو داود : حدثنا حيوة بن شريح الحضرمي الحمصي حدثني بقية حدثني
عمارة بن أبي الشثاء حدثني سنان بن قيس حدثني شبيب بن نعيم حدثني يزيد
ابن حمير حدثني أبو الدرداء قال : قال رسول الله ﷺ من أخذ أرضاً يجزيها
فقد سفل حجرته ، ومن نزع صنار كافر من عتقه جعله في عتقه فقد ولي
الاسلام ظهره .

فإن معنى الجرية هنا الحراج ، ودلالة الحديث أن لاسلم إذا اشترى أرضاً
خراحية من كافر فإن الحراج لا يسقط عنه ، وإلى هذا ذهب أصحاب الرأي
إلا أنهم لم يرو فيه أخرجت من حب عشرأ ، وقالوا لا يجتمع الحراج مع الشر .
وقال عامة أهل العلم الشرعي عليه واجب فيما أخرجته الأرض من حب إذا

بلغ خمسة اوساق .

والخراج عند الشافعي على وجهين : احدهما جزية والاخر بمعنى الكرا .
والأجرة . فإذا فتحت الأرض صلحاً على ان ارضها لأهلها فادفع عليها من
خراج فبجراها بحري الجزية التي تؤخذ من رؤسهم ، فمن اسلم منهم سقط ما عليه
من الخراج كما يسقط ما على رقبته من الجزية وتزومه العشر فيما اخرجت ارضه
ولن كان الفتح انما وقع على ان الأرض للمسلمين ويؤدي في كل سنة عنها شيئاً
فالأرض للمسلمين وما يؤخذ منهم عنها فهو اجرة الأرض فسواء من اسلم
منهم لو اقام على كفره فعليه ادائه ما اشترط عليه . ومن باع منهم شيئاً من تلك
الأرضين فبيعه باطل لأنه باع ما لا يملك . وهذا سبيل لرض السواد عنده .

ومن بلب الأرض بحميتها الرجل  .

قال ابو داود : حدثنا ابن السرح اخبرنا ابن وهب اخبرني بونس عن ابن
شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن الصعب بن جاثمة ان رسول
الله ﷺ قال لا حي الا لله ورسوله قال ابن شهاب وبلغني ان رسول الله ﷺ
حي التقيع .

قلت قوله لا حي الا لله ورسوله ، يريد لا حي الا على معنى ما اباحه رسول الله
ﷺ وعلى الوجه الذي جاء ، وفيه ابطال ما كان اهل الجاهلية يفعلونه من ذلك
وكان الرجل العزيز منهم اذا اتجمع بلاداً منحصراً اوى بكلب على جبل او على
نشر من الأرض ثم استموى الكلب ووقف له من يسمع منتهى صوته بالهواء
فحيث انتهى صوته جاءه من كل ناحية لنفسه ومنع الناس منه .

فأما ما حماه رسول الله ﷺ لم يزيل اهل الصدقة والضعف الخجل كالنقيع وهو مكان معروف مستقيم للعياء يثبت فيه الكلاء ، وقد يقال انه مكان ليس بمجد واسع يضيق بثله على المسلمين المرعى فهو مباح وللأئمة ان يفعلوا ذلك على النظر ما لم يصب منه على عامة المرعى ، وهذا الكلام الذي مدته معنى كلام الشافعي في بعض كتبه .

ومن باب الركاك

قال ابو داود : حدثنا جعفر بن مسافر حدثنا ابن ابي فديك الرمي عن عمته قريبة بنت عبد الله بن وهب عن امها كريمة بنت المقداد عن ضباعة بنت الزبير ابن عبد المطلب انها اخبرته ، قالت ذهب المقداد لحاجته يبيع الخبزة فإذا جرد يخرج من حجر ديناراً ثم لم يزل يخرج ديناراً ديناراً حتى اخرج سبعة عشر ديناراً ثم اخرج خرقة حمراء يعني فيها ديناراً فكانت ثمانية عشر ديناراً فذهب بها الى النبي ﷺ فأخبره وقال له حد صدقتها ، فقال له النبي ﷺ هل اهويت للجحر ، قال لا فقال له رسول الله ﷺ بارك الله لك فيها .

قوله هل اهويت للجحر يدل على انه لو اخذها من الجحر لكان ركاكاً يجب فيه الخمس .

وقوله بارك الله لك فيها لا يدل على انه جعلها له في الحال ولكنه محمول على بيان الأمر في اللقطة التي اذا عرفت سنة فلم تعرف كانت لاخذها .

قال ابو داود : حدثنا مسدد حدثنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب وابي سلمة سمعا ابا هريرة رضى الله عنه يحدث عن النبي ﷺ قال في الركاك الخمس قال ابو داود : حدثنا يحيى بن ايوب حدثنا عباد بن العوام عن هشام عن الحسن

قال الركاك الكثر العادي .

قلت الركاك على وحيون فذل الذي يوحد مدفوناً لا يعلم له مالك ركاك لأن صاحبه قد كان ركزه في الأرض أي نجه بها .

والوجه الثاني من الركاك عروق الذهب والفضة فتستخرج بالعلاج ركاكها الله في الأرض ركزاً ، والمرب تقول اركر الثعدن ذا نل الركاك .

والحديث انما جاء في النوع الأول منها وهو الكثر الجعلي على مفسره الحسن ، وانما كان فيه الخس لكثرة نفعه وسهولة نيله ولأصل ن ما خفت مؤونته كثر مقدار الواجب فيه « ١ » وه . كثر مؤونته قل مقدار الواجب فيه كالعشر فيما سقى بالأنهار ونصف العشر فيما سقى بالأمواب .

واختلفوا في مصرف الركاك ، فقال إروحية بمصرف مصرف الفبي ، وقال الشافعي بمصرف مصرف الصدقات ، واحتجوا لأن حبة بأنه مال مأخوذ من يدي المشركين ، واحتجوا بالمال ، في أنه مال مستفاد من الأرض كالزروع وبأن الفبي يكون أربعة أحماله للمنازلة وهذا المال يختص بالواجب له كل الصدقة .

ومن باب نبش القبور العادة

— يكون فيها مال —

قال أبو دلود : حدثني يحيى بن معين حدثني وهب بن جريو حدثني أبي قال سمعت محمد بن اسماعيل يحدث عن اسماعيل بن أمية عن مجير بن أبي مجير ، قال سمعت عبد الله ابن عمرو يقول سمعت رسول الله ﷺ حين خرجت معه إلى الطائف فرؤنا قبر

١١٠ إلى هنا انتهت النسخة المكتوبة وقد سقط الورقة الأخيرة منها فأكتبها بحطبي ا ه م .

فقال رسول الله ﷺ هذا قبر أبي رغال وكان هذا الحرم يدوم عنه فلما خرج أصابته
النقمة التي أصابت قومه بهد المكدر فدفن فيه وآية ذلك أنه رفع معه عصا
من ذهب ن أتم نبشتم عنه أصبتموه معه فابتدره الناس فاستغفروا المؤمنين .
قلت هذا سبيله سبيل الكار لأنه مال من دس أجامعة لا يعلم ما لكه، وكان
أبو رغال من بقية قوم عاد أصابهم الله فلم يبق لهم سبل ولا عقب فصدر حكم
ذلك المدل حكم الر كاز

وفيه دليل على جوار نبش قبور المشركين إذا كان فيه أرب أو نفع للمسلمين
وإن ليست حرماتهم في ذلك كحرمة المسلمين « ١ » .

« ١ » أقول وإلى هنا انتهى المجلد الأول من المصحف المطبوعة والأشعة وقد جاء
في آخر هذه مائة :

والحمد لله رب العالمين وصلواته على سيدنا محمد وآله ورحب بجميع
وأزواجه أصحاب المؤمنين

ثم المجلد الأول من كتاب معاد السنن لأخطائي في يوم الأحد
الثلاث عشرة ليلة حلت من شهر الله المبارك الأسم
رجب المرجب تمت ميامنه من شهر
سنة ٧٢١ هجرية

يتلوه في المجلد الثاني كتاب (اليوغ) باب التجارة بحالها الخلف والكتب
توفيق الله وحسن تيسره

كتاب البيوع

من كتاب التجارة

الجليل الحلف والكذب

اخبرنا الشيخ الامام ابو المحسن عبد الواحد بن اسماعيل بن محمد الرضا في
بقراتي عليه بآمد صبرستان فاقرب به في شهور سنة تسع وتسعين واربعة قل
اخبرنا ابو نصر احمد بن محمد النخعي قال اخبرنا ابو سمين احمد بن محمد الخطابي
البيسي قال حدثنا ابو بكر محمد بن بكر بن دابة قال: «١»

حدثنا ابو دود سالم بن الحسن السجستاني رحمه الله قال حدثنا مسدد
قال حدثنا ابو معاوية عن الأعمش عن ابي وائل عن فيس بن يثغر عن قل
كنا في عهد رسول الله ﷺ سمي السامرة ثم رسول الله ﷺ فسمانا
بأسمه هو حسن منه فقال يا معشر التجار ان البيع يحضره الغفر والحلف
فشربوه يا صدقة .

قال الشيخ وسليمان السمسار المحمي وكان كثير من بيعه البيع واشترائه
فيهم غما فتقنوا هذا الاسم عنهم فغيره رسول الله ﷺ الى التجارة التي هي من
الأسماء العربية ، وذلك معنى قوله فسمانا بأسمه هو احسن منه .

وقد تدعو حرب التجار ايضا لرفاحي ورفيعي كلامهم اصلاح العيشة .
وقد احتج بهذا الحديث بعض اهل الظاهر من لا يرى الزكاة في اموال التجرة
وزعموا ان كان يجب فيها صدقة كما ثبت في سائر الاموال الظاهرة لأمرهم

١٩٥ هذا الحديث في نسخة اخرى . ومن هذا اني كتاب الحدود لا وجود له في الثاني
من الاصلية لأنه ليس احده الا في الاول بل هو نسخة اخرى .

النبي ﷺ بها ولم يقصر على قوله فشربوه بالصدقة أو بشي من الصدقة .
قال الشيخ وليس فيه ذكره دليل على ما ادعوه لأنه إنما أمرهم في هذا
الحديث بشي من الصدقة غير معلوم لئلا يندرج في تصاعيف لأبيه ومن لا أدوات
يكون كفارة عن اللغو والخلف .

فإنما الصدقة المندرة التي هي ربع عشر الواحدة عند ثمانية أخون فقد وقع
ليس فيها من غير هذه أخوة ، وقد روى سيرة من حدث أن رسول الله ﷺ
كان يأمرهم أن يخرجوا الصدقة عن الأموال التي يملكونها ، وقد ذكره
أبو داود في كتاب الزكاة ثم هو عمل الأمة وجماع أهل العلم فلا مدقول
هو لا معمم خلافاً .

ومن باب استخراج المعادن

قال أبو داود : حدثنا المعمر بن حدثنا عبد العزيز بن محمد عن عمرو يعني
بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس أن رجلاً أُرغم غريباً له عشرة دينار
فقال والله ما أفارقك حتى تقضي بي أو تأتيني بحميل قل فتحمل بها رسول الله
ﷺ فأتاه بقدراً ما وعده ، فقال له النبي ﷺ من أين أصبت هذا الذهب قل
من معدن ، قل لا حاجة لنا فيها ليس فيها خير فقضاهما عنه رسول الله ﷺ .
قال الشيخ في هذا الحديث اثبات الحائلة والضمان وفيه استلزام ضرورة
ومنع من التصرف حتى يخرج من الحق الذي عليه ، وإن رده الذهب ثم
استخرجه من المعدن ، وقوله لا حاجة لنا فيه ليس فيه خير فيشبه أن يكون
ذلك سبب عنه فيه خاصة لا من جهة أن الذهب المستخرج من المعدن لا يباح
تموله وتملكه ، فإن طاعة الذهب والورق مستخرجة من المعدن ، وقد أقطع

رسول الله ﷺ بلال بن الحارث للمعادن القليلة وكانوا يؤمنون عنها الحق وهو عمل المسلمين وعليه صر الناس الى اليوم . ويحتمل ان يكون ذلك من اجل ان اصحاب المعادن يبيعون ترابها من يخالطه فيحصل ما فيه من ذهب او فضة وهو غرر لا يدري هل يوجد فيه شيء منها ام لا وقد كره بيع تراب المعادن جماعة من اهلنا منهم عطاء والشامي وسفيان الثوري والأوزاعي والشافعي وحمد بن حنبل والشافعي بن راهوية .

وفيه وجه آخر وهو ان معنى قوله لا حاجة لنا فيها بئس لنا فيها خير ، اي ليس لها رواج ولا فائدة فيها يحتاج ، وذلك ان الذي كان يحمله عنه دنائير مضروبة ، والذي جاء به قبر غير مضروب وليس محترقة من بضره دنائير دماء ، كان تحمل اليهم الدنانير من بلاد الروم ، واول من وضع لسكة في الاسلام وضرب الدنانير عبد الملك بن مروان ، وقد يحتمل ذلك ايضا وجها آخر وهو ان يكون لما كرهه لما يقع فيه من اشبهة ويدخله من الغرر عند استخراجهم اياه من المعدن وذلك انه اذا استخرجوه باعشر او الخمس او الثلث مما يصيبونه وهو غرر لا يدري هل يصيب العامل فيه شيء ام لا ، فكان ذلك بمنزلة انعقد على رد الآتي والبيع الشارداً لأنه لا يدري هل يظفر بهما ام لا .

وفيه ايضا نوع من الخطر والتفريق بالأنفس لأن المعدن ربما اثير على من يعمل فيه وسكره من اجل ذلك معالجته واستخراج ما فيه .

وكانت الدنانير تحمل اليهم في زمان النبي ﷺ من بلاد الروم وكان اول من خربها في الاسلام عبد الملك بن مروان فهي تدعى المروانية الى هذا الزمان .

ومن باب في اجتناب الشبهات

قال ابو داود : حدثنا احمد بن يونس قال حدثنا ابو شهاب قال حدثنا ابن هون عن الشعبي قال سمعت اسمان بن اشير يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول ان لخلال بين وان الحرام بين وبينهما امور مشتهيات .
 احياناً يقول مشتهية وسأضرب في ذلك مثلاً ان الله تعالى حتى حي وان حتى الله ما حرم وانه من برعى حول الحى يوشك ان يحاطه وانه من يحاط الربية يوشك ان يحسر .

قال ابو داود : حدثنا ابراهيم بن موسى الرازي ، قال حدثنا عيسى حدثنا زكريا عن عامر ، قال سمعت النعمان بن بشير يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول في هذا الحديث قال وبينهما مشتهيات ولا يعلمها كثير من الناس فمن اتقى الشبهات استرى دينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام .
 قال الشيخ هذا الحديث اصل في الورع وفيما يلزم الاسان اجتنابه من الشبهة والريب .

ومعنى قوله وبينهما امور مشتهيات اي انها تشبه على بعض الناس دون بعض وليس انها في دوات انفسه مشتهية لا بيان لها في جملة اصول الشريعة فان الله تعالى لم يترك شيئاً يجب له فيها حكم الا وقد جعل فيه بياناً ونصب عليه دليلاً ولكن البيان ضربان ، بيان جلي يعرفه عامة الناس كافة ، وبيان خفي لا يعرفه الا الخاص من العلماء الذين عتوا بعلم الأصول فاستدركوا معاني النصوص ، وعرفوا طرق القياس والاستنباط ورد الشيء الى الثقل والنظير .

ودليل صحة ما قلناه وان هذه الأمور ليست في انفسها مشتهية قوله لا يعرفها

كثير من الناس وقد عقل يبيان لغواه ان بعض الناس يعرفونها وان كانوا قليلي العدد فاذا صار معلوماً عند معظمهم فليس يشتبه في نفسه ولكن الواجب على من اشتبه عليه ان يتوقف ويستبري الشك ولا يقدم الا على بصيرة فانه ان تقدم على الشيء قبل الثبوت والتبين لم يأمن ان يقع في المحرم عليه وذلك معنى الحلي وضربه للثل به .

وقوله الحلال بين والمحرم بين اصل كبير في كثير من الأمور والأحكام اذا وقعت فيها الشبهة او عرض فيها الشك ومهما كان ذلك فمن الواجب ان ينظر فاذا كان للشيء اصل في التحريم والتحليل فانه يتمسك به ولا يفارقه باعتراض الشك حتى يزيله عنه يقين العلم ، فامثال في الحلال الزوجة تكون للرجل والحارية تكون عنده يتسرى بها ويطلقها فبشك هل طلق تلك او اعتق هذه فمما عنده على اصل التحليل حتى يتحقق وذو عتق او عتق ، وكذلك الماء يكون عنده واصله الطهارة فبشك هل وقعت فيه نجاسة ام لا فهو على اصل الطهارة حتى يتبين ان قد حلت نجاسة ، وكالرجل يتطهر للصلاة ثم يشك في الحدث فانه يعلى ما لم يعلم الحدث بقينا على هذا المثال .

واما الشيء اذا كان اصله الحظر وانما يستباح على شرائط وعلى هيئات معلومة كالقروج لا تحل الا بعد نكاح او ملك يمين وكالاشاة لا يحل لها الا بزكاة فانه معاشك في وجود تلك الشرائط وحصولها بيقيناً على الصفة التي جعلت علماً للتحليل كان باقياً على اصل الحظر والتحريم ، وعلى هذا المثال لما اختلطت امرأته بفساء اجنيات او اختلطت مذكاة بيمينات ولم يميزها بعينها وحب عليه

ان يجتنبها كلها ولا يقربها وهذا ان القسطن حكمها الوجوب والازدوم .

وما هنا قسم ثالث وهو ان يوجد الشيء ولا يعرف له اصل متقدم في التحريم ولا في التحليل ، وقد استوى وجه الامكان فيه حلا وحرمة فان الورع فيما هذا سبيله الترك والاجتناب وهو غير واجب عليه وجوب النوع الأول ، وهذا كما روى عن النبي ﷺ انه مر بثمره ملقاة في الطريق ، فقال لولا اني اخاف ان تكون صدقة لا اكلتم ، وقدم له الفص لم يأكله ، وقال ان أمه مسخت فلا ادري لعله منها او كما قال . ثم ان خالد بن الوليد اكله بمحضته فلم ينكره ويدخل في هذا الباب معاملة من كان في ماله شبهة او خالطه وفي فان الاختيار تركها الى غيرها وليس بمحرم عليك ذلك ما لم يتيقن ان عينه حرام او محرجه من حرام ، وقد روى رسول الله ﷺ دعه من يهودي على اصوع من شعير اخذها لقوت اهله ، ومعلوم انهم يربون في تجارتهم ويستحلون اثمان الخمر ، ووصفهم الله تعالى بأنهم سماعون للكذب الكالون لاسحت ، فعلى هذه الوجوه الثلاثة يجري الأمر فيها ذكرته لك .

وقوله من اتقى الشبهات استرا لدينه وعرضه اصل في باب الجرح والتعديل وفيه دلالة على ان من لم يتوق الشبهات في كسبه ومعاشه فقد عرّض دينه وعرضه للظن وهدمها للقول .

وقوله من وقع في الشبهات وقع في الحرام يريد انه اذا اعتادها واستمر عليها ادته الى الوقوع في الحرام بأن يحاسر عليه فيواقفه بقول فليتق الشبهة ليسلم من الوقوع في المحرم .

ومن باب وضع الرمي

قال ابو داود : حدثنا مسدد قال حدثنا ابو الأحوس قال حدثنا شبيب بن غرقدة عن سليمان بن عمرو عن ابيه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول في حجة الوداع الا ان كل ربا من ربا الجاهلية موضوع لكم وروس اموالكم لا تظلمون ولا تظلمون الا وان كل دم من دم الجاهلية موضوع واول دم اصبح منها دم احرث بن عبد المطلب كان مسترضعا في بني ليث فقتلته هذيل اللهم قد بلغت ، قالوا نعم ثلاثا ، قال اللهم اشهد ثلاث مرات .

قال الشيخ في هذا من الفقه ان ما ادركه الاسلام من احكام الجاهلية فانه يلقاه بالرد والتكفير ، وان الكفر اذ ارى في كفره وذا يقبض المال حتى اسلم فانه يأخذ رأسه اليه ويضع الرء ، فاما ما كان قد مضى من احكامهم فان الاسلام يلقاه بالعرف فلا يعترض عليهم في ذلك ولا يتبع افعاله في شيء منه فلو قتل في حال كفره وهو في دار الحرب ثم اسلم فانه لا يتبع بما كان فيه في حال كفره . ولو اسلم في دار الكفر وتما كما اينا في مهر من مهر او خنزيرا وما اشبههما من المحرم فانه ينظر فان كانت لم تقبضه منه كله فانا نوجب لها عليه مهر للمثل ولو قبضت نصفه وفي النصف فاما نوجب عليه الباقي منه نصف للمهر ويجعل الغايت من النصف لا آخر كأن لم يكن ، وعلى هذا ان كان تكافحا يريدون ان يستأنفوا عقده فانا لا نجيز من ذلك الا ما اناحه حكم الاسلام ، فان كان امرا ماضيا فانا لانفسحه ولا نعرض له وعلى هذا القيس جميع هذا الباب .

وقوله دم احرث بن عبد المطلب فان ياد ودهكذاروى ، وانما هو في سائر الروايات دم ربيعة بن احرث بن نهد المطالب وحدثني عبد الله بن محمد انكي

قال حدثنا علي بن عبد العزيز عن أبي عبيدة قال أخبرني عن السكبي أن ربيعة
ابن الحارث لم يمتل وقد ثلث بعد النبي ﷺ في زمن عمر وثلاث فقتل له ابن صمير
في الحادية وهدر النبي ﷺ فيها اهدر ونسب لدم له لأنه ولي الدم .

ومن باب الرجحان في الوزن

قال أبو داود : حدثنا عبيد الله بن معاذ حدثنا أبي حدثنا سفيان عن سمك
بن حرب قال حدثني سويد بن قيس قال حات أنا ومجرفة العدي براء من هجر
فأثبنا به مكة فجاءنا رسول الله ﷺ يشي فساومنا بسر لوبل فعتناه وثم رحل
يزن بالأجر فقال له رسول الله ﷺ زن وأرجع .

قوله زن وأرجع فيه دليل على جواز هبة المشاع ، وذلك أن مقدار الرجحان
هبة منه للبائع وهو خير متميز من جملة الثمن .

وفيه دليل على جواز أحد الأجرة على وزن والكيل وفي معهما أجرة القسام
والحاسب وكان سعيد بن المسيب ينهي عن أجرة القسام وكهها أحمد بن حنبل
قل الشيخ وفي محاسبة النبي ﷺ وأمره بأه به كالدليل على أن وزن الثمن
على المشتري إذا كان الوزن عليه لأن الإبقاء لزومه فقد دل على أن أجرة الوزن
عليه فإذا كان ذلك على المشتري فقياسه في السلعة المبعة أن تكون على السامع .
ومن باب قول النبي ﷺ المكيال مكيال أهل المدينة

قال أبو داود : حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال حدثنا ابن دكين قال حدثنا
سفيان عن حنظلة عن طاوس عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ الوزن وزن
أهل مكة والمكيال مكيال أهل المدينة .

قل الشيخ هذا حديث قد تكلم فيه بعض الناس ونحيط في تأويله فزعم أن

النبي ﷺ أراد هذا القول تعسيل الموارث والأرطال ومكسبيل وجعل عياره
أوران أهل مكة ومكسبيل أهل المدينة ليكون عند التنازع حكماً بين الناس
يحملون عليها إذا تداعوا ، ودعي عضبه وزناً أوفى أو مكبلاً أكبر ودعي
أحصه أن يدي يثرمه هو الأصغر منها دون الأكبر ، وهذا تأويل فاسد خارج
عم عليه أقوييل أكثر الفقهاء ، وذلك أن من أقر لرجل مكيلة - أو بمشرة أرطال
من قمر أو غيره ، واختلفا في قدر للمكيلة ولرطال فبها يحلان على عرف البلد
وعادة الناس في المكان الذي هو به ولا يكف أن عطى برطل مكة ولا مكبيل
المدينة ، وكذلك راسلغة في عشرة مكسبيل قمع أو شعير وليس هناك إلا
مكيلة واحدة معروفة فبها يحلان عليها ، وإن كان هناك مكيبيل مختلفة
وسلغة في عشرة مكسبيل ولم يصف الكيل بصفة يتميز بها عن غيره فانسم
فسد وعليه رد ثمن ، وانما حاشا الحديث في نوع ما يتعلق به أحكام الشريعة
في حقوق الله سبحانه دون ما يتصل به الناس في معاملاتهم ومواعظهم
فقوله أن وزن أهل مكة يريد وزن مذهب ونقطة خصوصاً دون سائر
الأوزن ومعناه أن الأوزن الذي يتعلق به حق الزكاة في النفود وزن أهل مكة
وهي دراهم الاسلام المتعددة منها العشرة بسبعة مثاقيل فإذا مات رجل منها ، ثني
درهم وجبت فيها الزكاة ، وذلك أن درهم محتاجة لأوران في بعض البلدان
ولأنها كن منب يغلى ومنها الخطري ومنها نخورزجي وأنواع غيرة هاء والغلى
ثمانية دوايق وخطري أربعة دوايق والدرهم الأوران الذي هو من دراهم الاسلام
المتدايرة بينهم في عامة البلدان ستة دوايق وهو عند أهل مكة ووزنها الخائز
بينهم ، وكان أهل المدينة يتحملون ما دراهم عدداً وقت مقدم رسول الله ﷺ

أيها ، وللدليل على صحة ذلك نعرضه رضي الله عنه . قالت فيما روى عنها من قصة بريمة أن شاء الله أن أعدها ثم عمة واحدة فقلت تريد الدراهم التي هي ثمنها فأرشدهم رسول الله ﷺ إلى أن يوزن فيها و جعل الميزان وزن أهل مكة دون ما يتفاوت وزنه منها في سائر البلدان .

وفد تكلم الناس في هذا الذب وهل كانت هذه الدراهم لم تزل في الخاضعية على هذا الميزان والوزن فذهب بعضهم إلى أن يوزن فيها لم يزل على هذا الميزان وما غيروا الشكل منه وتقصوا فيها اسم الله عز وجل وقام الاسلام .
والأوقية ودرهم أربعون درهماً ، ولذلك قال رسول الله ﷺ ليس فيه دون خمس وفي صدقة وهي مائة درهم ، وهذا المعنى بلغني عن أبي العباس بن شريح أنه كان يقول ويذهب به وحكوا عن أبي عبيد القاسم بن سلام ما يخالف هذا .
قال أبو عبيد حدثني رجل من أهل العلم والعفة بأمر الناس ممن يعني هذا الشأن أن الدراهم كانت في الحاهلية على ضربين البغلة السوداء التي في كل واحد منها أربعة دنانير وكانوا يستعملونها على النصف والنصف مائة بغلة ومائة طبرية فكان في الدين منها من الزكاة خمسة دراهم ، فلما كان زمان بني أمية قبلوا أن ضربوا البغلة على الناس من هذه التي تجب فيها الزكاة المشروعة بضر ذلك بالتقوى . وأن ضربوا الطبرية أضر ذلك بأرباب الأموال فجاء جمع بين الدراهم البغلية والطبرية فكان في أحدهما ثمانية دنانير وفي الآخر أربعة دنانير وجمعتها اثنا عشر ديناراً فقسوها نصفين وضربوا الدراهم على ستة دنانير .

وأما الدنانير فشهور من أمورها أنها كانت تحمل اليهم من بلاد الروم وكانت العرب تسميها المرقية وقد ذكره كثير في شعره فقال :

بروق العيون النظرات كأنه هراقلي وزن اهر التبر راجع
ثم ضرب الدنانير في عهد الاسلام عبد الملك بن مروان فحدثني احمد بن
عبد العزيز بن شاور قال حدثنا علي بن عبد العزيز قال حدثنا الزبير بن بكار
قال حدثنا عمر بن عثمان عن اسحاق بن عبيد الله بن كعب بن مالك قال لما اودع
عبد الملك بن مروان ضرب الدنانير والدرهم سأل عن اوزان الجاهلية فأجمعوا
له على ان المثقال اثنان وعشرون قيراطاً الا حبة بالشاي ، وان العشرة دراهم
وزن سعة مثاقيل فضربها على ذلك .

فأما اوزان الأبطال والأمناء فهو يعزل عن هذا وللمناس فيها عادات مختلفة
في البلدان قد اقرؤا عليها مع ثباتها واختلافها كالشامي والحجازي والعراقي
وارطال اهل ذريجان مضاعفة وارطال اهل لري واصبيان دون الأردبيلي
وفوق الحجازي والعراقي بزيادة كثيرة وكل من اهل هذه البلدان محمول على
عرف بلده وعادة قومه لا ينقل عنها ولا يحمل على مساوها وليست كالدرهم
والدنانير التي حمل الناس فيها على عيار واحد وحكم سواء الا ان الدرهم قد يختلف
حكمها في شيء واحد وهو ان رجلاً لو باع ثوباً بعشرة دراهم في بلدة يتعاملون
فيها بالدرهم الطبرية او الخوارمية لم يترحم المشتري ان يدفع في ثمنه اوزانة ،
وتما يلزمه نقد البلد ولكن ان كان أقر له بعشرة دراهم لزمته الوازنة لأنه ليس
في الافرار عرف يتغير به الحكم في بلد دون بلد . الا ترى ان رجلاً من اهل
خوارزم لو أقر عند حاكم بغداد بمائة درهم رجل من خوارزم انه يلزمه الدرهم لوازنة
ان ادعاها المقر له بها فبب الافرار خلاف باب المعاملات على ما بيناه والله اعلم .
واما قوله والمكبال مكبال اهل المدينة فاما هو اصح الذي يتعلق به وجوب

الكفارات ويجب اخراج صدقة الفطر به ويكون تقدير التفقات وما في معناها بياره والله اعلم .

والناس صيغان مختلفة فصاع اهل الحجاز خمسة اوطال وثلاث بالعراقي وصاع اهل البيت فيما يذكره زعماء الشيعة تسعة اوطال وثلاث وينسبون الى جعفر بن محمد وصاع اهل العراق ثمانية اوطال وهو صاع الحجاج الذي سمر به على اهل الأسواق ، ولما ولي خالد بن عبد الله القسري العراق ضاعف الصاع فبلغ به ستة عشر وطلاً فاذا جاء باب الملامات حملنا العراقي على الصاع المتعارف المشهور عند اهل بلاده والحجازي على الصاع المعروف ببلاد الحجاز ، وكذلك كل اهل بلد على عرف اهل ادا جاءت الشريعة واحكامها فهو صاع للدينة فهو معنى الحديث ووجهه عندي والله اعلم .

❦ ومن باب التشديد في الدين ❦

قال ابو داود : حدثنا محمد بن المتوكل السقلافي قال حدثنا عبد الرزاق قال حدثنا معمر عن الزهري عن ابي سلمة عن جابر قال كان رسول الله ﷺ لا يصلي على رجل مات وعليه دين فأتى بيت ، فقال أعطيه دين قلوا نعم ديتاران فقال صلوا على صاحبكم فقال ابو قتادة الأنصاري هما على بارسول الله صلى عليه ، فلما فتح الله على رسوله قال انا اولى بكل مؤمن من نفسه فمن ترك ديناً ظلي فضاؤه ومن ترك مالا فلورثته .

قال الشيخ فيه من الفقه جواز الضمان عن الميت ترك وفاء بقدر الدين لو لم يترك وهذا قول الشافعي واليه ذهب ابن ابي ليلى .

وقال ابو حنيفة اذا ضمن عن الميت شيئاً لم يترك له وفاء لم يلزم الضامن لأن

الليت منه برئاً وان ترك وفاء ثم منه ذلك، وان ترك وفاء بعضه ثم منه قدر ذلك .
قال الشيخ ويشبه ان يكون هذا الحديث لم يسقه وقد روى في هذه القصة
من غير هذا الطريق انه لم يترك لها وفاء .

وروى محمد بن عمرو عن سعيد بن بن سعيد عن عبد الله بن ابي قدة عن ييه
قال اني ابي عليه السلام بحارة ليصلي عليها فقال عليه دين ، قال نعم دياران ، قال من
ترك لي وفاء ، قالوا لا ، قال فصلوا على حكم ، ودكر حديث الخيان حدثنا
الحسن بن يحيى قال حدثنا ابن اسنود قال حدثنا محمد بن عبد الوهاب قال حدثنا
يعلى بن عبيد عن محمد بن عمرو .

باب في النطل بفتح النون

قال ابو دود : حدث القسبي عن مالك عن س ابي الزناد عن الأعرج عن ابي
هريرة ان رسول الله عليه السلام قال مطلق القني ظم فإذا اتبع احدكم على ملى فبشم .
قال الشيخ قوله مطلق القني ظم دلالة انه اذا لم يكن غنياً يحد به بقضيه لم
يكن طامناً ، واذا لم يكن طامناً لم يكن حبه لأن الحبس عقوبة ولا عقوبة
على غير الظالم .

وقوله اتبع يريد اذا احيل واصحاب الحديث يقولون اذا اتبع تشديدات .
وهو غلط وصوابه اتبع ساكنة بناء على وزن افعال ومما اذا احيل احدكم
على ملى الميحتل ، يقال تمت الرجل بحقي انعه تباعة اذا احتلته ونايته ، ومما
قوله تعالى [ثم لا تجدوا لكم علياً به نبيما] .

وفيه من انقته الثبات الحوالة وفيه دليل على ان الحق يتحول من الى الحق

عليه ويسقط عن الخيل ولا يكون عليه للمحتال سبيل عند موت الحال عليه
واقلاسه ، وذلك لأنه قد اشترط عليه الملاءة والحالة قد صبح حكماً على النبي
فكان فائداً ، لشرط ما قلناه والله اعلم .

وقد يستدل بهذا الحديث من يذهب الى أنه الرجوع على الخيل اذا مات
او افلس الحال عليه ، ويتأوله على غير وجه الأول بأن يقول فما امر بأن يقبضه
اذا كان ملياً والمفلس غير ملي فليكن غير متبع به .

قال الشيخ والدلالة على الوجه الأول هي الصحيحة لأنه انما اشترط له الملاءة
وقت الحوالة لا فيما بعدها لأن اذا كملت شرط موافق الحكم يتعلق بتلك الحال
لا بما بعدها والله اعلم .

وقوله فلينبع معناه فليحتل وهذا ليس على الوجوب وإنما هو على الأذن له
والإباحة فيه ان احتار ذلك وشاء ، وزعم دلود ان الحال عليه ان كان ملياً
كان واجباً على الطالب ان يحول ماله عليه ويكره على ذلك ان أباه .

وقد اختلف العلماء في عود الحق الى ذمة الترميم اذا مات المحتال عليه او افلس
فقال اصحاب الرأي اذا مات ولم يترك وفاء او افلس حياً فان المحتال يرجع به
على الترميم .

وقال مالك والشافعي واحمد وابو عبيد وابو ثور لا يرجع واحتجوا كلهم
بهذا الحديث ، وفيه قول ثالث ذكره ابن المنذر عن بعضهم فلا احفظه انه لا
يرجع عليه مادام حياً فان الرجل يوسر ويوسر مادام حياً فاذا مات ولم يترك
وفاء رجع به عليه .

ومن باب في حسن القضاء .

قال ابو داود : حدثنا القمعي عن مالك عن زيد بن سلم عن عطاء بن يسار عن ابي رافع قال استسلف رسول الله ﷺ بكرة فخدمته ابل الصدقة فأمرني ان اقضي الرجل بكرة فقلت لم اجد في الابل الا حلاً خياراً رباعياً فقال النبي ﷺ اعطه اياه فإن خيار الناس احسنهم قضاء .

قال الشيخ الكرمي في الابل بمنزلة الغلام من الذكور والفلوس بمنزلة الجارية من الاناث والرباعي من الابل هو الذي انت عليه ستة سنين ودخل في السنة السابعة فاذا طلعت رباعته قيل للذكر رباع والآنثى رباعية خفيفة الياء .

وفيه من الفقه جوار تقديم الصدقة قبل محالها ، وذلك ان النبي ﷺ لا يحل له اصدقة فلا يجوز ان يقضي من اهل الصدقة شيئاً كان لنفسه فدل انه انما سنسلف لأهل الصدقة من ارباب الأموال وهو استدلال اشاقبي .

وقد اختلف العلماء في حوزة تقديم الصدقة على محل وقتها فأجازة الأوزاعي واصحاب الرأي واحمد بن حنبل واصلحاق بن راهوية .

وقال الشافعي يجوز ان يجعل صدقة سنة واحدة . وقال مالك لا يجوز ان يخرجها قبل حلول الحول وكرهه سعيان الثوري .

ومن باب الصرف .

قال ابو داود : حدثنا عبد الله بن مسلمة القمعي عن مالك عن ابن شهاب عن مالك بن اوس عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ انقلب بالورق رب الاهاه وهاه ، والشعير بالشعير رب الاهاه وهاه . قال الشيخ هـ وهـ معناه التقابض واصحاب الحديث يقولون ها وها مقصودين

والصواب مدهما ونصب الألف منها . وقوله ها إنما هو قول الرجل لصاحبه إذا قاله الشيء هاك أي خذ فأستطوا الكاف منه وعوضوه المد بدلا من الكاف يقال للواحد ها والاثنين ها وما ين بآدة الميم وللجماعة هاوهم ؛ قال الله تعالى [هاوهم اقروا كنياه] . وهذا قول الليث ابن المظفر .

قال أبو داود : حدثنا الحسن بن علي حدثنا بشر بن عمر قال حدثنا همام عن قتادة عن أبي الخليل عن مسلم المكي عن أبي الأشعث الصنعاني عن عبادة بن الصامت أن رسول الله ﷺ قال الذهب بالذهب تبرها وعينها والفضة بالفضة تبرها وعينها والبر بالبر مدى المدى والملح بالملح مدى مدى فن زاد أو ازداد فقد أربى ولا بأس ببيع الذهب بالفضة والفضة أكثرهما يدا بيد وأما نسيئة فلا .

قال أبو داود ورواه ابن أبي عروبة وهشام الدستوائي عن قتادة عن مسلم بن يسار .

قال الشيخ قوله تبرها وعينها البر قطع الذهب والفضة قيل إن تضرب ونطع دراهم ودنانير وأحدثها نبرة ، ومن هذا قوله تعالى [إن هو إلا متبر ما م فيه وباطل ما كانوا يعملون] والله اعلم .

والعين المضروب من الدراهم والدنانير والمدي مكيل يعرف ببلاد الشام وبلاد مصرية يتعاملون به وأحسبه حصة عشر مكوكا والمكوك صاع ونصف وحرّم رسول الله ﷺ أن يباع مثقال ذهب عين بمثقال وشيء من تبر غير مضروب وكذلك حرم التفاوت بين للمضروب من الفضة وغير المضروب ، وذلك معني قوله تبرها وعينها أي كلاهما سواء ، وهذا من باب مقول الفحوى

ثم رده يداً به نسق عليه من قوله ولا بأس ببيع أذهب بالقصة ونقصه أكبرهما
مدأيد، وكذلك من باب دليل الخطأ ومفهومه وكلا التوجيهين بيان وأهل
المنة يتفاهمون بها، ثم هو قول عامة المسلمين الأمازيغي عن أسامة بن زيد
و بن عسر في جواب بيع درهمين، وقد روي عن ابن عباس أنه رجع عنه .
قال الشيخ وقد روي غير أبي داود هذا الحديث فقال لا سوء بسوء مثلاً
عن حدث محمد بن المكي قال حدثنا محمد بن علي بن زيد الصايغ قال حدثنا
مسعدة بن عقبة عن محمد بن سيرين قال حدثني مسعدة عن عبادة بن
الصامت قال ألقى رسول الله ﷺ عن الذهب بالذهب والودق بالودق والتمر
بالتمر والله يأنر وشعه بأشعر الأسواء بسوء مثلاً بمثل

وفيه درس على أن الدرهم والتأثير إذا بيع بعض جنسها ببعض منه غير بكونها
مع ذهباً محضاً ونقصه محض حتى يتعدل في الوزن أو كان في أحدهما شوب
أو جلال أو النقص فاسد ونقصه متعاقب وذلك لوجود تفاوت وعدم التساوي .
وفيه بيان أن النقص شرط لصحة البيع في كل ما يجري فيه الربا من ذهب
وقصة وغيرهم من المنعوم وإن اختلف الجنس، ألا تراهم يقولون فلا بأس
ببيع الذهب بأشعر وأشعر أكثرهم يد ويد ما بالنسيئة فلا قبض عليه كما ترى .
وحوز هل عرف بيع التمر بأشعر من غير تقبض وصدروا إلى أن قبض
لأنه يجب في تصرفه أن ما سواه وقد جمعت بينهما نسبة فلا معنى للتفرق بينهما
وحديثه أن خلس الواحد به الزناً لا يجوز فيه تعاضل سببه ولا نقد .

وفيه دليل على أن خبر الثالث لا يدخل في بيع الصرف كما يدخل في بيع
البيع وذلك لأنه قد شرط فيه التقاض فلا تنقي بينهما علاقة فلو جاز

يكون هناك علاقة باقية لجاز ان يبقى علاقة انقبض كما جاز في سائر العقود .
وفيه ان البر جنس والشعير جنس غيره . ونولا انها جنسان مختلفان لم يميز
التفاضل بينهما بدأ يدي . كما لا يجوز ذلك في احسن الوحد .

وقال مالك البر والشعير جنس واحد وزعم ان البر لا يكاد يخلص من الشعير
فلولا انها جنس واحد لم يميز بيع البر بالبر ، وفيه شيء من اشعر لأنه لا يد
من تفاوتها .

قال الشيخ وهذا خلاف النص والحديث حجة عليه وقد اباحه عليه السلام مع علمه
بما يخالطه من يسير اشعر وجعله كالبيع له ولم يعتد به ثم فرق بين جنس البر
والشعير واباح التفاضل فيها بدأ يدي فبنت جوازه وفساد قول من ذهب الى
الجمع بينهما .

وفيه دليل على انه لا يجوز بيع بر بالبر وزناً بوزن مثلاً بمثل وذلك لأنه
قال والبر باهر مدى بمدى ، وفي غير هذه الرواية كيلاً بكيلاً فعلق المائنة
بالمكيال دون غيره من انواع ليعبر وباب الربى غير معقول المعنى فيجري فيه
القياس كما يجري في سائر الأحكام فلا يجوز مقارعة امثلته الى غيره والله اعلم .

وفي الخبر دليل على ان القوت ليس بعة الربا لأنه ذكر الملع مع البر ومعنوم
انه لا يقتات ، وانما يصلح به القوت ولو جاز ان يكون الربا فيه يصلح به
القوت لجاز ان يكون في الماء الربا على مذهب اصحاب مالك ، وقد يصلح
اقوت ايضاً بالحطب والوقود ثم لا ربا فيه بالاجماع .

وقد استدل اصحاب الشافعي بذكره الملع مع البر على ان العنة في الربا اطعم
لأنه لما قسم جنس ادنى ما يطعم الى جنس اعلا ما يؤكل دل على ان ما بين

التوعين لاحق بها وداخل في حكمها .

ومن باب السيف الملاء والقلادة فيها الذهب والفضة .

قال ابو داود : حدثنا محمد بن عيسى وابو بكر بن ابي شعبة واحمد بن منيع قالوا حدثنا ابن المبارك حدثنا ابن العلاء اخبرنا ابن المبارك عن سعيد بن زبد قال حدثني خالد بن ابي عمران عن حنش عن فضالة بن عبيد قال اتى النبي ﷺ عام خيبر بقلادة فيها ذهب وخرز ، قال ابو بكر وابن منيع فيها حوز معلقة بذهب ابتاعها رجل بسبعة دنانير او بسبعة دنانير ، فقال النبي ﷺ لا حتى تميز بينه وبينه ، فقال انما اردت المجارة وقال ابن عيسى الشجرة فقال النبي ﷺ لا حتى تميز بينهما قال فرده حتى ميز بينهما .

قال الشيخ في هذا الحديث انه نهي عن بيع الذهب بالذهب مع احدهما شئ غير الذهب ومن قال هذا البيع فاسد شريح ومحمد بن سيرين والنخعي ، واليه ذهب الشافعي واحمد واسحاق بن راهوية وسواء عدم كان الذهب الذي هو الثمن اكثر من الذهب الذي مع السلعة او اقل .

وقال ابو حنيفة ان كان الثمن اكثر مما فيه من الذهب جاز وان كان مثله او اقل منه لم يميز .

ودهب مائل الى نحو من هذا في القلة والكثرة الا انه حد الكثرة بالثلثين والقلة بالثلث .

وقال حماد بن ابي سليمان لا بأس بأن تشتريه بالذهب كان الثمن اقل او اكثر . قال الشيخ قول حماد قول مسكر لمخالفته الحديث واقلوب عامة العلماء وفساده غير مشكل لما فيه من صريح الربا .

فاما ما ذهب اليه ابو حنيفة فانه يخرج على القياس لأنه يجعل الذهب بالذهب سواءً ويجعل ما فضل عن الثمن بازاء السلعة ، غير ان السنة قد تمتع هذا القياس بجرى ، الا قوله يقول انما اردت الحجارة او التجارة فقال لا حتى تميز بينها فتنى صحة هذا البيع مع قصده الى ان يكون الذهب الذي هو الثمن بعضه بازاء ذهب الذي هو مع الخبز مصروفة وبعضه بازاء الحجارة التي هي الخرز بيعاً وتجارة حتى يميز بينهما فتكون حصة المصارفة متميزة عن حصة المتاجرة فدل على ان هذا البيع على الوجهين فاسد .

ويبان فساد هذا البيع من جهة المعنى على وجوه : احدهما انه عقد تضمن بيعاً وصرفاً ومتى جهل التماثل في الذهب بالذهب وقت العقد بطل الصرف ولا سبيل الى معرفة التماثل الا بعد التمييز والتفضيل فتكون التسوية حينئذ بينها بالوزن فروي اصحاب ابو حنيفة عنه انه قال اذا باع صبرة من الطعام بصبرة من جنسه جزئاً لم يحرز وان خرجا عند الكيل متساويين وفي هذا اعتبر التماثل حال العقد وهو نظير مسألة الصرف .

والوجه الثاني ان الصفقة اذا تضمنت شيئين مختلفين في الجنس كان الثمن مفوضاً طليهما بالقيمة ، واذا كان كذلك و اردنا ان نسقط الثمن عليها بالقيمة واسطة ثمانية الخرز من جملة الثمن لم ندر كم مقدار ما يبقى منه وهل يكون مثل للذهب المشتري مع الخرز او اقل منه او اكثر فبطل العقد للجهالة .

والوجه الثالث ان احكام عقد الصرف لا تلائم احكام سائر العقود لأن من شرطه التقابض قبل التفرق وانقطاع شرط الخيار وسائر العقود تصح من غير تقابض ويدخلها شرط الخيار فلم يميز الجمع بينهما في صفقة واحدة لتنافي معانيهما

ولأن حكم أحدهما لا يثبتني على حكم الآخر

قال الشيخ وهذا معنى قوله لا حتى يميز وتأويله يميز العقدين لا يميز المبيع وعلى هذا القليل لا يجوز بيع فضة وسلعة معه ، الدينار وقد ذهب إليه بعض الفقهاء .
وما المشاهي فقد أجاز ذلك وهو قول أكثر أهل العلم ، إلا أن مالكاً قال لا يجوز دراهم وسلعة يدينر إلا أن تكون درهم يسيرة فإن كانت أكثر من قيمة السعة لم يجوز .

قال الشيخ وهذا قول لا وجه له ولا فرق بين القليل والكثير فيه يدخله الربا لأن أحداً لم يجوز الحبة من الذهب بالحنين لأنها يسيرة كما لم يجوز ندينر بالدينارين والدرهم بالدرهمين .

ومن باب اقتضاء الذهب

قال أبو داود : حدثنا موسى بن سماعيل ومحمد بن محبوب لمعنى واحد ، قال حدثنا حماد عن مالك بن حرب عن سعيد بن جبيرة عن ابن عمر قال كنت أبيع الأبل بالتميع فأبيع بدنانية وأخذ الدرهم وبيع بالدرهم وأخذ بدنانية أخذ هذه من هذه وأعطيت هذه من هذه فثبت رسول الله ﷺ يعني فذكرت ذلك له فقل لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ، لم تفتروا شيئاً .

قال الشيخ اقتضاء الذهب من الفضة والفضة من الذهب عن ثمان أسامة هو في الحقيقة بيع ما لم يقبض فدل حوازه على أن نهي عن بيع ما لم يقبض له ورد في الأثبات التي يمتنع بيعها ، وبأن تعرف فيها الربح كما روي أنه من عرف ما لم يقبض من الفضة خارج عن هذا المعنى لأنه لما يواد به

انقص وانقص من حيث لا يشق ولا يتعذر دون انقص والخراج ،
ويبين لك صحة هذا المعنى قوله لا بأس ان تؤخذها بسعر يومها اي لا تطالب
فيها بالرجع مائة نضين وثلاثة طنان لا يتفرقا ويذهب شي لان اقتضاه انهم
من انصاره صرف وسقدا صرف لا يصح الا بالثقة ض .

وفد اختلاف الدرس في اقتضاء الدائم من ثمنه فذهب اكثر اهل العلم الى
جواره ومنع من ذلك ابو سلمة بن عبد الرحمن وابن شبرمة ، وكان ابن ابي
سلي بكه ذلك لا بسعر يومه ولم يعتبر غيره السعر ولم يذموا ، وكان ذلك
بأغلا لو باع حصص من سعر اليوم وانصوب ما ذهبت اليه وهو مصوص في
الحدوث ومعه ما ينهك فلا تذهب عنه ولا يجوز غير ذلك وثمة علم .

❦ ومن باب الحيوان والحيون ❦

قال ابو داود : حدثنا موسى بن اسماعيل قال حدث حماد بن قزادة عن الحسن
عن سمرة بن ابي اسبي رضي الله عنه عن رجل عن الحيوان والحيوان سبعة
قال الشيخ وجهه عندي ان يكون الله هو عمه كل منه سبعة في الطريقين
فيكون من رب السكنى سكنى بدليل حديث عبد الله بن عمرو بن العاص
ابى يله

❦ ومن باب الرخصة ❦

قال ابو داود : حدثنا حفص بن عمرو قال حدثنا حماد بن سلمة عن محمد بن
اسحاق عن يزيد بن ابي حبيب عن مسلم بن جابر عن ابي سفيان عن عمرو بن
حريث عن عبد الله بن عمرو بن العاص ان رسول الله ﷺ امره ان يجهز جيشا
ففدت الال و امره ان يأخذ على فلائص اصدقة فيكون يأخذ الجير بالبحر من

الى اهل الصدقة .

قال الشيخ هذا يبين لك ان . . هي عن بيع الحيوان سبعة اذ هو ان يكون
سماً في الطرفين ، حملاً بين الحديثين ونوفيقاً بينهما وحدث سمة يقال انه صحيفة
والحسن عن سمة مختلف في اتصاله عند هل الحديث ، اخبرنا ابن الأعرابي ،
قال حدثني عمار بن عيسى عن يمين ابن ميمون قال حديث الحسن عن سمة صحيفة
وقال محمد بن اسماعيل حديث أبي عن بيع الحيوان سبعة من طريق عكرمة
عن ابن عباس رواه عنه عن ابن عباس موقوفاً او عكرمة عن أبي عليه السلام مرسل
قال وحديث زياد بن حدير عن ابن عمر انما هو زياد بن حدير عن أبي عليه السلام مرسل
وطرق هذا الحديث واحدة ليست بالقوية وتأولها اذا ثبت على ما قلنا ، الله اعلم .
وفي الحديث دليل على حواز السلم في الحيوان لأنه اذا بيع بغير او بغيرين
فقد صار ذلك حيواناً مضموناً عليه في ذمته .

واختلاف اهل العلم في بيع الحيوان سبعة فذكره ذلك عطاء بن ابي
ربيع ومنع منه سليمان اشوري وهو مذهب اصحاب الرأي ومنع منه حماد
واحتج بحديث سمة ، وقال مالك اذا اختلف اجناسها جبيعاً سبعة وان
شابت لم يجز

وجوز الشافعي بيعها سبعة كانت حساً واحداً او جنساً مختلفة اذا كان
احد الحيوان نقداً .

قال الشيخ في اسناد حديث عبد الله بن عمرو ايضاً مقار وقد ثبت احد
حديث سمة .

ومن باب بيع الثمر بالتمر

قال أبو داود : حدثنا النعماني عن مالك عن عبد الله بن زيد أن ريداً باع عيش خبزه أنه سأل سعد بن أبي وقاص عن الرضء بالسلت فقال له سعد أيها الفضل قال : أبيضاه قال فهاء عن ذلك وقال سمعت رسول الله ﷺ سئل عن شراء الثمر بالرضء فقال رسول الله ﷺ : ابتقص الرطب إذا ليس قال نعم معنى عن ذلك قال الشيخ أبيضاه وع من أبيض الرطب وفيه رخاوة يكون بلاد مصر وأسست نوع غير الر وهو أدق جاً منه ، وقال بعضهم الأبيض هو الرطب من أسلت والأول أعرف ، لأن هذا القول يبق بمعنى الحديث وعنه تيير موضع التشبيه من الرطب بالتمر وإذا كان الرطب منها حنثاً والليس جفناً آخر في يصح التشبيه .

وقوله « ابتقص رطب إذا ليس » غظه لفظ الاستفهام ومعناه التقرير والتثنية فيه على نسكة الحكم وعنه ليعتبروها في نظائرها وأحوالها وذلك أنه لا يجوز أن يحني عنه عليه السلام أن الرطب إذا ليس نقص وزنه فيكون سؤاله عنه سؤال تعرف واستفهام وإنما هو على الوجه الذي ذكرته وهذا كقول جرير :
استم خير من ركب مطايا وأندى العالين بطون داح

ولو كان هذا استفهام لم يكن فيه مدح وإنما معناه أتم خير من ركب مطايا . وهذا الحديث أصل في أولئك كثيرة من مسائل الرما وذلك أن كل شيء من المطعوم مما له ندوة وجفافه نهاية فانه لا يجوز رطبه بإيسه كالعنب والزبيب وأصح النبي بـتقديم ومحوهما ، وكذلك لا يجوز على هذا المعنى منه الرطب بالرطب كالعنب بالعنب والرطب بالرطب لأن اعتبار المائلة إنما يصح فيها

عند اوان الجفاف وهما اذا تناها جفافهما كانا مختلفين لأن احدهما قد يكون ارق رقة واكثر ماثية من الآخر، والجفاف يتال منه اكثر ويتفاوت مقاديرهما في الكيل عند المائلة .

وفي معنى مادكرنا مطبوخ بالنبي كالعصير الذي اغلى بالنار بما لم يطبخ منه وكاللين الذي عقد بالنار دالين الحليب ونحوهما، ولا يجوز على هذا القياس بيع حنطة بدقيق ولا حنطة بسويق ولا بيع خبز بخبز ، وهذا كله على مذهب الشافعي ، فأما العصير النبي بالعصير النبي والشيرج بالشيرج واللين الحليب باللين الحليب فجاء عند الشافعي ، وكذلك حل العنب بخل العنب فان كان في احد النوعين ما لم يمز ولا يجوز عنده بيع اصل شيء به الربا بفرعه كبيع الزيت باللبن وبيع الزيت بالزيتون ، لشيرج بالسهم وعلى هذا المعنى عنده بيع اللحم بالجوان . وقد ذهب اكثر الفقهاء الى ان بيع الرطب بالتمر غير جائز ، وهو قول مالك والشافعي واحمد بن حنبل وانه قل ابو يوسف ومحمد بن الحسن وعمر ابي حنيفة جور بيع الرطب بالتمر تقدأ ، ويشبه ان يكون تأويل الحديث عنده على النسبة دون النقد ، قال ابن المنذر واحسب ابا ثور واقفه على ذلك .

قل الشيخ ولعل الحديث عام لم يستثن فيه نسبة من نقد والمعنى الذي نه عليه في قوله اينقص الرطب اذا ليس يمنع من تخصيصه وذلك كانه قل اذا علمت انه ينقص في المتعقب فلا يبيعه وهذا المعنى قائم في النقد والسيئة معاً . واجاز ابو حنيفة بيع العنب بالزبيب واللحم النبي بالقميد والعصير المطبوخ بالنبي منه تقدأ .

وقال مالك بن انس لا بأس ببيع الدقيق بالبر مثلاً بمثل لأن الدقيق الفاخر

حنطة فرقت اجزائها وبيع الحنطة بالحنطة جائز متساويين ، وقال مثل ذلك في الحنطة بالسويق والسويق بالدقيق ، وقال في الخبز بالخبز لا بأس به اذا تحرى ان يكون مثلاً بمثل وان لم يوزن ، وقال احمد واسحاق لا بأس ببيع الدقيق بالقمح وزناً بوزن ، وقال لأوراعي الخبز بالخبر جائز وهو قول ابي ثور .

وحكي ابو ثور عن ابي حنيفة انه قال لا بأس به قرصاً بقرصين ، وروى حرمله عن الشافعي انه اباح بيع الخبز اليابس مثلاً بمثل واصحاب الشافعي ينكرون ذلك فلا يعدونه قولاً صحيحاً له وهو خلاف قياس اصله والخبز يدخله الماء والملح وفيها عنده الربا ومبعضها يتفاوت في الخبز وليس هذا كاللحم يجوز بعضها ببعض يابس لأن اللحم نوع واحد لا يدخله غيره .

قال الشيخ قد تكلم بعض الناس في اسناد حديث سعد ابن ابي وقاص ، وقال زيد ابو عياش رلويه ضعيف ، ومثل هذا الحديث على اصل للشافعي لا يجوز ان يخرج به .

قال الشيخ وليس الأمر على ما توهمه ، وابو عياش هذا مولى لابي زهرة معروف ، وقد ذكره مالك في الموطأ وهو لا يروي عن رجل متروك الحديث بوجه ، وهذا من شأن مالك وعادته معلوم ، وقد روي ابو داود في هذا الباب مثل حديث سعد من طريق ابن عمر .

قال حدثنا ابو بكر بن ابي شيبة قال حدثنا ابن ابي زائدة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ان النبي ﷺ نهى عن بيع الثمر بالتمر وعن بيع العنب بالزبيب كقبلا وعن الزرع بالحنطة كقبلا .

ومن باب العرايا

قال ابو داود : حدثنا احمد بن صالح قال حدثنا ابن وهب اخبرنا يونس عن ابن شهاب اخبرني خارجة بن زيد بن ثابت عن ابيه ان النبي ﷺ رخص في بيع العرايا بالتمر والرطب .

قال الثوري غسرها محمد بن سحاق بن يسار فقل هي النخلات يبيع الرجل لرجل فبشق عليه ان يقوم عليها فيبيعها قبل خرصها ، وقد ذكر ابو ذر هذا التفسير عنه .

وروي الشافعي خبراً فيه قالت لمحمد بن يزيد او قال محمود بن يزيد لرجل من اصحاب رسول الله ﷺ اما زيد بن ثابت ولما غيره ما عراياكم فقال اوسي رجالاً محتاجين من الأتباع شكوا الى النبي ﷺ ان الرطب يأتي ولا نقد بأيديهم يشتاعون به رطباً يأكلونه مع الناس وعدم فضول من قوتهم من التمر فرخص لهم ان يبتاعوا العرايا خرصاً من التمر في ايديهم يأكلونها رطباً .

فاما اصلها في اللغة فانهم ذكروا في معنى اشتقاقها قولين : احدهما انها مأخوذة من قول القائل : عربت الرجل اسخلة اي اطعمته فخرها يبروها مني شاء اي يأنسها في كل رطبها ، يقال عروت الرجل ذا انتته تطلب معروفه كما يقال طلب الي فاطمته وسألني فأسأله .

والقول الآخر انما سميت عربة لأن الرجل يبيعها من جملة نخله اي يستثنيا لا يبيعها مع النخل فربما . كلها وربي وهبها لغيره او فعل بها ما شاء .

قال الشيخ العرايا ما كانت من هذه الوحوش فانها مستثناة من جملة النهي عن المزابة والمزابة بيع الرطب بالتمر الا تراه بقول رخص في بيع العرايا

والرخصة انما تقع بعد الحظر وورود الخصوص على العموم لا ينكر في اصول الدين وسبيل الحديثين اذا اختلفا في الظاهر و يمكن التوفيق بينهما وترتيب احدهما على الآخر ان لا يحمل على المناقاة ولا يضرب بعضها ببعض لكن يستعمل كل واحد منهما في موضعه ويبدأ جرت قضية العلماء في كثير من الحديث لا ترى انه لما نهى حكيماً عن بيع ما ليس عنده ثم اباح السلم كان السلم عند جماعة العلماء مباحاً في محله ويباع ما ليس عند المرء محظوراً في محله وذلك ان احدهما وهو السلم من بيع اوصاف والآخرون من بيع الأعيان، وكذلك سبيل يختلف اذا امكن التوفيق فيه لم يحمل على النسخ ولم يطل العمل به . وانما جاء تحريم المزانية لئلا كان من التحريم موضوعاً على وجه الأرض وجاءت الرخصة في بيع العرايا فيما كان منها على رؤس الشجر في مقدار معلوم منه بكية لا يراد عليها وذلك من اجل ضرورة او مصلحة فليس احدهما مناقضاً للآخر او مبطلاً له، وقد قل بهذه الجلة في معادها اكثر الفقهاء مالك والأوزاعي والثاقبي واحمد ابن حنبل واهماق بن راهوية وابو عبيد، وامتنع من القول به اصحاب الرأي وذهبوا الى جلة الهي الوارد في تحريم المزانية وفسروا العربية تفسيراً لا يلبق بمعنى الحديث وصورتها عندهم ان يعرى الرجل من حائضه نخلات ثم يدوله فيها فيسقطها ويعطيه مكانها تمراً فسمى هذا بيعاً في التقدير على الجواز وحقيقة الهبة عندهم .

قال الشيخ والحديث انما جاء بالرخصة في ابيع كما ذكرناه زيد بن ثابت ويزيد بن بيان حديث سهل بن ابي خزيمة ذكره ابو داود في هذا الباب .
قال حدثنا عثمان بن ابي شيبة قال حدثنا بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن سعيد

عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حشمة أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمر بالتمر ورخص في العربية أن تباع بجرصها فأكلها أهلها رطباً فهذا بين لك أنه قد امتدنى العربية من جملة ما اقتضاه تحريم النبي عن بيع الثمر بالتمر والظاهر أن المستثنى إنما هو من جنس المستثنى منه والرخصة إنما يلي المحذور والمحذور ههنا البيع المهي عنه ، ولو كان الأمر على ما تأولوه من الهبة ما كان للحرص معنى ولا لقوله رخص معنى ولا وجه بيع ما كره في نفسه لأن الهبة يتعلق صحتها بالاقباص ولا قباض لم يقع فلم يزل الملك ، والاسم ما وحده مساغ في الحقيقة لم يحر حمله على المجاز ، وقد جاءت هذه الرخصة في غير رواية أبي داود ومروناً ذكرها بتحريم الزانية بأسمائها الخاص وإن كان معناه معنى أبي داود لا فرق بينهما حدثه محمد بن عبد الواحد ، قال حدثنا الحارث بن أبي أسامة ، قال حدثنا يزيد بن هارون قال حدثنا محمد بن اسحاق عن نافع عن أبي عمر عن زيد بن ثابت قال نهى رسول الله ﷺ عن المحافة والمراية ورخص في العرايا فدل أن الرخصة إنما وقعت في نوع من الزانية ولا لم يكره إكراهها معنى والله أعلم .

ومن باب مقدار العربية

قال أبو داود: حدثنا عبد الله بن مسleme انه عني عن مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى أبي أمية ، قال أبو داود وهذا اسمه فزمال عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ رخص في بيع العرايا فبأدون خمسة أوسق وفي خمسة أوسق شك داود .

وقال أبو داود حديث جابر إلى أربعة أوسق .

قال الشيخ هذا بينك ان معنى الرخصة في العربة هو البيع المعروف ولو
كان سيرة ذلك لم يكن لتحديد بها أربعة أو خمسة لا يجوزها معنى اذا حطرتي
تفسيرها فيحتاج الى الرخصة في رفعه .

واما جوار البيع في خمسة وسق منها فقد اباحه مالك على الاطلاق في هذا
المقدرة وقال الشافعي لا انسخ بيع في مقدار خمسة اوسق ، وبسخه في دور ، ذلك .
قال ابن المنذر الرخصة في الخمسة الاوساق مشكوك فيها ، واشي عن الزاينة
ثابت فوالحب ان لا يباح منها الا القدر المتيقن اباحتها ، وقد شك الراوى وهو
داود بن الحصين ، وقد رواه جابر فانهى به الى اربعة اوساق فهو مباح وما زاد
عليه محصور .

قال الشيخ هذا القول صحيح وقد ارمه لمزني الشافعي وهو لا رم على اصبه ومناه .

ومن باب بيع الثمر قبل ان يبدوا اصلاحه

قال ابو داود : حدثنا القصبى عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان
رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى يبدوا اصلاحها هي ابائهم والمشتري .
قال الشيخ السيرة اذا بد صلاحها منت الالهة غالب وما دامت وهي رخوة
رخصة في رطوبة قبل ان يشند حمها او يدمو صلاحها فانها يمرض لا موت ،
وكان فيه ابائهم عن ذلك لأحد وجهين احدهما احتياط له بأن يدعها حتى
يتبين صلاحها فيرداد قيمتها ويكثر نفعه منها وهو اذا نزع ثمرها لم يكن فيها
طائل لعلك فكان ذلك نوعاً من اضاءة لئال .

والوجه الآخر ان يكون ذلك ماصحة لأخيه المسلم واحتياطاً لما في المشتري
ثلاً بناتها الآفة فيور ماله لو بطا به يرد اثنين من جل الجائحة فيكون بينهما

في ذلك اشتر والخلاف ، وقد لا يطلب للبائع مال أخيه منه في الورع ان كان لا قيمة له في الحال اذ لا يقع له قيمة فيصير كأنه نوع من كل مال باطل .
واما نه اشترى من حل المظارة والتفريز بماله لانها وما قلعت بأن نزلها اعاده فيذهب ماله فهي عن هذا البيع تحصيلاً للأموال وكراهة التفريز ولم يختم العلم انه اذ باعها او شرط عليه لقطع حاز بيعها وان لم يد صلاحها ، وانما انصرف النبي الى بيع قبل بدو الصلاح من التفتة الا ان الفقهاء اختلفوا فيها اذا باعها بعد بدو الصلاح ، فقال ابو حنيفة البيع جائز على الاطلاق و عليه القطع فيكون في معنى من شرط القطع ، وقال اشافعي البيع جائز وعلى الثلث تركها على اشجر حتى تبلغ اناه وجعل اعرف فيها كالشرط واستدل عاروي عن النبي ﷺ من طريق حماد عن اس انه نهى عن بيع اشرة حتى يسد صلاحها ، وقال ارايت ان مع الله الثمرة فمر بأحد احكم مال اخيه ، قال فدل ذلك على ان حكم الثمرة التفتة ولو كان حكمها القطع لم يكن يقع معه منع الثمرة .

قال ابو داود : حدثنا عبد الله بن محمد انفيلي قال حدثني ابن عمية عن يوب عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله ﷺ نهى عن بيع اشجر حتى تزهر وعن السبل حتى يبيض وبأن من اعاده نهى البائع والمشتري .

وقوله حتى يزهو هكذا بروي والصواب في العربية حتى تزهي والازهي فيما شر ان يحر او يصغر وذلك اشارة الصلاح فيها ودليل خلاصها من الآفة وقوله عن السبل حتى يبيض فان طاهره يوجب حواز بيع الخب في سبله فا اشند وابيض لأنه حرمة الى غاية حكمه بعد بلوغ اناية خلاف حكمه قبلها

واليه ذهب اصحاب الرأي ومالك بن اس وشيبوه بالجوز واللوز باعان في قشرهما .
وقال الشافعي لا يجوز بيع الحب في السنبل لأنه غرر وقد نهى عن بيع
المرء والمقصود من السنبل حبه وهو مجهول منك وبينه لا بدري هل هو سليم
في بطنه ام لا فيفسد البيع من اجل الجهالة والتقدير كبيع لحم السلوخة في جلدها
واحتمج بأن انتهى عن بيع الحب في السنبل معلول بعلمين : أما قبل ان يبيض
ويشتد فلا تجل الآفات والحوائج ، وأما بعد ذلك فلا تجل الجهالة وعدم المعرفة
به وقد يتوالى على الشيء ظنان وموجبها واحد فترتفع احديهما وهو بحاله غير
منفك عنه وذلك كقوله تعالى فان طلقها فلا تحمل له من بعد حتى تنكح زوجاً
غيره [وكان معلوماً ان تحمليها للزوج الأول لا يقع بنفس مكاح الزوج الثاني
وبعده عليها حتى يدخل بها ويصاحبها ثم يطلقها وتنقض عدتها منه كقوله تعالى
[ولا تقربوهن حتى يطهرن] فكان ظاهره ان انقطاع الدم رافع للحظر ولم
يمنع ذلك من ورود دليل المنع الا بوجود شرط ثني وذلك قوله [فاذا طهرن]
يريد والله اعلم طهارة الاعتسال بالماء .

ولما بيع الجوز في قشره فانه غرر معفو عنه لما فيه من الضرورة وذلك انه
لو نزع ليه عن قشره اسرع اليه الفساد والعف ، وليس كذلك البر واشعير وما في
معناها لأن هذه لحبوب تبقى بعد التذرية والانتقية المدة الطويلة من الأيام
والسنين . فأما مالا ضرورة فيه من بقاء قشره الاعلى فان البيع غير جائز معه حتى
ينزع فكذلك قياس الحب في السنبل والله اعلم .

قال ابو داود حدثنا ابو بكر محمد بن خلاد الباهلي قال حدثنا يحيى بن سعيد
عن سليم بن حيان قال حدثنا سعيد بن مينا قال سمعت جابر بن عبد الله يقول

نهى رسول الله ﷺ ان يباع الثمر حتى تشفع ، قبل وما تشفع ، قال ثمار
وتصغار ويؤكل منها .

قال الشيخ القشيع تغير لونه الى الصفرة والحمرة والشقعة لون غير خالص
في الحمرة والصفرة وانما في تغير لونه في كودة ومنه قيل قبح شفع اي تغير
اللون الى السجاجة والقبح .

وانما قال يمحار ويصغار لأنه لم يرد به اللون الخالص وانما يستعمل ذلك في
اللون المتبيل يقال مازال يمحار وجهه ويصغار اذا كان يضرب سريرة الى الصفرة
وسرة الى الحمرة فاذا ارادوا انه قد تمسك واستقر قالوا تمحمر وتصغر .

وفي قوله حتى تشفع دليل على ان الاعتبار في بدو صلاح الثمار هو بحدوث
الحمرة في ثمرة دون اتيان الوقت الذي يكون فيه صلاح الثمر قالوا ، فقد
ذهب بعض اهل العلم الى اعتباره بالزمان ، واحتج بما روى في بعض الحديث
انه قبل متى يبدو صلاحها ، قل اذ طمع انهم يعني اثرياً والذي في حديث
حابر اولى لأن اعتباره بنفسه اولى من اعتباره بغيره . وفي هذا الباب حرف
عريب من جهة ائمة في حديث زيد بن ثابت قل كان الناس يتنازعون الثمار
فلن يسلو صلاحها فاذا جد الناس قال المبتدع اصاب الثمر الدمار واصابه
فسام هكذا هو في رواية ابن داسة .

وقال ابن لأعرابي في روايته عن ابي داود الدمان بالنون ، قل لأصمعي
القشام ان يشفص ثمر النخل قبل ان يصير لهما ، قل والذمان مفتوحة الدال
ان تشق التحلة اول ما يبدو قلبها عن عنق وسواد ، فأم الدمار فليس بشيء .

ومن باب بيع السنين

قال ابو داود : حدثنا احمد بن حنبل ويحيى بن معين قالا حدثنا سفيان عن حميد عن الأعمش عن سفيان بن عتيق عن جابر بن عبد الله ان النبي ﷺ بيع عن بيع السنين ووضع الجوائح .

قال الشيخ بيع السنين هو ان يبيع الرجل ما شعره النحلة او النخلات باعيانها سنين ثلاثاً او اربعاً لو اكثر منها ، وهذا غير لائمه ببيع شيئاً غير موجود ولا مخلوق حل العقد ولا يسري هل يكون ذلك م لا وهل يتم التحل ام لا وهذا في بيع الأعيان ، فأما في بيع الصفات وهو جائز مثل ان يسلف في الشيء الى ثلاث سنين او اربع واكثر ما دامت اللذة معلومة اذا كان الشيء المسلف فيه غالياً وجوده عند وقت محل اسلف .

واما قوله وضع الجوائح فكنا رواه ابو داود ورواه ائمه عن سفيان باسناده فقال وامره بوضع الجوائح والجوائح هي الآفات التي تصيب الثمار فتهلكها ، يقال جاحم الامر يجرعهم واحتاجهم الزمان اذا صاح بهم بكروه عظيم . قال الشيخ وامره بوضع الجوائح عند اكثر الفقهاء امر نكث واستحباب من طريق المعروف والاحسان لا على سبيل الوجوب والالزام .

وقال احمد بن حنبل وابو عبيد في جماعة من اصحاب الحديث وضع الدائنة لازم للبيع اذا باع الثمرة فأصابته الآفة فهلكت ، وقال مالك بوضع في الثلث قصاعداً ولا يوضع فيها هو اقل من الثلث ، قال اصحابه ومعنى هذا الكلام ان الجائحة اذا كانت دون الثلث كان من مال المشتري وما كان اكثر من الثلث فهو من مال البائع .

واستدل من تأول الحديث على معنى التدب والاستعداد دون الإيجاب بأنه
أمر حدث بعد استقرار ملك المشتري عليها فنوار دار يديها أو يبيعها صح
ذلك منه فيها، وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع ما لم يضمن فإذا صح بيعه
ثبتت أجزاؤه منه، وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمرة قبل بدو صلاحها
فلو كانت الجائحة بعد بدو الصلاح من من الدائم لم يكن لهذا السعي فائدة .
سبحان الله ومن باب بيع الثمار

قال أبو داود : حدث محمد بن عيسى قال حدثنا هشيم أخيراً صالح بن عمر
قال أبو داود قال محمد حدثنا شيخ من بني تميم قال خطب علي بن أبي طالب رضي
الله عنه أو قال علي قال قال محمد حكماً حدثنا هشيم قال نهى رسول الله
ﷺ عن بيع الثمار مبيع الثمر دبيع ثمرة قبل أن تدرك .

قال الشيخ بيع الثمار يكون من وجهين أحدهما أن يضطر إلى العقد من
طريق الإكراه عليه فهذا فاسد لا يعتمد . والتوجه الآخر أن يضطر إلى البيع
لدين يركبه أو مائة ترهقه ويبيع ما في يده بالوكس من أجل الضرورة فهذا
سبيله في حق الله بن المروءة لا يبيع على هذا الوجه وإن لا يفتات عليه به
وكن يمان ويقرض ويستعمل له إلى التيسرة حتى يكون له في ذلك بلاغ
فإن عقد البيع مع الضرورة على هذا الوجه جاز في الحكم ولم يفسح وفي استناد
الحديث رجل يجهل لا يدري من هو إلا أن عامه أهل العلم قد كرهوا البيع
على هذا الوجه .

قال أبو داود : حدثنا أبو بكر وعمر بن أبي شيبه قال حدثنا ابن إدريس
عن عبد الله بن أبي رباح عن الأعرابي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه نهى عن

بيع الفرز زبد عثمان والحصاة .

قال الشيخ أصل الفرز هو مطوى عنك طيه وخفى عليك باطنه وسره وهو مأخوذ من فولك طويت الثوب على غره أي على كسره لأول وكل بيع كان المقصود منه مجهولاً غير معلوم ومعجزاً عنه غير مقدور عليه فهو عرر وذلك مثل أن يبيعه سمكاً في الماء وطييراً في الهواء أو لؤلؤة في البحر أو عبداً أبقاً وجلاً شارداً أو ثوباً في جراب لم يره ولم يشره أو طعاماً في بيت لم يفتحه أو وليمة لم تؤبد أو ثمر شجرة لم تثمر، وفي نحوها من الأمور التي لا تعلم ولا يدري هل تكون أم لا فإن بيع فيها مفسوخ .

والله أعلم عليه السلام عن هذه البيوع تحصيل للأموال أن تضيع وقطعاً للمقصومة والخراج أن يفتاين الناس فيها .

ويوب الفرز كثيرة وجماعها ما دخل في التقصود منه الجمل .

وما بيع الحصة فيه بفسر على وجهين أحدهما أن يربي بالحصة ويحس ربحها إفادة لا عقد فإذا سقطت وحسب بيع ثم لا يكون للمشتري فيه الخيار .

والوجه الآخر أن يعترض الرجل القطيع من الغنم يربي فيها بحصة ذية شاة منها أصاتها الحصة فقد استحقها بلسع ، وهذا من جملة الفرز المنهى عنه .

قل أبو دارد : حدثنا قتبية بن سعيد وأحمد بن عمرو بن السرح وهذا لفظه فلا حدثنا سفيان عن الزهري عن عطاء بن يزيد اللبني عن أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ نهى عن بيعتين وعن ابنتين ، أما البيعتان والملاسة والمباذة ، وأما ابنتان فاشتقال الصها ، وأن يحني الرجل في ثوب واحد كاشفاً عن فرجه أو ليس على فرجه منه شيء .

قال الشيخ للملاسة ان قلنس الثوب الذي ترمي ثراه اي يمس يده ولا ينشره ولا يتأمله ويقول اذا لمست يدي فقد وجب بيع ثم لا يكون له به خيار ان وجد به عيباً ، وفيه من بيع الملاسة مستدل بان ابطال بيع الأعمى وشراؤه لأنه انما يستدل ويتأمل باللمس فيما يليه يستدرا باحيان وحس البصرة .
والمدونة ان يقول ان سدت اليك ثوب فقد وجب البيع ، وقد جاء بهذا التفسير في الحديث وقيل ابو عبد الله الكوفة ان يبيد الحجر ويقول اذا وقع الحجر فهو لك وهذا نظير بيع الحصة .

واما شتر الصفاء فهو ان يشتري ثوب واحد يضع طرفي الثوب على عاتقه الأيسر ويسدل شقه الأيمن هكذا ، وفيه في الحديث .
واما الاحتباء في الثوب الواحد لبس على فرجه منه شيء فهو ان يقعد على اليديه ، وقد نصب صفيه وهو غير متزور ثم يحتبي ثوب بمجمع بين حرفيه ويشدهما على ركنيه واذا فعل ذلك بقيت فرجة بين يديه وبين أفواه تكشف منها عورتها
قال ابو داود : حدثنا عبد الله بن مسleme عن مثالك عن ثاقم عن ابن عمر ان رسول الله ﷺ نهى عن بيع حمل الحيلة

قال الشيخ حمل الحيلة هو نتاج انتاج ، وقد جاء تفسيره في الحديث هو ان يفتح الناقة عنها ثم تحمل التي تجت وهذه يورث كبرائها بعونها في الجاهلية وهي كما يدحها الجمل والعرر فهو اعلم ، وارشدوا الى لهو بال حكم الاسلام فيها .
حمله ومن ناب المضارب اذا خالف

قال ابو داود : حدثنا مسدد قال حبره سليمان بن شبيب بن عرقدة قال

حدثني الحلي عن عمرو الباري قال اعطاه النبي ﷺ ديناراً يشتري به ضحية او شاة فاشتري ثنتين فباع احدهما بدينار فأقاه بشاة ودينار فدعا له النبي ﷺ بالبركة في بيعه وكان لو اشترى تراباً لربح فيه .

قال ابو داود : حدثنا محمد بن كثير العبدي قال اخبرنا سفيان قال حدثني ابو حصين عن شيخ من اهل المدينة عن حكيم بن حزام ان رسول الله ﷺ بعث معه بدينار ليشتري له ارضية واشترأها بدينار وباعها بدينار بن فرجع فاشتري ارضية بدينار وجاء بدينار الى النبي ﷺ فتصدق به الي ﷺ ودعا له ان يبارك له في تجارته .

قال الشيخ هذا الحديث مما يخرج به اصحاب الرأي لانهم يميزون بيع مال زيد من عمرو بغير اذنه لو توكل ويتوقف البيع على اجازة المالك فاذا اجازته صح ، الا انهم لم يميزوا الشراء بغير اذنه واجازة مالك بن انس اشراء والبيع معاً . وكان الشافعي لا يميز شيئاً من ذلك لأنه غرر لا بدري هل يبيعه ام لا ، وكذلك لا يميز النكاح الموقوف على رضا النكوح او اجازة الولي غير ان الخبرين معاً غير متصلين لأن في احدهما وهو خبر حكيم بن حزام رجلاً مجهولاً لا بدري من هو ، وفي خبر عمرو ان الحلي حدثوه وما كان هنا سبيله من الرواية لم تقم به الحاجة .

وقد ذهب بعض من لم يجر البيع الموقوف من تأويل هذا الحديث الى ان وكاله كانت وكالة تفويض واطلاق واذا كانت الوكالة مطلقة فقد حصل البيع والشراء عن ادن .

قال الشيخ وهذا لا يستقيم لأن في خبر حكيم انه تصدق بالدينار فلو كانت

الوكالة مطلقة طابت له الزيادة والله اعلم
وقد حمل غير واحد من اهل العلم هذا صلاً في ان من وصل اليه مال من
شبهة وهو لا يعرف له مستحقاً فانه يتصدق به

واختلف الفقهاء في المضارب اذا خالف رب المال فروى عن ابن عمر انه
قال الربح لرب المال . وعن ابي قلابه ونافع انه ضامن والربح لرب المال وبه
قال احمد واسحاق وكذلك الحكم عند احمد في من استودع مالا فتجر فيه بغير
اذن صاحبه ان الربح لرب المال .

وقال اصحاب الرأي الربح للمضارب ويتصدق به والتوضيعة عليه وهو ضامن
رأس المال في الوجهين معاً .

وقال لأوزاعي ان خالف وربح فاربح له في القصة ويتصدق به في الورع
والفتيا ولا يصلح لواحد منهما .

وقال الشافعي اذا خالف للمضارب يُفَارَقَانِ اشترى السلعة التي لم يبرء منها
بغير المال فالبيع باطل ولن اشتراها بغير العين ، فالسلعة ملك للمشتري وهو
ضامن للمال .

ومن باب الرجل يتجر في مال الرجل بغير اذنه

قال ابو داود . حدثنا محمد بن العلاء قال حدثنا ابو اسامة قال حدثنا
محمد بن حمزة قال اخبرنا سالم بن عبد الله عن ابيه قال سمعت رسول الله ﷺ
يقول من استنطاع منكم ان يكون مثل صاحب فرق الادر فليكن مثله ،
قالوا ومن صاحب الادر يا رسول الله فذكر حديث الغار حين سقط
عليهم الجبل فقال كل واحد منهم اذكروا احسن عهدكم الى ان قال :

وقال الثالث منهم اللهم تعلم اني اسأجرت اجيراً بفروق ارز فلما امسيت عرصت عليه حقه وان ياخذني وذهب فتعمرته له حتى سميت له بفراق ورعاهما فاني فقال اعطني حقي فقلت اذهب الى تلك البقر وردداهما فخذها فذهب فاستانفها .

قال الشيخ قد احتج به احمد بن حنبل لقوله الذي حكيناه عنه في الباب الأول ، ويشبه على مذهبه ان يكون هذا الرجل انما كان استأجره على فرق ارز معلوم بعينه حتى يكون التجارة وقعت ، قال الاجير ، فاما اذا كانت الاجرة في الذمة غير معينة فانما وقعت التجارة في مال المستأجر لأنها من ضمانه فالربح له لأنه المالك والامل المتصرف فيه ، الا انه لا حجة له في واحد من الأمرين ايها كان لأن هذا قول ثناء ومدح استحقه هذا الرجل في امر تدبر به لم يكن يلزمه من جهة الحكم فمدح عليه ، وانما هو لترعيب في الاحسان والتدب اليه وليس من باب ما يجب ويلزم في شيء .

ومن باب الشركة على غير رأس مال

قال ابو داود : حدثنا عبيد الله بن معاذ حدثنا يحيى قال حدثنا سفيان عن ابي اسحاق عن ابي عبيدة قال اشتركت انا وعمار وسعد فيما يصيب يوم بدر قال بقاء سعد وأسيرين ولم احى انا وعمار بشي .

قال الشيخ شركة الأبدان صحيحة في مذهب سفيان الثوري واصحاب الرأي وهذا الحديث حجة لم ، وقد احتج به احمد بن حنبل وانبت شركة الأبدان وهو ان يكونا خياطين وقصارين ويعملان او يعمل كل واحد منهما منفرداً او يكون احدهما خياطاً والآخر خزّازاً او حداداً سواء انفق الصناعات

و اختلفت بكل ما اصاب احدهم من اجرة عن عمله كان صاحبه شريكه فيها ، او يشتر كان على ان ما يكتسبه كل واحد منهم كان بينهما ان لم يكن العمل معلوماً ، الا ان بعضهم قال لا يدخل فيها لاصطياد ولا حشاش .
وحكي عن حمد انه قال يدخل فيها الصيد والحشاش ومحومها وقاسوها على المضاربة قالوا : ذا كان العمل فيها احد رشي المال جار ان يكون في اشقين مثل ذلك وابطلها الشافعي وابو ثور .

فأما شركة المفارضة فهي عند الشافعي رضى الله عنه فاسدة ووافق في ذلك حمد واصحاق وابو ثور وحوزة الثوري واصحاب الرأي وهو قول الأوزاعي وابن ابي بلي ، وقال ابو حنيفة وسفيان وابو يوسف لا يكون شركة مفارضة حتى يكون رأس اموالهما سواء .

ومن باب المزارعة

قال ابو داود : حدثنا محمد بن كثير قال اخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار قال سمعت ابن عمر يقول ان رسول الله ﷺ سقى عنها فذكرته لطاوس فقال قال ابن عباس ان رسول الله ﷺ لم يسه عنها ولكن قال لأن يمنع احدكم ارضه خير من ان يأخذ خراجاً معلوماً .

قال الشيخ خبر رافع بن خديج عن هذا الطريق خبر يعقل بفسره الأخير اني رويت عن رافع بن خديج وعن غيره من طرق اخر ، وقد نقل ابن عسلى معنى الخبر وان ليس المراد به تحريم مزارعة شطر ما تخرجه الأرض ، وانريد بذلك ان يتنحوا ارضهم وان يرفقوا بعضها بعضاً ، وقد ذكر رافع ابن خديج في رواية اخرى عنه انواع الذي حرم منها والعلة التي من اجلها نهي

عنها . ودكره ابو داود في هذا الباب .

قال حدثنا ابراهيم بن موسى قال اخبرنا عيسى قال حدثنا الأوزاعي عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن قال حدثني حمالة بن قيس الأنصاري قال سألت رافع بن خديج عن كراه الأرض بالذهب والورق ، فقال لا بأس بها إنما كان الناس يؤآجرون على عهد رسول الله ﷺ بما على الماديات ، ويقال الجداول وأشياء من الزرع فيملك هذا ويسلم هذا أو يسلم هذا ويملك هذا ولم يكن للناس كراهة إلا هذا فذلك زجر عنه ، فما شيء مضمون معلوم فلا بأس به .

قد اطلعك رافع في هذا الحديث ان المنهى عنه هو المجهول منه دون المعلوم وانه كان من مآذيتهم ان يشترطوا فيها شروطاً فاسدة وان يستثنوا من الزرع ما على السواقي والجداول فيكون خاصاً لرب المال والمزارعة شركة ، وحصه الشريك لا يجوز ان تكون مجهولة ، وقد يسلم ما على السواقي ويملك ما أثر الزرع فيبقى المزارع لا شيء له وهذا غرر وخطر . وإذا اشترط رب المال على المضارب دراهم لنفسه زيادة على حصه الربح المعلومه فسدت المضاربة ، وهذا وذاك سواء وصل المضاربة في السنة للمزارعة والمساواة فكيف يجوز ان يصح الفرع ويبطل الأصل .

والماديات : الأشهار وهي من كلام العجم صارت دخيلاً في كلامهم .

قال الشيخ وقد ذكر زيد بن ثابت العلة والسبب الذي خرج عليه الكلام في ذلك وبين الصفة التي وقع عليها النهي ورواه ابو داود في هذا الباب .

قال حدثنا ابو بكر بن ابي شعبة حدثنا ابن علية (ح) وحدثنا مسدد قال حدثنا بشر المعني عن عبد الرحمن بن اسحاق عن ابي عبيدة بن محمد بن عمار عن

الوليد بن أبي الوليد عن عمرو بن الزبير قال: قال زيد بن ثابت يفر الله لأرفع
ابن خديج أنا والله أعلم بالحديث منه لما أتاه رجلا من الأنصار قد اقتتلا فقال
رسول الله ﷺ إن كان هذا شأنكم فلا تذكروا المزارع فسمع قوله لا
تذكروا المزارع .

وضعت أحمد بن حنبل حديث رافع وقل هو كبير الألوان يريد اضطراب
هذا الحديث واختلاف الروايات عنه فمرة يقول سمعت رسول الله ﷺ ومرة
يقول حدثني عمومي عنه .

وجوز أحمد المزارعة والشيخ بأن النبي ﷺ أعطى اليهود أرض خيبر مزارعة
ونحبها مساقاة وجازها ابن أبي لبى ويعقوب ومحمد وهو قول ابن المسيب وابن
سبي بن الزهري وعمر بن عبد العزيز وأبطلها أبو حنيفة وذلك والشافعي .

قل الشيخ فصار هو لاء إلى ظاهر الحديث من رواية رافع بن خديج
ولم ينفوا على علته كما وقف عليه أحمد وقد انعم بيان هذا الباب محمد بن الحنفلي
بن حريمة وجوزوه وصنف في المزارعة مسألة ذكر فيها علل الأحاديث التي وردت
فيها المزارعة على النصف والثالث والرابع وعلى ما تراخى به ، شربكان جائزة
إذا كانت المصنوعة معلومة واستروط فائدة معدومة وهي عمل المسلمين من
بلدان الأملاء وقطار الأرض شرفها ونحوها لا أعلم إلى رأيت أو سمعت أهل
بلد و صنف من وأحيى الأرض التي يسكنها المسلمون يطمنون العمل بها .

ثم ذكر أبو داود على أثر هذه الأحاديث أنا في تشديد المعنى عن المزارعة
وذكر فيه طرقاً حديث رافع بن خديج بالقطعة محلقة كرها ذكرها لئلا يطول
الكذب وسيلها كما قال يرد العمل منه إلى المفسر من الأحاديث التي مر

ذكره وقد بينه علته .

وفي هذا باب الغلط يحتاج الى تفسير وشرح مهم ، فوله فقر اخذ او اكراه بالدرهم ، ومعنى فقر احلك يجره ادها ، واصل لا فقر في اجرة الطهر ، يقل افقرت الرجل بمعنى اد اعمرته طهره بتركوب . ومنه الخقل وهو الزرع لأحضر وأحقل ايضاً الفراع الذي بعد الحوزرة وفي بعض الأمثال لا تبث البقرة لا الحفلة ، ومنه أخذت الحفلة ومنها الخيرة وهي المراجعة على الصنف وأست ونحوهما والخير مصيب والخير الأكار .

ومن باب اذا زرع الأرض بغير إذن صاحبها .

قال ابو دود : حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا شريك عن ابي اسحاق عن عطاء عن رافع بن خديج قال : قال رسول الله ﷺ من زرع في أرض قوم بغير اذنهم ليس له من الزرع شيء وله نفعته .

قال الشيخ هذا الحديث لا يثبت عند اهل المعرفة بالحديث وحدثني احسن ابن يحيى عن موسى بن هرون الخليل انه كان ينكر هذا الحديث وضعفه ويقول لم يروه عن ابي اسحاق غير شريك ولا عن عطاء سيرا عن اسحاق وعطاء لم يسمع من رافع بن خديج شيئاً وضعفه ليعدي ايضاً ، وقال نفرد بذلك شريك عن ابي اسحاق وشريك بهم كثيراً او اجاباً .

وبشبهه ان يكون معناه لو صح وثبت على العفوية والمحرمان للغصب واروع في قول عامة الفقهاء لصاحب البذر لانه تولد من عيه ماله وتكون معه وعلى الزارع كراه لأرضه غير ان احمد بن حنبل كان يقول اذا كان الزرع قائماً فهو لصاحب الأرض اما اذا حصد قائم يكون له الاجرة .

وحكي ابن المنذر عن ابي داود قال سمعت احمد بن حنبل وسئل عن حديث
 رافع فقال عن رافع الوان ولكن ايا اسحاق راد به زرع بخير اذنه ولبعض غيره
 ينكر هذا الحرف .

ومن باب في الخبارة

قال ابو داود : حدثنا مسدد ان حماداً وعبد الوارث حدثاه عن ايوب
 عن ابي الزبير عن جابر بن عبد الله قال هي رسول الله ﷺ عن الحافة
 والمزابنة والخبارة والمعومة وعن الثفيا ورخص في العرايا .

قال الشيخ الحافظ قد مر تفسيره فيما مضى واما بيع الزرع بالحب والخبارة
 هي المزارعة والخبير الأكار . والمزابنة بيع الرطب بالتمر ، وما المعومة فهي
 بيع السنين ومساء ان يبيعه سنة او مفتين او اكثر مائة نخلة ببيعها او محلات
 وهو بيع فاسد لأنه بيع مالم يوجد ولم يخلق ولا يدري هل يثمر او لا يثمر .
 وبيع الثبنا المهي عنه ان يبيعه ثمر حائطه ويستثنى منه جزء آخر معلوم فيصل
 لأن المبيع حينئذ يكون مجهولاً فاذا كان ما يستثنى شيئاً معلوماً كالثلث
 والربع ونحوه كان جائزاً وكذلك اذا باعه صبرة طعام جزأاً ويستثنى منه فقيراً
 او قفيزين كان جائزاً لأنه استثنى معلوماً من معلوم ، وقد تقدم ذكر تفسير لعرايا .

ومن باب المساقاة

قال ابو داود : حدثنا احمد بن حنبل قال حدثنا يحيى عن عبيد الله عن
 نافع عن ابن عمر ان رسول الله ﷺ عامل حبيب بن عمار ما يخرج من ثمر او ررع .
 قال الشيخ في هذا اثبات المزارعة على ضعف خبر رافع بن خديج في النبي

عن المزارعة بشرط ما تخرجه الأرض ، وإنما صار إليه ابن عمر ثوراً واحشياً
وهو راوي خبر أهل خيبر ، وقد رأى رسول الله ﷺ لهم عليها أيام حياته
ثم أيا بكر ثم عمر إلى أن اجلاهم عنها .

وفيه اثبات المساقاة وهي التي تسمى أهل العرق بالمعاملة وهي أن يدفع صاحب
النخل نخله إلى الرجل ليعمل بما فيه صلاحها أو صلاح ثمرها ويكون له اشطر
من ثمرها والعامل الشطر فيكون من أحد الشقين رقاب الشجر ، ومن الشق
الآخر العمل كالمزارعة يكون فيها من قبل رب المال الدراهم والدنانير ومن
العامل التصرف فيها وهذه كلها في القياس سواء .

والعمل بالمساقاة ثابت في قول أكثر الفقهاء ولا اعم أحداً منهم بإبطاله إلا
أبا حنيفة . وخالفه أصحابه فقل بقول جماعة أهل العلم .

واختلفوا فيما يصح فيه المساقاة من الشجر والتمر فكان الشفعي يقول إنما
نصح المساقاة في النخل والكرم لأنها بخرمان وثمرهما بدر بارز يدركه اصبر
وعلق القول فيما يفرق ثمره في الشجر ويفيب عن البصر تحت الودف كاللبن
والزيتون والتفاح ونحوها من الثمراكة .

وكان مالك وأبو يوسف ومحمد بن الحسن يجيزونها في كل شجر له أصل ثم
وقال مالك لا بأس بالمساقاة في التمر والبطيخ وشرط فيها شروطاً لا يكاد يتبين
صحة معناه فيها ، وقال أبو ثور يجوز المساقاة في النخل والكرم والرحاب
والباذنجان وما يكون له ثمرة قائمة إذ كان دفعه إليه أرساً ومنها النخل والرطاب
واحتج في ذلك بحجر أرض خيبر أن النبي ﷺ عاملهم وفي أرضهم النخل
والزروع ونحوه .

ومن باب كسب المعام

قال ابو داود : حدثنا ابو بكر بن ابي شيبة قال حدثنا وكيع وحيد
ابن عبد الرحمن الراسي عن مغيرة بن زياد عن عباد بن نسي عن الأسود
ابن ثعلبة عن عباد بن الصامت قال علمت ناساً من اهل العفة الكتاب
والقرآن فأهدى الي رجل منهم فوسا فقات لبست عمل فأرى عليها في
سبيل الله لا تين رسول الله ﷺ فلا سأله فأتيته ففت يار - ول الله رجل
أهدى الي فوسا ممن كنت اعلمه الكتاب والقرآن ولست بمال فأرى عنها
في سبيل الله فقال ان كنت تحب ان تطوق طوقاً من نادر فاقبلها .

قال الشيخ اخالف الناس في معنى هذا الحديث وتأويله فذهب قوم من العلماء
الى ظاهره فقرأوا ان اخذ الأجرة والعوض على تعليم القرآن غير مباح ، واليه
ذهب لزهري وابو حنيفة والشافعي وراوية .

وقالت طائفة لا بأس به ما لم يشترط وهو قول الحسن بصري وابن سيرين
والشعبي وإباح ذلك آخرون وهو مذهب عطاء ومالك والشافعي وإبي ثور
واحتجوا بحديث سهل بن سعد ان النبي ﷺ قال للرجل الذي خطب للمرأة فلم
يجد لها مهراً زوجها على ما منعك من القرآن ، وقد ذكره ابو داود في موضعه
من هذا الكتاب ، وتأولوا حديث عباد على انه امر كان نزع به ونوى
الاحتساب فيه ولم يكسر قصده وقت التعليم في طلب عوض ونعم فحذره النبي
ابطال امره ونوعده عليه ، وكان سبيل عباد في هذا سبيل من رد ضالة الرجل
او استخراج له متاعاً قد عرف نهرها وحسبه فليس له ان يأخذ عليه « »

عوضاً ولو أنه ضاب لذلك اجرة قبل ان يعمله حبة كان ذلك جائزاً .
 واهل الصفة قوم فقراء كانوا يعيشون بصدقة الناس فأخذ الرجل المال منهم
 مكروه ورقعه اليهم مستحب .

وقال بعض العلماء خذ الاحرق على تعليم القرآن له حالات فذا كان في المسلمين
 غيره من يقوم به حل له خذ الاجرة عليه لأن فرص ذلك لا يمتين عليه ، واذا
 كان في حال او موضع لا يقوم به غيره لم يحل له اخذ الاجرة وعلى هذا تأول
 اختلاف الأخبار فيه .

ومن باب كسب المعالجين من الطب

قال ابو داود : حدثنا مسدد قال حدثنا ابو عروة عن ابى بشر عن ابى المتوكل
 عن ابى سعيد الخدري ان رجلاً من اصحاب رسول الله ﷺ نطلقوا في سفره
 سافروها فقلوا اي من احياء العرب فاستضافوهم فابوا ان يضيفوهم ، قال فلذغ
 سيد ذلك الحي فشفوا له بكل شيء لا ينفعه شيء ، فقال بعضهم لو اتيتم هؤلاء
 الرهط الذين تزولوا بكم امل ان يكون عند بعضهم شيء ينفع صاحبكم ، فقال
 بعضهم ان سببنا لذغ فويل عند احد منكم رقية ، فقال رجل من القوم اني لأرقق
 ولكن استضعفكم فأيتهم ان تضيفونا ما انا بريق حتى تجعلوا لي جعلاً حملوا له
 قطعاً من الكاه فأتاه فقرأ عليه بأم الكتاب وبسفل حتى برأ كأنه انشط من عقل
 فأوفهم جعلهم الذي صالحوهم عليه فقالوا افسدوا ، فقال الذي رقى لا تفعلوا
 حتى تأتي رسول الله ﷺ فلتأمره فعدوا على رسول الله ﷺ فذكروا له ،

— الا ان موضع الياس كلمة نصر علينا فبها ورسمها هكذا في عمر . واما معنى الجملة
 فهو مفهوم م

فقال رسول الله ﷺ من ابن طلحة انها رقية احسنت واضربوا لي معكم بسهم .
قال الشيخ وفي هذا بيان جواز اخذ الاجرة على تعليم القرآن ولو كان ذلك
حرماً لأمرهم النبي ﷺ برد القطيع ، فلما صوب فلعلم وقل لهم احسنت
ورضى الاجرة التي اخذوها لنفسه فقال اضربوا لي معكم بسهم لست انا طلق
مباح وان المذهب الذي ذهب اليه من جمع بين اخبار الاباحة والكرهية في جواز
اخذ الاجرة على ما لا يتعين الفرض فيه على معلمه ونبي حوازه على ما يتعين فيه
التعليم مذهب سديد وهو قول ابي سعيد الأصطخري .

وفي الحديث دليل على جواز بيع المصاحف واخذ الاجرة على كتبها ، وفيه
اباحة الرقية بذكر الله في اسمائه وفيه اباحة اجر الطبيب والمعالج وذلك ان الترتبة
والرقية والنفس فعل من الأفعال المباحة ، وقد اباح له اخذ الاجرة عليها فكذلك
ما يفعله الطبيب من قول ووصف وعلاج فعل لا فرق بينهما .

وقد تكلم الناس في جواز بيع المصاحف فكرهت طائفة بيعها ، روي عن
ابن عمر انه كان يقول وددت ان لأيدي تقطع في بيع المصاحف وكره بيعها
شريح وابن سيرين وورخص في شرائها روي ذلك عن ابن عباس وسعيد بن جبير .
وقال احمد بن حنبل الأمر في شرائها اهلون ، قال وما اعلم في البيع رخصة
ورخص اكثر الفقهاء في بيعها وشرائها . وهو قول الحسن واشعبي وعكرمة
والحسك وسفيان الثوري وامحوب الرأي والنخعي وكرهت ، واليه ذهب مالك
والشافعي وقوله مشفوا له بكل شيء ، معناه عالجوه بكل شيء ، ما يستشفى به
ولعرب تضع الشفاء موضع العلاج قال الشاعر

جاءت لراف الياومة حكمه وعراف حبران هما شهابان

وقوله انشط من عقل اي حل من وثاق ، يقال نشطت الشيء اذا شدته واشطته لذا فككته والأشولة الحبل الذي يشد به الشيء .

ومن باب كسب الحجام

قال ابو داود : حدثنا موسى بن اسماعيل قال حدثنا ابان قال حدثنا يحيى بن ابي كثير عن ابراهيم بن عبد الله بن قارظ عن المسائب بن يزيد عن رافع بن خديج عن رسول الله ﷺ قال كسب الحجام خبيث وثمن الكلب خبيث ومهر البغي خبيث .

قال ابو داود : حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن ابن محينة عن ابيه انه استأذن رسول الله ﷺ في اجارة الحجام فنهاه فلم يزل يسأله ويستأذنه حتى امره ان اعلفه ناضحك او رقيقك .

قال الشيخ حديث محينة يدل على ان اجرة الحجام ليست بمحرم وان حبسها من قبل ديانة مخرجا ، وقال ابن عباس احتجم رسول الله ﷺ واعطى الحجام اجره ولو علمه محرماً لم يعطه .

قال الشيخ وقوله اعلفه ناضحك او رقيقك يدل على صحة ما قلناه وذلك انه لا يجوز له ان يطعم رقيقه الا من مال قد ثبت له ملكه ، وادانته له ملكه فقد ثبت انه مباح ، وانما وجه التنزيه عن الكسب الذي والترغيب في تطهير الطعم والارشاد فيها الى ما هو لطيب واحسن وبعض الكسب اطلاقاً وافضل وبعضه ادنى واو كبح .

وقد ذهب بعض اهل العلم الى ان كسب الحجام ان كان حراً فهو محرم ، واحتج بهذا الحديث بقوله انه خبيث وان كان عبداً فانه يعلفه ناضحه وينفقه

على دوابه .

قال شيخ وهذا مماثل يذهب في الطريق بأنها مذهبا ليس له معنى صحيح وكل شيء حل من المال للعبد حل الأحرار . واحد لا ملأ لك وبده يد سيده وكسبه كسبه ، واقفا وجه الحديث ما ذكرته لك ، وإن الحديث معه الله في كقولته تعالى (ولا تيعموا الحديث منه تفقون) أي الذين .

فما قوله من النكاح حيث ، ومهر البغي حيث فأنها على التحريم ، وذلك أن النكاح نفس الذات محرم الممنوع ، وفعل لنا محرم وبذل العوض عليه واخذ في التحريم مثله لأنه دريعة إلى التوصل إليه ، والحجامة مباحة ، وفيها نفع وصلاح الأبدان .

وقد يجمع الكلام بين القرائن في اللفظ الواحد ويفرق بينهما في المعاني وذلك على حسب الأغراض والمقاصد فيها ، وقد يكون الكلام في الفصل الواحد مبني على لزوم وجوب وبعضه على الندب وبعضه على الحقيقة وبعضه على الجواز ، يعلم ذلك بدلائل الأصول وباعتبار معانيها .

والبغي الرنية ومعنى البغاء ، ومن قوله تعالى (ولا تنكروا فتيانكم على البغاء)

ومن باب كسب الأمان .

قال أبو داود : حدثنا عبيد الله بن مساذ قال حدثنا أبي قال حدثنا شعبه عن محمد بن جعدة قال سمعت أبا حازم سمع أبا هريرة قال نهى رسول الله ﷺ عن كسب الأمان .

قال الشيخ كانت لأهل مكة ولأهل المدينة أمان عليهم ضرائب تحرم من النفس تعزير وتدين الأمان وتضمن غير ذلك من التصانعات ويؤدى من الضررية

الى رءسهم والامام اذا دخل تلك الدخول وتدخل ذلك التسل وهو محزجت
وعليه ضرائب ثم يوتن ان يكون من او من بعضهن المتجود وان يكسبن
باسم الح فامر الله بالثبوت عن كسب ومتى ما يكر لعلهن وجه مموه بكسبن
به فهو اجمع في النبي واشد في الكراهة .

وقد حاث الرحمة في كسب الامة اذا كانت في يده عمل ، ورواه ابو
داود في هذا الباب

قال حدثنا هارون بن عبد الله قال حدثنا هاشم بن القاسم قال حدثنا عكرمة
ابن عمر قال خبرني طارق بن عبد الرحمن القرشي ؛ قال جاء رفيع بن رفاعه
في مجلس لأبي نصر فقال لقد تم تأرسول الله ﷺ فذكر اشياء ونهى عن كسب
الامة الا ما علمت بيدها ، وقال هكذا بأصابه نحو الخبر والقرن والسنة .
النفس ترمي الصوف لو نذبه وفي حديث آخر انه ﷺ نهى عن كسب
الامة حتى يعلم من اين هو خرجه يودود من حديث رافع بن خديج .

ومن باب حلوان الكاهن

قال ابو داود : حدثنا قتيبة بن سعيد عن سفيان عن الزهري عن بي ذكر
ابن عبد الرحمن عن ابي مسعود عن النبي ﷺ انه نهى عن كل الكسب ومهر
ابي وحلوان الكاهن

قال الشيخ حلوان الكاهن هو ما يأخذه الكاهن عن كهنته وهو موهوم
ويعلم اطل ؛ قال حلوان الرجل شبة يعني رشوته وخبرني ابو عمر قال حدثنا
ابو العباس عن ابن الأعرابي قال ؛ ويقال لحلوان الكاهن الشنع والصميم .

قال الشيخ وحلوان العراف حرم كذلك وعرق بين الكاهن والعراف

ان الكاهن لما يتعاطى الخبر عن الكوائن في مستقبل الزمان ويدعى معرفة
الأمرار ، والعراف هو الذي يتعاطى معرفة الشيء المسروق ومكان انصاله
ونحوهما من الأمور .

عن باب عيب الفعل

قال ابو داود : حدثنا مسدد بن مسرهد قال حدثنا اسماعيل عن علي بن الحكم
عن نافع عن ابن عمر قال نهى رسول الله ﷺ عن عيب الفعل .

قال الشيخ عيب الفعل الذكر الذي يؤخذ على ضرابه وهو لا يحمل ، وفيه
غرر لأن الفعل قد يضرب وقد لا يضرب ، وقد تلقح الأنثى وقد لا تلقح
فهو امر مظنون والغرر فيه ، وجود .

وقد اختلف في ذلك اهل العلم فروى عن جماعة من الصحابة تحريمه ، وهو قول
أكثر الفقهاء .

وقال مالك لا بأس به اذا استأجروه ينزونه مدة معلومة ، وانما يبطل اذا شرطوا
ان ينزوه حتى تعلق الرمكة ، وشبهه بعض اصحابه باجرة الرضاع وبار النخل
وزعم انه من المصلحة ولو متعنا منه لا نقطع النسل .

قال الشيخ وهذا كله فاسد لمع انسة منه ، وانما هو من باب المعروف فعل
الاس ان لا يتأنسوا منه ، فاما اخذ الاجرة عليه فمحرم وفيه قبح وترك مشروعة .
وقد رخص فيه ايضا الحسن وابن سيرين ، وقال عطاء لا بأس به اذا لم يجد
من يطرقه .

ومن باب الصائغ

قال أبو داود : حدثنا موسى بن اسماعيل قال حدثنا حماد قال حدثنا محمد بن اسحاق عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبيه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول لي وهبت لفتي علامة وأبي أرحون بارك له فيه فقلت له لا تسلم به حياء ولا صائماً ولا قصاباً

قال الشيخ يشبه أن يكون إنما كره كسب الصائغ لما يدخله من الربا ولما يجري على لسانهم من المواعيد في رد المتاع ثم يقع في ذلك الخلف وقد يكثر هذا في الصائغ حتى صار ذلك كالسمة لهم وإن كان غيرهم قد بشرهم في بعض ذلك .

وقد روي في حديث كذب أساس الصباغون ولصواغون وإن لم يكن استاده بذلك ، وأما القصاب فعليه غير نظيف ، وأوبه الذي يعالج فيه صاعته غير طاهر في الأغلب والحجامة أمر مشهور ، وقد تقدم ذكره فيما مضى .

ومن باب العبد بياع وله مال

قال أبو داود : حدثنا أحمد بن حنبل قال حدثنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي ﷺ قال من باع عبداً وله مال فماله للبائع إلا أن يشترط المبتاع ومن باع نخلاً مؤثراً فثمرته للبائع إلا أن يشترط المبتاع .

قال الشيخ في هذا الحديث من الفقه أن العبد لا يملك مالاً بجماله ، وذلك لأنه جعله في أرفع حوله وقواه في إضافة الملك إليه مملوكاً عليه ماله وصرفه من يده فدل ذلك على عدم الامتلاك أصلاً وإلى هذا ذهب أصحاب الرأي والشافعية . وقال مالك العبد يملك إذا ملكه صاحبه ، وكذا قال أهل الظاهر ودودة

هذا الخلاف والموضع فبني تبيين اثره فيه - فليكن ان احدهما هل له ان يقسري ام لا
من جعل له ملكاً اباح له ذلك ومن لم يره بملك لم يسح له الوطى بملك اليمين .
والثالثة الأخرى ان يكون في يده نصاب من لماشبة فيدر عليه الحول ثم يبيعه
سيده ولم يشترط المتاع ماله ، فاذا عاد الى السيد هل يلزمه الزكاة فيه ام لا
فمن لم يثبت له ملكاً او جب زكاته على سيده ومن جعل للعبد ملكاً اسقط
الزكاة عنه لأن ملكه ناقص كملك لئكانب ويستأنف السيد به الحول .

ومم ذهب الى ظاهر الحديث في ان ماله للبائع الا ان يشترطه المتاع مالك
والشافعي واحمد واصحاق ، وروي عن الحسن والعنبي انها قال فيمن باع ويده
قد زينت ان ماعياها لشترى الا ان يشترط ان يباع ماعياها .

قال الشيخ ولا يجوز على مذهب الشافعي ان يكون ماله الذي يشترطه ابتاع
الا معلوماً فان كان مجهولاً لم يجوز لأنه غرر والثمن منه حصة فاذا لم يكن معلوماً
جهل الثمن فيه فبطل البيع .

وان كان المثل الذي في يد العبد شيئاً مما يدخله الربا لم يجوز بيعه الا بما يجوز
فيه بيع الأشياء التي يدونها الربا ولا يتم الا بالتقبض . وان كان ماله ديناً لم
يجز ان يشترى به دين وعلى هذا قياس هذا الباب في مذهبه وقوله الجديد ،
فاما مالك فانه يجعل ماله تبعاً لرقبته اذ شرطه ذئاع في الصقعة وسواء عنده
كان المال نقداً او عرضاً او ديناً او كان مال العبد اكثر من الثمن او اقل
ويجعل تبعاً للعبد بمنزلة حمل الشاة ولبنها .

واما قوله من ماع نخلأ موثراً لثمرة لئاع الا ان يشترط المباع فيه بيان
ان التأبير حد في كون لثمرة تبعاً للأصل ، فاذا ابرت تفرد حكمها بنفسها

وصارت كالولد ما من الأم فلم تكن لها تبعاً في البيع إلا أن يقصد بنفسه ومادام غير مؤثر فهو كبعض غصان الشجرة وجريدة النخلة في كونها تبعاً للأصل .
والناسير هو التلقيح ، وهو أن يؤخذ طلع محل النخل فيؤخذ شعب منه
ويودع الثمر أول ما يشف الطلع ويكون لقاحاً بادن الله تعالى .

وقد اختلف الناس في هذا فقال مالك والشافعي وأحمد بن حنبل الثمر تبع
للنخل ما لم يؤثر فإذا أبر لم يدخل في البيع إلا أن يشترط قولاً بظاهر الحديث .
وقال أصحاب الرواية الثمر لسائع أبر أو لم يؤثر إلا أن يشترط المبتاع كالزروع .
وقال ابن أبي ليلى الثمر للمشتري أبر أو لم يؤثر شرط أو لم يشترط لأن الثمر
من النخل .

ومن باب التلقيح

قال أبو داود : حدثنا القعني عن مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله
ﷺ قال لا بيع بضمكم على بيع بعض ولا تلقوا السلع حتى يهبط بها الأسواق .
قال أبو داود : حدثنا الربيع بن نافع حدثنا أبو ثوبة قال حدثنا أبو عبيد الله
يعني ابن عمر والرقبي عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة أن النبي ﷺ نهى
عن تلقى الجلب فإن تلقى تلقى فاشتره فصاحب السلعة بالخيار إذا ورد السوق .
قال الشيخ قوله لا بيع بضمكم على بيع بعض هو أن يكون المتبايعان قد تواجبا
الصفة وهما في المجلس لم يتفرقا بعد وخيارهما باق فيجوز الرجل فيعرض عليه
مثل سلعة أو أجود منه بمثل الثمن أو أرخص منه فيندم المشتري فيفسخ البيع
بلحق الدائع منه الضرر ، فأما مادام المتبايعان يتسلو مان ويتراودن في البيع ولم
يتواجبا بعد فإنه لا يضيئ ذلك ، وقد باع رسول الله ﷺ المجلس والتدح

فبين يزيد .

واما النبي عن تلقي السلع قبل ورودها السوق فلان في ذلك كراهة للنبي
ويشبه ان يكون قد تقدم من عادة او كنتك ان يتلقوا الركبان قبل ان يقدموا
البلد ويعرفوا سعر السوق ، فيخبروهم ان السعر شاقطة والسوق كاسدة والرغبة
قليلة حتى ينجدهم عما في ايديهم ويتناووه منهم بالوكس من الثمن فنهام عليه
عن ذلك وجعل للبائع الخيار اذا قدم السوق فوجد الأمر بخلاف ما قالوه .
وقد كره التلقي جماعة من العلماء منهم مالك والأوزاعي والشافعي واحمد بن
حنبل واسحاق ولا اعلم احدا منهم افسد البيع ، غير ان الشافعي اثبت الخيار للبائع
قولا بظاهر الحديث واحسبه مذهب احمد ايضا ، ولم يكره ابو حنيفة التلقي
ولا جعل لصاحب السلطة الخيار اذا قدم السوق .

وكان ابو عبد الصطخري يقول انما يكون للبائع الخيار اذا كان المتلقي
قد ابتاعه بأقل من الثمن فاذا ابتاعه بثن مثله فلا خيار له .
قال الشيخ وهذا قول قد خرج على معاني الفقه .

ومن باب النجش

قال ابو داود : حدثنا احمد بن عمرو بن السرح قال حدثنا سفيان عن الزهري
عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ لا تناجشوا .
قال الشيخ النجش ان يرى الرجل السلعة تباع فيزيد في ثمنها وهو لا يريد
شرائها ، وانما يريد بذلك ترغيب السوام فيها ليزيدوا في الثمن ، وفيه غرور
للراغب فيها وترك لتبيحته التي في مأمورها ، ولم يختلفوا ان البيع لا يفسد
عقده بالنجش ، ولكن ذهب بعض اهل العلم الى ان الناجش اذا فعل ذلك باذن

الناصح الماشتر في الخيار .

ومن باب النهي عن بيع حاضر لباد

قال ابو دود . حدثنا محمد بن عبيد قال حدثنا محمد بن نور عن معمر عن ابن طاووس عن ابيه عن ابن عباس قال نهى رسول الله ﷺ ان يبيع حاضر لباد فقلت ما يبيع حاضر لباد قال لا يكون له سمسار .

قال الشيخ قوله لا يبيع حاضر لباد كلمة تشتمل على البيع والشراء ، مذل بهت الشيء بمعنى اشتريت ، قل طرفه :

ويأتيك بالأخبار من لم تبع له . بتاتاً ولم تضرب له وقت موعد اي لم تشتتر له متاعاً ، يقال شريت الشيء بمعنى بعته والكلمتان من لاضداد قال ابن مفرغ احمري :

وشريت برداً نيتي من بعد برد كست هامه

يريد بهت برداً ويراد علامة باعه فندم عليه ، وفسر ابن سيرين قوله لا يبيع حاضر لباد على اللعين جميعاً ، وقال عبيد بن جراح لا يبيع له شيء ولا يشتري له شيئاً ، ولذلك قال لا يكون له سمسار لأن السمسار يبيع ، يشتري الناس . ومعنى هذا العمى ان يقرض له سلعة لا ان يبيعه بسعر اليوم ، وذلك ان البدوي اذا جلب سلعة الى السوق وهو غريب غير مقيم بآلعه يسر بومه فيال الناس فيها رفقا ومنفعة ، فاذا جاءه الحضري فقال له نا اتر بص لك وايها ، وحرم الناس ذلك المنفع فاتهم ذلك الرفق ، وقد قيل ان ذلك انما يحرم عليه اذا كان في بلد ضيق الرفقة اذا باع الجالب متاعه اتسع املها وارتفقوا به ، فاذا لم يبعه تبين به اثر الضيق عليهم وخيف منه غلاء السعر فيهم ، فأما اذا كان البلد واسعاً

لا يضرر به الناس ولا يقيّن بذلك عليهم امره فلا بأس به والله اعلم .
 قال ابو داود : حدثنا القيلي قال حدثنا زهير قال حدثنا سفيان بن عيينة عن جابر قال
 قال رسول الله ﷺ لا يبيع حاضر لباد وذروا الناس يرزق الله بعضهم من بعض .
 قال الشيخ في هذا دليل على ان عند البيع لا يفسد اذا فعل ذلك ولو كان
 يقع فاسدا لم يكن فيه منع من ان يرتفع الناس ويرزق بعضهم من بعضهم .
 وقد كره بيع الحاضر للبادي اكثر اهل العلم وكان مجاهد يقول لا بأس به
 في هذا الزمان ، والله كان السعي وقع عنه في زمان رسول الله ﷺ .
 وكان الحسن البصري يقول لا تسع للدوي ولا تشتر له ، وذهب منهم
 الى ان النهي فيه بمعنى الارشاد دون الاجاب والله اعلم .
 - ومن باب من اشترى مصراة وكورها -

قال ابو داود : حدثنا ابي عن مالك عن ابن الزناد عن الأعرج عن ابي
 هريرة ان رسول الله ﷺ قال لا تصروا الابل واغنم من اشاعها بعد ذلك فهو
 بخير النظرين بعد ان يحلبها فن رضى امسكها وان محطها ردها وصاعا من بر .
 قال وحدثنا موسى بن اسماعيل قال حدثنا حماد عن يوب عن محمد بن سيرين
 عن ابي هريرة رضى الله عنه ان النبي ﷺ قال من اشترى مصراة فهو بالخيار
 ثلاثة ايام ان شاء ردها وصاعا من طعام لا سبرا .

قال الشيخ اختلف اهل العلم واللغة في تفسير المصراة ومن ابن اخذت
 واشتق ، فقال الشعبي التصرية ان تربط احلاف اساقفة والشاة وتترك من
 الحلب اليومين والثلاثة حتى يجمع لها لبن فيراه مشربيا كثيرا ويزيد في ثمنها
 لما يرى من كثرة لبها فدا حليبها بعد تلك الحلب حلة او اثنتين عرف انه ذلك

ليس بلبنها وهذا غرور للمشتري .

وقال ابو عبيد المصراة لناقة او البقرة او الشاة التي قد صرى اللبن في ضرعها يعني حتن فيه وجمع اياماً فلم يحلب ، واصل التصرية حبس الماء وجمعه يقال منه صريت الماء ، وبقال انما سميت المصراة كانها مياه اجتمعت .

قال ابو عبيد ولو كان من الربط لكان مصرورة او مصصرة ، قال الشيخ كأنه يريد به رداً على الشافعي ، قال الشيخ قول ابي عبيد حسن وقول الشافعي صحيح والعرب قصر ضروع الخلوبات اذا ارسلتها تسرح ويسمون ذلك ارباط صراراً فاذا راحت حلت تلك الامرة وحلبت ، ومن هذا حديث ابي سعيد الخدري ان رسول الله ﷺ قال لا يحمل رجل يوم من بالله واليوم الآخر ان يحمل صراراً ناقة بغير اذن صاحبها فانه خاتم اهلها عليها ، ومن هذا قول عنزة :

العيد لا يحسن الكرم ، انما يحسن الحلب والصر .

وقال ، الاك بن نويرة وكان بنو يربوع جمعوا صدقاتهم ليوجهوا بها الى ابي بكر رضي الله عنه فذمهم من ذلك ورد على كل رجل منهم صدقته ، وقال انما جنة لكم مما نكرهون وقول :

وقلت خذنها هذه صدقاتكم مصرة اخلافا لم تجد

سأجعل نفسي دون ما تجدونه وارهنكم يوماً بما قلته يدي

قال الشيخ وقد يحتل ان يكون المصراة ، اصله للمصرورة ابدل احدي الزاين ياء كقولهم تقضي البازي واصله تقضض كرهوا اجتماع ثلاثة احرف من جنس واحد في كلمة واحدة فأبدلوا حرفاً منها بحرف آخر ليس من جنسها ؛ قال المعجاج :
تقضي البازي اذا البازي كسر

ومن هذا الباب قول الله تعالى (وقد خلب من دساها) اي اخلها بمنع الخير واصله من دسها ، ومثل هذا في الكلام كثير .

وقد اختلف الناس في حكم المصراة فذهب جماعة من الفقهاء الى انه يردها ويؤدمعها صاعاً من تمر قولاً بظاهر الحديث ، وهو قول مالك والشافعي والليث ابن سعد واحمد بن حنبل واصحاب بن راهوية واي عبيد وابي ثور ، وقال ابن ابي ليلى وابو يوسف برؤية اللبن ، وقال ابو حنيفة اذا حلب الشاة فلبس له ان يردها ولكن يرجع على البائع بأرضها ويمسكها .

واحتج من ذهب الى هذا القول بأنه خير مخالف للأصول لأن فيه تقويم المتلف بغير التقود ، وفيه بطلان رد المتلف فيها له مثل ، وفيه تقويم القليل والكثير من اللبن بقيمة واحدة وبمقدار واحد واحتجوا بقوله ﷺ الخراج بالضمان .

قال الشيخ والأصل ان الحديث اذا ثبت عن رسول الله ﷺ وجب القول به وصار أصلاً في نفسه وعليه قبول الشريعة المبهمة كما علينا قبول الشريعة المفصلة . والأصول انما صارت صولاً يحى الشريعة بها . وخبر المصراة قد جاء به الشرع من طرق جيد اشهرها هذا الطريق ، فالقول فيه واجب وليس تركه لسائر الأصول بأولى من تركها له على ان تقويم للتلف بغير التقود موجود في بعض الأصول منها الدية في النفس مائة من الابل ، ومنها الفرة في الجنين . وقد جاء أيضاً تقويم القليل والكثير بقيمة الواحدة كأرض الموصحة فانها ربما احدثت اكثر من مساحة الرأس فيكون فيها خمس من الابل ورعا كانت قدر الأنملة فيجب الخمس من الابل سواء . وكذلك الدية في الأصابع سواء على اختلاف

مقدِير جِمالها ومنفعتُها . وجاءت السنة بالتسوية بين دية اللسان والعينين واليدين
والرجلين . وأوجب أصحاب الرأي في الحاجين وأهذاب العينين وفي الدية الدية
الكاملة . وابن منافع الحاجين من اللسان واليدين والرجلين وقد جعل النبي ﷺ
على من وجبت عليه في بله ابنة مخاض وبس عنده الابنة لبون ن يعطي
المصدق شتين أو عشرين درهما جبرانا لتقصان ما بين استين ، ومعلوم ان ذلك
قد يتفاوت ولا يتعدل في التقويم بكل مكان وكل زمان . وقد جعلوا أيضا الحد
في المهر عشرة دراهم على تسوية فيه بين الشريعة ولو ضبعة ، وفي رد الآبق اربعين
درهما ولم يفرقوا بين من رده من مسافة ثلاثة ايام وبين من رده من مسافة شهر ،
وليس في شيء من هذا سنة ولا خبر عن النبي ﷺ فكيف يجوز رد لسنة
الثابتة عن النبي ﷺ من اجل ان بينها وبين بعض السن مخالفة في بعض احكامها
وقد قنوا بخبر لوضوء بالتيذ وبخبر التقهقهة وتقضها الطهارة في الصلاة مع
مخافتها الأصول وهما خبران ضعيفان عند اهل المعرفة بالحديث .

ثم ان تقويم المتلفات على ضربين احدهما ان تقوم قيمة تعديله ، والاخر ان
تقوم قيمة توقيف ، فقيمة التعديل ترتفع وتخفض على قدر ارتفاع الشيء
ونخفاضه . وقيمة التوقيف هو ما جعل بازا الشيء الذي لا يكاد يضبط بمقدار
معلوم والابن غير معلوم المقدار ، وقد يقل مرة ويكثر اخرى ويختلط بالابن
الذي يحدث في ملك لمشتري ولا يتغير منه . واداء صار مجهولا لا يضبط وكان
لا يؤمن وقوع الشئ فيه بين الناعم والمشتري وحدث الشريعة فيه بتوقيف
معلوم بفصل فيه بين المتبايعين ويكفيها مومة الاجتهاد وبقطع به مادة النزاع
كما وردت في الجنين اذ كانت بمنزلة المصرة في معنى الجهالة ، واما خبر الخراج

بالضمان فخرجه مخرج اعموم ، وخبر المصراة انما جاء خاصاً في حكمه بعينه ،
والخاص يقضى على العام ولو جاء الخبران مما مقتزنين في الذكر لصح الترتيب فيهما
ولاستقام الكلام ولم يتناقض عدد تركيب احدهما على الآخر ، فكذلك اذا جاء
متفصلين غير مقتزنين لأن مصدرهما عن قول من يجب طاعته ولا يجوز مخالفته .
قال الشيخ وقد خذ كل واحد من ابني حنيفة ومالك بطرف من الحديث وترك
الطرف الآخر ، فقال ابو حنيفة لا خيار اكثر من ثلاث ، واجتمع هذا الحديث
ولم يقل برد الصاع ، وقال مالك برد الصاع ولم يأخذ بالتوقيف في خيار الثلاث
وصار الى ان يرد متى وقف على العيب كان ذلك قبل الثلاث او بعدها فكان
اصح للذهاب قول من استعمل الحديث على وجهه وقال بجملة ما فيه

وفي الحديث دليل على انه لا يجوز بيع شاة لبون بلبن ولا بشاة لبون ، وذلك
لأنه قد جعل لبن المصراة قسطاً من اللبن اذ كان كالشيء بلودع في الشاة
المقدور على استخراجها فلذا باع لبوناً لبون فقد باع لبناً بلبن غير متساويين ،
فأما بيع سمسم بسمسم فجائز ون كان العلم قد يجبط بأن في كل واحد منها
دعاً ، الا انه غير مقدور على استخراجها كما كان مقدوراً على استخراج اللبن
مع بقاء اللبن بهيشته فصار تبعاً للمبيع .

قال الشيخ ويدخل في هذا كل مصراة من الابل والغنم والبقر ولا دميات
فلو اشترى رجل جارية ذات لبن لترضع ولده فوجدتها مصراة كان هذا حكمها
سواء لا فرق بينها وبين غيرها من الحيوان في هذا المعنى .

وقد اختلف الناس في عدة الخیار المشروط في البيع ، فقال ابو حنيفة لا يجوز
اكثر من ثلاث وهو قول الشافعي ، وقال ابن ابي ليلى وابو يوسف ومحمد

قليلة وكثيره جائز ، وقال مالك هو على قدر الحاجة اليه بخيار الثوب يومه ويوم ، ان
 وفي حيوان اسوع ونعوه وفي الدور شهر وشهران وفي الخيمة ستة ومحوها
 وفي قوله لا سمراء دليل على انه لا يلزمه ان يعطيه شير شعر ، وذهب بعضهم الى
 ان كل انسان يعطي من قوته ثم كان قوته الشعر اعطى صاعاً من ثمر ، ومن كان
 قوته شعر اعطى صاعاً من شعر ، ومن كان قوته اسمر ، وهي الحطة اعطى
 صاعاً منب ، وهذا خلاف ما امر الحديث ، لان انا داود قد روي شيء هذا
 للحديث من طريق جميع بن عمير عن ابن عمر ان رسول الله ﷺ قال من راع
 محفلة فهو بالخيار ثلاثة ايام ، فان ردها دمعها مثل ومثلي لبها قمحا وليس
 اسناده بذلك

ومحفلة هي المصراة ، وسميت محفلة لحصول اللين واجتماعه في ضرعها

ومن باب النهي عن الحسرة

قال ابو داود : حدثنا وهب بن نيفة قال حدثنا خالد عن عمرو بن يحيى عن
 محمد بن عمرو بن عطاء عن سعيد بن المسيب عن معمر بن ابي معمر احد بني عدي
 ابن كعب قال : قال رسول الله ﷺ لا يحسرك الا خطي فقلت سعيد فاش
 تحسرك قال ومعمر كان يحسرك .

قال الشيخ قوله ومعمر كان يحسرك يدل على ان الخطر فيه نوع دون نوع
 ولا يجوز على سعيد بن المسيب في علمه وفقهه ان يروي عن النبي ﷺ حديثاً
 ثم يخالفه كفافاً وهو على الصعابي اقل جوازا وابعدا اسكاناً .

وقد اخسف الناس في الاحتسار فكرهه مالك واشوري في الطعام وغيره
 من اسلم ، وقال مالك يمنع من احتسار الكثران والصوف والربث وكل شيء

أضر بالسوق ، إلا أنه قال ليست أفواكه من الحكرة .

وقال أحمد بن حنبل ليس الاحتكار إلا في الطعام خاصة لأنه فوت الدار
وقال أنه يكون لاحتكار في مثل مكة ومدينة والنفور ، وفوق يمينها وبين
نفدد والصره . وقال أن السفن تحرق ، وقال أحمد إذا دخل طعام من ضيعته
فحسبه فليس بحكرة ، وقال الحس والأورع من جلب طعاماً من بلد إلى بلد
فحسبه بمنظر زيادة السعر فليس بمحتكر وإنما المحتكر من اعترض سوق المدينة .
وقال الشيخ وحتكار معروء للمسبب متناول على مثل هذا الوجه الذي
ذهب إليه أحمد بن حنبل ، وإنما هذا الحديث جاء باللفظ اعلم والمراد منه معنى
خاص ، وقد روى عن ابن المسيب أنه كان يحتكر زبيب

ومن باب كسر الدراهم

قول أبو داود : حدثنا أحمد بن حنبل قال أخبرنا معمر قال سمعت محمد بن
فضال يحدث عن أبيه عن علفمة بن عبد الله عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ
أن تكسر سكة المسلمين الجائزة بينهم إلا من بأس .

قال الشيخ صل السكة الجديدة التي يطبع عليها الدراهم ، انتهى المأوفاً عن
كسر الدراهم المضروبة على السكة .

وقد اختلف الدس في المعنى الذي من أجله وقع النهي عنه فذهب بعضهم
إلى أنه كره لما فيه من ذكر اسم الله سبحانه وتعالى ، وذهب بعضهم إلى أنه كره
من أجل موضوعة وفيه نصيب هال ، وبغني عن أبيه أن يشرح أنه قال
كانوا يقترضون الدراهم ويأخذون أطرافهم فهو عنه وحدثني اسمعيل بن سبب
قال سمعت اسمعيل بن إبراهيم يقول سمعت أبا داود يقول سألت أحمد بن حنبل

ارسل حضري سائل ومعي درهم صحيح قلت اكسره له قال لا . ورغم بعض
اهل العلم انه كره قطعها وكسرها من اجل التدنيق . وقال الحسن لعن الله الذائق
واول من احدث الذائق .

ومن باب النهي عن الغش

قال ابو داود : حدثنا احمد بن حنبل قال حدثنا سفيان بن عيينة عن اعملاء
عن ابيه عن ابي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ ليس من غش
قال الشيخ قوله ليس منا من غش معناه ليس على سيرتنا ومذهبنا يريد ان
من غش اخاه ومرك مناصحته فانه قد ترك اتباعي والتمسك بسنتي .
وقد ذهب بعضهم الى انه اراد بذلك نفيه عن دين الاسلام ، وليس هذا
التأويل بصحيح ، وانما وجه ما ذكرت لك ، وهذا كما يقول الرجل لصاحبه
انا منك واليك يريد بذلك المتابعة والموافقة . ويشهد بذلك قوله تعالى (فنبحي
فانه مني ومن عصاتي فانتك عفور رحيم) .

ومن باب خيار المتبايعين

قال ابو داود : حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن نافع عن ابن عمر ان
رسول الله ﷺ قال المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا
الا بيع الخيار .

قال وحدثنا موسى بن اسماعيل قال حدثنا حماد عن ايوب عن نافع عن ابن عمر
عن النبي ﷺ بمعناه قال او يقول احدهما لصاحبه اختر .

قال الشيخ لختلف الناس في التفرق الذي يصح بوجوده البيع فقالت طائفة
هو التفرق بالأبدان ، واليه ذهب عبد الله بن عمر بن الخطاب وابو برزة

الأسلمي رضي الله عنه ، وبه قال شريح وسعيد بن المسيب والحسن المصري وعطاء بن أبي رباح والزهري وهو قول الأوزاعي والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق وأبي عبد الله وأبي ثور .

وقال النخعي وأصحاب الرأي إذا تعاقد أصح البيع ، وإليه ذهب مالك . قال الشيخ وظاهر الحديث يشهد لمن ذهب إلى أن التفرق هو تفرق البدن وعلى هذا فسر ابن عمر وهو رلوي الخبر ، وكان إذا بايع رجلاً فأراد أن يستحق الصفقة مشى خطوات حتى يفارقه ، وكذلك تأوله أبو بركة في شأن الفرش الذي باعه الرجل من صاحبه وهما في المنزل ، وقد ذكر القصة في هذا الباب أبو داود .

قال الشيخ وعلى هذا وجدنا امرأته في عرف الامة وظاهر الكلام إذا قيل تفرق الناس كان المقصود منه التمييز بالأبدان وإنما يعقل ما عده من التفرق في الرأي والكلام بقيد وصله .

وحكي أبو عمر الزاهد أن أبا موسى السجوي سأل أبا العباس أحمد بن يحيى هل بين يتفرقان ويتفرقان فرق ، قال نعم أخذنا من الأعمري عن المفضل قال يتفرقان بالكلام ويتفرقان بالأبدان .

قال الشيخ ولو كان تأويل الحديث على الوجه الذي صار إليه النخعي لخلا الحديث عن الفائدة وسقط معناه ، وذلك أن العلم محيط بأن المشتري ما لم يوجد منه قبول البيع فهو باختيار ، وكذلك البائع خياره ثابت في ملكه قبل أن يعقد البيع وهذا من العلم العام الذي قد استقر بينه من باب أن الناس محمولون وأعمالهم لا يسكروهن على إخراجها من أيديهم ولا يملك عليهم إلا بطيب

أنفسهم ، وأخبر الخاص بما يروي في الحكم الخاص ، وثبت أن المشايخين هما
للتعاقدن والبيع من الأسماء المنسقة من أفعال متعاطلين وهي لا تقع حقيقة إلا
بعد حصول الفعل منهم ، كقولك زان وسارق وإذا كان كذلك فقد صح
أن المتشايخين هما المتعقدن ، وإدراكك كذلك فليس بعد العقد تفرق إلا
التبشير بالأبدان .

ويشهد صحة هذا الباب قوله لا يبيع الخيار ومعناه أن تحبزه قبل التفرق
وهما بعد في المجلس فيقول له اختر - وبيان ذلك في روية أيوب عن نافع وهو
قوله إلا أن يقول لصاحبه اختر .

وقد تأول بعضهم لا يبيع الخيار على معنى خيار الشرط ، وهذا تأويل حسن
وذلك من الاستثناء من الإثبات نفي ومن النفي ثبات ، والأول أثبات الخيار
فلا يجوز أن يكون ما استثنى منه أيضاً أثباتاً مثله ، على أن قوله إلا أن يقول
أحدهم صاحبه اختر يقيد ما قاله هذا القائل ويهدمه .

واحتج بعض من ذهب إلى أن التفرق هو تفرق ابدن بأن المتبشرين إنما
يؤمنان بالإيجاب والقبول لأنهما كانا قبل ذلك متفرقين فلا يجوز أن يخلصا
مفتريقين بنفس الشيء الذي به وقع اجتماعهما عليه .

وأما مالك فإن أكثر شيء سمعت أصحابه يحتجون به في رد الحديث هو أنه
قال ليس أعمل عليه عندنا وليس للتفرق حد محدود يعلم .

قل الشيخ وبس هذا بحجة ، أما قوله ليس العمل عليه عندنا فإنما هو كأنه
قال فإرد هذا الحديث ولا أعمل به فيقار له الحديث حجة فلم رددته ولم لم
تعمل به . وقد قال الشافعي رحم الله مالكا لست أدري من اتهم في إسناد

هذا الحديث لهم نفسه أو ناهياً وأصم أن أقول أنهم بن عمر ، فأما قوله ليس
 بالفرق حد يعلم فليس الأمر على ما توهمه والأصل في هذا ونظائره أن يرجع
 إلى عادة الناس وعرفهم ويعتبر حال المكان الذي هو فيه مجتمعان ، فإذا كانا
 في بيت فإن الفرق إنما يقع بخروج أحدهما منه ولو كانا في دار واسعة فانتس
 أحدهما عن مجلسه إلى بيت أو صفة أو نحو ذلك فإنه قد فارق صاحبه ، وإن كانا
 في سوق أو على حائث فهو بأن يولي عن صاحبه ويخطو خطوات ونحوها ، وهذا
 كما عرف الجاري وعادة المعومة في انتقاض وهو يحذف في الأشياء ، فمنها
 ما يكون بالتقايض فيه بأن يجعل الشيء في يده ، ومنها ما يكون بالتخليط يده
 وير المبيع ، وكذلك الأمر في الحرر الذي يخلق به وجوب قطع اليد فإن
 منه ما يكون بالاغلاق والافعال ، ومنه ما يكون ببناء وحج بآء ، ومنها ما يكون
 بالشرائح ونحوها وكل منها حرز على حسب مجرت به العادة ، والعرف امر
 لا ينكره مذهب أن يقول به ورى ، ترق في استعماله إلى أشياء لا يقول به غيره
 وذلك من مذهبه معروف فكيف صار إلى تركه في حق المواضع به حتى يترك
 له حديث النصحيح والله يفقرنا وله وإن كان ابن أبي ذئب يستعمل هذا الصنيع
 من كان يتوعد ، أمر لا أحب أن أحكيه وانقصه في ذلك عنه مشهورة .
 قال أبو داود : حدثنا قتيبة بن سعيد قال حدثنا الليث عن محمد بن عثمان عن
 عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال
 المشايخ بالخيار ما لم يتفرقا إلا أن تكون صفقة خيار ولا يحل له أن يفارق
 صاحبه خشية أن يستفيله .

قال الشيخ وهذا قد يحتاج به من يرى ان التفرق انما هو بالكلام، قال وذلك انه لو كان له الخيار في فسخ البيع لما احتاج الى ان يستغله .

قال الشيخ هذا الكلام وان خرج بلفظ الاستقالة فعزاء الفسخ وذلك انه قد علقه بفارقه . والاستقالة قل انفارقه وبعدها سواء لا تأثير لعدم التفرق بالأبدان فيها والمعنى انه لا يعمل له ان يفارقه خشية ان يختار فسخ البيع فيكون ذلك منزلة الاستقالة والدليل على ذلك ما تقدم من الأخبار والله اعلم .

ومن باب من باع بيعتين في بيعه

قال ابو داود : حدثنا ابو بكر بن شبة قال حدثنا يحيى بن زكريا عن محمد بن عمرو عن ابي سلمة عن ابي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ من باع بيعتين في بيعه فله او كسهما او الربا .

قال الشيخ رحمه الله لا اعلم احداً من الفقهاء قال يظهر هذا الحديث او صحح البيع باوكس الثمنين الا شئ يحكي عن الأوزاعي وهو مذهب فاسد وذلك لما يتضمنه هذه القعدة من الحرر والجهل ، وانما المشهور من طريق محمد بن عمرو عن ابي سلمة عن ابي هريرة عن النبي ﷺ انه نهى عن بيعتين في بيعه حدث الأصم ، قال حدثنا الربيع ، قال حدثنا الشافعي ، قال حدثنا الدروري عن محمد بن عمرو . وحدثونا عن محمد بن ادريس الحنظلي حدثنا الانصاري عن محمد بن عمرو ، فلما رواه يحيى بن زكريا عن محمد بن عمرو على الوجه الذي ذكره ابو داود فنبهه ان يكون ذلك في حكومة في شئ بعينه كأنه ابلغه ديناراً في قفيزين الى شهر فلما حل الأجل وطالبه بابر ، قال له يعني التقير الذي لك علي بقفيزين الى شهر فهذا بيع ثاني قد دخل على البيع الأول فصار بيعتين

في يعة فيردان الى او كسها وهو الأصل ، فان ثابا الميع الثاني قبل ان يتنافضا الأول كاتا مرتين .

قال الشيخ وتفسير ما نعى عنه من بيعتين في يعة على وجهين : احدهما ان يقول بعثك هذا الثوب نقداً بشرة ونسيئة بخمسة عشر قهدا لا يجوز لأنه لا يدري ايها الثمن الذي يختاره منها فيقع به العقد واذ جهل الثمن بطل البيع . والوجه الآخر : ان يقول بعثك هذا العبد بعشرين ديناراً على ان نيعني جاريتك بشرة دنابر ، فهذا ايضاً فاسد لأنه جعل ثمن العبد عشرين ديناراً وشرط عليه ان يبدمه جاريتك بشرة دنابر ، وذلك لا يلزمه وادالم يلزمه سقط بعض الثمن وادام سقط بعضه صار الباقي مجهولاً .

ومن هذا الباب ان يقول بعثت هذا ثوب بدينارين على ان تعطيني بهما دراهم صرف عشرين او ثلاثين ديناراً ، فاما اذ باعه شئتين شمن واحد كدار ولوب او عبد وثوب فهذا جائز وليس من باب البيعتين في البيعة الواحدة ، وانما هي صفقة واحدة جمعت شئتين بشمن معلوم . وعقد البيعتين في يعة واحدة على الوحيين الذين ذكرناهما عند اكثر الفقهاء فاسد .

وحكي عن طاووس انه قال لا بأس ان يقول له هذا الثوب نقداً بشرة والى شهر بخمسة عشر فيدب به الى احدهما . وقال الحكم وحماد لا بأس به مالم يفترقا . وقال الأوزاعي لا بأس بذلك ولكن لا يفارقه حتى يديه بأحد المعنيين فتبيل له فانه ذهب بالسلمة على ذبلك الشرطين ، فقال هي بأقل الثمنين الى ابعد الأجلين . قال الشيخ هذا مالا يشك في فسادله فلما اذا ماته على احد الأمرين في محاس العقد فهو صحيح لا خف فيه وذكر ما سواه لغير اعتبار به

ومن باب السلف

قال أبو داود : حدثنا عبد الله بن محمد النخعي قال حدثنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن عبد الله بن كثير عن أبي المنهال عن عبد الله بن عباس قال : قدم رسول الله ﷺ المدينة وهم يسافون في التمر السنة والسنتين والثلاث ، فقال من أسلف في تمر فليسلف في كيل معلوم أو وزن معلوم إلى أجل معلوم .

قال الشيخ في هذا الحديث بيان أن السلف يجب أن يكون معلوماً بالأمر الذي يضبط ولا يختلف وأنه مما كان مجهولاً بطل .

وفيه دليل على أنه قد يجوز السلم إلى سنة في الشيء الذي لا وجود له في أيام السنة إذا كان موجوداً في الغالب وقت محل الأجل ، وذلك أن التمر اسم للرطب واليابس في قول أكثر أهل العلم ، وعند بعض أهل اللغة اسم للرطب لا غير وعلى هذا ما جاء من النبي عن بيع التمر بالتمر وعلى الوجهين معاً ، فقد أجاز السلم فيه السنة والسنتين والثلاث إذا كان قد وجد ثم يفعلون ذلك فلم يشكروهم فلكان تقريره ذلك إذا لم فيه وإجازة له ، ومعلوم أن الرطب لا يوجد في وقت معلوم من السنة وهو معلوم في أكثر أيام السنة .

وفيه أن السلم جائز وزناً في الشيء الذي أصله الكيل لأنه عم ولم يخص ، فقال في كيل معلوم أو وزن معلوم بخبره بين الأمرين فإذا صار الشيء المسلم فيه معلوماً بأحد مما جاز فيه السلم .

وفيه أن الآجال المجهولة كالخصاد وإلى العطاء وإلى قدوم الحاج يبطل السلم وإنها لا تجوز إلا أن تكون معلومة بالأمر الذي لا يختلف كالسنين والشهور والأيام للعلوم .

وقد يمتنع بهذا الحديث من لا يجيز السلم حالاً وهو مذهب أبي حنيفة ومالك
قالوا وذلك لقوله إلى أجل معلوم فشرط الأجل كما شرط الكيل والوزن .
وقال الشافعي إذا جاز أجلاً فهو حالاً أجود ومن الفرر إبداء وليس ذكر
الأجل عنده بمعنى الشرط وإنما هو أن يكون إلى أجل معلوم غير مجهول إذ
كان مؤجلاً كما ليس ذكر الكيل والوزن شرطاً وإنما هو أن يكون معلوم
الكيل والوزن إذ كان مكيفاً أو موزوناً المستدعي أن السلم في اللزوع جائز
بالزرع وليس بمكيل ولا موزون فعلمت أنه إنما أراد الحصر له بما يضبط بمثله
حتى يخرج من حد الجهالة ويسمى من الفرر ولو كان ذكر لكيل والوزن شرطاً
في جواز السلم لم يجز إلا في مكيل أو موزون فكذلك الأجل والله أعلم .

ومن باب من أسلف في شيء ثم حوله إلى غيره .

قال أبو داود : حدثنا محمد بن عيسى قال حدثنا أبو بدر عن زياد بن خبشة
عن سعد الطائي عن عطية بن سعد عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله
ﷺ من أسلف في شيء فلا يصرفه إلى غيره .

قال الشيخ إذا أسلف ديناراً في قفيز حنطة إلى شهر على الأجل فأعوزه
البر فإن أبا حنيفة يذهب إلى أنه لا يجوز له أن يبيعه عوضاً بالدينار ولكن يرجع
برأس المال عليه قولاً بمصوم الخبر وظاهره . وعند الشافعي يجوز له أن يشتري
عوضاً بالدينار إذا تقابلا السلم وقبضه قبل انقراضه لئلا يكون دينار من
فأما الأقالمة فلا تجوز وهو معنى النعي عن صرف السلف إلى غيره عنده .

ومن باب وضع الجماعة .

قال أبو داود : حدثنا قتيبة بن سعيد قال حدثنا أليث عن بكير عن عياض

عن عبد الله عن أبي سعيد الخدري أنه قال أصيب رجل في عهد رسول الله ﷺ في ثمار ابتاعها فكثرت دينه فقال رسول الله ﷺ تصدقوا عليه فصدق الناس عليه فلم يبلغ ذلك وهو ميت ، فقال رسول الله ﷺ خذوا ما وجدتم وليس بكم الا ذلك .

قال الشيخ قد تقدم الكلام في بيان اختلاف اساس في وضع الخواص وما هذا الحديث فليس فيه ذكر حائجة ، وقد يحتمل ان يكون لما أصيب في تلك الثمار بعد ما جذها وأوثقها الخربز فضرقت له او جرمها سبل او بها فادات الغريم بحقه وكل هذه الوجوه قد يصح رجوع اضافة للصبيبة فيها الى الثمار التي كان ابتاعها وان كان كذلك لم يجب الحكم بذهاب حق رب المال . وبس في الحديث انه مرار باب الاموال ان يضموا عنه شيئا من اثمان الثمار فلان او اقل منه او اكثر ، اما امر الناس ان يبيعوه فيقتضى حقوقهم ، فلما ابدع بهم امرهم بالكف عنه الى اليسرة وهذا حكم كل مفلس احاط به الدين وليس له مال .

قال ابو داود : حدثنا سليمان بن داود المهري واحمد بن سعيد الحمداي قالا حدثنا ابن وهب قال اخبرني ابن جريج وحدثنا محمد بن معمر قال حدثنا ابو عاصم عن ابن جريج عن المغيرة بن ابان عن ابي هريرة عن جابر بن عبد الله ان رسول الله ﷺ قال ان بعث من اخيك ثرا فاصاتها جائحة فلا يحل لك ان تأخذ منه شيئا ثم تأخذ مال اخيك بغير حق .

ولاشيخ يشبه ان يكون ثما او دينا الاول بتخفيفه والتسوية له دون الايجاب ولازم ذلك انه لا خلاف ان المشتري الشرة لو اراد بيعها بعد القبض كان له ذلك ، وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمار قبل بدو

صلاح، وقل ان تأمن الغاهة فلو كانت ذابعت وقد بدا صلاحها مضمونة
على البائع لم يسكن هذا الهي فائدة، وقد يحصل ان يكون انما اراد به الشجرة
تباع قبل بدو الصلاح فيصيبها الجذعة والله اعلم .

ومن باب منع الماء

قل بو داود : حدثنا عثمان بن ابي شبة قال حدثنا جريو عن الأعمش
عن ابي صالح عن ابي هريرة قل : قل رسول الله ﷺ لا يمنع فضل الماء اجتماع
به الكلاء .

قال الشيخ هداي الرجل يحفر البئر في الأرض الموات فيملكه بالاجبة
وحول البئر او بقربها موات فيه كلاء ولا يسكن النسل برعوه لا بان يبذل
من مائه ولا يمنعهم ان يسفوا مشيبتهم منه فأمره ﷺ ان لا يمنع فضل مائه
بأن لا يملكه اذا فضل ذلك وحال بينه وبينهم فقد منعهم الكلاء لأنه لا يمكن
رعيه ومقام فيه مع منعه الماء ، وإلى هذا ذهب في معنى الحديث مالك بن
نس والأوراعي والثابت بن سعد وهو معنى قول الشعبي واسحق في هذا عدم
على التحريم .

وقال غيرهم ليس الهي فيه على التحريم لكنه من باب المعروف فان شح رجل
على مائه لم يضر من بدو الماء في هذا كغيره من صنوف الأموال لا يحل
لا بضبة نفسه .

ودفع قوم الى أنه لا يجوز له منع الماء ولكن يجب له انقبة على اصحاب
المواشي وشبهه من يضطر الى طعام رجل فن له اكله وعليه ادا قيمته . ونورمه
بدل الماء بلا قيمة برمه لئلا الكلاء اذا كان في أرضه بلا قيمة والزمه كذلك

ان لا يمنع الماء زرع غيره اذا كان بقره زرع لرحل لا يبيح الا به .
قال الشيخ اما من تأول الحديث على معنى الاستحباب دون الايجاب فانه
يحتاج الى دليل يجوز معه ترك الظاهر ، واصل النهي على التحريم فتح فضل
الماء محظور على ما ورد به الظاهر ، ولما من اوجب فيه القية فقد صار الى النع
ايضا وهو خلاف الخبر وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع فضل الماء .

وقد ذكره ابو داود العطار عن عمرو بن دينار عن ابي المنهال عن اياس بن عبد
ان رسول الله ﷺ نهى عن بيع فضل الماء .

واما تشبيه ذلك بالطعام فانها لا يشاهدان لأن أصل الماء الإباحة وهو
مستغلف ما دلم في منعه والطعام متقوم مقطوع المادة غير مستغلف ، وقد
جرت العادة بتناول الطعام سلماً كما يتناول سائر أنواع المال ، والماء لا يتناول
في غالب العرف . واما للزرع فليس له حرمة وللحيوان حرمة ، والحديث انما
جاء في منع الماء الذي يمنع به السكاة والزرع ، عزل عن ذلك .

قال الشيخ رحمه الله واما الماء اذا جمعه صاحبه في صهرج او بركة او خزنة
في حب او قراء في حوض ونحوه فان له ان يمنعه وهو شيء قد حازه على سبيل
الاختصاص لا يشركه فيه غيره ، وهو يخالف ماء البئر لأنه لا يستغلف
استغلاف ماء الآبار ولا يكون له فضل في الغالب كفضل مياه الآبار ،
والحديث انما جاء في منع الفضل دون الأصل ومعناه ما فضل عن حاجته وعن
حاجة عياله وما شئته وزرعه والله اعلم .

قال ابو داود : حدثنا عبيد الله بن معاذ قال حدثني ابي قال حدثنا كهس
عن سيار بن منظور رجل من بني فزارة عن ابيه عن امرأة يقال لها بهيسة عن ابيها

قالت استاذن ابي رسول الله ﷺ فقال يا نبي الله ما الشيء الذي لا يجبل منه قال الماء ، قال يا نبي الله ما الشيء الذي لا يجبل منه قال الملح .
قال الشيخ معناه للملح اذا كان في معدته في ارض او جبل غير مملوك فان احدا لا يمنع من اخذه ، فاما اذا صار في حيز مالكه فهو اولى به وله منعه وبيعه والتصرف فيه كسائر املاكه .

قال ابو داود : حدثنا مسدد قال حدثنا عيسى بن يونس قال حدثنا حريز بن عثمان قال : قال حدثنا ابو خدائش انه سمع رجلاً من اصحاب النبي ﷺ يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول يقول المسلمون شركاء في ثلاث في الماء والكلاء والنار .
قال الشيخ هذا معناه الكلاء ينفذ في موات الأرض برعاه الناس ليس لأحد ان يختص به دون احد ويحجزه عن غيره ، وكان لاهل الجاهلية اذا غرا الرجل منهم حتى بقعة من الأرض لما يمتنه ترعاها يذود الناس عنها فأبطال النبي ﷺ ذلك وجعل الناس فيها شيرعاً يتعاضدون به بينهم ، فاما الكلاء اذا بنت في ارض مملوكة للمالك بعينه فهو مال له ليس لأحد ان يشركه فيه الا باذنه .

ولما قوله والنار فقد فسر بعض العلماء وذهب الى انه اراد به الحجارة التي توريها النار يقول لا يمنع احد ان يأخذ منها حجراً يقتدح به النار ، فاما التي يوقدها الانسان فله ان يمنع غيره من اخذها وقال بعضهم ليس له ان يمنع من يريد ان يأخذ منها جذوة من الخشب التي قد احترق فصار حجراً وليس له ان يمنع من لو ادان يستصبح منها مصباحاً او ادلى منها ضمناً يشتعل بها لأن ذلك لا ينقص من عينها شيئاً والله اعلم .

ومن باب بيع السنور

قال أبو داود : حدثنا الربيع بن نافع أبو نوبة وعلى بن بحر قتل حدثنا عيسى عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر أن النبي ﷺ نهى عن ثمن السنور .

قال الشيخ الهيثمي عن بيع السنور متأول على أنه إنما كره من أجل أحد معنيين إما لأنه كالوحشي الذي لا يملك قياده ولا يصح انسلخ فيه ، وذلك لأنه ينتاب الناس في دورهم ويطوف عليهم فيها ثم يكاد ينقطع عنهم ، وليس كالدواب التي تربط على الأوادي ولا كالطيور الذي يجلس في الأقفاس ، وقد يتوحش بعد الأنوسة ويتأبد حتى لا يقرب ولا يقدر عليه ، فإن صاب المشتري له إلى أن يجلسه في بيته أو يشده في حيط أو سلسلة لم ينتفع به .

والغنى الآخر أن يكون إنما نهى عن بيعه كالأقلام التي لا يتماخى الناس فيه وليتأدروا ما يكون منه في دورهم فيرتفقوا به ما أقدم عندهم ولا يتنازعه إذا انتقل عنهم إلى غيرهم تنازع الملاك في الغنيس من الأعلام ، وقيل إنما نهى عن بيع لوحشي منه دون الأنسي ، وقد تكلم بعض العلماء في استدلال الحديث وزعم أنه غير ثابت عن النبي ﷺ .

ومن أجاز بيع السنور ابن عباس وإليه ذهب الحسن المصري وابن سيرين والحكم وحامد ، وبه قال مالك بن أنس وسفيان الثوري وأصحاب الرأي وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق ، وكره يمينه ، ومهريرة وجابر وطائوس ومجاهد .

ومن باب ثمن الكلب

قال أبو داود : حدثنا قتيبة بن سعيد قال حدثنا سفيان عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي مسعود عن النبي ﷺ أنه نهى عن ثمن الكلب ،

ومهر البني وحلوان الكاهن .

قال الشيخ نبيه عن ثمن الكلب يدل على فساد بيعه لأن العقد اذا صح كان دفع الثمن واجبا مأمورا به لا منهيّا عنه فدل نبيه عنه على سقوط وجوبه واذا بطل الثمن بطل البيع لأن البيع انما هو عقد على شيء بثمن معلوم ، واذا بطل الثمن بطل المثلث ، وهذا لقوله ﷺ (لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فحملوها وباعوها واكلوا اثمها) فجعل حكم الثمن والمثلث في التحريم سواء .
قال ابو داود : حدثنا ابو نوبة قال حدثنا ابو عبيد الله بن عمرو عن عبد الكريم عن قيس بن حنتر عن عبد الله بن عباس قال نهي رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب فان جاء يطلب ثمن الكلب فاملا كفه ترابا .

قال الشيخ وهذا يؤكّد معنى ما قلناه في الحديث الأول ، ومعنى التراب هنا الحرمان والحياة كما يقال لبس في كفه الا التراب ، وكقوله ﷺ وللعاهر الحجر يريد الحياة اذ لا حفظ له في اوله ، وكان بعض السلف يذهب الى استعمال الحديث على ظاهره ويرى ان يوضع التراب في كفه ، وروي ان المقداد رأى رجلا يمدح رجلا فقام يحثي التراب بكفه في وجهه ، وقال بهذا امرنا يعني قوله ﷺ اذا رأيتُم المدحجين فاحشوا في وجوههم التراب .

وفي قوله اذا جاء يطلب ثمن الكلب فاملا كفه ترابا دليل على ان لا قبضة للكلب اذا نلف ولا يجب فيه عوض ، وقال مالك بن انس في القبضة ولا ثمن له .
قال الشيخ الثمن ثمان ثمن التراضي عن البيوع وثن التعديل عند الاتفاق وقد اسقطها النبي ﷺ بقوله فاملا كفه ترابا فثبت ان لا عوض له بوجه من الوجوه .

قال ابو داود : حدثنا حمد بن صالح قال حدثنا ابن وهب قال : حدثني معروف بن صويده الجبذاني عن علي بن رباح النخعي حدثه انه سمع ابا هريرة يقول قال رسول الله ﷺ لا يحمل ثمن الكلب ولا حلوان الكاهن ولا مهر البغي . قال الشيخ اذا لم يحمل ثمن الكلب لم يحمل بيعه لأن البيع الفاهو على ثمن ومثمن فاذا فسد احد الثمنين فسد الشئ الآخر وفي ذلك تحريم العقد من اصله .

وقد اختلف الناس في جواز بيع الكلب فروى عن ابي هريرة انه قال هو من السعت وروى عن الحسن والحكم وحامد ، واليه ذهب الأوزاعي والشافعي واحمد بن حنبل ، وقال اصحاب الرأي جائز بيع الكلب ، وقال قوم ما يبيع اقتناؤه من الكلاب فبيعه جائز وما حرم اقتناؤه منها فبيعه محرم يحكي ذلك عن عطاء والنخعي ، وقد حكينا عن مالك انه كان يحرم ثمن الكلب ويوجب فيه القبضة لصاحبه على من اتلفه قالوا وذلك لأنه ابطال عليه منفعته وشبهه بأمر الولد لا يحمل ثمنها وفيها القبضة على من اتلفها .

قال الشيخ جواز الانتفاع بالشيء اذا كان لأجل الضرورة لم يكن دالا على جواز بيعه كالمبنة يجوز لاتنفاع للمضطر ولا يجوز بيعها .

ومن باب ثمن الميتة والخمر والخنزير

قال ابو داود : حدثنا احمد بن صالح قال حدثنا عبد الله بن وهب قال حدثنا معاوية بن صالح عن عبد الروهاب بن بخت عن ابي الزناد عن الأعرج عن ابي هريرة ان رسول الله ﷺ قال ان الله تعالى حرم الخمر وثمنها وحرم الميتة وثمنها وحرم الخنزير وثمنه .

قال الشيخ فيه دليل على ان من لواق خمر النصراني لو قتل خنزيراً له فأنه

لا غرامة عليه لأنه لا ناس لما في حكم الدين .

وفيه دليل على فساد بيع السرقين وبيع كل شيء نجس العين ، وفيه دليل على أن بيع شعر الخنزير لا يجوز .

وختلفوا في جواز الانتفاع به فكرهت طائفة ذلك وعن منع منه ابن سيرين والحكم وحماد والشافعي وأحمد وإسحاق ، وقال أحمد وإسحاق الليف أحب إلينا وقد رخص فيه الحسن والأوزاعي ومالك وإسحاق الرأي .

قال أبو دلود : حدثني قتيبة بن سعيد قال حدثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله أنه سمع رسول الله ﷺ يقول عام الفتح وهو بمكة أن الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام قيل يا رسول الله أرايت شعوم أئمة فانه يطلي بها السفن ويدهن بها الجلود ويستصبغ بها الناس فقال هو حرام ، ثم قال رسول الله ﷺ عند ذلك لعن الله اليهود أن الله لما حرم عليهم شعومها جعلوها ثم باعوها فأكفروا بها .

قال الشيخ قوله جعلوها معناه أذاورها حتى تصير ود كافيزول عنها اسم الشعم يقال جملت الشعم واجتمعت اذا ذبته قال ليث :

فاشتوي ليلة ريح واجتمعت

وفي هذا بيان بطلان كل حيلة بحتل بها ، توصل إلى محرم وأنه لا يتغير حكمه بتغير هيئته وتبدل اسمه .

وفيه دليل على جواز الاستصباح بالزيت النجس فان بيعه لا يجوز ، وفي تحريمه ثمن الأصنام دليل على تحريم بيع جميع الصور المتخذة من الطين والخشب والحديد والذهب وانقضة وما أشبه ذلك من اللعب ونحوها .

وفي الحديث دليل على وجوب العبرة واستعمال القياس وتعدية معنى الاسم الى المثل او النظير خلاف قول من ذهب من هل الظاهر الى ابطالها، الا انهم كيف ذم من عدل عن هذه الطريقة حتى لمن من كان عدوله عنها قد رعا الى الوصول به الى محظور .

قال ابو داود : حدثنا مسدد ان يشر بن الفضل وخالد بن عبد الله حدثاهما عن ابي عبد الله عن خالد الحذاء عن يركعة ابي الوليد عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال لعن الله اليهود ثلاثاً ان الله حرم عليهم الشحوم فبيعوها واكلوا اثمها وان الله اذا حرم على قوم اكل شيء حرم عليهم شئ .

قال الشيخ هذا يؤكده ما مضى من القول على معنى الأحاديث المتقدمة . وفيه دليل على فساد بيع لزمت الذي قد اجابته نجاسة .

قال ابو داود : حدث عثمان بن ابي شيبة قال حدثنا ابن ادريس ووكيع عن طعمة بن عمرو واحمدي عن عمرو بن بيان عن علي بن عمرو بن النخيلة عن شيبة عن النخيلة بن شيبة قال قال رسول الله ﷺ من باع الحمر فبيشقص الخنازير . قال الشيخ قوله فيشقص معناه فليستحل اكلها ، والتشخيص يكون من وجهين احدهما ان يدبجها بالمشقص وهو نضل عريض .

والوجه الآخر ان يجعلها شفاصة واعضاء بعد ذبحها كما مضى اجراء الشاة اذا ارادوا اصلاحها للأكل ، ومعنى الكلام اي هو توكيد التحريم والتغليظ فيه يقول من استعمل بيع الحمر فليستحل اكل الخنزير فانها في حرمة والاثم سواء اي اذا كنت لا تستحل اكل لحم الخنزير فلا تستحل ثمنه .

ومن باب بيع الطعام قبل ان يستوفى

قال ابو داود : حدثنا القعني عن مالك عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله ﷺ قال من ابتاع طعاماً فلا يمه حتى يستوفيه .

قال الشيخ اجمع اهل العلم على ان الطعام لا يجوز بيعه قبل القبض .
واختلفوا فيما عداه من الاشياء فقال ابو حنيفة وابو يوسف ما عدا الطعام بمنزلة الطعام الا الدور والأرضون فان بيعها قبل قبضها جائز .

وقال الشافعي ومحمد بن الحسن الطعام وغير الطعام من السلع والدور والعقار في هذا سواء لا يجوز بيع شيء منها حتى يقبض وهو قول ابن عباس .

وقال مالك بن انس ما عدا الماء كالماء والمشروب جائز ان يباع قبل ان يقبض ، وقال الأوزاعي وحمد بن حنبل واسحاق يجوز بيع كل منها ما خلا المكبل والموزون وروى ذلك عن ابن المسيب والحسن البصري والحكم وحماد .

قال ابو داود : حدثنا مسدد قال حدثنا ابو عوانة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ اذا اشتري احدكم طعاماً فلا يمه حتى يقبضه ، قال : وقال ابن عباس احسب كل شيء مثل الطعام .

قال الشيخ يشبه ان يكون ابن عباس انما قاس ما عدا الطعام على الطعام بعله انه عين مبيعه لم يقبض اولاً انه بلغه ان النبي ﷺ نهى عن ربح ما لم يقبض ، والشئ المبيع ضمائه قبل القبض على البائع فلم يميز للمشتري وبعه .

واحتج بعض من ذهب الى جواز بيع ما عدا الطعام قبل ان يقبض بغير ابن عمر انهم كانوا في عهد رسول الله ﷺ يبيعون الابل بالبقيع بالذناير فيأخذون الدراهم وبالدراهم يأخذون الذناير فأجازهم رسول الله ﷺ اذا وقع

التفاضل قبل التفريق قالوا وهذا بيع الثمن الذي وقع به العقد قبل قبضه فدل
ان النهي مقصور على الطعام وحده وقالوا ان الملك يقتل بنس العقد بدليل
ان المبيع لو كان جدياً فاعتقه المشتري قبل القبض عتق، واذا ثبت الملك حاز
التصرف ما لم يكن فيه ابطال حق لغيره .

قال الشيخ وقد يقال على الفرق بين الدرام والدينار اذا كانت اثماً وبين
غيرها ان معنى النهي ان تقصد بالتصرف في السلعة الربح وقد نهى عليه السلام عن ربح
ما لم يضمن ومقتضى الدرام من الدينار لا يقصد به الربح انما يريد به الاقتضاء
والاقتضاء والنقود مخالفة لغيرها من الأشياء لأنها اثنان وبعضها يتوب عن
بعض ولهذا كم ان يحكم على من ائلف على ائسلان مالا بأعيها شاء فكأننا كالنوع
الواحد من هذا المعنى .

واما العتق فانه ائلاف وائلاف المشتري عين المبيع يقوم مقام القبض .
قال ابو دلود : حدثنا القعني عن مالك عن ثوبان عن ابن عمر انه قال كما
في زمان رسول الله ﷺ نبتاع الطعام فيبعث علينا من يأمرنا بانتقاله من المكان
الذي اجعناه فيه الى مكان سواه قبل ان يبيعه يعني جزافاً .

قال الشيخ القبوض يختلف في الأشياء حسب اختلافها في انفسها وحسب
اختلاف عادات الناس فيها فمنها ما يكون بأن يوضع المبيع في يد صاحبه
ومنها ما يكون بالتخلية بينه وبين المشتري ، ومنها ما يكون بالنقل من موضعه
ومنها ما يكون بأن يكتال وذلك فيما يبيع من الكيل كيلاً ، فأما ما يباع
منه جزافاً صبرة مصومة على الأرض فالقبض فيه ان ينقل ويحول من مكانه .
فان اجاع طعاماً كيلاً ثم اراد ان يبيعه بالكيل الأول لم ينجز حتى يكيله على

للمشترى ثانياً ، وذلك لما روي عن النبي ﷺ انه نهى عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري .
 ومن قال انه لا يجوز بيعه بالكيل الاول حتى يكيل ثانياً هو حيفة واصحابه
 والشافعي واحمد بن حنبل واصحابه وهو مذهب الحسن البصري ومحمد بن سيرين
 والشعبي ، وقال مالك اذا باعه نسيئة فهو المكروه دائماً اذا باعه نقداً فلا بأس
 ان يبيعه بالكيل الاول ، وروي عن عطاء انه اجاز بيعه نسيئة كان او نقداً .
 قال ابو دلود : حدثنا ابو بكر وعثمان ابنا ابي شعبة فلا حدثنا وكيع عن
 سفين عن ابن علقوس عن ابيه عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ من ابتاع
 طعاماً فلا يبيعه حتى يكيله ، زاد ابو بكر قلت لايين عباس لم قال الا ترى
 انهم يتبايعون بالذهب والطعام مرجح .

قال الشيخ قوله والطعام مرجح اي مؤجل وكل شيء اخرته قد ارجيته
 يقال ارجيت الشيء ورجيته اي اخرته ، وقد يتكلم به مهوراً وغير مهور
 وليس هذا من باب الطعام الحاضر ولكنه من باب السلف وذلك مثل ان
 يشتري منه طعاماً بدبار الى اجل فيبيعه قبل ان يقبضه منه بدينارين وهو
 غير جائز لانه في التقدير بيع ذهب بذهب والطعام مؤجل فائتبع غير حاضر
 وانما صار ذلك بيع ذهب بذهب على معناه لأن السلف اذا باعه الطعام اندي
 لم يقبضه واخذ منه ذهباً فن البيع لا يصح فيه اذ كان الطعام الذي باعه
 منه مرجحاً مضموناً على غيره وانما تقبل الدهبان في التقدير فكأنه إنما باعه
 دبنلوه الذي كان قد اسلفه في الطعام بدينارين وهو فاسد من وجهين احدهما

لأنه دينار بدينارين ولا آخر لأنه جزء من ربع في بيع سبيله بأصافه .

ومن باب الرجل يقول عند السم لا خلافة .

قال أبو داود : حدثنا القعقي عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر

رجلاً ذكر لرسول الله ﷺ أنه يمدح في البيع ففعل رسول الله ﷺ إذا

بيعت فقل لا خلافة

قال الشيخ الخلافة مصدر حسنت لرجل إذا خدعته وألمه حساً وخلافة

قال الشاعر :

شر الرجال الخائب المخلوب

ويستدل بهذا الحديث من يرى أن الكبر لا يحجر عليه ما لو كان في الحجر

عليه سبيل الحجر عليه ولا أمر أن لا يبيع ولم يقتصر على قوله لا خلافة .

قال الشيخ والحجر على الكبر إذا كان مفسداً لله واجب كبر على

الصغير ، وهذا الحديث إنما جاء في قصة حبان بن مفد ولم يذكر صفة مفسد

ولا اتلافاً لله ، إنما جاء أنه كان يخدع في البيع ويسر كل من غبن في شيء

يجب أن يحجر عليه وللحجر حد ، إذا لم يلع ذلك الحد لم يستحق الحجر .

وقد اختلف الناس في تأويل هذا الحديث فذهب بعضهم إلى أنه خاص في

امر حبان بن مفد ومن أبيه جعل هذا القول شرطاً له في بيعه ليكون

له رد به ، دانين ، من في صفقه فكان سبيله سدل من باع أو اشترى على

شرط الخيار ، وقال سيرة الخبر على عمومته في حان وعيره .

وقال مالك بن أنس في بيع المذنب إذا لم يكن المشتري ذا بصيرة كان له

فيه الخيار

وقال أحمد في بيع المسترسل يكره غائبه وعلى صاحب السلعة ان يستقصي له
وقد حكى عنه انه قال اذا بايعه وقال لا خلافة فله الرد ، وقال ابو ثور البيع
اذا غبن فيه احد المتبايعين غننا لا يتمايز الناس فيما بينهم بمثله فاسد كان المتبايعان
خابري الأمر لو مجبوراً عليهما .

وقال اكثر الفهاء اذا نصادر المتبايعان عن رضا وكاذا عاقلين غير مجبورين
فغبن احدهما فلا يرجع فيه .

ومن باب في العربان

قال ابو داود : حدثنا القعني قال فرأت على مالك بن انس انه بلغه عن
عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده انه قال نهى رسول الله ﷺ عن بيع العربان
قال مالك وذلك فيما نرى والله اعلم ، ان يشتري الرجل العبد او يتكلى الدابة
ثم يقول اعطيت ديناراً على ان تترك السلعة او الكراه ما اعطيتك لك .
قال الشيخ هكذا تفسير بيع العربان وفيه لغتان عربان واربان ويقال ايضاً
عربون ودريون .

وقد اختلف الناس في جواز هذا البيع فابطله مالك والشافعي للخبر ولما فيه
من الشرط الفاسد والغرر ويدخل ذلك في اكل المال بالباطل وابطله اصحاب الرأي .
وقد روي عن ابن عمر انه اجاز هذا البيع ويروي ذلك ايضاً عن عمر .

ومال احمد بن حنبل الى القول باجازه وقال اي شيء افدر ان افول وهذا
عمر رضي الله عنه يعني انه اجازوه وضعف الحديث فيه لانه منقطع وكان رواية
مالك فيه عن بلاغ .

ومن باب الرجل يبيع ما ليس عنده

قال ابو داود : حدثنا مسدد حدثنا ابو هوانة عن ابي بشر عن يوسف بن ماهك عن حكيم بن حزام قال يا رسول الله يأتيني الرجل فيريد مني البيع ليس عندي فأبى عنه له من السوق قال لا تبع ما ليس عندك .

قوله لا تبع ما ليس عندك يريد بيع العين دون بيع الصفة ، ألا ترى انه اجاز السلم الى الآجال وهو يبيع ما ليس عند البائع في الحال وانما نهي عن بيع ما ليس عند البائع من قبل الثرد وذلك مثل ان يبيعه عبده الآبق او جملته الشرد ويدخل في ذلك كل شيء ليس بمضمون عليه مثل ان يشتري سلعة فيبيعها قبل ان يقبضها ويدخل في ذلك يبيع الرجل مال غيره موقوفا على اجازة المالك لأنه يبيع ما ليس عنده ولا في ملكه وهو غرر لأنه لا بدري هل يجيزه صاحبه ام لا والله اعلم .

ومن باب شرط في بيع

قال ابو داود : حدثنا زهير بن حرب قال حدثنا اسماعيل عن ايوب قال حدثني عمرو بن شعيب قال حدثني ابي عن ابيه حتى ذكر عبد الله بن عمرو بن العاص قال : قال رسول الله ﷺ لا يمل سلف ويبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح ما لم تضمن ولا تبع ما ليس عندك .

قال ابو داود : حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى بن سعيد عن زكريا عن عامر عن جابر ، قال بته يعني بغيراً من النبي ﷺ فاشترطت حملانه الى اهلي قال في آخره تراني انما ما كنتك لأذهب بيمالك خذ جملك وثنته فها لك . قال الشيخ اما الحديث وقوله لا يمل سلف ويبيع فهو من نوع ما تقدم

بيانه فيما مضى عن نفيه عن بيعتين في بيعه وذلك مثل ان يقول له ابيعك هذا العبد بخمسين ديناراً على ان تسلفني الف درهم في متاع ابيعه منك الى اجل او يقول ابيعك بكذا على ان تقرضني الف درهم ، ويكون معنى السلف القرض وذلك فاسد لأنه انما يقرضه على ان يجايبه في الثمن فيدخل الثمن في حد الجهالة ولأن كل قرض جبراً منفعة فهو ربا .

ولما ربح ما لم يضمن فهو ان يبيعه سلعة قد اشتراها ولم يكن قبضها فهي من ضمان البائع الاول ليس من ضمانه فهذا لا يجوز بيعه حتى يقبضه فيكون من ضمانه .

وقوله لا ننع ما لبس عندك فقد قسرناه قبل .

واما قوله ولا شرطان في بيع فانه بمنزلة بيعتين وهو ان يقول بعتك هذا الثوب نقداً بدينار وسيئة بدينارين فهذا بيع واحد تضمن شرطين يختلف المقصود منه باختلافهما وهو الثمن ، ويدخله الفرر والجهالة ولا فرق في مثل هذا بين شرط واحد وبين شرطين او شروط ذات عدد في مذاهب اكثر العلماء .

وفرق احمد بن حنبل بين شرط واحد وبين شرطين اثنين فقال اذا اشترى منه ثوباً واشترط فصار له صح البيع فان شرط عليه مع القصاراة الحياطة فقد البيع ، قال الشيخ ولا فرق بين ان يشترط عليه شيئاً واحداً او شيئين لأن العلة في ذلك كله واحدة وذلك لأنه اذا قال بعتك هذا الثوب بعشرة دراهم على ان تقصره لي فان العشرة التي هي الثمن تنقسم على الثوب وعلى اجرة القصاراة فلا بدري حينئذ كم حصة الثوب من حصة الاجارة واذا صار الثمن مجهولاً بطل البيع ، وكذلك هذا في الشرطين واكثر . وكل عند جمع تجارة

وجارة فسبيله في الفساد هذا السبيل وفي معناه ان تمتنع منه فقيل حنطة بعشرة دراهم على ان يطحنه او ان يشتري منه حم حطب على ان ينقله الى منزله وما اشبه ذلك مما يجمع بيعاً وإحارة .

والشروط على ضرور شيئا ما يتافض بيعه ويفسده ومهما ما يلائم ولا يفسده او قد روي المسلمون عند شروطهم . وثبت عن النبي ﷺ كل شرط يمس في كتاب الله فهو باطل . فعمل ان بعض الشروط يصح وبعضه يبطل ، وقال ﷺ من باع عبداً وله مال فماله للبائع الا ان يشترط المبتاع . فهذه الشروط قد اثبتها رسول الله ﷺ في عقد البيوع ولم ير العقد يفسد به . فعملت ان ليس كل شرط مبطلاً للبيع .

وجامع هذا الباب ان يطر فكل شرط كان من مصلحة العقد او من مقتضاه فهو جائز مثل ان يبيعه على ان يرهنه درهم او يقيم له كفيلاً بالثمن فهذا من مصلحة العقد والشروط فيه جائز . واما مقتضاه فهو مثل ان يبيعه عدواً على ان يحبس اليه وان لا يكلفه من العمل ما لا يطيقه وما اشبه ذلك من الامور التي يجب عليه ان يفعله ، وكذلك لو قال له بعتك هذه الدار على ان تسكنها وتسكنها من شئت وتكرهها وتتصرف فيها بيعاً وهبة وما اشبه ذلك مما له ان يفعله في ملكه فهذا شرط لا يقدح في العقد لأن وجوده ذكرنا له وعدمه سكوتاً عنه في الحكم سواء .

وما يفسد البيع من الشروط فهو كل شرط يدخل ضمن في حد الجملة او يوقع في العقد او في تسليم المبيع غرراً او يمنع المشتري من اقتضاء حق الملك من المبيع .

فأما ما يدخل الثمن في حد الحالة فهو ان يشتري منه ساعة ويشترط عليه
نقلها الى بيته او ثوبا ويشترط عليه حياضته في نحو ذلك من الامور ، وكذلك
اذا باعه عبداً على ان لا يخسره عليه ، وأما ما يجلب العذر مثل ان يبيعه داره
بالف درهم ويشترط فيه رضا الجيران او رضا زيد او عمرو او يبيعه دابة
على ان يسلمها اليه مالي أو بأصهار فهدا عذر لا يدري هل يسم الجوار
الى وقت التسليم وهل يرضى الجيران م لا او المكان الذي شرط تسليمه فيه
او لا ، وأما منع المشتري من مقتضى العقد فهو ان يبيعه جارية على ان لا يبيعها
او لا يستخدمها او لا يفتأها ونحو ذلك من الامور فهذه شروط تفسد البيع
لأن العقد يقتضي التسليم واطلاق التصرف في الرقة والمنفعة وهذه الشروط
تقتضي الحصر الذي هو مقتضى موجب المالك فصار كأنه لم يبيعه منه ولم يملكه
ياه ، وأما حديث جابر وقوله واشترطت حملانه الى اهلي فاستقول في تخرجه
والتوفيق بينه وبين الحديث الاول ما يزيل معه الخلاف على معاني ما قلناه ان
شاء الله وذلك انه قد اختلف الرواية فيه فروى شعبة بن الخيرة عن الشعبي
عن جابر ان النبي ﷺ ادره طهر الحمل الى المذبة .

وحديثه راجع بن عبد الله بن نصر قال حدث محمد بن سحوق بن حريمة
قال حدث يحيى بن محمد بن اسكن قال حدثنا يحيى بن كثير ابو غسان السعدي
قال حدثنا شعبة عن المغيرة عن الشعبي عن جابر قال بعث النبي ﷺ حملاً
فحرقني ظهره الى المذبة .

قال الشيخ الافاق انما هو في كلام العرب اذرة طهر للر كوب فدل هذا
على انه لم يكن عقد شرط في نفس البيع وقد يحتمل ان يكون ذلك عدة

منه أي وعده له بالركوب والمقد إذا تجرد عن الشروط لم يضره ما يعقبه بعد ذلك من هذه الأمور، ويشبه أن يكون إنما رواه من رواه بلفظ الشرط لأنه إذا وعده الافتقار والاعرة كان ذلك منه أمراً لا يشك الوفاء فيه فحل محل الشروط المذكورة والأمور الواجبة التي لا تخاف فيها فمبعضه بالشرط على هذا المعنى .
على أن قصة جابر إذا تأملتها علمت أن النبي ﷺ لم يستوف فيها أحكام البيع من القبض والتسليم وغيرهما ، وإنما أراد أن ينقعه ويهب له فاتفق بيع الجمل ذريعة إلى ذلك ومن أجل ذلك جرى الأمر فيها على المساهلة الأخرى أنه قد دفع إليه الثمن الذي سماه ورد إليه الجمل بدل على صحة ذلك ، قوله إنما ما كنتك لأخذ بملك .

وقد اختلف الناس فيمن اشترى دابة فاشترط فيها حملاناً للبائع ، فقال أصحاب الرأي البيع باطل ، وإليه ذهب الشافعي ، وقال الأوزاعي وأحمد بن حنبل وأبو حنيفة بن راهوية البيع جائز والشرط ثابت على ظاهر حديث جابر بن عبد الله .
وفرق مالك بن أنس بين المالكين القريب والبعيد فقال إن اشترط مكاناً قريباً فهو جائز وإن كان بعيداً فهو مكروه ، وكذلك قال فيمن باع داراً على أن له سكناها مدة ، فدل أن كان ذلك نحو الشهر والشهرين جاز ، وإن كان المدة الطويلة لم يجوز .

قال الشيخ وقد بقي في هذا الباب قسم ثالث من الشروط وهو بيع الرقبة بشرط العتق ، وقد اختلف العلماء في ذلك ، فقال إبراهيم التيمي كل شرط في بيع فإن البيع يهدمه إلا أن يكون عتاقه ، وإلى هذا ذهب الشافعي في أظهر أقواله وهو مذهبه الجديد فقال إذا باع الرجل نفسه واشترط على المشتري

عنها ان البيع جائز والشرط ثابت ، وقال في التقديم لبيع جائز والشرط باطل وهو مذهب ابن ابي بلى والي ثور ، وقال ابو حنيفة واصحابه البيع فاسد ، غير انهم قالوا ان اعتقه جاز ولزمه الثمن في قول ابن حنيفة دون القيمة ، وقال صاحبه يلزمه القيمة وهذا اقيس .

قال الشيخ وانما فرق بين العتق وبين غيره من الشروط الخصوصية بالعتق من ائمة في الأصول والسراية في ملك الغير ، الا ترى ان ملك المالك يتمتع على غيره من التصرف فيه ثم لا يتمتع من التصرف في العتق وهو اذا كان بينه وبين آخر عبد فاعتق نصيبه منه عتق نصيب شريكه عليه ، وايضاً فإنه لا يجوز ان يبيع الرجل ملكه من ملكه ثم جارت الكتابة ما تضمنه من عتق . فإذا كانت احكامه تجري على التخصيص لم ينكر ان تجري شروطه على التخصيص كذلك ، وحديث النهي عن بيع شرط عام وخبر العتق خاص والعام ينهي عن الخاص وبمخرج عليه والله اعلم .

وحدثني محمد بن هاشم بن هشام قال حدثنا عبد الله بن فيروز الديلمي قال حدثنا محمد بن سليم الذهلي ، قال حدثنا عبد الوارث بن سعيد قال قدمت مكة فوجدت ابا حنيفة و ابن ابي ليلى وابن شيرمة فسألت ابا حنيفة عن رجل بع يعباً وشرط شرطاً فقال البيع باطل والشرط باطل ، ثم اتيت ابن ابي ليلى فسألته فقال البيع جائز والشرط باطل ، ثم اتيت ابن شيرمة فسألته فقال البيع جائز والشرط جائز فقلت يا سبحان الله ثلاثة من ائمة فقهاء العراق اختلفوا على في مسألة واحدة فأتيت ابا حنيفة فأخبرته فقل ما ادري ما قالوا حدثني عمرو بن شعيب عن ابيه

عن جده ان النبي ﷺ نهى عن بيع وشرط البيع باطل والشرط باطل واتيت
ابن ابي ليلى واخبرته فقال ما ادري ما قالوا حدثني هشام بن عروة عن ابيه
عن عائشة قالت امرني رسول الله ﷺ ان اشترى بريمرة فاعتصمها وقال يعني
اشترطني الولاء لا أهلها البيع جائز والشرط باطل ثم اتيت ابن شبرمة فأخبرته
فقال ما ادري ما قالوا حدثني مسعر بن كدام عن محارب بن دثار عن جابر بن
عبد الله قال بعث النبي ﷺ قاتة او جملاً وشرط لي حملها الى المدينة البيع
جائز والشرط جائز .

قال الشيخ هذه الأحاديث كلها متفقة على معاني ما قدمنا من اليان في ترتيب
الشرائط ولخصناه من وجوها في مواضعها .

فأما حديث بريمرة فستحكم عليه في موضعه من كتاب العتق فان ذلك
المكان لملك به . وروايته من طريق ابن ابي ليلى ههنا مختلفة والفاظه منتجة
وقد ذكره ابو دلود على وجهه في كتاب العتق وسنئين معناه هناك ونوضحه
ان شاء الله .

ومن باب عهدة الرقيق

قال ابو دلود : حدثنا مسلم بن ابراهيم قال حدثنا ابان عن قتادة عن الحسن
عن عتبة بن عامر ان رسول الله ﷺ قال عهدة الرقيق ثلاثة ايام .

قال الشيخ معنى عهدة الرقيق ان يشتري العبد لو الجارية ولا يشترط البائع
البراءة من العيب فاما اصحاب المشتري من عيب في الايام الثلاثة لم يرد الا بيينة
وهكذا فسر قتادة فيما ذكره ابو دلود منه .

قال الشيخ والى هذا ذهب مالك بن انس وقال هذا اذا لم يشترط البائع

البراءة من العيب . قال وعهدة السنة من الخنون والجذام والبرص فأذا مضت السنة فقد يرى البائع من العهدة كلها قل ولا عهدة لافي الرقيق خاصة ، وهذا قول اهل المدينة ابن المسيب والزهري اعني عهدة السنة في كل داء عضال اي صعب ، وكان اشافعي لا يعتبر الاثلاث والسنة في شيء منها وينظر الى العيب فان كان مما يحدث مثله في مثل المدة التي اشتراه فيها الى وقت الخصومة فالتقول قول البائع مع يمينه وان كان لا يمكن حصوله في تلك المدة رده على البائع . وضعف احمد بن حنبل عهدة الاثلاث في الرقيق ، وقال لا يثبت في العهدة حديث . وقالوا لم يسمع الحسن من عقبة بن عامر شيئاً والحديث مشكوك فيه ثمرة قال عن سمرة وعمره قال عن عقبة .

ومن باب فيمن اشترى عبداً فاستعمله ثم رأى فيه عيباً

قال ابو دود . حدثنا احمد بن يونس قال حدثنا ابن ابي ذئب عن محمد بن خفاف عن عمرو بن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ الحراج بالضمان .

قال الشيخ معنى الحراج الدخل والمفعة ومن هذا قوله تعالى (ام تسلمتم خراجاً غزاجاً ربك خير) ويقال للعبد اذا كان لسيده عليه ضريبة محارج ، ومعنى قوله الحراج بالضمان المبيع اذا كان ماله دخل وغلة فان مالك الرقبة الذي هو ضامن الأصل يملك الحراج بضمان الأصل فإذا ابتاع الرجل ارضاً وشغلها او ماشية فتبعها او دابة فركبها او عبداً فاستخدمه ثم وحده عيباً فله ان يرد الرقبة ولا شيء عليه فيه تنفع به لأنها لو تلفت ما بين مدة العقد والفسخ لكنت من ضمان المشتري فوجب ان يكون الحراج من حقه ،

وختلف أهل العلم في هذا فقال أنشأني ما حدث في هذه المشتري من غنة
ونجاح ماشية وولد مئة فكل ذلك سواء لا يرد منه شيء ويرد البع ان لم يكن
ناقصاً عما اخذه .

وقال اصحاب الرأي اذا كان ماشية خلبها او تخلاً او شجرأ فاكل ثمره لم
يكن له ان يرد بالعيب ويرجع بلادش ، وقلوا في اللدنة والبدانة والعبء لعلته
له ويرد بالعيب .

وقال مالك في اصواف ماشية وشعورها انها تشتري ويرد الماشية الى البائع
فاما اولادها فانه يرد معها الامهات .

واختلفوا في المبيع اذا كان جارية فوخشها المشتري ثم وحدها عيباً ، فقل
اصحاب الرأي نلزمه ويرجع على البائع بارش العيب ، وكذلك قال شورى
واسحاق بن داهوية ، وقال ابن ابي ليلى يردده ويرد معها من مثله .
وقال مالك ان كانت ثيباً ردها ولا يرد معها شيء وان كانت بكرأ فعيبه
ما نقص من ثمنها .

وقال لثفعي ان كانت ثيباً ردها ولا شيء عليه ، وان كانت بكرأ لم
يكر له رده ويرجع بما نقصه العيب من اصل الثمن .

وقال صاحب الرأي القسوب على البيوع من اجل ان ضمانها على العاصب فلم
يجعلوا عليه رد الخلقة واحتجوا بالحديث وعمومه

قل الشيخ والحديث الناجم في البيع وهو عقد يكون بين المتعاقدين
بالتراضي وليس العصب يعقد عن تراض من المتعاقدين ، وانما هو عدوان واصبه
ومروعه سواء في وجوب الرد ولفظ الحديث مبهم لأن قوله الخراج بأضهان

يحتمل ان يكون للمني ان ضمان الحراج بضمان الأصل . واقتضاء العموم من اللفظ اللبهم ليس بالبين الجواز والجديث في نفسه ليس بالقوى ، إلا ان أكثر العلماء قد استعملوه في اليوع فالأحوط ان يتوقف عنه فيما سواه .
وقال محمد بن اسماعيل هذا حديث منكر ولا اعرف لمحمد بن خلف غير هذا الحديث .

قال ابو عيسى الترمذي قلت له فقد روى هذا عن هشام بن عمرو عن ابيه عن عائشة رضي الله عنها فقال انما رواه مسلم بن خالد الزنجي وهو ذاهب الحديث .
قال ابو داود : حدثنا محمود بن خالد القرياني ، قال حدثنا سفيان عن محمد بن عبد الرحمن عن محمد بن عمار ، قال كان بيني وبين اناس شركة في عبد فأتونيته وبعضنا فائب وذكر الحديث « ١ » .

قال الشيخ قوله أتونيته ، معناه استخدمته .

ومن باب اذا اختلف المتبايعان

قال ابو داود : حدثنا محمد بن يحيى بن فارس قال حدثنا عمر بن حفص بن عياث قال حدثنا ابي عن ابي عميس قال اخبرني عبد الرحمن بن قيس بن محمد ابن الأشعث عن ابيه عن جده ، قال اشترى الأشعث بن قيس رقيقاً من رقيق الحبس من عبيد الله بن بشر بن القاف فأرسل عبد الله اليه في ثمنهم ، فقال انما اخذتهم بعشرة آلاف ، فقال عبد الله فلختر رجلاً يكون بيني وبينك فقال الأشعث انت بيني وبين نفسك ، قال عبد الله فاني سمعت رسول الله ﷺ يقول اذا

« ١ » بنية الحديث . فأغل على غلة فخاصمني في نصيبه الى بعض القضاة فأمرني ان اود القلة فأبنت عمرو بن الزبير فحدثته فأقاله عمروة فحدثه عن عائشة عبا السلام عن رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم قال الحراج بالضمان له .

اختلف اليعان وليس بينهما بينة فهو ما يقول رب السلعة او يفتار كان .
قال وحدثننا عبد الله بن محمد البجلي ، قال حدثنا هشيم قال حدثنا ابن ابي
ليلى عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابن مسمود فذكر معناه .
قال الشيخ قوله لو يفتار كان معناه او يتفاسخان العقد -

واختلف اهل العلم في هذه المسألة فقال مالك والشافعي يقال للبائع اسلف
بالله ما بعث سلعتك الا بما قلت ، فان حلف البائع قيل للمشتري اما ان تأخذ
السلعة بما قال البائع واما ان تحلف ما اشتريتها الا بما قلت فان حلف بربى منها
وودت السلعة على البائع وسواء عد لشافعي كانت السلعة قائمة او تالفة فانها
بشعائلكم ويترادان -

وكذلك قال محمد بن الحسن ومعنى يترادان اي فيمة السلعة عند الاستملاك .
وقال النخعي والثوري ولأوزاعي وابو حنيفة وابو يوسف القول قول
المشتري مع يمينه بعد الاستملاك ، وقول مالك قريب من قولهم بعد الاستملاك
في اشهر الروايتين عنه . واحتج لهم بأنه قد روى في بعض الأخبار اذا اختلف
للبيعان والسلعة قائمة فالقول ما يقول البائع ويترادان قالوا فدل اشتراطه
قيام السلعة على ان الحكم عند استهلاكها بخلاف ذلك .

قال الشيخ وهذه اللفظة لا تصح من طريق النقل لما جاء بها ابن ابي ليلى
وقيل انها من قول بعض الرواة ، وقد يحتمل ان يكون اما ذكر قيام السلعة
بمعنى التغليب لا من اجل التفريق لأن أكثر ما يرض فيه النزاع ويحجب معه
التحالف هو حال قيام السلعة وهذا كقوله تعالى (وربائكم اللاتي في
حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتمهن) .

فذكره الحجة لیس بشرط بتغير به الحكم ولكنه غالب الحال وكقوله
(الا ان يخافوا الا يقبوا حدود الله) ولم يجر ذكر الخوف من مذهب اكثر الفقهاء
للفرق ولكن لأنه الغالب ولم يفرقوا في البيوع الفاسدة بين القائم والتالف منها
فيما يجب من رد السلعة ان كانت قائمة والقيمة ان كانت تالفة . وهذا البيع
مصدرة الى الفساد لأننا نرفعه من اصله اذا تخلفا ونجعل كانه لم يقع ولمسا
ثبته ثم نفسخه ولو كنا فعلنا ذلك لكان في ذلك تكذيب احد الحالفين
ولا معنى لتكذيبه مع امكان تصديقه ويخرج ذلك على وجه يذرفيه مثل
ان يحمل امره على الهم وظلبة الظن في نحو ذلك .

واحتجوا فيه ايضا بقوله اليمين على المدعي عليه ، وهذا لا يخالف حديث
التحالف لأن كل واحد منهما مدع من وجه ومدعى عليه من وجه آخر وليس
اقتضاء احد الحكمين منه بأولى من الآخر ، وقد يجمع بين الخبرين ايضا بأن
يحمل اليمين على المدعي عليه اذ كانت بين نفي وهذه بين فيها البات .

قال الشيخ وابو حنيفة لا يرى اليمين في الأثبات ، وقد قال به ههنا مع
قيام السلعة ، وقد خالف ابو ثور جماعة الفقهاء في هذه المسألة فقال القول قول
المشتري مع قيام السلعة ، ويقال ان هذا خلاف الاجماع مع مخالفة الحديث
ولله اعلم .

وقد اعتذر له بعضهم ان في اسناد هذا الحديث مقالا فمن اجل ذلك عدل عنه
قال الشيخ هذا حديث قد اصطلح الفقهاء على قبوله وذلك بدل على ان له
اصلا كما اصطلحوا على قبول قوله لا وصية لورث ، وفي اسناده ما فيه .
قال الشيخ وسواء عند الشافعي كان اختلافهما في الثمن لو في الاجل او

في خيار الشرط أو في الرهن أو في الضمين فأنهما يتعالفان قولاً بعموم الخبر
وظاهره إذ ليس فيه ذكر حال من الاختلاف دون حال .

وعند اصحاب الرأي لا يتعالفان إلا عند الاختلاف في الثمن .

ومن باب الشفعة

قال أبو داود : حدثنا أحمد بن حنبل قال حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن ابن
جريج عن أبي الزبير عن جابر ، قال قال رسول الله ﷺ الشفعة في كل شرك
ربعة أو حائط لا يصلح أن يبيع حتى يؤذن شريكه فإن باع فهو أحق به
حتى يؤذنه .

قال الشيخ الربيع والربعة المنزل الذي يربع به الإنسان ويتوطئه ، يقال
هذا ربع وهذه ربة بالماء كما قالوا دار ودارة .

وفي هذا الحديث أثبت الشفعة في الشركة وهو اتفاق من أهل العلم وليس
به عن المقسوم من جهة اللفظ ولكن دلائل من طريق المفهوم أن لا شفعة في
المقسوم كقوله الولاء لمن أعتق دلالة أنه لا ولاء إلا للمعتق .

وفيه دليل على أن الشفعة لا تجب إلا في الأرض والعقار دون غيرها من
العروض والامتنعة والحيوان ونحوها .

قال أبو داود : حدثنا أحمد بن حنبل قال حدثنا عبد الرزاق قال حدثنا معمر
عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر قال إنما جعل رسول الله ﷺ
الشفعة في كل مال لم يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة .
قال الشيخ هذا الحديث إين في الدلالة على نفي الشفعة لغير الشريك من مثبته
من الحديث الأول وكلمة إنما تعمل بركتها فهي مثبتة للشيء نافية لما بهواه ،

ثبت انه لا شفعة في المقسوم .

واما قوله فأذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة فقد يحتاج بكل لعقطة منها قوم ، اما اللفظة الأولى ففيها حجة لمن لم ير الشفعة في المقسوم ، واما اللفظة الأخرى فقد يحتاج بها من ثبت الشفعة بالطريق وان كان البيع مقسوماً .

قال الشيخ ولا حجة لهم عندي في ذلك وانما هو الطريق الى المشاع دون المقسوم وذلك ان الطريق يكون في مشاع شائعاً بين الشركاء قبل القسمة وكل واحد منهم يدخل من حيث شاء ويتوصل الى حقه من الجهات كلها ، فأذا قسم العقار بينهم منع كل واحد منهم ان يتطرق شيئاً من حق صاحبه ون يدخل الى ملكه الا من حيث جعل له فعنى صرف الطرق هو هذا والله اعلم . ثم انه قد علق الحكم فيه بعين احدهما وقوع الحدود وصرف الطرق مما قبلهم ان يثبتوه بأحدهما وهو نفي صرف الطرق دون نفي وقوع الحدود .

قال ابو داود : حدثنا محمد بن يحيى بن فارس قال حدثنا الحسن بن الربيع قال حدثنا ابن ادريس عن ابن جريج عن ابن شهاب عن ابي سلمة او عن سعيد ابن المسيب او عنهما جميعاً عن ابي هريرة قال قال رسول الله ﷺ اذا قسمت الأرض وحدت فلا شفعة فيها .

قال الشيخ وفي هذا بيان ان الشفعة تبطل بنفس القسمة والتمييز بين الحصص بوقوع الحدود وبشبه ان يكون المعنى الموجب للشفعة دفع الضرر بسوء المشاركة والدخول في ملكك الشريك ، وهذا المعنى يرتفع بالقسمة . واملاك

الناس لا يجوز الاعتراض عليها بقدر حجة .

قال ابو داود : حدثنا عبد الله بن محمد النفيلي قال حدثنا سفيان عن ابراهيم بن
ميسرة سمع عمرو بن الشريد سمع ابا رافع سمع النبي ﷺ يقول الجار احق بسقبة .
قال الشيخ السبق القرب يقال ذلك بالسين والصاد جميعاً قال الشاعر :
لا صقب دارها ولا امم « ١ »

وقد يحتاج هذا من يرى الشفعة بالجوار وان كان مقاسماً ، الا ان هذا اللفظ
مبهم يحتاج الى بيان وليس في الحديث ذكر الشفعة فيحتمل ان يكون اراد
الشفعة ، وقد يحتمل ان يكون اراد انه احق بالبر والموتة وما في معانها ،
وقد روي عن النبي ﷺ ان رجلاً قال ان لي جارين الى ايها اهدي قال الى
اقربها منك داراً او باباً .

وقد يحتمل ان يجمع بين الخبرين فيقال ان الجار احق بسقبة اذا كان شريكاً
فيكون معنى الحديثين على الوفاق دون الاختلاف واسم الجار قد يقع على
الشريك لأنه قد يجاور شريكه ويساكنه في الدار المشتركة بينهما كالأرأة
تسمى جارة لهذا المعنى ويدل على ذلك قول الأعشى فريد زوجته :

اجارنا بيني فانك طالق كذاك امور الناس تغتد وطارقه

وقد تكلم اهل الحديث في اسناد هذا الحديث واضطراب الرواة فيه ، فقال
بعضهم عن عمرو بن الشريد عن ابي رافع ، وقال بعضهم عن ابيه عن ابي رافع
وارسله بعضهم . وقال به قتادة عن عمرو بن شعيب عن الشريد والأحاديث
التي جاءت في ان لا شفعة الا للشريك اسانيداً جيداً ليس في شيء منها اضطراب .

(١) حكنا في المسيرة وفي الطرطوشية (لا امم دارها ولا صقب) وله الاصح امم

قال أبو داود : حدثنا أبو الوليد الطيالسي قال حدثنا شعبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة عن النبي ﷺ قال جار الدار احق بدار الجار والأرض .
قال الشيخ وهذا أيضاً قد يحتمل ان يتأول على الجار المشارك دون المقاسم كما قلناه في الحديث الأول وقد تكلموا في اسناده ، قال يحيى بن معين لم يسمع الحسن من سمرة وإنما هو صحيفة وقعت اليه او كما قال ، وقال غيره سمع الحسن من سمرة حديث العقيقة حسب .

قال أبو داود : حدثنا أحمد بن حنبل قال حدثنا هشيم قال اخبرنا عبد الملك عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ الجار احق بشعبة جاره ينتظر بها وإن كان غائباً اذا كان طريقهما واحداً .

قال الشيخ ، عبد الملك بن أبي سليمان بن الحديث وقد تكلم الناس في هذا الحديث . وقال الشافعي نخف . ان لا يكون محفوظاً وأبو سلمة حافظ ، وكذلك أبو الزبير ولا يعارض حديثها بحديث عبد الملك .

وحكي عن شعبة انه انكر هذا الحديث وقال ان روى عبد الملك حديثاً آخر مثل هذا تركت حديثه وجعله بعضهم رأياً بعطاء ادرجه عبد الملك في الحديث ، وقال أبو عيسى الترمذي قلت لمحمد بن اسماعيل في هذا فقال تفرد به عبد الملك ، وروى عن جابر خلاف هذا .

وحكي عن امية بن خلد عن شعبة قال قلت له مالك لا يتحدث عن عبد الملك وانت تحدث عن محمد بن عبيد الله العرزمي وتدع عبد الملك بن أبي سليمان وانه كان حسن الحديث قال من حسنه فرفت .

قال الشيخ قد يحتمل أيضاً ان يوفق بينه وبين الأحاديث المتقدمة فيتأول

على المشاع لأن الطريق إما يكون واحداً على الحقيقة في المشاع دون المقسوم .
وقد اختلف الناس في هذه المسئلة فذهب أكثر العلماء إلى أن لا شفعة في
المقسوم وهو قول عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان رضي الله عنهما ، وإليه ذهب
أهل المدينة سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وعمر بن عبد العزيز والزهري
وربيعة بن أبي عبد الرحمن ومالك بن أنس وهو مذهب الأوزاعي والشافعي
واحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية وأبي ثور .

وقال أصحاب الرأي الشفعة واجبة لأجار وإن كان مقاسماً على اختلاف بينهم
في تعريف الجوار ، إلا أنهم لم يختلفوا أن الشريك مقدم على الجار المقاسم ، وقالوا
أن سلم الشريك في الدار فالشريك في الطريق أحق من جار الدار .
قال الشيخ وفي هذا ترك للقول بالشفعة لأن الجار للملاصق أقرب من
الشريك في الطريق ، واستدل مالك والشافعي بقوله والشفعة فيما لم يقسم على
أن ما لا يحتمل القسم كالبر ونحوها لا شفعة فيه .
وقال أبو حنيفة والثوري الشفعة فيها قائمة .

قال الشيخ وهذا أولى لأن القصد بقوله الشفعة فيما لم يقسم ليس بيان ما يجب
فيه الشفعة مما يتقسم أو لا يتقسم ؛ إنما هو بين سقوط الشفعة فيما قد قسم ،
فإذا كان معنى الشفعة إزالة الضرر فإن هذا المعنى قائم في البر وفي أشبهها ،
والى هذا ذهب أبو العباس بن سريج ، فقال إذا كان إزالة الضرر فيما يمكن
إزالته واجبة ففيها لا يمكن إزالته أولى .

ومن باب الرجل يقاس فيجد الرجل متاعه بعينه هذه
قال أبو داود : حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي عن مالك عن يحيى بن سعيد

عن ابي بكر بن محمد عن عمرو بن حزم عن عمر بن عبد العزيز عن ابي بكر
ابن عبد الرحمن عن ابي هريرة ان رسول الله ﷺ قال ايما رجل افلس فأدرك
الرجل متاعه بعينه فهو احق به من غيره .

قال الشيخ وهذه سنة النبي ﷺ قد قل بها كثير من اهل العلم ، وقد قضى
بها عنهم رضي الله عنه وروي ذلك عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه ولا يعلم
لها مخلف في الصحابة وهو قول عمرو بن الزبير وبه قال مالك والأوزاعي
والشافعي واحمد بن حنبل واسحق .

وقال ابراهيم النخعي وابو حنيفة وابن شبرمة هو اسوة الغرماء .
وقال بعض من يحتاج لقولهم هذا مخالف للأصول الثابتة ولعانيها والمبتاع
قد ملك اسلعة وصارت من ضمانه فلا يجوز ان ينقض عليه ملكه ، وتأولوا
الخبير على لودائع والبيع للفاسدة ونحوها .

قال الشيخ والحديث اذا صرح وثبت عن رسول الله ﷺ ليس الا التسليم له
وكل حديث اصل برأسه ومعتبر بحكمه في نفسه فلا يجوز ان يعترض عليه
بساير الأصول الخافعة او يتدرع الى ابطاله بعدم النفاذ له وقلة الاشياء في نوعه
وهو حكم خاص وردت بها حارث ، فصارت اصولاً كحديث اجنين
وحديث القمامة والمصرمة .

وروي صاحب الرأي حديث التبيذ وحديث التهفة في الصلاة وهم مع
ضعف سندهما مخالفان للأصول فهم يمتنعون من قولها لأجل هذه العلة واما نقض
ملك مالك فقد جاء في غير موضع من الأصول ، كالمشتري الشقص بمكة
باسقذ ثم ينقص حق الشيع ملكه فيسترجه ، وملك المرأة الصداق بنفسه

العقد بدليل انه لو كان عبداً فأعتقته لو باعته كان العتق نافذاً والبيع جائزاً
ثم انه اذا طلقها الزوج قبل الدخول انتقض الملك عليها في نصفه .

وقد يختلف المتبايعان في الثمن بعد العقد فيتحالفان ويعود الملك الى البائع
وقد يوجب داره سنة باجرة معلومة فتهدم الدار فيرد الموأجر الأجرة ويكتب
عنده ثم يعجز فيبطل العقد ويعود ملكاً يتصرف فيه كما كان ، وقد يقدم
للمرتهن بما في يده من الرهن على سائر الغرماء فيكون احق به ولم يستنكر شي
من هذه الأمور ولم يعبأ بمخالفتها سائر الأصول ، وكذلك الحكم في الفليس .
وقد قال الكوفيون لو وهب عبداً له على عوض فأفلس للمرتهن فإن رب الهبة
احق بين ماله ، والموهوب منه المال ملك عندهم ملكاً تاماً ، ولكن لأجل
تعلقه بالعوض ينفق عليه ملكه ، وهذا بينه هو حكم الافلاس على معنى ماورد
به الخبر . وكذلك قالوا في الحال عليه اذا افلس رجع الحال على المبيع .

واما تأويل من تأوله الحديث وخرجه على الودائع ونحوها فإنه غير مستقيم
لأن ذلك يعطل فائدة الخبر ، إذ كان ذلك امراً معلوماً من طريق العلم العام
من جهة الأجماع ، والخبر الخاص انما يرد لبيان حكم خاص ، وابوهرة راوي
الحديث قد تأوله على البيع الصحيح لما جاءه خصمان ، فقال هذا الذي قضى فيه
رسول الله ﷺ بذلك فدل على صحة ما ذهبنا اليه والله اعلم .

قال ابو داود : حدثنا القعني عن مالك عن ابن شهاب عن ابي بكر
ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ان رسول الله ﷺ قال ايما رجل
باع متاعاً فأفلس الذي ابتاعه ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئاً فوجد
متاعه بيمينه فهو احق به وان مات المشتري فصاحب المتاع اسوة الغرماء .

قال الشيخ ذهب مالك الى جملة ما في هذا الحديث ، وقال ان كان قبض شيئاً من ثمن السلعة فهو اسوة الثرماء .

وقال لشافعي لا فرق بين ان يكون قبض شيئاً او لم يقبضه في انه اذا وجد عين ماله كأن احق به .

وقال مالك دامات المتاع فوجد البائع عين سلعته لم يكن احق بها . وعند الشافعي اذا مات للمتاع مناساً والسلعة قائمة فلصاحبها الرجوع فيها . وقد روي عن ابي هريرة من غير هذا الطريق ان رسول الله ﷺ قال من افلس او مات فوجد رجل متاعه بعينه فهو احق به . وقد ذكره ابو دلود في هذا الباب .

قال حدثنا محمد بن بشار قال حدثنا ابن ابي ذئب عن ابي المعتمر عن عمر ابن خلدة عن ابي هريرة .

وحديث مالك الذي احتج به مرسل غير متصل .

قال ابو داود حدثنا محمد بن حوف الطائي ، قال حدثنا عبد الله بن عبد الجبار الخباري ، قال حدثنا اسماعيل بن عياش عن الزبيدي عن الزهري عن ابي بكر بن عبد الرحمن عن ابي هريرة عن النبي ﷺ وذكر الحديث وقال فيه فإن كان قضاء من ثمنها شيئاً فابقي فهو اسوة الثرماء ، واجبا امرئ هلك وعنده متاع امرئ بعينه اقتضى منه شيئاً او لم يقتض فهو اسوة الثرماء .

قل الشيخ وهذا الحديث مستدأ من هذا الطريق بضعفه اهل النقل في رجليه من رواته ورواه ذلك مرسلأ فدل انه لا يثبت مستدأ ولو صح لكان

متأولاً على أن البائع مات موسراً بدليل الخبر المتقدم الذي رواه عمر بن خلدة
وأما إذا كان قد انقضى شيئاً من الثمن فإن الشافعي لا يجعله سبباً بقاء الثمن
أسوة الغرماء وذلك لأن هذا الخبر لما لم يصح عنده متصلاً صار إلى القياس
يجمع بين الأمرين ولم يفرق لأن الذي له الارتعاع في كل الشيء كان له
ذلك في بعضه كالشفيع إذا كان له أن يأخذ الشقص كله كان له أن يأخذ
البعض الباقي بعد تلف البعض .

ومن باب من أحيا حبيراً

قال أبو داود : حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا حماد قال وحدثنا
موسى قال حدثنا إبان بن عبيد الله بن حميد بن عبد الرحمن الحميري عن
الشعبي قال من إبان أن عامر الشعبي حدثه أن رسول الله ﷺ قال من
وجد دابة قد عجز عنها أهلها أن يملقوها فسيبوها فأخذها فأحياها فهي
له قال في حديث إبان قال عبيد الله فقلت من قال من غير واحد من
أصحاب النبي ﷺ :

قال الشيخ وهذا الحديث مرسل وذهب أكثر الفقهاء إلى أن ملكها لم
يزل عن صاحبها بالعجز عنها وسيله سبيل اللقطة فإذا جاء وبها وجب على
واجدها رد ذلك عليه .

وقال أحمد بن حنبل وإسحاق في من أحياها إذا كان صاحبها تركها مهلكة
واحتج إسحاق بحديث الشعبي هذا وقال عبيد الله بن الحسن قاضي البصرة فيها
وفي النواة التي يلقها من يأكل الثمران قال صاحبها لم يبعها للناس فاقول
قوله ويستحلف أن لم يكن إباحها للناس .

ومن باب الرهن

قال ابو داود : حدثنا هناد عن ابن المبارك عن زكرياء عن الشعبي عن
ابي هريرة عن النبي ﷺ قال لبن الدر يحلب بنفثته اذا كان مرهونا
وعلى الذي يركب ويحلب النفقة .

قال الشيخ قوله وعلى الذي يحلب ويركب النفقة كلام مبهم ليس في
نفس اللفظ منه بيان من يركب ويحلب من الراهن او المرتهن او العدل الموضوع
على يده الرهن .

وقد اختلف اهل العلم في تأويله فقال احمد بن حنبل للمرتهن ان ينتفع من
الرهن بالحلب والركوب بقدر النفقة ، وكذلك قال اسحق بن راهوية .
وقال احمد بن حنبل ليس له ان ينتفع منه بشيء غيرهما .

وقال ابو ثور اذا كان الراهن ينفق عليه لم ينتفع به المرتهن وان كان الراهن
لا ينفق عليه وعمره في يد المرتهن فانفق عليه فله ركوبه واستخدام العبد ،
قال وذلك لقوله وعلى الذي يحلب ويركب النفقة .

وقال الشافعي منفعة الرهن للراهن ونفقت عليه ، والمرتهن لا ينتفع بشيء من
الرهن خلا الاحتفاظ به للوثيقة .

وعلى هذا تأويل قوله الرهن من كوب ومحلوب يرى انه منصرف الى الراهن
الذي هو مالك الرقبة .

وقد روى نحو من هذا عن الشعبي وابن سيرين .

وفي قوله الرهن من كوب ومحلوب دليل على انه من اعدا الراهن او اكراه

من صاحبه لم يفسخ الرهن «١» .

قال الشيبخ رحمه الله وهذا أولى وأصح لأن القروع تابعة لأصولها والأصل ملك الراهن ، ألا ترى أنه لو رهنه وهو يسوي مائة ، ثم زاد حتى صار يسوي مائتين ثم رجعت قيمته إلى عشرة أن ذلك كله في ملك الراهن .

ولم يختلفوا أن للمرتن مطالبة الراهن بمقتضاه مع قيام الرهن في يده ولأنه لا يجوز للمرتن أن يجهد المال في هذه الحال ولو كان الرهن عبداً فأت كان على الراهن كفته ، فدل ذلك على ثبوت ملكه عليه وإن كان ممنوعاً من إتيانها لما يتعلق به من حق المرتن ولو جاز للمرتن أن يركب ويحلب بقدر النفقة لكان ذلك معاوضة مجهول بمجهول وذلك غير جائز فدل على صحة تأول من تأوله على الراهن .

وقد روي الشافعي في هذا ما يؤكده قوله حديث الأصم .

قال أخبرنا الربيع قال حدثنا الشافعي قال حدثنا محمد بن اسماعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ قال لا يخلق الرهن من صاحبه الذي رهنه له عنه وعليه غرمه ، قال ووصله ابن المسيب عن أبي هريرة من حديث ابن أبي أنيسة .

ففي هذا ما دل على صحة قول من ذهب إلى أن درء وركوبه للراهن دون المرتن ، فأما قوله لا يخلق الرهن معناه أنه لا يستقلق ولا ينمقد حتى لا يفك والخلق الفساد ، وحقيقته أن الرهن وثيقة في يد المرتن يترك في يده إلى غاية

(١) من قوله . وفي قوله الرهن مركوب إلى هنا هو في المصنفين ولا وجود له في الطرطوشية اهـ .

يكون مرحبها الى اراهن وليس كايك يستغلني فيملك حتى لا يملك .
وقوله الرهن من صاحبه ، معناه الرهن لصاحبه ، والعرب تضع من موضع
اللام قال الشاعر :

امن آل ليلى عرفت لذيذارا يجنب اشقيق خلا فقارا
وكقول زهير (امن ام اوي دمنة لم تكلم)

وذا كان الرهن من ملك صاحبه كان تلقه من ملكه دون ملك الميرتهن .
وفي قوله له عسمة دليل على انه يملك من غنمه وهو دود وولده وسائر ماله
الا يملك من الأصل في الحال ، وولا ذلك لم يكن لهذا التفصيل معنى ولا
كان فيه فائدة اذ كان معلوما ان المروع قائم في الملك لأصوله ولا حقة في
الحكم بها .

وجبه دليل على ان المدفع غير داخل في الرهن . وفيه دليل ان استقامة القبض
ليس بشرط في الرهن ، وذلك ان الرهن لا يركبها الا وهي حارجة من قبض
الميرتهن غير انه لا يركبها لانها رأ ووردها دليل الى الميرتهن ولا يسافر بها .
وقد اختلف الفقهاء فيما يحدث للرهن من غنم او نتاج وثمره هل يدخل في
الرهن ام لا .

فقال اصحاب الرأي اولد وانتاج والثمره رهن مع الأصل ، الا انهم فرقوا
بين الرهن والودي في انضون فقالوا الرهن مضمون والودي الحادث بعد الرهن
غير مضمون

وقال الشافعي انما يتميز من الرهن لا يدخل في الرهن .
وفي قوله وعيه عسمة دليل على ان الرهن غير مضمون ، وفيه دليل على ان

مؤنه على الرهن ، ومعنى اخرم التقص ههنا .

وقد اختلف الناس في هذا فقال اشافعي واحمد بن حنبل هو غير مضمون .
وقل مالك هو غير مضمون في يظهر هلاكه من مقام وجوب ونحوهما ، وما
كان مما لا يظهر فهو مضمون .

وقال سديد الرأي ان كان الرهن اكثر مما رهن به فملك فهو بما فيه والرهن
امين في الفضل ، وان كان اقل رد عليه المقصان وكذلك قال سفيان اشوري
وهو قول النخعي ، واحتجوا بما روى عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه قل
في الرهن يتو ادان الفضل فان اصابته جائحة برى .

وليس يصح عن النبي ﷺ في ضمان الرهن حديث ، وقد روي شريح والحسن
واشعبي ذهب الرهان بما فيها .

قال الشيخ ذكر ابو داود في هذا الباب حديثاً لا يدخل في احوال الرهن « ١ »
قال حدثنا زهير بن حرب وعثمان بن ابي شيبة قال حدثنا جرير عن عمارة
ابن القعقاع عن ابي زرعة بن عمرو بن جرير عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
قال : قال رسول الله ﷺ ان من عباد الله لا ناساً ما هم بابيائه ولا شهداء يضطلعهم
الانبياء والشهداء يوم القيامة مكانهم من الله ، قالوا يا رسول الله ﷺ نخبرنا
من هم ، قال هم قوم تحابوا بروح الله على سائر ارحام بينهم ولا اموال يعاطونها
وذكر الحديث .

« ١ » هذا الحديث لا وجود له في سنن ابي داود لا في النسخة المطبوعة
ولا المخطوطة على قدمها . ويظهر انه موجود في نسخة الشارح لما شرحه
وتبه على عدم مناسبه لباب الرهن اه م .

قال الشيخ قوله تحابوا بروح الله فسرروه القرآن ، وعلى هذا يتأول قوله :
(وكذلك اوحينا اليك روحاً من امرنا) وسماه روحاً والله اعلم لأن القلوب
تحيى به كما تكون حياة النفوس والأبدان بالأرواح .

ومن باب الرجل يأكل من مال ولده

قال ابو داود : حدثنا محمد بن كثير قال اخبرنا حفيان عن منصور عن
ابراهيم عن عمارة بن عمار عن عمته عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله ﷺ
قال ان من اطيب ما اكل الرجل من كسبه وولده من كسبه .

قال الشيخ فيه من الفقه ان نفقة الوالدين واجبة على الولد اذا كان واجداً
لها ، واختلفوا في صفة من يجب لهم النفقة من الآباء والامهات ، فقال الشافعي
انما يجب ذلك للآب الفقير الزمن فإن كان له مال او كان صحيح البدن غير
زمن فلا نفقة له عليه .

وقال سائر الفقهاء نفقة الوالدين واجبة على الولد ولا علم احداً منهم اشترط
فيها الزمانة كما اشترطها الشافعي .

قال ابو داود : حدثنا محمد بن المنهال حدثنا زيد بن زريع قال حدثنا
حبيب المعلم عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رجلاً اتى النبي
ﷺ فقال يا رسول الله ان لي مالا وولداً وان والدي يمتاح مالي ، قال
انت ومالك لوالدك ان اولادكم من اطيب كسبكم فكلوا من كسب اولادكم .
قال الشيخ قوله يمتاح مالي ، معناه يستأصله ويأتي عليه ، والعرب تقول
جأهم الزمان ، واجتاحهم اذا اتى على اموالهم ، ومت الجائحة وهي الآفة التي
تصيب المال فتهلكه .

ويشبه ان يكون ما ذكره السائل من اجتياح والده ماله انما هو سبب النفقة عليه ، وان مقدار ما يجتاح اليه النفقة عليه شيء كثير لا تسعه نفقته والفضل منه الا ما ان يجتاح اصله ويأتي عليه فم يعذره لئلي عليه السلام ولم يخصص له في ترك النفقة عليه ، وقال له انت ومالك لو اهلك ، على معنى انه اذا احتاج الى مالك اخذ منك فسر الحاجة كما يأخذ من مال نفسه وادام بكر لك مال وكان لك كسب لزمك ان تكسب وتنفق عليه ، فاما ان يكون اراد به اباحة ماله وخلاء واعتراضه حتى يجتاحه ويأتي عليه لا على هذا الوجه فلا اعلم احداً ذهب اليه من الفقهاء والله اعلم .

ومن باب الرجل يحد عين ماله عند رجل عليه السلام

قال ابو داود حدثنا عمرو بن عوف ، قال حدثنا هشيم عن موسى ابن السائب عن قتادة عن الحسن بن سمرة بن جندب قال : قال رسول الله عليه السلام من وجد عين ماله عند رجل فهو احق به وشيم البيع من ياعه قال الشيخ هذا في النصب والمحرم اذا وجد ماله العصب والمسروق عند رجل كان له ان يخاصمه فيه يأخذ عين ماله منه ويرجع المأخوذ منه على من ياعه اياه .

ومن باب الرجل يأخذ حقه من تحت يده عليه السلام

قال ابو داود حدثنا احمد بن يونس ، قال حدثنا زهير ، قال حدثنا هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة رضى الله عنها ان هنداً ام معاوية جاءت رسول الله عليه السلام فقالت ان ابا سفيان رجل شحيح وانه لا يطعني ما يكفيني وبني فهل علي من جناح ان آخذ من ماله شيئاً قال خذي

ما يكفيك وبنك بالمروف .

قال الشيخ فيه من الفقه وجوب نفقة النساء على أزواجهن ووجوب نفقة الأولاد على الآباء؛ وفيه أن النفقة انما هي على قدر الكفاية، وفيه جواز أن يحكم الحاكم بعلمه وذلك أنه لم يكلفها البيئة فيما ادعته من ذلك إذ كان قد علم رسول الله ﷺ ما بينهما من الزوجية وأنه كان كالستفيض عندهم بخل أبي سفيان وما كان نسب إليه من الشح .

وفيه جواز الحكم على الغائب، وفيه جواز ذكر الرجل ببعض ما فيه من الميوب إذا دعت الحاجة إليه . وفيه جواز أن يقضي الرجل حقه من مال عنده لرجل له عليه حق يمنعه منه وسواء كان ذلك من جنس حقه أو من غير جنس حقه وذلك لأن معلوماً أن منزل الرجل الشحيح لا يجمع كلها يحتاج إليه من النفقة والكسوة وسائر المرافق التي تلزمه لهم ثم أطلق أذنها في أخذ كفايتها وكفاية أولادها من ماله ويدل على صحة ذلك قولها في غير هذه الرواية أن أبا سفيان رجل شحيح وأنه لا يدخل على بيتي ما يكفيني وولدي .

قال الشيخ وقد استدلل بعضهم من معنى هذا الحديث على وجوب نفقة خادم المرافة على الزوج قال ذلك أن أبا سفيان رجل رئيس في قومه ويعد أن يتوهم عليه أن يمنع زوجته نفقتها ويشبه أن يكون ذلك منه في نفقة خادمها فوقمت بالإضافة في ذلك إليها إذ كانت الخادم داخلة في ضمنها ومعدودة في جملتها والله أعلم قال أبو داود حدثنا محمد بن العلاء وأحمد بن إبراهيم قال حدثنا طلق ابن غنم عن شريك قال ابن العلاء وقيس عن أبي حمزة عن أبي صالح عن أبي هريرة قال . قال رسول الله ﷺ إذا أمانة إلى من أئمتك ولا

نحن من خائنك .

قال الشيخ وهذا الحديث يعد في الظاهر مخالفاً لحديث هند وبمس منها في الحقيقة خلاف وذلك لان الخائن هو الذي يأخذ ما ليس له اخذه ظلياً وعدواناً فأما من كان مأدوة له في أخذه من مال خصه واستدراك ظلامته منه فليس بخائن وإنما معاه لا نحن من خائنك بان تقابله بخيانة مثل خيائته وهذا لم يخنه لانه يقبض حقاً لنفسه والاول يقتصب حقاً لغيره . وكان مالك بن اسير يقول اذا اودع رجل رجلاً الف درهم فجعلها المودع ثم اودعه الجاحد القاتل لم يجر له ان يبعده . قال ابن القاسم صاحبه اظنه ذهب الى هذا الحديث .

وقال اصحاب الرأي يسه ان يأخذ الالف قصاصاً عن حقه ولو كان بدله حنطة او شيراً لم يسه ذلك لان هذا بيع وما اذا كان مثله فهو قصص . وقال الشافعي يسه ان يأخذه عن حقه في الوحيين جميعاً واحتج بخبر هند .

ومن باب قبول الهدايا

قال ابو داود : حدثنا علي بن بحر قال حدثنا عيسى بن يونس عن هشام ابن عروة عن ابيه عن عائشة رضي الله عنها ان النبي ﷺ كان يقبل الهدية ويثيب عليها .

قال الشيخ قبول النبي ﷺ الهدية نوع من لكرم وباب من حسن الخلق يتألف به القلوب ، وقد روى عنه ﷺ انه قال تهادوا تحابوا ، وكان اكل الهدية شعاراً له وامارة من امارته ووصف في الكتب للتقدمة بأنه يقبل الهدية . ولا يأكل الصدقة ، وإنما صاله الله سبحانه عن الصدقة وحرما عليه لأنها اوساخ الناس وكان ﷺ اذا قبل الهدية اثنى عليها لئلا يكون لأحد عليه يد .

ولا يلزم له مئة ، وقد قل الله عز وجل (قل لا أسألكم عليه اجراً) ولو كان بقباه ولا يشيب عليها كانت في معنى الأجر ، وهدية الولاية والحكام رشوة وهو ﷺ رئيسهم وسيدهم فلم يحرم له أن يأخذ ولا يعطى وإن يقبل ولا يشيب ، وقل بعض العلماء في قول الله تعالى (فلا تمنن تستكثر) هذا خاص للنبي ﷺ ، قل ومعه أن يعدي الشيء ليعنض أكثر منه ، قال وهذا لا يحرم على غيره كما يحرم عليه ﷺ

وقد ذهب غير واحد من الفقهاء إلى أن الهدية تقتضي الثواب وإن لم يشترط واستدل في ذلك بالحديث الذي يروي عن النبي ﷺ أنه أهدى له امرأتي فأنابه فلم يرض ، فقال ﷺ لقد هممت أن لا أتعب إلا من فرشي أو نصاري أو دوسي ، وقد ذكره أبو داود رحمه الله في هذا الباب ،

ومنه من حل أمر الناس في الهدية على وجوه وجعلهم في ذلك على ثلاث صنفات ، فقال هبة الرجل من هو دونه كالخادم ونحوه إكرام له والطف ، وذلك غير مقتضى ثواب ، وهبة النصير كبير طلب وقد ومنفعة والثواب فيه واجب وهبة المنفخ لشقيقه والغالب فيها معنى التودد والتقرب ، وقد قبل أن فيها ثواباً فلما إذا وهب هبة واشترط فيها الثواب فهو لارم ،

وقد ذهب بعض العلماء في ذلك إلى أنها عقد من عقود المعاوضات ، وقال يجب أن يكون العوض معبراً وثبت فيها شرائط المتاعات من حيازات الثلاث واردة بالمعيب ونحوه ،

ومن باب الرجوع في الهدية

قال أبو داود : حدثنا مسلم بن إبراهيم قال حدثنا إبان وهمام وشيبة قالوا حدثنا قتادة عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال العائد في هبته كالعائد في قبته . قال همام قال قتادة ولا تعلم القبي الاحراما . قال الشيخ هذا الحديث لفظه في التحريم عام ومعناه خاص وتفسيره في حديث ابن عمر الذي عقبه أبو داود بذكره ،

قال حدثنا مسدد قال حدثنا حسين لمعلم قال حدثنا عمرو بن شعيب عن طاووس عن ابن عمر و ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال لا يحل لرجل ان يعطي عطية لولي له فيرجع فيها الا الوالد بما يعطى ولده ،

قال الشيخ وانما استثنى الوالد لأنه ليس كغيره من الاجاب والأعاد ، وقد جعل رسول الله ﷺ لأب حقا في مال ولده قال انت ومالك لأبيك وهو اذا سرق ماله مع النسيئة لم يقطع ويوطى جاريته لم يجم وجعلت يده في ولاية مال الولد كيدته ، الا ترى انه بلى عليه ابيع والشراء بقة . فله واذا كان كذلك صار في اية منه والاسترجاع عنه في معنى من ذهب ولم يقض اد كانت يده كيدته وهو مأمون عليه غير متم فيما يسترده منه فأمره محمول في ذلك على انه نوع من السبسة وباب من الاستصلاح ، وليس كذلك الاخني ومن ليس بأب من ذوي الأرحام وقد يظن به التهمة والعداوة وان يكون انما دعا الى ارتجاعه حيث « ١ » وموجدة في نحوها من الامور ،

وقد اختلف الناس في هذا في الشافعي بظاهر هذا الحديث وحمل الاب

الرجوع فيما وهب لابنه ولم يحمل له الرجوع فيما وهب للأجنبي ،
وقال مالك له الرجوع فيما وهب له الا ان يكون الشيء قد تغير في حاله
فان تغير لم يكن له ان يرجعه ،

وقال ابو حنيفة ليس للأب الرجوع فيما وهب لولده ولكل ذي رحم من ذوي
ارحامه وله الرجوع فيما وهب للأجنبي وتأولو اخبر ابن عمر على ان له الرجوع
عند الحاجة اليه والمعنى في ذلك عند الشفقي انه جعل ذلك بحق الابوة والشركة
التي له في ماله ،

عن ابن باب الرجل بمضول له على بعض في النحل ~~عن~~
قال ابو داود : حدثنا احمد بن حنبل قال حدثنا هشيم قال اخبرنا يسار
قال واخبرنا مغيرة قال واخبرنا داود عن الشعبي ومجاهد واسماعيل بن سالم
عن الشعبي عن النعمان بن بشير قال نخلي ابي نخل . قال اسماعيل نخله غلاما له
قال فقالت له امي عمرة بنت رواحة ايت رسول الله ﷺ واشهده فأتى النبي ﷺ
فذكر ذلك له ، فقال لي نخلت امي النعمان محلا وان عمرة سألتني ان اشهدك
على ذلك ، فقال لك ولد سواء ، قال قلت لهم قال مكلمهم اعطيتهم مثل
ما اعطيت النعمان ، قال قلت لا . قال فقال بمضولاه المحدثين هذا جود
وقال بعضهم هذا تلجئة ، اشهد على هذا غيري .

قال الشيخ واختلاف اهل العلم في جواز تفضيل بعض الأبناء على بعض في
التعد والبر ، فقال مالك والشافعي التفضيل مكروه . فان فعل ذلك نفذ ،
وكذلك قال أصحاب الرأي ،

وعن طاووس انه قال ان فعل ذلك لم ينفذ وكذلك قال اسحاق بن راهوية

وهو قول داود ،

وقال احمد بن حنبل لا يجوز التفضل ، ومحكي ذلك ايضا عن سفیان الثوري
واستدل بعض من مع ذلك بقوله هـ حور ، وقوله هذا تنجية والجمهور مردود
والتنجية عبر حائر ويدل على ذلك حديثه الآخر ،

حدثنا عثمان بن اب شيبة قال حدثنا حريز عن هشام بن عروة عن يه قال
حدثني النعمان بن بشير قال اعطاه ابوه علاماً فقال له رسول الله ﷺ ما هذا
الغلام ، قال غلام اعطانيه ابي ، قال مكل اخوتك اعطى كما عطاك ، قال لا
قال فازدده .

واستدل من اجازة من رواية مالك عن الزهري عن ابن النعمان بن به بشير
ان به النبي ﷺ فقال لي محلت ابني هذا علاماً ، فقال اني ﷺ اكل ولدك
نحت مثله ، قال لا ، قال فارجعه . حدثه الأصم حدث الزبيع ، قال اخبرنا
الشافعي عن مالك .

قالوا فقوله ارجعه يدل بظاهره على انه قد رده بعد خروجه عن ملكه وان
للأب ان يرجع فيما وهبه لأبه بعد القبض .

ويدل على ذلك ايضا قوله أيسر ان يكونوا في البر سواء فدل ان ذلك
من قبيل البر والالطف لا من قبيل التوجوب والبروم ،

فالوا ويدل على ذلك بضا قوله اشهد على هذا غيري ولو لم يكن جائراً لكانت
الشهادة طليها باطالة من الناس كلامهم .

وفي الخبر دليل على ثبوت ولاية الأب على ابنه الصغير وعلى حوازيه وشرائه
وقبضه له وجواز بيع ماله من نفسه .

ومنه دليل على جواز دخول الحاكم في الشهادات لأنهم إنما جاؤا إلي بشيء ليشهدوه على ذلك .

ومنه دليل على جواز حكمه بهلمه لأن ذلك هو قائمة اشهاده ، فأد فوله هذا جور فعنه هذا مبل عن بعضهم إلى بعض وعذرل عن اتعس الذي هو افضل واحسن ، ولا خلاف انه لو أثر بجميع ماله ، حبيب وحرمة اولاده ان فعله ماض فكيف يرد فعله في اثار بعض اولاده على بعض . وقد فضل ابو بكر عائشة سنهها بمجدد عشرين وسق ونحيا اياما دون اولاده وهم عدد فدل ذلك على حوزاه وصحة وقوعه .

وقد قال بعض اهل العلم بما كرهه ذلك لأنه يقع في نفس المفضول بغير شيء فيستنه ذلك من حسن الطاعة ، ويرى كان سيئاً معقوق الولد وقطيعة الرحم بينه وبين اخوته .

ودهب قوم الى انه لا يجوز ان يسوى بين اولاده الذكران والاناث في الميراث والصلاة ايام حياته ولكن يفضل ويقسم على سهم الميراث وروي ذلك عن شرح .
وابه ذهب احمد بن حنبل واسحق بن راهوية واحتج من رأى التسوية بين الذكر والانثى بقوله البس بسرك ان يكونوا في البر والنطف سواء ول نعم اي فسو كذلك في العطية بينهم وقلوا ولم يستثن ذكراً من انثى .

قال الشيخ وقيل محمد بن اسحاق في سيره بن بشير أنه يكنى له ابنة يومئذ وفعل ابى بكر في تقديم عائشة وتفضيل ابى بكر بن وسقا . ويعد المذهب الاول صح ومن باب عطية المرأة بغير اذن زوجها صح

قال ابو داود : حدثنا ابو كامل قال حدثنا خالد بن الحارث قال حدثنا

حسين بن عمرو بن شعيب ان ابيه اخبره عن عبد الله بن عمرو ان رسول الله ﷺ قال لا يجوز لامرأة عطية الا بأذن زوجها .

قال الشيخ هذا عند اكثر العلماء على معنى حسن العشرة واستطابة نفس الزوج بذلك الا ان مالك بن انس قال ترد ما فعلت من ذلك حتى يأذن الزوج .

قال الشيخ ويحتمل ان يكون ذلك في غير الرشيد وقد ثبت عن رسول الله ﷺ انه قال للنساء تصدقن فيمضت المرأة تلقي القرط والخاتم وئلال يثقلها بكنائسها وهذه عطية بنتي اذن لزواجهن ،

ومن باب العمري والرهبي

قال ابو داود حدثنا مؤمل بن الفضل الحراني قال ثنا محمد بن شعيب قال اخبرني الاوزاعي عن الزهري عن مروة من جبار ان رسول الله ﷺ قال من امر عمر عمري فهي له ولعقبه يرثها من يرثه من عقبه .

قال الشيخ العمري ان يقول الرجل لصاحبه اعمرنك هذه الدار ومعناه جعلتها لك مدة عمرك فهذا اذا اتصل به القبض كان غليظاً لرقبة الدار واذا ملكها في حياته وجار له ان تصرف فيها ملكها بعده وارثه الذي يرث سائر املاكه وهذا قول الشافعي وقول اصحاب الرأي ،

ويحكي عن مالك انه قال العمري ثابث المنفعة دون الرقبة بان جصها عمري له فهو له مدة عمره لا تورث فان جعلها له ولعقبه بعده كانت منفعة ميراثاً لاهله قال الشيخ وفي قوله ﷺ فهي له ولعقبه بين وقوع الملك في الرقبة والمنفعة معاً وبه ذلك حديث الآخر من طريق مالك نفسه وقد رواه ابو داود في هذا الباب ،

قال حدثنا محمد بن يحيى ومحمد بن عيسى قال حدثنا بشر بن عمر قال حدثنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن حبر بن رسول الله ﷺ قال إيا رجل عمر عمرى له ولعقد منها لذي عطه لا ترجع إلى الذي أعطاه إلا أنه أعطى عطاه وقت فيه المزاريت ،

قال الشيبه لا عذر لمالك بعد هذا وقد علم

قال أبو داود حدثنا سفيان بن عيينة قال حدثنا سفيان عن ابن حرمح عن عطاء عن جابر بن رسول الله ﷺ قال لا تروا ولا تعمروا من أرقب شيئا أو أعمره فهو أودنه .

قال الشيخ والرقبي بن بريق كل واحد منهما موت صاحبه فيكون اندار التي جعلها رقي لآخر من بني منها ،

وقال أبو حنيفة لعمرى ، وروثة ولرقبي عارية ، وعند الشافعي الرقي مؤثمة كالعمرى وهو حكم طاهر الحديث ،

ومن باب تضمين العارية

قال أبو داود حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى عن ابن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة عن أبي هريرة قال قال علي اليد ما أخذت حتى تؤدى ثم إن الحسن نسي قال هو أميك لا ضهان عليه .

قال الشيخ في هذا حديث دليل على أن عارته مضبوطة وذلك أن على كلمة زام وإذا حصلت اليد أخذت حذر الآراء لأمرها والأداء قد يتضمن الجين إذا كانت موحدة وتسمية داخلة مستأنكة وعمله الملك بأنفية منه بالعين . قال أبو داود حدثنا الحسن بن محمد بن عيسى بن شيبه قال حدثنا يزيد بن

هارون قال أخبرنا شريك عن عبد العزيز بن رفيع عن أمية بن صفوان
ابن أمية عن أبيه أن رسول الله ﷺ استمار منه دواغاً يوم حنين فقال
انصبا يا محمد قال لا بل عارية مضمونة .

قال الشيخ وهذا يؤكّد ضمان العربية وفي قوله عارية مضمونة بيان ضمان
قيمتها إذا تمت لأن الأعيان لا تضمن ومن تأوله على أنها تؤدى مادامت باقية
فقد ذهب عن فائدة الحديث ،

وقال قوم إذا اشترط ضمها صارت مضمونة فإن لم يشترط لم يضمن وهذا
القول غير مطابق لمذهب الأصول والشيء إذا كان حكمه في الأصل على الأمانة
فإن الشرط لا يغيره عن حكم أصله ألا ترى أن الوديعة لما كانت أمانة كان
شرط الضمان فيها غير مخرج لما عن حكم أصلها وإنما كان ذكر الضمان في حديث
صفوان لأنه كان حديث العهد بالاسلام جاهلاً بأحكام الدين فأعلمه رسول
الله ﷺ أن من حكم الاسلام أن العواري مضمونة أبلغ له الوثيقة بأنها مردودة
عليه غير ممنوعة منه في حال ،

قال أبو داود حدثنا عبد الوهاب بن نجدة الحوطي قال حدثنا ابن عباس
عن شرحبيل بن مسلم قال سمعت أبا أمامة يقول سمعت رسول الله ﷺ
يقول العارية مؤداة والمنحة مردودة والدين مقضى والزعم غارم .
قال الشيخ قوله مؤداة تضييعة الزام في أدائها عينا حال القيام وقبحة عند التناوب
وقوله المنحة مردودة فإن المنحة هي ما يمنحه الرجل صاحبه من أرض يزرعها
مدة ثم يردّها لو شاء يشرب درّها ثم يردّها على صاحبها أو خبيرة يأكل ثمرتها
وجعلتها أهبة كيك المنفعة دين الرقبة وهي من معنى العواري وحكم الضمان كالعارية

وفيه دليل على أن المنحة إذا كانت مما يتقل ويلزم في نقلها مونة من كراه
أو اجرة فإن جميع ذلك على الممنوح له لأنه قد اشترط عليه ردها وهي لا تكون
مردودة حتى تصل إلى صاحبها - والزعيم الكليل والزعامة الكفالة ومنه قيل
لرئيس القوم الزعيم لأنه هو المتكفل بأمورهم ،

وقد اختلف الناس في تضمين العارية فروي عن علي وابن مسعود رضي الله
عنها سقوط الضمان فيها وقال شريح والحسن وإبراهيم لأخذهن فيها وإليه ذهب
سفيان الثوري وأصحاب الرأي وإسحاق بن راهوية ،

وروي عن ابن عباس وأبي هريرة أنها غلابة مضمونة وبه قال عطاء
والشافعي وأحمد بن حنبل وقال مالك بن أنس ما ظهر هلاكه كالحبوان ونحوه
غير مضمون وما خفي هلاكه من ثوب ونحوه فهو مضمون ،
ومن باب من أفسد شيئا يضمن مثله

قال أبو داود حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى عن صفيان قال حدثني فليت
الماصري عن جيرة بنت دجاجة قالت قالت عائشة رضي الله عنها ما رأيت
صانعا طعاما مثل صافية صنعت طعاما لرسول الله ﷺ فبعثت به فأخذني
أفكلك فكسرت الأناة فقالت يا رسول الله ما كفارة ما صنعت قال أناة مثل
أناة وطعام مثل طعام .

قال الشيخ يشبه أن يكون هذا من باب المعونة والإصلاح دون إت الحكم
بوجوب المثل فإن القصة والطعام المصنوع ليس هما مثل معلوم ، ثم إن هذا طعام
وأناة حملا من بيت صافية وما كان في بيوت أزواجه من طعام ونحوه فإن

الظاهر منه والغالب عليه انه ملك رسول الله ﷺ والمرء ان يحكم في ملكه وفيما تحت يده بما يجري مجرى الأملاك فيما يراه لرفق الى الصلاح واقرب وليس ذلك من باب ما يحمل عليه الناس من حكم الحكماء في ابواب الحقوق والاموال، وفي اسناد الحديث مقال ولا اعلم احداً من الفقهاء ذهب الى انه يجب في غير المكبل والموزون مثل الا ان داود يحكي عنه انه اوجب في الحيوان للمثل ولو جب في العبد العبد، وفي العصفور العصفور وشبهه بمحار الصيد.

قال الشيخ والذي ذهب اليه في ذلك خلاف مذهب عامة العلماء والحكم في جزاء الصيد حكم خاص في التقييد وحقوق الله تعالى تجري فيها المساهلة ولا تحمل على الاستقصاء وكال الاستيفاء كحقوق الآدميين، وقد وجب النبي ﷺ في المتق شر كآله في عبد القيمة لا المثل فدل هذا على فساد ما ذهب اليه والأفكل الرعدة.

ومن باب المواشي تفسد زرع قوم

قال ابو داود : حدثنا احمد بن محمد بن ثابت المروزي، قال حدثنا عبد الرزاق اخبرنا معمر عن الزهري عن حرام بن عبيدة عن ابيه ان نافقة للبراء ابن مازب دخلت حائط رجل فامسدت ففصى رسول الله ﷺ على اهل الاموال حفظها بالنهار وعلى اهل المواشي حفظها بالليل .

قال الشيخ وهذه سنة لرسول الله ﷺ خاصة في هذا الباب، ويشبه ان يكون انما فرق بين الليل والنهار في هذا لأن في العرف ان اصحاب الموائط والبساتين يحفظونها بالنهار ويوكلون بها الخفاط والنواطير . ومن عادة اصحاب المواشي ان يسرحوها بالنهار ويردونها مع الليل الى المراح فمن خالف هذه العادة

كان به خارجاً عن رسوم الحفظ الى حدود التقصير والتضييع فكان من القى
مناعه في طريق شارع او تركه في غير موضع حرز فلا يكون على آخذه قطع .
وبالتعريق بين حكم الليل والنهار قال الشافعي .

وقال اصحاب الرأي لا فرق بين الأمرين ولم يجعلوا على اصحاب المواشي
عزماً ، واحتجوا بقوله المجاهد جبار .

قال الشيخ وحديث العجاء جبار عام وهذا حكم خاص والعام يأتي على الخاص
ويرد اليه فالمصير في هذا الى حديث البر . والله اعلم .

[كتاب النكاح]

ومن باب التعريض على النكاح

قال ابو داود : حدثنا عثمان بن ابي شيبة قال حدثنا جرير عن الأعمش عن
ابراهيم عن علقمة قال قال ابي لامشي مع عبد الله بن مسعود بمكة اذ بقية عثمان
فاستغلاه فلما رأى عبد الله ان لبست له حاجة قال لي تعال يا علقمة فغثت
فقال له عثمان الا تزوجك يا ابا عبد الرحمن بجارية بكر آله يرجع اليك عن
نفسك ما كنت تعهد ، فقال عبد الله ائن قلت ذلك لقد سمعت رسول الله ﷺ
يقول من استطاع منكم البائة فليزوج فانه اغض للبصر واحص للفرج ومن
لم يستطع منكم فعليه بالصوم فانه له وجاء .

قال الشيخ البائة كناية عن النكاح ، واصل البائة الموضع الذي يأوي
اليه الانسان ، ومنه اشتق مبائة الغنم وهو المراح الذي تأوي اليه عند الليل ،
والوجاء رض الأثنيين والحصا نزعهما .

وفيه من الفقه استحباب السكاح لمن تأقت إليه نفسه ، وفيه دليل على أن
السكاح غير واجب ، ويحكي عن بعض أهل الظاهر أنه كان يراه على الوجوب
وفيه دليل على جواز التعالج لقطع الباءة بالأدوية ونحوها .

وفيه دليل على أن المقصود في السكاح الوطئ ، وإن الخبار في العنة واجب .
ومن باب ما يؤمر من تزويج ذات الدين .

قال أبو داود : حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى بن سعيد قال حدثني سعيد الله
قال حدثني سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال تنكح
النفس لأربع للمال ولحسبها ولدنيتها ولجمالها فاظفر بذات الدين تربت يداك .
قال الشيخ فيه من الفقه مراعاة الكفاية في النكاح وإن الدين أولى ما اعتبر
فيها وقوله تربت يداك كلمة منهاها الحث والتحريض واصل ذلك في الدعاء
على الإنسان ، يقال ترب الرجل إذا افتقر وترب إذا امري وبسر ، والعرب
تطلق ذلك في كلامها ولا يقصد بها وقوع الأمر .

وزعم بعض أهل العلم أن القصد به في هذا الحديث وقوع الأمر وتحقيق
الدعاء ، وأخبرني بعض أصحابنا عن ابن الأثيري أحسبه رواه عن الزهري أنه
قال إنما قال النبي ﷺ له ذلك لأنه رأى أن الفقر خير من الفنا .

واختلف العلماء في تحديد الكفاية فقال مالك بن أنس الكفاية في الدين
وأهل الإسلام كلهم بعضهم لبعض أكفاء وهو غالب مذهب الشافعي ، وقد
اعتبر فيها أيضاً الحرية وربما اعتبر غير ذلك أيضاً .

وقد روي معنى قول مالك عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وعبد
ابن عمير وعمر بن عبد العزيز وابن سيرين وابن عون وحامد بن أبي سليمان .

وقال سفيان الثوري الكفاءة الدين والحسب ، وكان يرى التفريق اذا
 نكح المولى عريية ، وكذلك قال احمد بن حنبل .
 وقال اصحاب الرأي قرش بعضهم لبعض اكفاء ، وكل من كان من الموالى له
 ابوان او ثلاثة في الاسلام فبعضهم لبعض اكفاء ، واذا اعتق عبد او اسلم ذى
 فائه ليس بكفو لأمرأة له ابوان او ثلاثة في الاسلام من الموالى ، واذا تزوجت
 المرأة غير كفوء فسلم احد من الأولياء فليس لمن بقي من الأولياء ان يفرقوا بينها .
 وروى عن ابن عباس انه لم ير المولى كفوءاً للعريية ، وروى مثل ذلك عن
 سلمان الفارسي .

❦ ومن باب تزويج الابكار ❦

قال ابو داود : كتب الي حسين بن حريث المروزي حدثنا الفضل بن موسى
 عن الحسين بن واقد عن عمارة بن ابي حفصة عن عكرمة عن ابن عباس قال جاء
 رجل الى النبي ﷺ فقال ان امرأتى لا تمنع بد لاس ، قال غريبها قال اخاف
 ان تتبعها نفسي ، قال فاستمتع بها .

قال الشيخ قوله لا تمنع بد لاس ، معناه الرتبة وانها مضاعفة لمن ارادها
 لا ترد بده . ونواه غريبها معناه ابعدا يريد الطلاق واصل القرب البعد .

وفيه دليل على جواز نكاح الفاجرة وان كان الاختيار غير ذلك .

واما قوله (والرابية لا ينكحها الا زان او مشرك وحرم ذلك على المؤمنين)
 فانما نزلت في امرأة من الكفرة او خاصة وهي بنى كانت بمكة يقال لها عاتق ،
 فأما الرابية المسلمة فان انعقد عليها لا يفسخ .

ومعنى قوله فاستمتع منها اي لا تمسها الا بقدر ما تقضي متعة النفس منها

ومن وطنها . والاستمتاع من الشيء الانتفاع به الى مدة ، ومن هذا انكاح المتعة الذي حرره رسول الله ﷺ ومنه قوله تعالى (انما هذه الحياة الدنيا متاع) اي متعة الى حين ثم تنقطع .

— ومن باب الرجل يمتق امرته ثم يتزوجها —

قال ابو داود : حدثنا عمر بن عون قال حدثنا ابو عوانة عن قتادة وعبد العزيز ابن صهيب عن انس بن مالك ان النبي ﷺ اعتق صفيّة وجعل عتقها صداقها . قال الشيخ قد ذهب غير واحد من العلماء الى ظاهر هذا الحديث ورأوا ان من اعتق امّة كان له ان يتزوجها بأن يجعل عتقها عوضاً عن بعضها ، ومن قال ذلك سعيد بن المسيّب والحسن البصري وابراهيم السخمي والزهرري وهو قول احمد بن حنبل واسحق بن راهوية . ويحكي ذلك ايضاً عن الأوزاعي . وكره ذلك مالك بن انس وقال هذا لا يصلح ، وكذلك قال اصحاب الرأي . وقال الشافعي اذا قالت الامة اعتقني على ان انكحك وصداقي فاعتقها على ذلك فلها الخيار في ان تشكح او تدع ويرجع عليها بقيمتها فئن نسكتها ورضيت بالقيمة التي له عليها فلا بأس .

ونأول هذا الحديث من لم يجز النكاح على انه خاص للنبي ﷺ اذ كانت له خصائص في النكاح لبست لغيره . وقال بعضهم مناه انه لم يجعل لها صداقاً ، وانما كانت في معنى الموهوبة التي كان النبي ﷺ مخصوصاً بها ، الا انها لما استبيح نكاحها بالعتق صار العتق كالصديق لها وهذا كقول الشاعر :

وأمرن لرماحاً من الحظ ذبلاً

اي استبعت بالرماح فصرن كالهيئات ، وكقول الفرزدق :

و ذات حليل انكحت وما حنا حلالاً لمن يبيها لم تطلق
واحتج اهل المقالة الأولى بأنها لو قالت طائفي على اني اخيط لك ثوباً لزمتها
ذلك اذا طلقها : فكذلك اذا قالت اعتقني على ان انكحك .

وحكوا عن احمد بن حنبل انه قال لا خلاف ان صفة كانت زوجة النبي
ﷺ ولم ينفل من نكاحها غير هذه اللفظة فدل انها سبب النكاح .

قال الشيخ واجاب عن الفصل الاول بمص من خافهم فقال انما صح هذا
في الثوب لأنه فعل والفعل يثبت في الذمة كالعين والنكاح عقد واعتقد لا
يثبت في الذمة واعتق على النكاح كالسلم فيه ولو اسلم رجل امرأة عشرة
درهم على ان يتزوج بها لم يصح كذلك هذا .

فاما الفصل الآخر وهو ما حكى عن احمد وقد يحتل ان يكون ذلك خصوصاً
للنبي ﷺ ويحتل ان يكون ﷺ قد استأنف عقد النكاح عليها ولم ينفل
ذلك مقروناً باخذيث لأن من سنه ﷺ ان النكاح لا ينمقد الا بالكلام او
بما يقوم مقامه من الايماء في الاخرس ونحوه ، ويجعل ما خلف من ذلك على حكم
مظاهر ، وروى انه كسحها وجعل عتقها صدقها فان ثبت ذلك فلا حاجة لنا
معه الى التأويل والله اعلم .

ومن باب من قال يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب

قال ابو داود : حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن عبد الله بن دينار
عن سليمان بن يسار عن عمرو بن عاصم رضي الله عنه ان النبي ﷺ قال يحرم
من الرضاع ما يحرم من الولادة .

وفي هذا الحديث يار ان حرمة الرضاع في المناكح كحرمة الأسباب وان

المرضعين من الرجال والنساء باللبن الواحد كالنساء منهن إلى النسب الواحد وهذا قد يجري على عمومته في تحريم المرضعة وذوي أرحامها على الموضع يجري النسب، وذلك أنه إذا أرضعت صارت أمًا له حرم عليه نكاحها ونكاح ذوات محارمها، وهي لا تحرم على أبيه ولا على أخيه ولا على ذوي أنسابه غير أولاده وأولاد أولاده .

وفيه دليل على أن الرضاع يلين السفاح لا يوقع الحرمة بين الرضيع وبين المسامح وأولاده كما تقع الحرمة بولادته ولا يثبت به النسب .

وفيه أن ما يلحق به النسب من نكاح صحيح أو نكاح بشبهة من مسلمة أو ذميمة فإنه يحرم بالرضاع فيه النكاح .

وفيه أن الجمع بين الأختين من الرضاع محرم، وكذلك بين المرأة وعمتها أو خالتها من الرضاع .

وفيه أن لبن البهائم يحرم كغيره من اللبن نذري ليس بضار، وكان ابن أبي ذئب يقول ابن الضرار لا يحرم من النكاح وعامة أهل العلم على خلافه .

ومن باب لبن المملوك

قول أبو داود : حدث محمد بن كبير العبدى قال أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن عروة عن عائشة قالت دخل عليّ أفصح بن أبي القعيس فاستترت منه فقال لستترين مني ولنا عمك، قالت قلت من أين، قال أرضعتك امرأة أحيى قالت إنما أرضعتني المرأة ولم ير ضمني الرجل فدخل عليّ رسول الله ﷺ فقال أنه عمك فلبج عليك .

قال الشيخ تذييل هذا الباب أن يحمل الموضع بمنزلة الولد من زوج المرضعة

وهو لو كان ولد من مائه حرم على أخيه إذا كان له عماء وكذلك إذا رضع من لبن كان حدونه بفعله لأن النبي ﷺ جعل الرضاع في التحريم كالولادة ، وقد قال عامة الفقهاء بتحريم لبن الفحل وانتشار الحرمة به إلا نفر يسير منهم اسماعيل بن علية وداود الأصمغاني ، وقد روي ذلك عن ابن المسيب .

ومن باب رضاعة الكبير

قال أبو داود : حدثنا حفص بن عمر قال حدثنا شعبة قال حدثنا محمد ابن كثير اخبرنا سفيان عن اشعث بن سليم عن ابيه عن مشروق عن عائشة رضي الله عنها المني واحد ان رسول الله ﷺ دخل عليها وعندها رجل قال حفص فشق ذلك عليه وتغير وجهه ثم اتفقا قالت يا رسول الله انه اخي من الرضاعة ، فقال يعني الظنون من اخوانك فانما الرضاعة من الحاجة . قال الشيخ معناه ان الرضاعة التي تقع بها الحرمة هي ما كان في الصغر ، والرضيع مطلق بقوته اللبن وبسد جوعه ، وأما ما كان منه بعد ذلك في الحال التي لا تسد جوعه اللبن ولا يشبعه إلا الخبز واللحم وما في معناهما من الثفل فلا حرمة له .

وقد اختلف العلماء في تحديد مدة الرضاع فقالت طائفة منهم انها حولان . واليه ذهب سفيان الثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية ، واحتجوا بقوله تعالى (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد ان يتم الرضاعة) قالوا فدل ان مدة الحولين اذا انقضت فقد انقطع حكمها ولا عبرة لما زاد بعد تمام اللدة .

وقال أبو حنيفة حولان وستة أشهر وحالفه صاحبا ، وقال رفر بن الحذيل
ثلاث سنين .

ويحكى عن مالك أنه جعل حكم الزيادة على الحولين إذا كانت يسيرا يحكم الحولين .
قال أبو داود : حدثنا محمد بن سليمان التبري قال حدثنا وكيم عن سليمان
ابن الخيرة عن أبي موسى الهلالي عن أبيه عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال
لا رضاع إلا ما أنشأه العظم وانبت اللحم .

قال الشيخ أشر العظم معاه ما شد العظم وقواء ، والأشار بمعنى الإحياء
في قوله تعالى (ثم إذا شاء أنشره) ويروى أنشأه العظم بالزاي معجمة ومعناه
زاد في حجبه فأنشره .

قال أبو داود : حدثنا أحمد بن أبي صالح حدثنا عتبة قال حدثني يوسف
عن ابن شهاب قال حدثني عمرو بن الزبير عن عائشة وأم سلمة رضي الله
عنهما أن أبا حذيفة بن عتبة بن عبد شمس نسي سائلا وأنكحه أخته أخته
هند بنت الوليد بن عتبة بن دبيعة وهو مولى لأمرأة من أنصار كما بنى
رسول الله ﷺ زيدا وكان من بني رجلا في الجاهلية دعاه الناس إليه
وودع ميراثه حتى أنزل الله تعالى في ذلك [ادعهم لآبائهم] إلى قوله
[فآخواتكم في الدين وهو إليكم] فردوا إلى آبائهم من لم يعلم أن له أبا
كان مولى وأخا في الدين فجاءت سهلة بنت سهيل بن عمرو القرشي ثم
الأمري وهي امرأة أبي حذيفة فقال يارسول الله ﷺ أنا كنت أرى سائلا
ولدا فكان يأوى معي ومع أبي حذيفة في بيت واحد ويراني فضلا وقد
أنزل الله تعالى فيهم ما قد علمت فكيف ترى به فقال لها ر-ول الله ﷺ

أرضعته فأرضعته خمس رضعات فكان بمنزلة ولدها من الرضاعة فبذلك كانت عائشة تأمر بنات اخواتها وبنات اخوتها ان يرضعن من احبت عائشة ان يرها ويدخل عليها وان كان كبيراً خمس رضعات ثم يدخل عليها وابت أم سمية وسائر ازواج النبي ﷺ ان يمدحن عليهن يتامت الرضاعة . حدث من الناس حتى ترضع في الهدى ، ولان لعائشة والله ما ندرى لها كانت رخصة من النبي ﷺ لسام دون الناس .

قال الشيخ ذهب عامة اهل العلم في هذا ان قولهم سبعة وحملوا الأمر في ذلك على احد الوجهين اما على الخصوص والماعلى المسح وم يرد العدل به . وقد استدلل المشايخ بهذا الحديث على ان العدد الذي يقع به حرمة الرضاع هو الخمس وهو مع ذلك لا يقول يرضع الكثير فكأنه يقول انه الخبر تضمن امرين رضاع تكبير وتعليق الحكم على عدد الخمس فاد جري نسخ في احدهما المعنى لم يوجب نسخ الآخر مع عدم ذلك المعنى ، وقد بصرح الاستدلال بان واجب بما ليس بوجوب الا ترى ان النبي ﷺ حين مر به الرجل فسد عليه وهو يقول لم يرد عليه السلام حتى تيمم بالتراب فضرب كفيه مسح بها وجهه ثم ضرب ضربته اخرى فمسح بها ذراعيه فانحذه العلم . اصلاً في بحاب الصريتين في التيمم ومسح الذراعين وان كان ذلك منه في غير موضع الوجوب وقولها ويراني اصلاً اي يراي مبتدئة في ثياب مهني ، يقال تفضلت المرأة ان تبذل في ثياب معنتها .

ومن باب هل يحرم ما دون خمس رضعات

قال ابو داود : حدثني عبد الله بن مسلمة التميمي عن مالك عن عبد الله بن

ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة رضي الله عنها انها قالت كان فيما انزل الله عز وجل من القرآن عشر رضعات بحرم ثم نسخ بخمس معلومات يحرم من فتوى النبي ﷺ وهو مما يقرأ من القرآن .
قال ابو داود : حدثنا مسدد حدثنا اسماعيل عن ايوب عن ابن ابي مليكة عن عبد الله بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ لا تحرم المصة ولا المصتان .

قل الشيخ وهذا يؤيد ما ذهب اليه الشافعي من اعتبار عدد الخمس في التحريم الا ان اكثر الفقهاء قد ذهبوا الى ان القليل من الرضاع وكثيره محرم وهو قول سفيان الثوري ومالك والأوزاعي واليه ذهب اصحاب الرأي .

وقال ابو عبيد لا يحرم اقل من ثلاث رضعات كأنه ذهب الى استعمال دليل الخطاب من قوله لا يحرم المصة والمصتان فكان ما زاد على المصتين وهو الثلاث بخلاف حكم ما دونها وهو قول بي ثور وداود .
وقد حكى عن بعضهم ان التحريم لا يقع بأقل من عشر رضعات وهو قول شاذ لا اعتبار به .

واما قولها فتوى رسول الله ﷺ وهو مما يقرأ من القرآن فأنها تريد بذلك قرب عهد النسخ من وفاة رسول الله ﷺ حتى صار بعض من لم يبلغه النسخ يقرأ على الرسم الأول .

وفيه دليل على حواز نسخ رسم التلاوة وبقاء الحكم ونظيره نسخ التلاوة في الرجم وبقاء حكمه ، الا ان القرآن لا يثبت باخبار الآحاد فلم يجوز ان يثبت ذلك بين الدفتين والأحكام تثبت باخبار الآحاد فجاز ان يقع العمل بها والله اعلم .

ومن باب الرضخ عند العصال

قال ابو داود : حدثنا عبد الله بن محمد بن النخعي قال حدثنا ابو معاوية وحدثنا ابن العلاء قال حدثنا بن ادريس عن هشام بن عروة عن ابيه عن حجاج بن حجاج عن ابيه ، قال قلت يا رسول الله ما يذهب عني مذمة الرضاع قال المرة المبدأ والامة .

قوله مذمة الرضاع يريد ذمام الرضاع وحقه ، وفيه لفتان مذمة ومقمة بكسر اللام وفتحها تقول بها قد خدمت وانت طفل وحضنتك وانت صغير وكانها يخدم بخدمها تكفيب المنة قضاء ذممها وجزءها على احسانها .

ومن باب ما يكره الجمع بينهن من النساء

قال ابو داود : حدثنا عبد الله بن محمد النخعي حدثنا زهير حدثنا دود بن ابي هند عن عامر عن ابي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ لا تنكح المرأة على عمتها ولا العمة على انة اخيها ولا المرأة على خالتها ولا الخالة على بنت اخنها ولا تنكح اكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى .

قال الشيخ يشبه ان يكون المعنى في ذلك - يخاف من وقوع العداوة بينهن لأن المشاركة في الحظ من الزوج توقع المنافسة بينهن فيكون منها قطعة لرحم ، ومعنى هذا المعنى تحريم الجمع بين الأختين المملوكتين في الوطء وهو أكثر قول اهل العلم .

وقياسه ان لا يجمع بين الأمة وبين عمتها او خالتها في الوطء .

قال ابو داود : حدثنا حمد بن عمرو بن الصريح انصري قال حدثنا ابن وهب قال اخبرني بونس عن ابن شهاب قال اخبرني عروة بن الزبير انه سأل عائشة

رضي الله عنها عن قول الله تعالى (وان خفتم ان لا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء) الآية قالت يا ابن اخي هي اليتيمة نكون في حجب ولها فتناركة في ماله فيعجبها مالها وجمالها فيريدوليها ان يتزوجها بعبر ان يقسط في صداقها .

قوله بغير ان يقسط في صداقها ، معناه بغير ان يبدل فيه فيبلغ به سنة مهر مثلها ، يقال انقسط الرجل في الحكم اذا عدل ، وقسط اذا جار . قال الله تعالى (واقسطوا ان الله يحب القسطين) وقال (واما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً) قال وتأربل لآية وبيان معناها ان الله تعالى خاطب اولياء اليتامى فقال (وان خفتم من انفسكم المشاحة في صداقتين وان لا تعدلوا فتبلفوا بين صداق امثالهن فلا تنكحوهن وانكحوا غيرهن من الفرائب اللواتي احل الله لكم خطبتن من واحدة الى اربع وان خفتم ان تجوروا اذا نكحتم من الفرائب اكثر من واحدة فانكحوا منهن واحدة او ما ملكتن من الإماء) .

عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم في باب نكاح المتعة

قال ابو دود : حدثنا مسدد حدثنا عبد الوارث عن اسماعيل بن أمية عن الزهري ، قال كما عهد عمر بن عبد العزيز فتداكرنا متعة النساء فقال له رجل يقال له الربيع بن سبرة اشهد على ابي انه حدث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها في حجة الوداع .

قال الشيخ تحريم نكاح المتعة كالاتفاق بين المسلمين وقد كان ذلك مباحاً في صدر الاسلام ثم حرمه في حجة الوداع وذلك في آخر أيام رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يبق اليوم فيه خلاف بين الأئمة الا شيئاً ذهب اليه بعض الرافض .

وكان ابن عباس يتأول في باحته للمضطر اليه بعلول بعزبة وقفة اليسار والجدة
ثم توقف عنه وامسك عن المتوى به . حدثنا بن السالك قال حدثنا الحسن بن
سلام السواق قال حدثنا الفضل بن دكين قال حدثنا عبد السلام عن الحجج
عن أبي حنيفة عن المنهال عن سعيد بن جبير قال : قلت لأبي عمار هل تدري
ما صنعت وما أفتيت قد سارت بغيتك الركبن وقالت فيه الشعراء ، قل
وما قلت ، قلت فأتوا .

قد قلت للشيوخ ما طال مجلسه يا صاح هل لك في غيبا ابن عباس
هل لك ورخصة لأطراف آسة تكون مثوك حتى تصدر لك
فقال ابن عباس لا لله وإنما اليه راجعون ، والله . بهذا أفتيت ولا هذا ردت
ولا حلفت إلا مثل ما أحل الله من الميتة وأدم ولحم الخنزير وما نحل إلا للمضطر
وما عي إلا كالبينة والدم ونظم الخنزير

قل الشيخ فهذا بينك أنه انما سلك فيه مذهب القيس وشبهه بالمضطر
لى الطعام وهو قيس غير صحيح لأن الضرورة في هذا الباب لا تتحقق كهي
في باب السقاء الذي به قواه الأنفس وبعدمه يكون اتف . وإنما هذا من باب
صفة شهوة ومصائبها ممكنة وقد تحسم مذهب أبي بصير والعلاج فليس أحدهم
في حكم الضرورة كالأخر .

ومن باب في الشفارة

قل أبو داود : حدثنا ابن عيسى عن مالك وحدثنا مسدد ، قال حدثنا يحيى
عن عبيد الله كلاهم ، عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ نهى عن الشفارة لئلا يسد
في حديثه قلت لنافع ما الشعر ، قال يتكج انه لرجل وبسكحه ابته بغير

صداق ونكاح اخت الرجل ونكاحه اخته بغير صداق .

قال الشيخ تفسير الشجر ما ينه برفع ، وقد روي 'نوداود ابصاً في هذا الباب بأسناده عن لا عرج ان العباس بن عبد الله بن العباس انكح عبد الرحمن الحكم ابنته واسكحه عبد الرحمن ابنته وكانا جعلاء صداقاً فأمر معاوية بالتفرقة بينهما وقال هذا الشغار الذي نهى رسول الله ﷺ عنه .

قل شيخ فذا وقع النكاح على هذه الصفة كان بطلاً لأن النبي ﷺ نهى عنه ، وأصل الفروج على الخطر والخطار لا يرفع بالخطر وإنما يرفع بالاباحة . ولم يختلف العلماء ان هي النبي ﷺ عن نكاح المرأة على عمتها او حلتها على التحريم ، وكذلك نهى عن نكاح المنعة فكذلك هذا .

ومن بطل هذا النكاح مالك والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية وأبو عبيد .

وقال أصحاب الرأي وسفيان الثوري النكاح جائز ولكل واحدة منهما مهر مثلاً ، ومعنى الهي في هذا عندهم ان يستعمل الفرج بغير مهر .

وقال بعضهم صل الشجر في اللغة الرفع ، يقال شعر الكلب برجله دارمها عند البول قل فأنما يسمى هذا النكاح شجراً لأنها رعا المهر بينهما .

قل الشيخ وهذا القائل لا يتفصل من قول بل ممي شعراً لأنه رفع العقد من صله فإن رفع النكاح والمهر معاً وبين لك ان النهي قد انطوى على لا صبرين معاً ان البدل منه ليس شيئاً غير العقد ولا العقد شيئاً غير البذل فهو ذا عقد مهرأفسد عقداً وإذا بطلته الشرعية فأما أفسدته على الجهة التي كانوا يوقعونه وكانوا يوقعونه مهرأ وعقداً فوجب ان يفسد معاً .

وكان ابن أبي هريرة يشبهه برجل تزوج امرأة واستثنى عضواً من أعضائها وهو ما لا خلاف في فسادہ .

قال فكذلك الشغار لأن كل واحد منهما قد زوج ولبته واستثنى بعضه حتى جعله مهرأ لصاحبتها .

وعلة بعضهم فقال لأن العنود له ممتودة به وذلك لأن العقد لما رويها مزار كالعبد تزوج على أن يكون رقبته صداقاً للزوجة .

— ومن باب في التحليل —

قال أبو داود : حدثنا أحمد بن يونس قال حدثنا زهير قال حدثني إسماعيل عن عامر عن الحارث عن علي قال قال إسماعيل وأراه قد رفعه لي النبي ﷺ أن النبي ﷺ قال لمن المحال والمحل له .

قال الشيخ أما إذا كان ذلك عن شرط بينهما فالتكاح فاسد لأنه عقد تنافي إلى مدة كتنكاح النعمة ، وإذا لم يكن ذلك شرطاً وكان نية وعقيدة فهو مكروه ، فإن أصابها الزوج ثم طلقها وانقضت العدة فقد حلت للزوج الأول . وقد كره غير واحد من العلماء أن يضمرا أو يتوبا أو أحدهما التحليل وإن لم يشترطاه .

وقال إبراهيم النخعي لا يحل لها الزوجها الأول إلا أن يكون نكاح غبة ، فإن كان نية أحد الثلاثة الزوج الأول أو الثاني أو المرأة منه محرم فالتكاح باطل ولا تحل للأول .

وقال سفیان الثوري إذا تزوجها وهو يريد أن يحلها لزوجها ثم به فله نكاحها

لا يعجبني الا ان يفارقها ويستأنف سكاحاً جديداً ، وكذلك قال أحمد بن حنبل ،
وقال مالك بن أنس يفرق بينهما على كل حال .

ومن باب سكاح العبد بغير إذن سيده .

قال ابو داود : حدثنا عثمان بن أبي شيبة عن وكيع ، قال حدثنا الحسن بن
صالح عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : بما عبد
تزوج بغير إذن مواليه فهو عاهر .

قل الشيخ العاهر الزاني والمهر لزني ، وانما بطل نكاح العبد من اجل ان
رقبه ومنفعته مملوك لسيده . وهو اذا اشتغل بحق الزوجة لم يتفرغ للخدمة
سيده وكان في ذلك ذهاب حقه فأبطل نكاح ابقاء لمنفعته على صاحبه ،
ومن أبطل عقد هذا النكاح الأوزاعي والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية .

وقال مالك وأصحاب الرأي ان اجازة السيد حاز وان أبطله بطل ،
وعند الشافعي لا يثبت النكاح وان اجازة السيد لأن عقد النكاح لا يقع
عنده موقوفاً على اجازة الولي .

ومن باب الرجل يخاطب على خطبة اخيه .

قال ابو داود : حدثنا أحمد بن عمرو السرح اخبرنا سليمان عن الزهري عن سعيد
ابن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : لا يخاطب الرجل على خطبة اخيه .
قال الشيخ يهيه عن ذلك نهى تأديب وليس بهي تحريره بطل العقد ، وهو
قول أكثر العلماء ، الا ان مالك بن أنس قال ان خطبها على خطبة اخيه فلكها
فرق بينهما الا ان يكون قد دخل بها فلا يفرق بينهما .

وقال داود ان خطبها رجل بعد الأول وعقد عليها فلكها بطل .

وفي قوله على خصة أخيه دليل على أن ذلك لم يعمى عنه إذا كان الخطيب الأول مسلماً ولا يضمن ذلك إذا كان الخطيب الأول يهودياً أو نصرانياً لقطع الله لآخوة بين المسلمين وبين الكفار .

وقال الشافعي لما نعى عن ذلك في حل دون حال وهو أن تأذن الخطوبة في النكاح وحل عنه فلا يحل لأحد أن يخطبها في تلك الحالة حتى يذن للخطيب له وسمع محمد بن قيس . حدثناه الأئمة حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائدة بنت قيس عن رسول الله ﷺ قال لما في عدتها من طلاق ورجع إذا حلت فدينبي ، قالت فلما حلت أخبرته أن معاوية وأباهم خطباني قال رسول الله ﷺ : معاوية مصعوك لا مال له ، وأما أوجهم فلا يضع عصاه على عاتقه أنكحي أسامة ، قالت ففعلت فأغضبته به .

قال الشيخ خطبته أبها لأسامة على خطبة معاوية وبي جهنم تدل على جوار ذلك لم يكن وقع الركون منها إلى الخطيب الأول أو لادن منها فيه . وفي هذا الحديث نواع من تنفع منها جواز التعريض للمرأة بالخطبة في عدتها وبه أن الدال معتبر في بعض أنواع الكفاة وفيه دليل على جواز نكاح الأولى الفرسية . وفيه دليل على جواز أدب الرجل امرأته

وبه دليل على أن المأشور إذا ذكر الخطيب عند الخطوبة بعض ما فيه من العيوب على وجه النصيحة والارشاد إلى ما فيه حفظ لم يكن ذلك غيبة يثم فيها . وقوله لا يضع عصاه عن عاتقه يتأول على وجهين أحدهما أن أدب والضرب له ولا حر أن يكون معه الأسفار والنظر عن وطنه ، يقال رفع الرجل عصاه

ذو سائر ووضع عصاه اذا نزل واقدم .

ومن باب الرجل ينظر الى المرأة وهو يريد ان يتزوجها .

قال ابو ذر . حدثنا مسدد قال حدثنا عبد الواحد بن زياد قال حدثنا محمد بن علقم عن داود بن الحصين عن واقد بن عبد الرحمن يعني ابن سعد بن معاذ عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ اذا خطب احدكم المرأة فأن استمع ان ينظر الى ما يدعو به الى نكاحها فيفعل . » .

قال الشيخ اما يجب له النظر الى وجهها وكفها فقط ولا ينظر بها حاسراً ولا يطلع على شيء من عورتها وسواء كانت أدنت له في ذلك او لم تدن .
والى هذه الجملة ذهب الشافعي وأحمد بن حنبل ، والى نحو هذا الشافعيان الثوري
ومن باب الولي .

قال ابو ذر . حدث محمد بن كثير اخبرنا شيبان قال حدثنا ابن جريج عن شيبان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها ان النبي ﷺ قال اي امرأة تكنت بعير ابن موالها فكاحها باطل ثلاث مرات فان دخل بها فأنهر لها ما اصاب منه فان تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له .

قوله اي امرأة كلمة استيقا واستيعاب ، وفيه اثبات الولاية على النساء كلهن ويدخل فيها السكران والشيبي والشريفة والوضيعة والولي ههنا العصبية .
وفيه بيان ان امرأة لا تكون وية غسها . وفيه دليل على ان ابنها ليس من اولادها اذا لم يكن عصاة لها .

٩١ ، تنقح الحديث في المتن . فخطبت جارية فكنت انجباً لما حنى رأيت منها ما دعاها الى نكاحها وزوجها فتزوجتها اه م .

وفيه بيان ان العقد اذا وقع لا بأذن الأولياء كان باطلاً ، وإذا وقع باطلاً لم يصححه اجازة الأولياء ، وفي ابطاله هذا النكاح وتكراره القول ثلاثاً فأكد لفسخه ورفع من أصله ، وفيه ابطال الخيار في النكاح .

وفيه دليل على ان وطى الشبهة يوجب المهر وانجاب المهر انجاب درء الحدود واثبات النسب ونشر الحرمه

وفي قوله فالنهر لما اصاب منها دليل على ان المهر انما يجب بالاصابة فأن الدخول انما هو كناية عنها .

وقوله فأن تشجروا فالسلطان ولي من لا ولي له ، يريد به تشاجر الفضل والمهانة في العقد دون تشاجر المشاحة في السبق الى العقد ، فأما اذا تشاجروا في العقد ومراثيهم في الولاية سواء فالعقد من سبق اليه منهم اذا كان ما فعل من ذلك نظراً لها .

ومعنى قوله بنير اذن مواليتها هو ان يلي لعقد الولي او يوكل بتزويجها غيره .
فيأذن له في العقد عليها .

وزعم ابو ثور ان الولي اذا أذن للمرأة في ان تعقد على نفسها صح عقدھا النكاح على نفسها ، واستدل بهذه اللفظة في الحديث ، ومعناه التوكيل بدليل ما روي ان النساء لا تدين عقد النكاح .

وقد تكلم بعض اهل العلم في استناد هذا الحديث وضعفه بشي حديث الحسن بن يحيى بن حمويه عن علي بن عبد العزيز عن ابي عبيد ، قال حدثنا اسماعيل ابن ابراهيم عن ابن جريج عن سليمان بن موسى ، وذكر الحديث قال وزاد في آخره شيئاً ما ارى احداً يذكره غيره .

قال ابن جرير ثم لقيت الزهري فذكرت ذلك له فلم يعرفه .

قال الشيخ ذكر أبو عيسى الرمدي عن يحيى بن معين أنه قال لم يذكر هذا الحرف عن ابن جرير إلا سماعيل بن علية ، قال يحيى وسمع سماعيل من ابن جرير ليس بذلك إنما صحح كتابه على كتب عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد فيها سمع من ابن جرير وضعف يحيى رواية سماعيل عن ابن جرير .

قال أبو عيسى وحديث عائشة رضي الله عنها هذا عذري حديث حسن صحيح وقد رواه الحجاج ابن أرطاة وجعفر بن ربيعة عن الزهري عن عمرو بن عروة عن عائشة ورواه هشام بن عمرو أيضاً .

قال أبو داود : حدث محمد بن قدامة بن أعين ، قال حدثنا أبو عبيدة الخداد عن يونس وإسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي ردة عن أبي موسى أن النبي ﷺ قال لا نكاح إلا بولي .

قال الشيخ قوله لا نكاح إلا بولي فيه نفي ثبوت النكاح على معومه ومخصوصه إلا بولي .

وقد تأوله بعضهم على نفي الفضيلة والكمال وهذا تأويل فاسد لأن العموم يأتي على أصله جوازاً أو كلاً ، والنفي في المعاملات يوجب الفساد لأنه ليس لها الجهة واحدة ، وليس كالعبادات والتقرب التي لها جهتان من جواز ناقص وكامل ، وكذلك تأويل من زعم أنها ولاية نفسها ، وتأويل معنى الحديث على أنها إذا عقدت على نفسها فقد حصل نكاحها بولي ، وذلك أن الولي هو الذي يلي على غيره ، ولو جاز هذا في الولاية لجاز مثله في الشهادة فتكون هي الشاهدة

على نفسها فلما كان في الشهد فاسداً كان في اولي مثله «١» .
قال ابو داود : حدثنا محمد بن يحيى بن فارس ، قال حدثنا عبد الرزاق عن
سمير عن الزهري عن عروة بن الزبير عن ام حبيبة انها كانت عند ابن جعش
فهلك عنها ، وكان فيمن هاجر الى ارض الحبشة فزوجها النجاشي رسول الله
ﷺ وهي عندهم .

قال الشيخ انا ساق النجاشي المهر عن رسول الله ﷺ فأضيف التزويج اليه
وكان الذي عقد عليها رسول الله ﷺ عمرو بن أمية الضمري ووكله بذلك
رسول الله ﷺ وبث به الى الحبشة في ذلك ، وقد روي ان الذي ولي تزويجها
والعقد عليها خالد بن سعيد بن العاص وهو ابن عم بي سفيان اد كان ابوها ابو
سفيان كافراً لا ولاية له على مسلمة .

وقد يحتمل ايضاً ان يكون النجاشي قد عقد اولاً فكان ذلك بمعنى التسمية
فلم يعتبر صحته ثم ارسل رسول الله ﷺ عمرو بن أمية الضمري فاستأنف العقد
والزمره والله اعلم .

ومن باب في الفضل

قال ابو داود : حدثنا محمد بن المثنى قال حدثني ابو عامر عبد الملك بن عمرو
قال حدثنا عباد بن راشد عن الحسن قال حدثني مقيّل بن يسار ، قال كانت
لي اخت تخطب الي فأنا في ابن عم لي فأنكحها اياه ثم طلقها طلاقاً له رجعة
ثم تركها حتى انقضت عدتها ، فلما خطبت الي أتاني بخطابها فقلت والله لا
انكحها ابداً ، قال فني نزلت هذه الآية (وارا طلقتم النساء فلبن اجلهن فلا

تمصلوهم ان ينكحن أزواجهن) الآية قال فكفرت عن عيني فأنكحتها إياه .
قال الشيخ هذا ادل آية في كتاب الله تعالى على ان النكاح لا يصح الا بعقد
ولي ولو كان لها سبيل الى ان تنكح نفسها لم يكن للعضل معنى ولا كان المنع
يحقق من جهة الولي ولو كان عقد المرأة على نفسها يصح اذا تزوجها كقول
يعذر عليها ان تفعل ذلك ، وقد كان الذي خطبها انما هو ابن عمها المكاف لها في
النسب المتقدم لها في الصحبة قبل ما قلناه على صحة ما ذهب اليه والله اعلم .

وقد اختلف الناس في عقد النكاح بغير ولي ، فقال ظاهر الحديث جمعة
منهم سفيان الثوري وابن ابي ليلى وابن شبرمة والشافعي واحمد بن حنبل واسحاق
ابن راهوية وابو عبيد ، وروي هذا القول عن عمر بن الخطاب وعلي بن ابي
طالب وعبد الله بن مسعود وابن عباس وابي هريرة رضي الله عنهم ، وبه قال
ابن المسيب والحسن البصري وعمر بن عبد العزيز وقتادة .

وفرق مالك بن انس بين المرأة اشريفة والذنبئة فقال لا بأس ان تستخلف
المرأة الذنبئة على نفسها من زوجها ، فأما على امرأة لها قدر وغنا فأن ذلك لا ينبغي
ان يزوجه الا الأولياء او السلطان .

وقال ابو حنيفة اذا زوحت المرأة نفسها اشهد من من كفر فهو جائز .

وقال بقرب ومحمد النكاح موقوف حتى يجيزه الولي والحكم

ومن باب اذا نكح الوليان

قال ابو داود : حدثنا موسى بن اسماعيل ، قال حدث حماد عن قتادة عن
الحسن عن سمرة بن جندب عن النبي ﷺ قال ايما امرأة زوجها وليان فعي
للاول منها .

قال الشيخ اتفق اهل العلم على هذا ما لم يقع الدخول من الثاني بها فان وقع الدخول بها فان ما لكأ زعم انه لا يفرق بينهما ، وكذلك روى عن عطاء ، وهذا لاذ كان قد علم سكاح المتقدم منها من متأخر فان زوجها معا هذا من زيد وهذا من عمرو ولا يعلم ايها المتقدم فالسكاح مفسوخ في قول اكثر الفقهاء ، ورعهم بعضهم انه يفرق بينهما وبقول لها طائفاها جميعا حتى تبين من كانت زوجة له ، وهو قول ابي ثور .

قال ابو داود : حدثنا محمد بن محمد بن ثابت المزوزي ، قال حدثني عن ابن الحسين بن ولاد عن ابيه عن يزيد النحوي عن عكرمة عن ابن عيسى في قوله تعالى (لا يحل لكم ان ترثوا النساء كرها) ولا تصلوهن لنذهبوا بعض ما آتيتوهن الا ان يأتين بفاحشة مبينة) وذلك ان الرجل كان يرث امرأة ذي قرابة فيعضلها حتى تموت او ترد اليه صدقها فاحكم الله عن ذلك او نهى عن ذلك .

قال الشيخ قوله احكم الله معناه منع ، قال حرير بن لعطفي :
اني خيفة احكموا سفهاءكم اني اخذت عليكم ان اغضب

ومن باب الاستيثار

قال ابو داود : حدثنا مسلم بن ابراهيم حدثنا بان ، قال حدثني يحيى عن ابي سلمة عن ابي هريرة بن ابي طلق قال لا نكح كتاب حتى تستأمر ، ولا اسكر الا باذنهما ، قالوا يا رسول الله وما اذنها قل ان تسكت .

قال ظاهر الحديث يدل على ان ابكر اذا سكحت قبل ان تستأذن فتصت ان النكاح باطل كما يبطل نكاح كتيب قبل ان تستأمر فتأذن بانقول ،

والى هذا ذهب الأوزاعي وسفيان الثوري وهو قول اصحاب الرأي .
وقال مالك بن انس وابن ابي ليلى واشافعي وحمد بن حنبل واصحق بن راهوية
انكاح الأب البكر البالغ حائز وان لم تستأذن ، ومعنى استئذنها عندهم انما
هو على استطابة النفس دون الوجوب كما جاء الحديث باستئثار امهاتهن وليس
ذلك بشرط في صحة العقد .

قال ابو داود : حدثنا موسى بن اسماعيل قال حدثنا حماد (ح) وحدثنا ابو
كامل حدثنا يزيد بن زريع المعنى قال حدثني محمد بن عمرو قال حدثنا ابو سلمة
عن ابي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ تستأمر البتية في نفسها فان سكنت
فهو اذنها وان ابث فلا جواز عليها .

قال الشيخ فيه دليل على ان الصغيرة لا يزوجها غير الأب وذلك لأنها لا
تستأمر الا بعد البلوغ اذ لا معنى لأذنها ولا عبرة لإبائها قبل ذلك فثبت انها
لا تزوج حتى تبلغ الوقت الذي يصح منها الأذن او الاستماع ، والبتية هنا
هي البكر البالغ التي مات أبوها قبل بلوغها فزعموا اسم اليتيم فدعيت به وهي
بالغ ، والعرب ربما ادعت الشيء بالأسم الأول الذي انما سمي به لمعنى متقدم
ثم ينقطع ذلك المعنى ولا يزول الأسم من ذلك انهم يسمون الرجل المستجمع
السن غلاماً وحد الغلومة ما بين ايام الصبي الى اوقات الشباب .

وقد روى عن ابن عباس انه قال كان الغلام الذي قتله الخضر رجلاً مستجمع
السن وقالت ليلى الأخيلة :

إذا ورد الحجاج أرضاً مريضة	قتبعت أنصى دائماً فشفاهما
شفاهما من الداء المقام الذي بها	غلام إذا هز القناة سقاها

جعلته غلاماً وهو رجل محتك السن وكذلك مذهبهم في نسبة الشيء واصافه
الى من كان مرة بملكه ، كقولهم در عمرو بن حريث ، ويستأن ابن عامر ،
وتصرف وس ، وفيه الحجاج وقد يلي الرجل الأمداء وانقصاء زماناً ثم يعزل
فيدعي أميراً أو قاضياً ، ومثل هذا كثير في كلامهم . وكذلك اليقينة المذكورة
في هذا الحديث هي التي قد رُفِها سم ايتهم في صغرها بموت امها فاشتهرت به
ثم دُعيت بذلك في الكبر على هذا المعنى الذي وصفناه بدليل ما تقدم ذكره من
الكلام في اول الفصل والله علم .

وقد اختلف اهل العلم في حوز نكاح غير الأب انصفاً ، فقال الشافعي
لا يزوجها غير لأب والجد ، ولا يزوجها لأخ ولا النعم ولا الوصي .
وقال الثوري لا يزوجها الوصي . وقال حماد بن ابي سليمان ومالك بن س
للوصي ان يزوج اليثيمة قبل البلوغ ، وروي ذلك عن شريح .
وقال اصحاب الرأي لا يزوجها الوصي حتى يكون ولداً لها . ولولي ان
يزوجها وان لم يكن وصياً الا ان لها الخيار اذا بلغت .

ومن باب البكر يزوجها ابوها ولا يستأمرها ~~بها~~ .

قال ابو داود : حدثنا عثمان بن ابي شيبة قال حدثنا حسين بن محمد قال حدثنا
جرير بن حازم عن ابوب عن عكرمة عن ابن عباس ان جارية بكر انت ابي
فذكرت ان اباه يزوجها وهي كارهة فخيرها النبي ﷺ

قال الشيبان في هذا الحديث حجة لمن لم ير نكاح الأب انت البكر جائزاً
الا بآدنها . وفيه أيضاً حجة لمن رأى عقد النكاح يثبت مع الخيار ، غير ان اباه
داود ذكر على ثمة في هذا الباب ان المعروف من هذا الحديث انه مرسل غير

غير متصل ، كذا رواه حماد بن زيد عن ايوب عن عكرمة عن النبي ﷺ
ليس فيه بن عباس .

قال ابو داود : حدثنا عثمان بن ابي شيبة حدثنا معاوية بن هشام عن سفيان عن
اسماعيل بن امية ، قال اخبرني الثقة عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ
أمروا النساء ان يبتعن .

قال الشيخ موأمة لأمهات في بضع البنات ليس من اجل انهن ثلكن من
عقد النكاح شيئاً ، ولكن من جهة استعطابة انفسهن وحسن امشيرة معهن ، ولأن
ذلك ابني للصحة وادعى الى لالقة بين البنات وازواجهن اد كان مبدأ العقد
برضا من الأمهات ورغبة منهن ، واذا كان بخلاف ذلك لم يؤمن تضربتهن
ووقوع الفساد من قبلهن والبنات الى الأمهات اميل وتقولن اقبل ، فمن اجل
هذه الأمور يستحب موأمرتهن في العقد على نائهن والله اعلم .

وقد يحتمل ان يكون ذلك لعلة اخرى غير ما ذكرناه ، وذلك ان المرأة
ربما علمت من خاص امر ابنتها ومن سر حديثها امرأ لا يستلح لها معه عقد
النكاح ، وذلك مثل العلة تكون بها ، والافة تمنع من بقاء حقوق النكاح
وعلى نحو هذا يتأول قوله ولا تزوج البكر الا بأذن ، وادنها سكوتها ، وذلك
انها قد تستحي من ان تفصح بالأذن وان تظهر الرغبة في النكاح فيستدل
بسكوتها على سلامتها من آفة تمتع بلذع ، او بسبب لا يصلح معه انكاح
لا يعلمه غيرها والله اعلم .

ومن باب التيب

قال ابو داود : حدثنا احمد بن يونس وعبد الله بن مسلمة قالا حدثنا مالك

عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ
الأيّم احق بنفسها من وليها، والبكر تستأمر في نفسها وادبها صحتها .

قال الشيخ قد استدلل أصحاب الشافعي بقوله الأيّم احق بنفسها من وليها،
على أن ولي البكر احق بها من نفسها ، وذلك من طريق دلالة المفهوم لأن
الشيء إذا قيد بأخص لوصفه دل على أن ما عداه بخلافه ، وقالوا والأسماء
للتعريف والأوصاف للتعليل .

قلوا والوارد بالأيّم هنا الثيب لأنه قابلاً بلذكر فدل على أنه راد بالأيّم الثيب .
وقد جاء ذكر الثيب في هذا الحديث من رواية زياد بن سعد عن عبد الله بن
الفضل بأسناده ، قال الثيب احق بنفس من وليها وبكر تستأمرها أبوها .

قال أبو داود : حدثنا أحمد بن حنبل حدثنا سفيان بن زياد عن زياد بن سعد
عن عبد الله بن الفضل بأسناده ، قال الثيب احق بنفسها من وليها ، والبكر
تستأمرها أبوها ، قال أبو داود أبوها ليس بمحفوظ

قلوا فتقوله الثيب احق بنفسها من وليها يجمع نصاً ودلالة والعمل واحب
بالدلالة وحويه بالص ودلالته أن غير الثيب وهي البكر حكمها خلاف حكم
الثيب في كونها احق بنفسها ، وتأولوا استأمر البكر على معنى استطابة النفس
دون الوجوب .

قلوا ومعنى قوله احق بنفسها أي في اختيار الغير لا في العقد بدليل أنها لو
عقدت على نفسها لغير كفوء رد النكاح من غير خلاف فيه .

وقد استدلل به أصحاب أبي حنيفة في أن للمرأة أن تعقد على نفسها بغير إذن
الولي ، لا أنهم لم يفرقوا بين البكر البالغة والثيب في ذلك ، وقد دل الحديث

على التفرقة .

وقد يحتج به اصحاب داود ايضا المذهب ان البكر لا يزوجها غير الولي ،
وان للثيب ان تعتد على نفسها .

وفيه حجة لمن رأى الاشارة والايحاء من الصحيح الناطق بقوم مقام الكلام .
وعند الشافعي ان اذن السكر والاستدلال بصحتها على رضاها انما هو بمعنى
الاستحباب دون الوجوب وذلك خاص في الأب واحد فان زوجها غير ابها
فأنه لا يرى صحتها اذنا في النكاح .

قال ابو داود : حدثنا القسبي عن مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه
عن عبد الرحمن وجمعه ابي يزيد الأنصاريين عن خلفاء بنت جذام الانصارية
ان اباه زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك فجاءت رسول الله ﷺ فذكرت له
فرد نكاحها .

قال الشيخ ذكره الثبوت في هذا الحديث يدل على ان حكم لبكر بخلاف
ذلك ، والأوصاف انما تذكر تعليلاً .

واما خبر عكرمة ان جارية بكرأ اتت النبي ﷺ فذكرت ان اباه زوجها
وهي كارهة فخيرها النبي ﷺ فقد ذكر ابو داود انه خبر مرسل .

واسناد حديث خلفاء بنت جذام اسناد جيد متصل وقد قيل انه كان نكاح
ضرار وروا فيه سبباً لم يحضرنى امه دة .

— ومن باب الاكفاء —

قال ابو داود : حدثنا عبد الواحد بن غياث قال حدثنا حماد قال حدثنا محمد
ابن عمرو عن ابي سلمة عن ابي هريرة ان ابا هند حجج النبي ﷺ في الباقوخ

فقال النبي ﷺ يا بني رياضة تكبروا بهند واسكنوا به ، قال ولان كان
في شيء مما تدارون به خير فالجملعة .

قال الشيخ في هذا الحديث حجة ذلك ولم يذهب مذهبه في ان الكفاة
بالدين وحده دون غيره وابو هند مولى بني رياضة ليس من نفهم والكفاة
معتبرة في قول اكثر العلماء بأربعة أشياء بالدين والحربة والنسب والصاعة ،
ومنهم من اعتبر فيها السلامة من العيوب والبسار فيكون جماعها ست خصال .
ومن باب تزويج من لم تولد ~~من~~

قال ابو داود : حدثنا الحسن بن علي ومحمد بن المثنى قال حدثنا يزيد بن
هارون اخبرنا عبد الله بن يزيد بن وقسم التقي من اهل الطائف ، قال حدثني
سارة بنت مقسم انها سمعت ميمونة بنت كبر خاتم قالت خرجت مع ابي في
حجة رسول الله ﷺ رأيت رسول الله ﷺ فدنا به ابي وهو على ناقه له
ومعه درة ككرة فسمعت لأعراب والناس وهم يقولون الطبطبة
الطبطبة الطبطبة فدنا به ابي فأخذ بقدمه فأقر له ووقف عليه واستمع منه
قال ابي حضرت جيش عمران قال ابن المثنى جيش عمران « ١٠ » فقال طارق
ابن الارقع من بعطي ربحا ثوابه ، فقلت وما ثوابه ، قال ازوجه اول بنت
تكون لي فأعطيته ربحي ثم عت عنه حتى علمت نه قد ولد له جارية وبنت
ثم جثته فقلت له اهل حمز من ابي خلف ان لا يفعل حتى اصدفه صداقا جديدا
غير الذي كان بيني وبينه وحملت ان لا اصدق غير الذي اعطيته ، فقال رسول

« ١٠ » من يادوت عزال بكسر وله وسكون فيه سم موضع جاء في الاخبار
ملخصا له م .

الله ﷻ وبقرون اي النساء هي اليوم ، قال قد رأيت القنبر قل رى ان تتركها
قل فرائى ذلك ونظرت الى رسول الله ﷺ لما رأى ذلك منى ، قال لا تأثم
ولا يؤثم صاحبك .

قال الشيخ قولنا بقرون الطبطية يحتمل وحين احد هما ان يكون ارادت
بها حكمة وقع لأقدام اي يقولون بأرجلهم على لأرض طبط طبط .
وبوجه الآخر ان يكون كناية عن الدرة يريد صوته ، اذا خفت .
وقوله بقرن اي النساء يريد من اي النساء هي ، وانقرن بنو سن واحد ،
يقال هو لاء قرن زمان كذا ، واشدني ابو عمر قال اشدنا ابو العباس احمد بن يحيى ؛
اذا مضى القرن الذي انت فهم وخلفت في قرن فانت غريب
والقنبر الشيب ، وبشبه ان يكون النبي ﷺ انا اشار عليه بتركها لأن شقد
النكاح على معدوم العين فسد ، ونما كان ذلك منه موعداً له ، فلما رأى ان
ذلك لا يفي به وعد وان هذا لا يتعلم عما طالب اشار عليه بتركها والاعراض
عنها لما خاف عليهما من الاثم اذا تنازعا وتزعم اذ كان كل واحد منه قد حلف
ان يفعل غير ما حلف عليه صاحبه وتنطفئ ﷻ في صرفه عنها بالمسئلة عن سنها
حق قرر عنده نها قد رأيت القنبر اي الشيب وكبرت وانه لاحظ له في نكاحها .
وفيه دليل على ان للحاكم ان يشهر على حد خصمير بما هو ادعى الى صلاح
واقرب الى التقوى .

— ومن باب في الصداق —

قال ابو داود : حدثنا عبد الله بن محمد النفيلي قال حدثنا عبد العزيز بن محمد
قال حدثنا يزيد بن المدا عن محمد بن ابراهيم عن ابي سلمة قال سألت عائشة

رضي الله عنها عن صدق النبي ﷺ فقالت ثلثا عشرة أوقية ونش قلت وما نش
قالت نصف أوقية .

قال الشيخ الأوقية بعون درهم والنش عشرون درهماً ، وهو اسم موضع
لهذا لقدر من الدراهم غير مشتق من شيء سواه والله اعلم .

قال أبو داود : حدثنا حجاج ابن أبي يعقوب الثقفي قال حدثنا علي بن منصور
قال حدثنا ابن البرك ، قال حدث معمر عن الزهري عن عروة عن أم حنيفة
أنها كانت تحت عبيد الله بن جحش فأتى بأرض الحبشة فزوجها أنجاشي
النبي ﷺ وأمرها عنه أربعة آلاف وبعث بها إلى رسول الله ﷺ مع ثمر حيل
ابن حسنة .

قال الشيخ معنى قوله زوجها التجشي أي سق أي المهر فأضيف عقد النكاح
ليه لوجود سقيه منه وهو المهر .

وقد روي صاحب السير أن الذي عقد النكاح عليها خالد بن سعيد بن العاص
وهو أبو عمرو بن أبي سفيان وأبو سفيان إذ ذلك مشرك وقبل نكاحها عمرو ابن
أمية الضمري وكله رسول الله ﷺ بذلك وقد ذكرنا هذا فيما تقدم .

ومن باب أقل المهر

قال أبو داود : حدثنا موسى بن اسماعيل قال حدثنا حماد عن ثابت النخعي
وحيد عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ رأى عبد الرحمن بن عوف وعليه
ردغ زعفران فقال النبي ﷺ مهيم فقام يا رسول الله تزوجت امرأة قال
ما صدقتها ، قل وزن دابة من ذهب قال لوم ولو بشاة .

قال الشيخ ردغ الزعفران امر لونه وخضابه ، وقوله مهيب كلمة يائية معناه مالك وما شأنك ، وبشبه ان يكون المسئلة ناعرا خست من حاله من جل اصفرة التي رآها عليه من ردغ الزعفران ، وقد نهى النبي ﷺ ان يتزعفر الرجل فأنكرها ، وبشبه ان يكون ذلك شيئا يسيرا فرخص له فيه لقته .
ووزن نواة من ذهب فسروها خمسة دراهم من ذهب وهو اسم معروف لمقدار معلوم .

وقوله اولم ولو بشاة من الوليمة وهو طعام الاملاك .

قال ابو داود : حدثنا اسحاق بن جبريل البغدادي اخبرنا يزيد اخبرنا موسي ابن مسلم بن رومان عن ابي الزبير عن جابر بن عبد الله ان النبي ﷺ قال من اعطى في صدق امرأة من كفيه سويقا او تمرا فقد استحل .

قال الشيخ فيه دليل على ان اقل المهر غير موقت بشيء معلوم وانما هو على ما تراضى به المتاحكان .

وقد اختلف الفقهاء في ذلك فقال سفيان الثوري والشافعي واحمد بن حنبل واسحاق بن راهوية لا توقيت في اقل المهر وادناه هو ما تراضوا به . قال سعيد ابن المسيب لو اصدقها سوطا لحلت له . وقال مالك اقل المهر ربع دينار .
وقل اصحاب الرأي اقله عشرة دراهم ، وقدره بما يقطع فيه يد السارق عندم ، ورعوا ان كل واحد منها ائلاف عضو .

ومن باب التزويج على العمل بعمل

قال ابو داود : حدثنا القعني عن ابي حازم بن دينار عن سهل بن سعد اسعدي ان رسوله الله ﷺ جاءته امرأة فقالت يا رسول الله اني قد وهبت نفسي لك

قامت قياماً طويلاً ، قام رجل فقال يا رسول الله زوجنيها ان لم يكن لك بها حاجة ، فقال رسول الله ﷺ هل عندك من شيء تصدقها اياه فقال ما عندي الا ازاري هذا فقال رسول الله ﷺ انك ان اعطيتكها ازارك جلست ولا ازارك فالتمس شيئاً ، قال لا اجد شيئاً ، قال فالتمس ولو خاتماً من حديد فالتمس فلم يجد شيئاً ، فقال رسول الله ﷺ فهل معك من القرآن شيء قال نعم سورة كذا وسورة كذا السور سماها ، فقال له رسول الله ﷺ قد زوجتكها بأمرك من القرآن .

قال الشيخ فيه من الفقه ان منافع الحر قد يجوز ان يكون صداقاً كاعيان الاموال ويدخل فيه الاجارة وما كان في معناها من خياطة ثوب ونقل متاع ونحو ذلك من الامور .

وفيه دليل على جواز الاجرة على تعليم القرآن والباء في قوله بما معك به التعويض كما تقول بعثك هذا الثوب يدينار او بعشرة دراهم ؛ ولو كان معناها ما نأوله بعض اهل العلم من انه نمازوجه اياها لحفظه القرآن تفضيلاً له لجلعت المرأة موهوبة بلا مهر وهذه خصوصية ليست لغير النبي ﷺ ولولا انه اراد به معنى للمهر لم يكن لسوءه اياها هل معك من القرآن شيء معنى لأن ان تزوج ممن لا يحسن القرآن جائز جوازه ممن يحسنه . وليس في الحديث انه جعل للمهر ديناً عليه الى اجل فكان الظاهر انه جعل تعليمه القرآن اياها مهراً لها .

وفي الخبر دليل على ان المكافاة انما هي في حق الدين والحريّة دون النسب والمال ، الا ترى انه لم يسأل هل هو كفؤ لها ام لا ، وقد علم من حاله انه لا مال له . وفيه دليل على انه لا حد لآقل المهر ، وفيه انه لم يسألها هل بت في مدة من

زوج أو وطئ شبهة أو نحو ذلك أم لا ، وهذا شيء يفعله الحكم احتياطاً فلو ترك تارك وحمل الأمر على ظاهر الحال وصونها على قولها كان ذلك جائزاً ما لم يعلم خلافه .

وقد اختلف الناس في جواز النكاح على تعليم القرآن ، فقال الشافعي يجوز به على ظاهر الحديث ، وقال مالك لا يجوز وهو قول أصحاب الرأي .
وقال أحمد بن حنبل أكرهه وكان مكحول يقول ليس لأحد بعد رسول الله ﷺ أن يفعله .

وقال الشافعي فيمن نكح هذا النكاح إذا طلقها قبل أن يدخل بها ففيه قولان أحدهما أن لها نصف المثل والآخر أن لها نصف اجر التعليم .
ومن باب من تزوج ولم يقرض لها صداقاً ومات عنها -

قال أبو داود : حدثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة قال حدثنا يزيد بن زريع قال حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن خلاص وإبي حسان عن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن عبد الله بن مسعود أتى في رجل تزوج امرأة فمات عنها ولم يدخل بها ولم يقرض لها صداقاً اختلفوا إليه شهراً أو قال مرت ، قال فأني أقول فيها أن لها صداقاً كصداق نسائها لا وكس ولا شطط وأن لها الميراث وعليها العدة فإن يكن صواباً فمن الله عز وجل ، وإن يكن خطأ فني ومن الشيطان . والله ورسوله بريئان ، فقام ناس من أشجع فيهم الجراح وابوستان فقالوا يا ابن مسعود نحن نشهد أن رسول الله ﷺ قضاهما في بروع بدت واشق بمثل ما قضيت ففرح بها ابن مسعود فرحاً شديداً .

قال الشيخ قوله لا وكس ولا شطط الوكس ، النقصان والشطط العدوان

وهو الزيادة على قدر الحق، يقال اشط الرجل في الحكم اذا تعدى الحق وجلوزه
قال الشاعر :

الا ياتوني قد اشطت عواذلي فيزعمن ان اُردي بحقي باطل
وفيه من التفقه جواز الأجهاد في الحوادث من الأحكام فيما لم يوجد فيه
نص مع امكان ان يكون فيها نص ونوقيف .
وقوله فان يكون صواباً فراه اي من توفيق الله وان يكن خطأ فني ومن
تسويل الشيطان وتليسه على وجه الحق فيه .

وقوله والله ورسوله بريئان ، يريد ان الله تعالى ورسوله ﷺ لم يترك شيئا
لم يبيناه في الكتاب او في السنة ولم يرشدا الى صواب الحق فيه اما نصا واما دلالة
فهما بريئان من ان يضاف اليهما الخطأ الذي بوئي المرء فيه من جهة عجزه وتقصيره .
وقيه بيان ان للفروضة اذا مات عنها زوجها قبل الدخول بها كان لها مهر المثل
وايه ذهب اصحاب الرأي وهو اصح قولين للشافعي فان طلقها قبل الدخول فلها
التمتع ولا نصف مهر ، واعتبر الشافعي مهر المثل لنساء مصبتها اختها وعمتها وبنات
اعمامها وابست امها ولا خالتها من نسائها .

ومن باب في تزويج الصغار

قال ابو دلود : حدثنا سليمان بن حرب وابو كامل قالا حدثنا حماد بن زيد
عن هشام بن عمرو عن ابيه عن عائشة رضي الله عنها قالت تزوجني رسول الله
ﷺ والا بنت سبع سنين ، قال سليمان لو كنت ودخل بي واتا بنت تسع .
قال الشيوخ في هذا دلالة على ان البكر التي امر باستيذنها في النكاح انما
هي البالغة دون الصغيرة التي لم تبلغ لانه لا معنى لأذن من لم تكن بالغا ولا

اعتبار برضاها ولا بسخطها .

وكان أحمد بن حنبل يحمل هذا حداً في تزويج الأبكار لغير الآباء والأجداد ويقول لا أرى لأولي ولا للقاضي أن يزوج اليتيمة حتى تبلغ تسع سنين فإذا بلغت تسع سنين فرخصت فلا خيار لها .

قال الشيخ ولعله قد بلغه أن نساء العرب أو أكثرهن يدركن إذا بلغ هذا السن والله أعلم .

❦ ومن باب المقام عند البكر ❦

قال أبو داود : حدثنا زهير بن حرب قال حدثني يحيى عن سفيان قال حدثني محمد بن أبي بكر عن عبد الملك بن أبي بكر عن أبيه عن لم سلمة أن رسول الله ﷺ لما تزوج أم سلمة أقام عندها ثلاثاً ، ثم قال ليس لك على أمك هوان أن شئت سبعت لك وإن سبعت لك سبعت لنفسائي .

قال الشيخ اختلف العلماء في تأويل ذلك ، فقال بعضهم الثلاث تخصيص للثيب لا بمحسب بها عليها ويستأنف القسم فيها يستقبل ، وكذلك السبع للبكر وإلى هذا ذهب مالك والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية ، وقد روي ذلك عن الشعبي .

وقال أصحاب الرأي البكر والثيب في القسم سواء وهو قول الحنكروحماد . وقال الأوزاعي إذا تزوج البكر على الثيب مكث ثلاثاً وإذا تزوج الثيب على البكر يمكث يومين .

قال الشيخ السبع في البكر والثلاث في الثيب حتى العقد خصوصاً لا يجاميان على ذلك ولكن يكون لما عفواً بلا فصاص

وقوله ان شئت سبعت لك ، وان سبعت لك سبعت لنفساي ليس فيه دليل على سقوط حق الواجب لما ذالم يسع لها وهو الثلاث التي هي بمعنى التسوية لما ولو كان ذلك بمعنى البدئية ثم بحاسب عليها لم يكرس التحجير معنى لأن الانسان لا يجوز بين جميع الحق وبين بعضه فدل على انه بمعنى التخصيص .

فلى الشيخ ويشبه ان يكون هذا من المعروف الذي امر الله تعالى به في قوله (وعاشروهن بالمعروف) وذلك ان الكرم لما فيها من الخفر والحياء تحتاج الى فضل اهل وصبر وحسن ثأن ودفق ليتوصل الزوج الى لأرب منها ، والشيخ قد جربت الأزواج وارتأصت بصحة الرجال والحاجة الى ذلك في امرها اقل لانها تخص الثلاث كرامة لها وناسياً للأفة فيما بينه وبينها والله اعلم .

ومن باب الرجل يدخل بامرأته قبل ان ينقد ~~بها~~ .

قال ابو داود : حدثنا اسماعيل بن اسحاق الطالقاني قال حدثنا عبدة قال حدثنا سعيد عن ايوب عن عكرمة عن ابن عباس قال لما تزوج عبي فاطمة رضي الله عنهما ، قال له رسول الله ﷺ اعطها شيئاً ، قال ما عدي شيء ، قال ابن درعث الخطمية .

قال الشيخ الخطمية منسوبة الى خطمة بطن من عبد انقبس كانوا يعملون الدروع . ويقال انها الدروع . لسابقة اني تحصم السلاح .

وقد اختلف الناس في الدخول قبل ان يعطي من مهر شيئاً فكان ابن عمر يقول لا يحل لاسلم ان يدخل على امرأته حتى يقدم اليها ما قل او كثر .

وروي عن ابن عباس الكرية في ذلك وكذلك عن قتادة والزهري .

وقوله لك بن انس لا يدخل حتى يقدم شيئاً من صداقها ادناه ربع دينار

او ثلاثة دراهم سواء فرض لها او لم يكن فرض .
 وكان الشافعي يقول في القديم ان لم يسم لها مهر آكرهت ان يطاءها قبل ان يسمي
 او يعطيها شيئاً ، وقول سفيان الثوري قريب من هذا ورخص في ذلك سعيد
 ابن المسيب والحسن البصري والسخمي وهو قول احمد واسحاق .

قال ابو داود : حدثنا محمد بن معمر قال حدثنا محمد بن بكر البرساني قال
 اخبرنا ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ
 ايما امرأة تكلمت على صداق او حياء او عدة قبل عصمة النكاح فهو لها وما كان
 بعد عصمة النكاح فهو لمن اعطيه واحق ما اكرم عليه الرجل ابنته او اخته .
 قال الشيخ وهذا يتأول على ما يشترطه الولي لنفسه سوى للهر ، وقد اختلف
 الناس في وجوبه فقال سفيان الثوري ومالك بن انس في الرجل ينكح المرأة
 على ان لا يبيها كذا وكذا شيئاً اتفقا عليه سوى المهر ان ذلك كله للمرأة دون الأب
 وكذلك روى عن عطاء وطاوس ، وقال احمد هو للأب ولا يكون ذلك
 لغيره من الأولياء لأن يد الأب مبسوطة في مال الولد .

وروي عن علي بن الحسين انه زوج ابنته رجلاً واشترط لنفسه مالا ، وعن
 مسروق انه زوج ابنته رجلاً واشترط لنفسه عشرة آلاف درهم يجعلها في الحج
 والمساكين .

وقال الشافعي اذا قبل ذلك فلها مهر المثل ولا شيء للولي .

ومن باب ما يقال للمزوج

قال ابو داود : حدثنا قتيبة بن سعيد قال حدثنا عبد العزيز بن محمد عن سبيل
 عن ابيه عن ابي هريرة ان النبي ﷺ كان اذا رقا الانسان اذا تزوج قال بارك

الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في خير .
 قال الشيخ قوله رفأ بردها له ودعا له وكان من عهدهم ان يقولوا ارفأه
 والنسب واصبه من الرأ وهو عن معنيين أحدهما تفسكين؛ يقال رفوت الرجل
 اذا سكنت ماله من روع قال الشاعر :
 رفوتي وقفا يا حبيب لم ترع قلت وانكوت الوجوه همهم
 والآخر ان يكون بمعنى الموافقة والملائمة ومنه رفوت الثوب ؛ وفيه لغتان
 يقال رفوت الثوب ورفته واشد ابو زيد :
 عملة سرحه واسعة اخطاثة وارده
 وقد روي عن النبي ﷺ انه نهي ان يقال للمتزوج بالرفأ والنسب .
 ومن باب من تزوج امرأة فوجدها حيلة
 قال ابو داود : حدث محمد بن خالد والحسن بن علي واس بن سري المستقلاني
 النخعي قبرا الخيرة عبد الرزاق قال حدثني جريح عن صفوان بن سليم عن
 سعيد بن المسيب عن رجل من الأنصار قال ابن ابي عمير من مصعب بن
 ﷺ ولم يقل من الأنصار ثم نقوا يقال له بهمة ؛ قال تزوجت امرأة كرا
 في سترها فدخلت عليها فاداهي حتى ؛ قال النبي ﷺ ها صدق بك متعت
 من فرجهم والولد عدلك فاذا ولدت فأخذه واداه وقل لحدها .
 قال ابو داود ؛ روى هذا الحديث قدده عن سعيد بن يزيد عن ابن المسيب
 ويحيى بن ابي كثير عن يزيد بن نعيم عن ابن المسيب وعطاء عن سفيان عن ابن
 المسيب رسلوه عن النبي ﷺ

قال الشيخ هذا الحديث لا اعلم احداً من القهاء قل به وهو مرسل ولا اعلم احداً من العلماء اختلف في ان ولد الزنا حر اذا كان من حرة فكيف يستعبده ويشبه ان يكون معناه ان ثبت الخبر انه اوصاه به خيراً او امره باصطناعه وتربيته واقتنائه لينتفع بخدمته اذا بلغ فيكون كالعبد له في الطاعة مكافأة له على احسانه وجزائه لمعرفه .

وفيه حجة ان ثبت الحديث لمن رأى الحل من الفجور يمنع عقد النكاح وهو قول سفيان الثوري وابي يوسف واحمد بن حنبل واسحاق .

وقال ابو حنيفة ومحمد بن الحسن النكاح جائز وهو قول الشافعي والوطني على مذهبه مكروه ولا عدة عليها في قول ابي يوسف وكذلك عند الشافعي . قال الشيخ ويشبه ان يكون انما جعل لها صدق المثل دون المسمى لأن في هذا الحديث من رواية زيد بن نعيم عن ابن المسيب انه فرق بينهما ولو كان النكاح وقع صحيحاً لم يجب التفريق لأن حدوث الزنا بالنكوح لا يفسخ النكاح ولا يوجب للزوج الخيار . ويحتمل ان يكون الحديث ان كان له اصل منسوخاً والله اعلم .

ومن باب في القسم بين النساء .

قال ابو داود : حدثنا ابو الوليد الطيالسي قال حدثنا همام قال حدثنا قتادة عن النضر بن انس عن بشير بن نعيم عن ابي هريرة عن النبي ﷺ قال من كانت له امرأتان قال الى احدهما جاء يوم القيامة وشقه مائل .

قال الشيخ في هذا دلالة على تركيد وجوب القسم بين الضرائر الحرائر وانما المكروه من المبل هو ميل العشرة الذي يكون معه بنس الحق دون ميل

القلوب فإن الملوب لا تملك فكان رسول الله ﷺ يسوي في القسم بين نسائه ويقول اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا توأخذني فيه لا ملك ، وفي هذا نزل قوله تعالى (ومن أستطيعوا أن يعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة) .

قال أبو داود : حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح قال حدثنا ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب بن عمرو بن الزبير حدثه أن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله ﷺ إذا راد السفر أقرع بين نسائه فأبتهن خرج سهمها خرج بها معه ، وكان يقسم لكل امرأة سهم يومها ويلتم غير أن سودة بنت رمعة وهبت يومها عائشة .

قال الشيع في إثبات القرعة وفيه أن القسم قد يكون بالنهار كما يكون بالليل وفيه أن المدة قد تجري في حقوق عشرة الزوجية كما تجري في حقوق الأموال . وانفق أكثر أهل العلم على أن المرأة التي تخرج يوم السفر لا يحسب عليها بذلك المدة تليق ولا نفاس بما فاتهن في أيام القبة إذا كان خروجها بقرعة . وزعم بعض أهل العلم أن عليه أن يوفي لزوجها في ما فاتهن أيام غيبته حتى يساوينها في الخط . والقول الأول أولى لأجتماع عامة أهل العلم عليه ، ولأنها إنما رفقت بزيادة الخط بما يلحقها من مشقة السفر ونصب السفر والقواعد خليات من ذلك فتو سوي بينها وبين من كان في ذلك المدة عن الأضاف والله أعلم .

ومن باب الرجل يزوح امرأة ويشترط لها دارها .

قال أبو داود : حدثنا عيسى بن حماد المصري قال حدثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عفة بن عامر عن رسول الله ﷺ أنه قال احق

الشروط ان يوافق به ما استحلتم به الفروج .

قال الشيخ كان احمد بن حنبل واسحاق بن راهوية يريان ان من تزوج امرأة على ان لا يخرجها من دارها او لا يخرج بها الى الله وما اشبه ذلك ان عليه الوفاء بذلك وهو قول لأبي اعين وقد روى عنه عن عمر رضي الله عنه .

وقال سفيان واصحاب الرأي ساء ينقلها عن دارها كان له ، وكذلك قال الشافعي ومالك ، وقال النخعي كل شرط في نكاح فان الشكاح يهرمه الا الطلاق وهو مذهب عطاء وشعبي وزهري وقتادة وابن المسيب والحسن وابن سيرين قال وقاويل الحديث على مذهب هؤلاء ان يكون ما شقوله من ذلك خاصاً في البهر والحقوق الواجبة التي هي مقتضى العقد دون غيرها مما لا يقتضيه والله اعلم .

ومن باب في ضرب النساء

قال ابو داود : حدثنا احمد بن عمرو بن المرح قال حدثنا سفيان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابي بن عبد الله بن ابي ذئاب قال قال رسول الله ﷺ لا تضربوا النساء ثم عمر الى رسول الله ﷺ فقال دئرن لنساء على ازواجهن فرخص في ضربهن فطاف بال رسول الله ﷺ نساء كثير يشكون ازواجهن فقال ﷺ لقد طاف بال محمد نساء كثير يشكون ازواجهن ليس او أمك بخياركم . قوله دئرن معناه دوه الخلق والحراة على الأزواج ولذا اثر المغتاض في خصمه المستعد للشر ، ويقال دأرت الرجل بالشر اذا اغمرته به فيكون مصاه على هذا امين اغمر بن بأزواجهن واستحلفن بموقوفهم .

وفي الحديث من الفقه ان ضرب النساء في مع حقوق التكاح مباح الا انه

ضرب غير مبرح .

وفيه بيان ان الصبر على سوء اخلاقهن والتجاني عما يكون منهن افضل .

ومن باب حق المرأة على الزوج .

قال ابو داود : حدثنا موسى بن اسماعيل قال حدثنا حماد قال اخبرنا ابو قزعة
سويد بن حجر الباهلي عن حكيم بن معاوية القشيري عن ابيه قال قلت لارسول
الله ما حق زوجة احدنا عليه ، قال ان تطعمها اذا طعمت وتكسوها اذا
اكسبت ولا تضرب الوجه ولا تقبح ولا تهجر الا في البيت .

قال الشيخ في هذا ايجاب النفقة والكسوة لها وليس في ذلك حد معلوم ،
وانما هو على المعروف وعلى قدر وسع الزوج وحده واذا جعله النبي ﷺ حقا
لها فهو لازم للزوج حضر او غاب ، وان لم يجده في وقته كان ديناً عليه الى ان
يؤديه اليها كسائر الحقوق الواجبة ، وسواء فرض لها القاضي عليه ايام غيبته
او لم يفرض .

وفي قوله ولا تضرب الوجه دلالة على جواز اضرب على غير الوجه الا انه
ضرب غير مبرح ، وقد نهى ﷺ عن ضرب الوجه نهياً عاماً لا تضرب آدمياً
ولا بهيمة على الوجه .

وقوله ولا تقبح معناه لا يسمها المكروه ولا يشتمها بأن يقول قبحك الله
وما اشبهه من الكلام .

وقوله لا تهجر الا في البيت اي لا تهجرها الا في المضجع ولا تتحول عنها
او تحولها الى دار اخرى .

ومن باب ما يؤمر به من نهي البصر .

قال ابو داود : حدثنا اسماعيل بن موسى الفزاري قال اخبرنا شريك عن ابي

عن أبي ربيعة الإباضي عن ابن بريدة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه لا تنفع النظرة النظرة فإن لك الأولى وليس لك الآخرة .
 قال الشيخ الطبري الأولى إنما تكون له لا عليه إذا كانت فجأة من غير قصد أو نصد وليس له أن يكرر النظر ثانية ولا له أن يتعمده به ما كان لو عوداً .
 قال أبو داود : حدثني محمد بن كبير قال حدثنا سفيان قال حدثني يونس بن عبيد عن عمرو بن سعيد عن أبي زرعة عن جرير ، قال سألت رسول الله ﷺ عن نظرة الفجأة فقال اصرف بصرك .

قال الشيخ ويروي أطرق بصرك حدثنا ابن الأعرابي قال حدثنا علي بن عبد العزيز قال حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن يونس بن عبيد عن عمرو بن سعيد عن أبي زرعة عن جرير ، قال سألت رسول الله ﷺ عن نظرة الفجأة فقال أطرق بصرك .

قال الشيخ الأطراق أن يقتل ببصره إلى صدره والصرف أن يقبله إلى الشئ الآخر أو الناحية الأخرى .

قال أبو داود : حدثنا مسدد قال حدثنا أبو عوانة عن الأعمش عن أبي وائل عن أبي مسعود قال : قال رسول الله ﷺ قال لا تبأشر المرأة المرأة لتتبعها زوجها كأنما ينظر إليها .

قال الشيخ فيه دلالة على أن الحيوان قد يضبط بالصفة ضبط حصر واحاطة واستدلوا به على جواز السلم في الحيوان .

قال أبو داود : حدثنا محمد بن عبيد قال حدثنا أبو ثور عن معمر قال أخبرنا طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال ما رأيت شيئاً أشبه بالأمم مما قال أبو هريرة

عن النبي ﷺ ان الله تعالى كتب على ابن آدم حظه من الزنا ادرك ذلك لا محالة
فرنا العينين الطير، وزنا اللسان النطق قبيحاً وتشبهى والفرج يصدق ذلك ويكذبه .
قال الشيخ قوله اشبه بالسم يريد بذلك ما عفا الله عنه من صفات الذنوب
وهو معنى قوله تعالى (الذين يجتنبون كبائر الاثم والفواحش الا الممغم)
وهو ما يعلم به الانسان من صفات الذنوب التي لا يكاد يسلم منها الا من عصمه
الله تعالى وحفظه ونجاسي النظر رتا واقول زنا لانها مقدمتان للزنا فان البصر
رائد واللسان خاطب وان فرج مصدق للزنا ومحقق له بافضل .

وفي قوله وان فرج يصدق ذلك ويكذبه مستدل لمن جعل المثلوط زانياً يجلد
او يرجم كسائر الزناة وذلك انه قد واقع لفرج بفرجه وهو صورة الزنا حقيقة .
ومن باب وطئ السبايا

قال ابو داود : حدثني عبد الله بن عمر بن ميسرة قال حدثنا يزيد بن ربيع
قال حدثنا سعيد عن قتادة عن صالح بن ابي الخليل عن ابي طلحة الهاشمي عن
ابي سعيد الخدري ان رسول الله ﷺ بعث يوم حنين بعثاً الى اوطاس فلقوا
العدو فقتلوه وطهروا عليهم وصابوا لهم سبايا فكان ناساً من اصحاب رسول
الله ﷺ يخرجوا من غشيانهم من اجل زواجرهم من المشركين فانزل الله في ذلك
(والمحصنات من النساء الا ما ملكتم ايتمن) اي فتمن لهم حلال اد انقضت عدتهن .
قال الشيخ المحصنات من النساء معناه المتزوجات ، فيه بيان ان الزوجين
اذا سبايا معاً فقد وقعت الفرة بينهما كما لو سبي أحدهما دون الآخر .

وبلى هذا ذهب مالك والشافعي واهل ثور واحتجوا بأن رسول الله ﷺ
قسم السبي ، وامر ان لا نوطاً حنن حتى نضع ولا حائض حتى نحبس ، ولم

يستل عن ذات زوج وعيره ، ولا عمر كانت سييت مهن مع زوج او وحدها
فدل ان الحكم في ذلك واحد .

وقال ابو حنيفة داسيد حمداً فها على نكحها لأون . وقال الأورعي
ما كان في القاسم فها على نكحها فان اشتراهما رجل فشاء ان يجمع بينهما
جمع وان شاء فرق بينهما واتخذها لنفسه بعد ان يستترها بحبيصة .

وفي قوله اذ انقضت عدتهن دليل على نبوت النكحة اهل الشرك ولو لا ذلك
لم يكن لعدة معنى .

وقد تأول ابن عباس الآية في الأمة يشترى وله زوج ، فقال يعم خلافتها
وللمشركي اتحدها لنفسه وهو خلاف قابيل عامة العلماء ، وحديث بريرة
يدل على خلاف قوله .

قال ابو داود : حدثنا السيلي قال حدثنا مسكين قال حدثنا شعبة عن يزيد
ابن حمير عن عبد الرحمن بن حبيب بن نفير عن ابيه عن في لرداه ان رسول الله
ﷺ كان في غزوة رأى امرأةً مُنْجَبَةً فدل مل صاحبها لم بها ، قوا نعم ،
قال لقد هممت ان لعه نمة قد دخل معه في قبره كيف يورثه وهو لا يحل له .
قال الشيخ اصح الحاصل المقرب ، وفيه بين ان وطئ الخبثي من النساء
لا يجوز حتى يضمن حملها .

وهوله كيف يورثه وهو لا يحل له . كيف يستخدمه وهو لا يحل له ،
يجوز ان ذلك الحمل قد يكون من زوجها المشرک فلا يحل له استلحاقه وتورثته ،
وقد يكون منه اذا وضعا ان ينش ما كان في اظاهر حملاً وتعلق من وطئه
فلا يجوز له نفيه واستخدامه .

وفي هذا دليل على انه لا يجوز استرقاق الولد بعد الرمي اذا كان وضع الحمل بعده بمدة تبلغ احدى مدة الحمل وهو ستة اشهر .

قال ابو دلود : حدثنا عمرو بن عون قال حدثنا شريك عن قيس بن وهب عن ابي الوداك عن ابي سعيد الخدري ورضه انه عليه السلام قال في سبابا لوطاس لا نوطاً حامل حتى تضع ولا غير ذلك حل حتى تحيض حيضة .

قال الشيخ فيه من الفقه ان السبي ينتقض الملك المتقدم ويفسخ النكاح .
وفيه دليل على ان استحداث الملك يوجب الاستبراء في الاماء فلا نوطاً ثبت ولا عذراء حتى تستبري بحيضة ويدخل في ذلك المكتوبة اذا عجزت فعادت الى الملك المطلق ، وكذلك من رجعت الى ملكه باقالة بعد البيع ومواه كانت الامة مشترأة من رجل او امرأة لأن الصوم يأق على ذلك اجمع .

وفي قوله حتى تحيض دليل على انه اذا اشترأها وهي حائض فانه لا يحد بتلك الحيضة حتى تستبرأ بحيضة مستأنفة .

وقد يستدل بهذا الحديث من يرى ان الحامل لا تحيض وان الدم الذي تراه ايام حيضها غير محكوم له بحكم الحيض في ترك الصلاة والصيام ، قال وذلك لأنه جعل الحيض دليل برآة الرحم فلو صح وجوده مع الحمل لانتقضت دلالة في الاستبراء ولم يكن للفرق الذي جاء في هذا الحديث بينهما معنى ، والى هذا ذهب اصحاب الرأي .

وقال الشافعي الحامل تحيض واذا رأت الدم المعتاد اسكت عن الصلاة وانما جعل الحيض في الحامل علماً لبرآة الرحم من طريق الظاهر فإذا جاء ما هو

أظهر منه وأقوى في الدلالة منقطعاً باعتباره وبأمرها أن تمسك عن الصلاة ولا تنقض عداها إلا بوضع الحمل ، وذهب إلى أن وجود الدم لا يمنع من وجود الاعتداد بالحمل كما لم يمنع وجوده في الثوب عنها زوجها من الاعتداد بالأربعة الأشهر والمشر .

قال أبو داود : حدثنا الغبيلي قال حدثنا محمد بن سلمة عن محمد بن إسحاق ، قال حدثني يزيد بن أبي حبيب عن أبي مرزوق عن حفص النضلي عن ربيعة ابن زبث الأنصاري قال : قال رسول الله ﷺ يوم حين لا ينزل لأمرى يوم من بقاءه وأبوم الآخر أن يسقى ماءه زرع غيره . يعني ابن الحبال .

قال الشيخ شبهه ﷺ لو أنه إذا طلق بالرحم بالزرع إذا نبت ورسخ في الأرض وفيه كراهة وظن الحبال إذا كان الحمل من غير الواطئ على الوجه كلها ، وقد يستدل به من يرى الحاق الولد بالواطئ إذا كان ذلك منهما ، وقالوا قد شبه النبي ﷺ الولد بالزرع أي كما يزيد الماء في الزرع كذلك يزيد اللبن في الولد . قال الشيخ وهذا تشبيه على معنى التفريق وهو في قوله زرع غيره قطع إضافة ملك الزرع عن السابق وثباته لرب الزرع وهو أزرع فقياسه في التشبيه به أن لا يكون الولد هما جميعاً وإنه يكون لأحدهما .

ومن باب جامع النكاح

قال أبو داود : حدثنا عبد العزيز بن يحيى أبو الأصمغ قال حدثني محمد بن يونس بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن أنان بن صالح عن مجاهد عن ابن عباس قال إن ابن عمر والله يضر له أدم ؛ إنما كان هذا الحي من الأنصار وهم أهل وثن مع هذا الحي من عبود وهم أهل كتاب وكانوا يرون لهم فضلاً عليهم

في العلم فكانوا يقتدون بكثير من فعلهم ، وكان من أمر أهل الكتاب ان لا يأتوا النساء الا على حرف واحد ، وذلك استر ما تكون المرأة فكان هذا الحى من الأنصار قد اخذوا بذلك من فعلهم ، وكان هذا الحى من قریش يشرحون النساء شريحا منكرا ويتلذذون منهن مقبلات ومديرات ومستقيبات فلما قدم المهاجرون المدينة تزوج رجل منهم امرأة من الأنصار فذهب يصنع بها ذلك فنكرته عليه وقالت انما كانوا في على حرف فأصع ذلك والا واجتنبني حتى شري امرهما قبلع ذلك رسول الله ﷺ فانزل الله تعالى (نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم اني شئت) اي مقبلات ومديرات يعني بذلك موضع الولد .
 قل الشيخ قوله اوهم ابن عمر هكذا وقع في الرواية والصواب وهم بنفیر
 نف يقول وهم الرجل اذا غلط في شيء ، وهم مفتوحة الهاء اذا ذهب وهمه الى شيء وارهم بالأنف اذا سقط من قراءته او كلامه شيئا ، ويشبه ان يكون قد بلغ ابن عباس عن ابن عمر في تأويل الآية شيء خلاف ما كان يذهب اليه ابن عباس .

وقوله يشرحون النساء صل الشرح في اللغة البسط ومنه انشراح الصدر بالأمر وهو افتتاحه ومن هذا قولهم شرحت المسئلة اذا فتحت المنغلق منها وبينت المشكل من معناها .

وقوله حتى شري امرهما اي ارتفع وعظم ، واصله من قولك شري ابرق اذا لج في اللعان وسقشري الرجل اذا لج في الأمر .

وفيه بيان تحريم نياح النساء في ادبارهن مع ما جاء في النهي في ذلك في سائر الأخبار .

ومن باب في اتیان الحائض

قال أبو داود : حدثنا موسى بن اسماعيل قال حدثنا حماد قال حدثنا ثابت البناني عن أنس بن مالك أن اليهود كانت إذا حاضت منهم امرأة أخرجوها من البيت ولم يواكلوها ولم يشاربوها ولم يجامعوها في البيت فسئل رسول الله ﷺ عن ذلك فأنزل الله تعالى (ويستلونك عن الحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في الحيض) إلى آخر الآية فقال رسول الله ﷺ جاعون في البيوت واصنعوا كل شيء غير النكاح ، فقالت اليهود ما يريد هذا الرجل أن يدع شيئاً من أمرنا إلا خالفنا فيه فجاء أسيد بن حضير وعباد بن بشر إلى النبي ﷺ فقالا يا رسول الله أن اليهود تقول كذا وكذا أفلا ننكحهن في الحيض فتسمر وجه رسول الله ﷺ حتى ظننا أنه قد وجد عليهما نفراً فاستقبلتهما هدية من لبن إلى رسول الله ﷺ فبعث في آثارهما فظننا أنه لم يجد عليهما .

معناه طهانه وذلك أنه لا يدعوهما إلى مجالسته ومواكلته إلا وهو غير واجد عليهما والظن يكون بمعنىين أحدهما بمعنى الحساب والآخر بمعنى اليقين فكان اللفظ الأول متصرفاً إلى الحساب والآخر إلى العلم وزوال الشك كقول دريد ابن الصمة :

قلت لهم ظنوا بالني مدحج سراتهم بالفارسي السرد

قال أبو داود : حدثنا محمد بن الصلاء ومسدد قال حدثنا حفص عن الشيباني عن عبد الله بن شداد عن خاله ميمونة بنت الحارث أن رسول الله ﷺ كان إذا أراد أن يبشر امرأة من نسائه وهي حائض أمرها أن تنزع ثم يبشرها . قال الشيع في هذا دليل على أن ما تحت الأزار من الحيض حي لا يقرب ،

واليه ذهب مالك بن انس وابو حنيفة وهو قول سعيد ابن المسيب وشريح
وعطاء وطلوس وقتادة .

ورخص بعضهم في اتيانها دون الفرج وهو قول عكرمة ، والى نحو من هذا
اشار الشافعي .

وقد استحق ان جاءها دون الفرج لم يكن به بأس ، وقول ابي يوسف
ومحمد قريب من ذلك .

ومن باب في العزل

قال ابو داود : حدثنا عثمان بن ابي شيبة قال حدثنا الفضل بن دكين قال
حدثنا زهير عن ابي الزبير عن جابر ، قال جاء رجل من الأنصار الى رسول
الله ﷺ فقال ان لي جارية اطوف عليها ولنا اكره ان تحمل ، فقال اعزل عنها
ان شئت فأنه سيأتيها ما قدر لها ، قال فلبث الرجل ثم اتاه فقال ان الجارية قد
حملت ، قال قد اخبرتك انه سيأتيها ما قدر لها .

قال في هذا الحديث من العلم اباحة العزل عن الجوارى ، وقد رخص فيه
غير واحد من الصحابة والتابعين وكرهه بعض الصحابة .

وروي عن ابن عباس انه قال تستأمر الحرة في العزل ولا تستأمر الجارية
واليه ذهب احمد بن حنبل .

وقال مالك لا يعزل عن الحرة الا بأذنها ولا يعزل عن الجارية اذا كانت
زوجة الا بأذن اهلها ويعزل عن امته بغير إذن .

وفي الحديث دلالة على انه اذا اقربوطى امته وادعى العزل فان الولد لاحق به
الا ان يدعى لاستبراء وهذا على قول من يرى الأمة فراشاً واليه ذهب الشافعي .

ومن باب ما يكره من ذكر الرجل ما يكون بينه وبين اهله .

قال ابو داود : حدثنا مسدد قال حدثنا بشر قال حدثنا الجريري عن ابي
نضرة قال حدثني شيخ من طفاوة قال ثوبت ابا هريرة بمدينة فلم ار رجلاً
من اصحاب النبي ﷺ شتد شجباً واقوم على ضيف منه وسق الحديث الى
ان قال : قال رسول الله ﷺ ان سألني الشيطان شيئاً من صلواتي فليسح لقوم
القوم وليصفق النساء .

قوله ثوبت ابا هريرة معناه جثته ضيقاً ، والثوبى معناه الضيق وهذا كما
تقول نضيفته اذا ضمت . وقوله فليسح القوم يريد الرجل دون النساء ومرسل
اسم القوم في اللغة انما يطلق على الرجل دون النساء قال زهير :

وما ادري وسوف اخل ادري اقوم ال حصن ام نساء

وبدل عن ذلك قوله وليصفق النساء فقابل النساء فدل لمن لم يدخل فيهم .

[كتاب الطلاق]

ومن باب المرأة تسأل زوجها طلاق امرأته له .

قال ابو داود : حدثنا القضي عن مالك عن ابي ارقاد عن الأعرج عن ابي
هريرة قال : قال رسول الله ﷺ لا تسأل المرأة طلاق ختها تستفرغ صحفتها
ولتنكح فانما لها ما قدر لها .

قال الشيخ قوله تستفرغ صحفتها مثل يريد بذلك الاستئذان عليها بمظهرها
فتكون كمن تفرغ صحفة غيره فكفا ما في لئانه قلبه في اناء نفسه .

ومن باب كراهة الطلاق

قال ابو داود : حدثني كبير بن عبد الله قال حدثنا محمد بن حنبل عن معروف
ابن واصل عن محارب بن دثار عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال بعنن الحلال
الى الله اطلاق .

قال الشيخ المشهور في هذا عن محارب بن دثار مرسل عن النبي ﷺ بنس
فيه بن عمر ومعنى الكراهة فيه معصية في اسبب اجاب الطلاق وهو - و
العشرة وقلة مؤمنة لا الى نفس الطلاق فقد ابح الله الطلاق وثبت عن رسول
الله ﷺ انه طلق بعض نسائه وراحها وكاث لأبن عمر امرأة بجها وكار
عمر رضي الله عنه يكره صحبه ايها فشكاه الى رسول الله ﷺ فدعا به وقال
يا عبد الله طلق مرأتك مطلقا وهو لا يأمر أمر بكرهه الله

ومن باب طلاق السنة

قال ابو داود : حدثنا القسبي عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه طلق
مرأته وهي حائض على عهد رسول الله ﷺ وسأل عمر بن الخطاب رسول
الله ﷺ عن ذلك فقال مره فليرحلها ثم ليمسكها حتى تطهر ثم فخرجت ثم
تطهر ثم نكحها بعد ذلك وان شاء طلق قبل ان يمس فذلك عدة التي
أمر الله ان تطلق لها .

قر الشيخ قوله فتلك عدة التي أمر الله ان يطلق لها النساء ، فيه بيان ان
الافراء التي تعتد بها هي الاطهر دون الحيض . وذلك ان قوله فتلك اشارة الى
ما ذكر الكلام المتقدم .

وقد تقدم ذكر الحيض قبل ذلك في بعض المسائل عليه ثم قلنا ذكرنا

وقال عند ذلك فذلك العدة التي امر الله فعله انه وقت العدة وزمانه .
ومعنى الكلام في قوله لما معنى في يريد انتهاء العدة التي يطلق فيها النساء كما
يقول القائل كتبت خمس خلون من الشهر اي وقت خلا فيه من الشهر خمس
ليال . واذا كان وقت الطلاق الطهر ثبت انه محل العدة ، وهو معنى قوله فطلقوهن
لعدتهن اي في وقت في عدتهن . ويان ذلك قوله واحصوا العدة فعلم ان العدة
التي امر ان يطلق لها هي التي تحيضها ، وبما يؤكده ذلك قوله ثم ان شاء امسك
بعد ذلك وان شاء طلق فدل ان الطهر هو المحدث به في الاقراء ولولا انه كذلك
لأمره بأن يهل حتى يكون آخر وقت الطهر وتشارف الحيض فيقول له حينئذ
طلق لأنه انما نهى عن الطلاق في الحيض لئلا يطول عليها العدة فلم يكن يجوز
في هذا وذلك للمعنى بعينه موجود .

وفي الحديث دليل على ان الطلاق في الحيض بدعة وان من طلق في الحيض
وكانت المرأة مدخولا بها وقد بقي من طلاقها شيء فأن عليه ان يراجعها .
وفي قوله وان شاء طلق قبل ان يمس دليل على ان من طلق امرأته في طهر
كان اصحابها فيه فأن عليه مراجعتها لأن كل واحد منهما مطلق لغير السنة واذا
اجتمعا في هذه البعثة وجب ان يجتمعا في وجوب حكم الرجعة وهذا على معنى
وجوب استعمال حكم السنة فيه .

وقال مالك بن انس يلزمه لزوما لا يسه غير ذلك .
وفيه دليل على ان طلاق البدعة يقع كوقوعه للسنة اذ لو لم يكن واقعا لم
يكر لمراجعته اياها معنى .

وقالت الخوارج والروافض اذا طلق في وقت الحيض لم تطلق .

وفيه دلالة على انه لا يحتاج في مراجعتها الى اذن الولي لو رضاه المرأة لانه امره بمراجعتها واطلق فعلها له من غير شرط قرنه به .

وفيه مستدل لمن ذهب الى ان السنة ان لا يطلق اكثر من واحدة فان جمع بين التطلقين او الثلاث فهو بدعة ، وهو قول مالك واصحاب الرأي . ووجه الاستدلال منه انه لما امره ان لا يطلق في الطهر الذي يلي الحيض علم انه ليس له ان يطلقها بعد الطلقة الاولى حتى يستبرئها بمبضة فيخرج من هذا ان ليس للرجل ابقاع تطلقين في مرة واحدة .

وقال الشافعي السنة انما هي في الوقت دون العدد وله ان يطلقها واحدة وثنتين وثلاثاً ، وتناول اصحابه الخبر على انه انما منعه من طلاقها في ذلك الطهر لئلا تطول عليها المدة لأن المراجعة لم تكن تنفعها حينئذ فأذا كان كذلك كان يجب عليه ان يجامعها في الطهر ليحقق معنى المراجعة ، واذا جامعها لم يكن له ان يطلق لأن الطلاق السخي هو الذي يقع في طهر لم يجامع فيه على ان اكثر الروايات انه قال مرة فليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر ثم ان شاء امسك وان شاء طلق ، هكذا رواية يونس بن جبير عن ابن عمر وكذلك رواية انس بن سيرين وزيد بن اسلم وابو وائل ، وكذلك رواه سالم عن ابن عمر عن طريق محمد ابن عبد الرحمن عن سالم وانما روى هذه الزيادة نافع عنه ، وقد روي ايضاً عن سالم عن طريق الزهري .

وقد رعم بعض اهل العلم ان من قال لزوجته وهي حائض اذا طهرت فانت طالق فانه غير مطلق للسنة ، ومستدل بقوله ثم ان شاء امسك وان شاء طلق ،

قول مطلق للسنة هو الذي يكون مخيراً في وقت طلاقه بين ابتغاء الطلاق وتركه ومن سبق به هذا القول في وقت الحيض رتل عنه الحير في وقت الطهر .
قال أبو داود : حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال حدثنا وكيع عن صفوان عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن سالم عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض فذكر ذلك عمر رضي الله عنه لابي عليه السلام فقال رسول الله ﷺ مرة وبيرأحمها ثم يطلقها اذا طهرت او وهي حامل .

قال الشيخ في هذا بيان انه اذا طلقها وهي حامل فهو مطلق للسنة ومطلقها اي وقت شاء في اجل وهو قول عامة العلماء ، الا ان اصحاب الرأي اختلفوا فيها فقال أبو حنيفة وأبو يوسف يجعل بين وقوع التطليقتين شهراً حتى يستوفي الطلقات الثلاث .

وقال محمد بن الحسن وزهر لا يوقع طليها وهي حامل اكثر من تطليقة واحدة ويتركها حتى تضع حملها ثم يوقع سائر التطليقات .

قال أبو داود : حدثنا المعني قال حدثني يزيد بن ابراهيم عن محمد بن سيبه بن قال حدثني يونس بن حبيب قال سألت عبد الله بن عمر قال قلت رجل طلق امرأته وهي حائض ، قال نعرف عبد الله بن عمر قالت نعم ، قال فان عبد الله بن عمر طلق امرأته وهي حائض فأتى عمر النبي ﷺ وسأله فقال سره فليبرأها ثم يطلقها في قبل عدتها ، قال فقامت فيمدها قال فنه ارايت ان عجز واستحقق .

قال انه يخ فيه مان ان اطلاق في الحيض واقع ولو لا انه قد وقع لم يكن لأمره مائة راحة معني .

وي قوله ارايت ان عجز واستحقق حذف وخمد كأنه يقول ارايت ان

عجز واستحرق سقط عنه الطلاق حقه او يطله عجزه .

وفي قوله ثم يطلقها في قبل عدتها بيان انها تستقبل عدتها وتنتسبها من لدن وقت وقوع الطلاق وهي حال الطهر .

قال ابو داود : حدثنا احمد بن صالح قال حدثنا عبد الرزاق قال اخبرنا ابن جريج قال اخبرني ابو الزبير انه سمع عبد الرحمن بن ابين مولى عروة يسئل ابن عمر وابو الزبير يسع قال كيف ترى في رجل طلق امرأته ، حائضاً قال طلق عبد الله بن عمر امرأته وهي حائض فسئل عمر رضي الله عنه رسول الله ﷺ فقال ان عبد الله بن عمر طلق امرأته وهي حائض ، فقال عبد الله ردها علي ولم يرها شيئاً .

قال الشيخ حديث يونس بن جبير اثبت من هذا ، وقال ابو داود جاءت الأحاديث كلها بخلاف ما رواه ابو الزبير ، وقال اهل الحديث لم يروا ابو الزبير حديثاً انكر من هذا ، وقد يحتمل ان يكون معناه انه لم يروه شيئاً باتناً يحرم معه المراجعة ولا تحل له الا بعد زوج او لم يروه شيئاً جائزاً في السنة ماضياً في حكم الاختبار وان كان لازماً على سبيل الكراهة والله اعلم .

ومن باب سبع المراجعة بعد التطليقات الثلاث

قال ابو داود : حدثنا احمد بن صالح قال حدثنا عبد الرزاق قال اخبرنا ابن جريج قال اخبرني بعض بني ابي رافع مولى النبي ﷺ عن عكرمة عن ابن عباس قال طلق عبد يزيد ابو ركانة ام ركانة وسكج امرأة من مزينة فجئت الى النبي ﷺ فقالت ما ينبغي عني الا كما تفني هذه الشجرة لشجرة اخذتها من رأسها ففرق بيني وبينه فخذت النبي ﷺ حية فدسا بركانة واخوته ثم قال جلسنا

اثرون فلاناً يشبه منه كذا او كذا من عبد يزيد ، قالوا نعم قال لعبد يزيد طلقها ففعل ، ثم قال راجع امرأتك ام ركاة ، فقال اني طلقها ثلاثاً بارسول الله قل قد طلست ارجعها وتلا [يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن] الآية . قال الشيخ في استاد هذا الحديث مقال لأن ابن جريج انما رواه عن بعض بني ابي رافع ولم يسمه والمجهول لا يقوم به الحجة .

وقد روى ابو داود هذا الحديث بأسناد اجود منه ان ركاة طلق امرأته البتة فأخبر النبي ﷺ بذلك فقال له رسول الله ﷺ ما اردت الا واحدة فقال ركاة والله ما اردت الا واحدة فردها اليه رسول الله ﷺ فطلقها الثانية في زمان عمر والثالثة في زمان عثمان رضي الله عنهما .

قال ابو داود : حدثنا ابن السرح وابراهيم بن خالد الكلبي في آخرين قالوا حدثنا الشافعي قال حدثني عمي محمد بن علي بن شافع عن عبد الله بن علي بن اسائب عن نافع بن عجير بن عبد يزيد بن ركاة وذكر الحديث ، قال ابو داود وهذا اولى لانهم ولد الرجل واهله وهم اعلم به .

قال الشيخ قد يحتمل ان يكون حديث ابن جريج انما رواه الراوي على المعنى دون اللفظ وذلك ان الناس قد اختلفوا في البتة ، فقال بعضهم هي ثلاثة او قال بعضهم هي واحدة وكان الراوي له من يذهب مذهب الثلاث فحكى انه قال اني طلقها ثلاثاً يريد البتة التي حكمها عنده حكم الثلاث والله اعلم . وكان احمد بن حنبل يضعف طرق هذه الأحاديث كلها .

قال ابو داود : حدثنا احمد بن صالح قال حدثنا عبد الرزاق قال اخبرنا ابن جريج ، قال اخبرني ابن طاوس عن ابيه ان ايا الصهاة قال لأن ابن عباس انعلم انما

كانت الثلاث تحمل واحدة على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وثلاثاً إمارة عمر قال ابن عباس نعم .

قال الشيخ لخلاف الناس في تأويل ما روى من هذا عن ابن عباس فقال بعضهم قد كان هذا في الصدر الأول ثم نسخ .

قال الشيخ وهذا لا وجه له لأن النسخ إنما يكون في زمان النبي ﷺ والوحي غير منقطع فأما في زمان عمر رضي الله عنه فلا معنى للنسخ وقد استقرت أحكام الشريعة وتقطع الوحي وإنما هو زمان لأحتماد الرأي فيما لم يسلّم عن أبي ﷺ نص وتوقيت وحدثي الحسن بن يحيى عن ابن المنذر ، وروى هذا الحديث ، ثم روى عن ابن عبد الحكم عن بن وهب عن صفيان الثوري عن عمرو بن مرة عن سعيد بن حبيب عن ابن عباس أنه قال لرجل طلق امرأته ثلاثاً حرمت عليك ، قال ابن المنذر فغير جائز أن ينظر بأبن عباس أن يحفظ عن النبي ﷺ شيئاً ثم ينفي بخلافه

قال الشيخ وبشبه أن يكون معنى الحديث منصرفاً إلى طلاق البتة ، لأنه قد روى عن النبي ﷺ في حديث ركانة به حمل ابنة واحدة ، وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يراه واحدة ، ثم تنابح الناس في ذلك فالزمهم الثلاث وأبوه ذهب غير واحد من أصحابه رضي الله عنهم ، روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه حمل ثلاثاً ، وكذلك روى عن ابن عمر وكان يقول ابت الطلاق طلاق البتة ، وأبوه ذهب سعيد بن المسيب وعروة وعمر بن عبد العزيز والزهري ، وبه قال مالك والأوزاعي وابن أبي ليلى وأحمد بن حنبل وهذا كصنعه بشارب الخمر فإن الحد كان في زمان النبي ﷺ وأبي بكر أربعين

ثم من عمر لما رأى الناس يتابعوا في الخمر واستحقوا بالمعقوبة فيها ، قال ارى ان تبلغ فيها حد الفتري لأنه اذا سكر هذى ، واذا هذى افترى وكان ذلك عن ملا من الصحابة فلا ينكر ان يكون لأمر في طلاق استة على شاكته . وفيه وجه آخر ذهب إليه ابو العباس ابن شريح قال يمكن ان يكون ذلك انما جاء في نوع خاص من الصلاق الثلاث وهو ان يفرق بين اللفظ كأنه يقول انت طالق انت طالق انت طالق فكان في عهد النبي ﷺ وعهد ابني بكر والناس على صدقهم وسلامتهم ولم يكن طهر فيهم خُب وخذاع ، فكبروا بصدقون انهم ارادوا به التوكيد ولا يريدون الثلاث ، فلما رأى عمر رضي الله عنه في زمانه امور ظهرت واحوالا تغيرت منع من حمل اللفظ على تكرار الوهم الثلاث . قال ابو داود : حدثنا محمد بن عبد الملك بن مرون ، قال حدثنا ابو النعمان قال حدثنا حماد بن زيد عن ايوب عن غير واحد عن طاوس ان رجلاً يقال له ابو الصب كان كثير السؤال لأن عانس ، قال اما علمت ان لرجل كان اذا طلق امرأته ثلاث قبل ان يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله ﷺ وابي بكر وصدر آمن امرة عمر ، فلما رأى الناس يتابعوا فيها قال اجيزوهم عليهم .

قال الشيخ وهذا تأويل ثالث وهو ان ذلك انما جاء في طلاق غير المدخول بها ، وقد ذهب الى هذا الرأي جماعة من اصحاب ابن عباس منهم سعيد بن جبير وطاوس وابو الشعثاء وعطاء وعمر بن دينار وقالوا من طلق المرأة ثلاثاً فهي واحدة وعامة اهل العلم على خلاف قولهم .

وقال ربيعة ابن ابي عبد الرحمن وابن ابي بيلي والأوزاعي واللبث بن سعد

ومالك بن انس فيمن تابع بين كلامه فقال لأمرأته التي لم يدخل بها انت طالق انت طالق انت طالق ثلاثاً لم يحمل له حتى تنكح زوجاً غيره ، غير ان مالكاً قال اذا لم يكن له نية ، وقال سفيان الثوري واصحاب الرأي والشافعي واحمد واسحاق نين بالأول ولا حكم لما بعدها .

ومن باب فسخ طلاق العبد

قال ابو داود : حدثنا زهير بن حرب قال حدثني يحيى بن سعيد قال حدثنا علي ابن المبارك قال حدثني يحيى بن كثير ان عمر بن معتب اخبره ان ابا حسن مولى بني نوفل اخبره انه استقى ابن عباس في مملوك كانت تحته مملوكة فطلقها تطليقتين ثم اعتما بعد ذلك هل يصلح له ان يخطبها قال نعم قضى بذلك رسول الله ﷺ قال الشيخ لم يذهب الى هذا احد من العلماء فيما اعلم ، وفي اسناده مقال ، وقد ذكر ابو داود عن احمد بن حنبل عن عبد الرزاق ان ابن المبارك قال « ١ » ابو الحسن هذا قال لقد تحمل محبرة عظيمة .

قال الشيخ يريد بذلك انكار ما جاء به من الحديث ومذهب عامة الفقهاء ان المملوكة اذا كانت تحت مملوك فطلقها تطليقتين انها لا تحمل له الا بعد زوج . قال ابو داود : حدثنا محمد بن مسعود قال حدثنا ابو عاصم عن ابن جريج عن مطاهر عن القاسم بن محمد عن عائشة عن النبي ﷺ قال طلاق الامة تطليقتان وفروها حبضتان قال ابو داود لحدثان جميعاً ليس العمل عليهما .

قال الشيخ اختلف العلماء في هذا فقالت طائفة الطلاق بالرجال والعدة بالنساء

« ١ » ما يباس في القصة المصرية قدر كلمة وهي عروة في الطرطوشية (ص ٢٩٨) الا ان معظمها قد اكلتها الارضة وتسر عن جميعها ولعلها لما سمع الخ اهم .

روي ذلك عن ابن عمر وزيد بن ثابت وابن عباس واليه ذهب عطاء بن أبي رباح وهو قول مالك والشافعي وأحمد وإسحاق .

وإذا كانت لمة تحت حر فطلاقها ثلاث وعدها قرآن وإن كانت حرة تحت عبد فطلاقها الثنتان وعدها ثلاثة أقراء في قول هو لا .

وقال أبو حنيفة وأصحابه وسفيان الثوري الحرة تعد ثلاثة أقراء كانت تحت حر أو عبد وطلاقها ثلاث كالعدة ، والأمة تعد قرآن وتطلق بطاقتين سواء كانت تحت حر أو عبد .

قال الشيخ والحديث حجة لأهل العراق أن ثبت ولكن أهل الحديث ضعفوه ومنهم من تأوله على أن يكون الزوج عبداً .

ومن باب الطلاق قبل النكاح

قال أبو داود : حدثنا مسلم بن إبراهيم قال حدثنا هشام قال حدثنا عبد الله بن الصباح المطار قال حدثنا عبد العزيز بن عبد الصمد قال حدثنا مطر الوراق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال لا طلاق إلا فيما تملك ولا عتق إلا فيما تملك ، ولا بيع إلا فيما تملك ، زاد ابن الصباح ولا وفاة نذر فيما لا تملك .

قال الشيخ قوله لا طلاق ومعناه نفي حكم الطلاق المرسل على المرأة قبل أن تملك بمقدار النكاح وهو يقتضي نفي وقوعه على العموم سواء كان في امرأة يمينها أو في لسانها لا بأعيانها .

وقد اختلف الناس في هذا فروي عن علي وابن عباس وعائشة رضي الله عنهم أنهم لم يروا طلاقاً إلا بعد النكاح ، وروي ذلك عن شريح وابن المسيب وعطاء

وطاوس وسعيد بن جبير وعمره وعكرمة وقنادة وإليه ذهب الشافعي .
وروي عن ابن مسعود إيقاع الطلاق قبل النكاح وبه قال الزهري وإليه
ذهب أصحاب الرأي .

وقال مالك والأوزاعي وابن أبي ليلى إن خص امرأة بينهما أو قال من قبيلة
أو بلد بغيره جزؤن عم فليس بشيء ، وكذلك قال ربيعة بن أبي عبد الرحمن .
وقال سفينان الثوري فهو من ذلك إذا قل إلى سنة أو وقت معلوم .

وقال أحمد بن حنبل وأبو عبيد أن كان نكح لم يؤمر بالفراق وإن لم يكن
نكح لم يؤمر بالترويح ، وقد روي فهو من هذا عن الأوزاعي .

قال الشيخ وأسد الناس بهذا الحديث من قال بظاهره وأجراه على عمومته
أد لا حجة مع من فرق بين حال وحال والحديث حديث حسن .

وقال أبو عيسى الترمذي سألت محمد بن اسماعيل فقلت أي شيء أصح في
الطلاق قبل النكاح فقال حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وسئل
ابن عباس عن هذا فقرأ قوله عز وجل (يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم اللواتي
ثم طلقتموهن) الآية .

وقوله ولا يبيع الا فيما تملك لا اعلم خلافاً انه لو باع سلعة لا يملكها ثم ملكها
إن البيع لا يصح فيها ، فكذلك إذا طلق امرأة لم يملكها ثم ملكها وكذلك هذا
في التذر وسنذكر الخلاف فيه في موضعه إن شاء الله .

قال أبو داود : حدثنا محمد بن الملاء قال حدثنا أبو أسامة عن الوليد بن كثير
قال حدثني عبد الرحمن بن الحارث عن عمرو بن شعيب بإسناده ومعه زاد ومن

حلف على قطعة رجم فلا يمين له .

قال الشيخ هذا يمتثل وجهين أحدهما أن يكون أراد به اليمين المطلقة من الإيمان فيكون معنى قوله لا يمين له أي لا يبر في يمينه ولكنه يفتن ويكفر كما روى أنه قال من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه .

والوجه الآخر أن يكون أراد به النذر الذي يخرج به يخرج اليمين كقوله إن فعلت كذا فله عليّ أن اذبح ولدي فإن هذه يمين باطلة لا يلزم الوفاء بها ولا يلزمه فيها كفارة ولا فدية ، وكذلك هذا فيمين فنذر أن يذبح ولده على سبيل التبرر والتعرب فأنذر لا يتعقد فيه والوفاء لا يلزم به وليس فيه كفارة والله أعلم .

— ومن باب الطلاق على اغلاق —

قال أبو داود : حدثنا عبيد الله بن سعد الزهري أن يعقوب بن إبراهيم حدثهم قال حدثني أبي عن أبي اسحاق عن ثور بن يزيد الحمصي عن محمد بن عبيد الله بن صالح الذي كان يسكن إبلية عن صفية بنت شيبة عن عائشة رضي الله عنها قال سمعت رسول الله ﷺ يقول لا طلاق ولا عتاق في اغلاق .

قال الشيخ معنى الاغلاق الإكراه وكان عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم لا يرون طلاق المكره طلاقاً . وهو قول شريح وعطاء وطاوس وجابر بن زيد ولحسن وعمر بن عبد العزيز والقاسم وسالم . وإليه ذهب مالك بن أنس والأوزاعي والشافعي وأحمد بن حنبل واسحاق بن إهريمة .

وكان الشعبي والنخعي والزهري وقتادة يرون طلاق المكره جائزاً .

واليه ذهب اصحاب الرأي وقالوا في بيع امكرك انه غير جائز .
وقال شريح القيد كره والوعيد كره ، وقال احمد بن حنبل الكره اذا كان
القتل والضرب الشديد .

وقال اصحاب الشافعي في الكره انما لا يمضي طلاقه اذا ورى عنه بشي مثل
ان ينوي طلاقاً من وثاق او نحوه كما يكره على الكفر فيؤدي وهو بعينه
بقوله الأيمان .

ومن باب الطلاق على المزل ❦

قال ابو داود : حدثنا القعني قال حدثنا عبد العزيز يعني بن محمد عن عبد الرحمن
ابن حبيب عن عطاء بن ابي رباح عن ابن ماعك عن ابي هريرة ان رسول الله
ﷺ قال ثلاث جدهن جد وهن لهن جد النكاح والطلاق والرجعة .
قال الشيخ انفق عامة اهل العلم على ان صريح لفظ الطلاق اذا جرى على
لسان البالغ العاقل فانه مؤخذ به ولا ينقعه ان يقول كنت لاعياً لوهذاً او
لم نوبه طلاقاً او ما اشبه ذلك من الأمور .

واحتج بعض العلماء في ذلك بقول الله تعالى (ولا تتحدوا آيات الله هزوا)
وقل لو اطلق للناس ذلك لعطلت الأحكام ولم بشأ مطلق او ناكح او معتق
ان يقول كنت في قولي هازلاً فيكون في ذلك ابطال احكام الله سبحانه
وتعالى وذلك غير جائز فكل من نكح بشي مما جاء ذكره في هذا الحديث
لزمه حكمه ولم يقبل منه ان يدعي خلافه وذلك تاكيد لا صراخ وخرج وحبط
له والله اعلم .

واختلفوا في الخطأ والنسب في الطلاق فقال عطاء وعمرو بن دينار فيمن

حلف على امر لا يفعله بالطلاق ففعله ناسياً انه لا يحث
وقال رهري ومكحول وقادة يحث واليه ذهب مالك واصحاب الرأي
وهو قول الأوزاعي والثوري وابن أبي ليلى .
وقال الشافعي يحث في الحكم وكان حماد بن حبل يحث في الطلاق ويقف
عند ايجاب الحث في سائر الايمان اذا كان ناسياً
ومن باب ما عني به الطلاق والنيات فيه .

قال ابو داود : حدث محمد بن كثير قال حدثنا سفيان قال حدثني يحيى بن سعيد
عن محمد بن ابراهيم تميمي عن طائفة بن وقاص الليثي قال سمعت عمر بن الخطاب
رضي الله عنه يقول قال رسول الله ﷺ انما الأعمال بالنيات وانما لكل امرئ
ما نوى فمن كانت هجرته الى الله ورسوله ، هجرته الى الله ورسوله ، ومن كانت
هجرته لدايا بصيصها او امرأة يتزوجها فهجرته الى ما هاجر اليه .

قال الشيخ قوله انما الأعمال بالنيات معناه ان صحة الأعمال ووجوب احكامها
انما يكون بالنية فان النية هي المصروفة لها الى جهاتها ولم يرد به اعيان الأعمال
لأن اعتبارها حاصلة بغير نية وهو كان المراد به اعيانها لكن خفياً من القول
وكلمة انما مرصدة لأشياء الشيء ومعنى ما عناه

وفي حديث ديل على ان المطلق اذا طلق بصريح لفظ الطلاق او بعض
المكاني التي يطلق بها ونوى عدداً من اعداد الطلاق كان . موارد من العدد
واقعا واحدة او اثنين او ثلاثا ، وان هذه الجملة ذهب شافعي . ومصرف اللفظ
على معارف النيات ، وقال في الرجل يقول لأمرأته انت طالق ونوى به ثلاثا
انما طالق ثلاثا ، وكذلك قال مالك بن انس واسحاق بن راهوية وابو عبيد

وقد روي ذلك عن عمرو بن الزبير .

وقال اصحاب الرأي واحدة وهو احق بها وكذلك قال سفيان الثوري والأوزاعي واحمد بن حنبل .

وقال اصحاب الرأي في المسكني مثل قوله انت بائن او بنة فإنه يسئ عن نيته فإن لم ينو اطلاق لم يقع عليها طلاق وان نوى الطلاق فهو ما نوى ان اراد واحدة فواحدة وان نوى ثنتين فهي واحدة بائنة لأنها كلمة واحدة ولا يقع على ثنتين وان نوى ثلاثاً فهو ثلاث . وان نوى الطلاق ولم ينو عدداً منه فهي واحدة بائنة ، وكذلك كل كلام يشبه الفرقة بما اراد به الطلاق فهو مثل هذا كقوله حبلك على غاربك لو قد حببت سيديك ولا ملك لي طليق والحق بأهلك واستبري واعتدي .

قال الشيخ وهذا كله عند الشعبي سواء فإن كان لم يرد به طلاقاً فليس بطلاق وان اراد طلاقاً ولم ينو عدداً فهو نكاحاً واحدة يملك فيها الرجعة وان نوى ثنتين فهو ثنتان وان نوى ثلاثاً فهو ثلاث وهذا يشبه بمعنى الحديث والله اعلم .
قال ابو داود : حدثنا احمد بن عمرو بن السرح وسليمان بن دلوذ للمعري فلا حدثنا ابن وهب قال اخبرني يونس عن ابن شهاب قال اخبرني عبد الرحمن ابن عبد الله بن كعب بن مالك ان عيدا الله بن كعب بن مالك وكان قائداً كعب من بني حنيفة عني ، قال سمعت كعب بن مالك فساق قصته في نبوه قال حتى اذا مضت اربعون من المحسين اذ رسول الله يأتي فقال ان رسول الله ﷺ بأمرك ان تعتزل امرأتك قال فقلت اطاعتها ام ماذا فعل بها ، قال لا بل اعتزلها فلا تقرها ، فقلت لأمرأتى الحق بأهلك وكرهى عندهم حتى يقضي

لله في هذا الأمر .

قال الشيخ في هذا دلالة على أنه إذا قل ما أحق ما هلك ولم يرد به طلاقاً فإنه لا يكون طلاقاً والكنابات كلها على قيسه . وقال أبو عبيد في قوله الحق ما هلك هو تطيئة يكون فيها العلل ما لك للرجعة إلا أن يكون أراد ثلاثاً « ١ »

ومن باب في الخيار

قال أبو داود : حدثنا مسدد قال حدثني أبو عروبة عن الأعمش عن في الضحى عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها : قالت خيرنا رسول الله ﷺ فأخبرناه فلم يبد ذلك شيئاً .

قال الشيخ فيه دلالة على أنهم لو كسوا اختاروا أنفسهم كان ذلك طلاقاً . وقد حثت أهل العلم بمن يغير امرأته فقال أكثر الفقهاء امرأته بيدها ما لم تقم من محلها فإن قامت ولم تطلق نفسها فقد خرج الأمر من يدها فيما بعد وإلى هذا ذهب مالك وثورى والأوزاعي وصحبه لرأي وهو قول الشافعي وقد روي ذلك عن شريح ومسروق وعطاء ومجاهد والشافعي والشافعي .

وقال الزهري وقادة والخمس امرأته بيدها في ذلك الخمس وفي غيره ولا يبطل خيارها بقيادها من المجلس .

واختلفوا فيه إذا اختارت نفسها فروى عن عمرو بن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم أنهم قالوا هي واحدة وهي أحق به وهو قول عمر بن عبد العزيز وابن أبي ليلى وسفيان الثوري والشافعي وأحمد ومحق

« ١ » من قوله والكنابات كلها إلى هنا لا وجود له في المصرية وهو في الطرطوشية

وروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال في وحدة باتمة وبه قال أصحاب الرأي .

وقال مالك بن أنس إذا اختارت نفسها فهي ثلاث وإن اختارت زوجها يكون وحدة وهو أحق بها وروي ذلك عن أحسن البصري .

ومن باب في ابنة

قال أبو داود : حدثنا ابن السرح وإبراهيم بن خالد والكلبي وأبو ثور في خبرين قرا حدثنا محمد بن أدريس الشافعي حدثني عمي محمد بن علي بن شافع عن عبد الله بن عيسى بن السائب عن نافع بن عجلون بن عبد يزيد بن دكانة أن دكانة بن عبد يزيد طلق امرأته سبيعة البثة فخير النبي ﷺ بدائك وقال والله ما أردت إلا واحدة فدل رسول الله ﷺ والله ما أردت إلا واحدة ، فقال دكانة والله ما أردت إلا واحدة وده إليه رسول الله ﷺ وطلقها الثانية في زمان عمر رضي الله عنه ، وأثبتة في زمان عثمان رضي الله عنه .

قال أبو داود أوله لفظ إبراهيم وآخره لفظ ابن السرح

قال الشيخ فيه بيان أن حلاق البثة واحدة إذا لم يرد بها أكثر من واحدة ونها رجعية غير ثابتة .

وفيه أن النبي ﷺ حلت في طلاق قبل ثلاثين مدخلا في لأكمة واحكام الفروج كهي في لاموال .

وفيه ثلاثين حكما فما نصح إذا كان باستحلاف من الحكم دون ما كان تدرجته من قبل الحلف .

وفيه أن الزوجين من أنفسهما كاف على تحرير ولو لم يصلم بالتغليظ مثل

ان يقول بالله العظيم او بالله الذي لا اله الا هو الرحمن الرحيم الطالب الغالب
مع سائر ما يقرن به من الألفاظ التي قد جرت به عادة بعض الحكماء .
وقد اختلف الناس في البتة فذهب عمر بن الخطاب رضي الله عنه الى انه
واحدة يملك الجمعة فيها ، وروى نحوه عن سعيد بن جبير
وقيل عطاء بن يمين فان اراد واحدة فهي واحدة وان اراد ثلاثاً فثلاث ، وهو
قول الشافعي ، وقال في البتة بها ثلاث . وروى ذلك عن ابن عمر ايضاً وهو قول
ابن المسيب وعروة بن الزبير والزهرى . وبه قال مالك وابن ابي ليلى والاوزاعي
وقال احمد بن حنبل اخشى ان يكون ثلاثاً ولا اجتري افي به .
وقيل اصحاب الرأي هي واحدة بائنة ان لم يكن له بية وان نوى ثلاثاً فهو
ثلاث .

ومن باب الوسوسة في الطلاق

قال ابو داود : حدثنا مسلم بن ابراهيم قال حدثنا هشام عن قتادة عن زوارة
ابن اوفى عن ابي هريرة عن النبي ﷺ قال ان الله تعالى تجاوز لأمتي ما لم
تتكلم به او تعمل به وبما حدثت به انفسها .
قال الشيع في هذا الحديث من نفقه ان يحدث النفس وما يوسوس به قلب
الانسان لا حكم له في شيء من امور الدين .
وفيه انه اذا طلق مرأته بقلبه ولم يتكلم به بلسانه فان الطلاق غير واقع ،
والى هذا ذهب عطاء بن ابي رباح وسعيد بن جبير وقاتادة والثوري واصحاب
الرأي وهو قول الشافعي واحمد والصحاح
وقال الزهرى اذا عزم على ذلك وقع الطلاق لفظه او لم يلفظ ، ولى هذا

ذهب مالك بن انس والحديث حجة عليه .

وقد اجمعوا على انه لو عزم على الطهارة لم يلزمه حتى يلتقط به وهو بمعنى الطلاق وكذلك لو حدث نفسه بالقذف لم يكن قدفاً ولو حدث نفسه في الصلاة لم يكن عليه اعادة وقد حرم الله تعالى الكلام في الصلاة فلو كان حديث النفس بمعنى الكلام لكانت صلاته تبطل .

واما اذا كتب بطلاق امرأته فقد يحتمل ان يكون ذلك طلاقاً لأنه قال ما لم تتكلم به او تعمل به و لكتابة نوع من العمل . الا انه قد اختلف العلماء في ذلك ، فقال محمد بن الحسن اذا كتب بطلاق امرأته فقد لزمه الطلاق . وكذلك قال احمد بن حنبل ، وقال مالك والأوزاعي اذا كتب واشهد عليه فله ان يرجع ما لم يوجه لكتاب ، واذا وجه الكتاب اليها فقد وقع الطلاق عند الشافعي ودا كتب ولم يرد به طلاقاً لم يقع .

وفرق بعضهم بين ان يكتبه في بياض وبين ان يكتبه على الأرض فأوقعه اذا كتب فيما يكتب فيه من ورق او لوح ونحوهما وابطله اذا كتب على الأرض .
 ومن باب الرجل يقول لأمرأته يا اختي ~~فكف~~

قال ابو داود : حدثنا موسى بن اسماعيل قال حدثنا حماد عن خالد عن ابي تيسة المجيعي ان رجلاً قال لأمرأته يا خبة فقال رسول الله ﷺ اختك هي فكره ذلك ونهى عنه .

قال الشيخ انما كره ذلك من اجل انه مظنة التحريم وذلك ان من قل لأمرأته انت كاختي واراد به الظهار كان ظهاراً كما نقول انت كأمي ، وكذلك هذا

في كل امرأة من ذوات المحارم ، وعامة اهل العلم او اكثرهم متفقون على هذا
الا ان يتوي بهذا الكلام الكرامة فلا يلزمه الظهار ، وانما اختلفوا فيه اذ لم
يكن له نية ، فقال كثير منهم لا يلزمه شيء .

وقال ابو يوسف اذ لم يكن له نية فهو تحريم ، وقال محمد بن الحسن هو ظهار
اذ لم يكن له نية فذكره له رسول الله ﷺ هذا لقول لثلاث يلحقه بذات ضرر
في اهل او يلزمه كفارة في مال .

ومن باب في الظهار

قال ابو داود : حدثنا عثمان بن عيسى وشيبة وعبد بن العلاء المعنى قال حدثنا
ابن ادريس عن محمد بن اسحاق عن محمد بن عمرو عن عطاء قال ابن العلاء بن طلحة
ابن عباس عن سليمان بن يسار عن سلمة بن صحز قال ابن العلاء الياضي كنت
امرء اصاب من النساء ما لا يصيب غيره ، فلما دخل شهر رمضان خفت ان
اصيب من مراأتي شيئاً حتى يتابع لي حتى أصبح فظاهرت منها حتى استبح
شهر رمضان فبينما هي تخدمني ذات ليلة اذ تكشف لي منها شيء فم البت
ان يزوت صبيها ، فلما اصححت خرجت الى قوم فاعبرتهم الخبر وقت امشوا
معي الى رسول الله ﷺ فقلوا لا والله ، فاطلقت لي ابي ﷺ فأخبرته فقال
انت بذلك يا سلمة ، قلت انا بذلك يا رسول الله ﷺ مرزبان وانا صابر لا امر
الله عز وجل فأحكم في بما اراك الله سبحانه وتعالى ، قال حرر رقبة ، قلت
والذي بعثك بالحق ما ملك رقبة غيرها وخربت صفحة رقبتي ، قال فصم
شهرين متتابعين ، فقال وهل اصبحت الذي صبت الا من اصيام ، قل دأطعم
وسقاً من تمر بين ستين مسكياً ، قلت ولدي بعثك بالحق لقد بت وجشيت

ما أمك لنا طعاماً ، قال فانطلق الى صاحب صدقة بني زريق فليدفعها اليك
فأطعم ستين مسكيناً وسقامن تمر وكل انت وعيالك بقيتها فرجعت الى قومي
فقلت وجدت عندكم الضيق وصو الرأي ووجدت عند النبي ﷺ السعة وحسن
الرأي وقد امرني او امر لي بصدقتكم .

قال الشيخ قوله انت بذاك ياسلمة معناه انت للام بذاك والمرتكب له ، وقوله بنتا
وحشين معناه بنتا مفترين لا طعام لنا يقال رجل وحش وقوم او حاش قال الشاعر :
وان بات وحشاً يله لم يضق بها ذراتنا ولم يصبح لها وهو خاشع
ويقال لصاحب القواء تو حش اي احتم .

وفيه دليل على ان الظهار الموقت ظهار كالمطلق منه وهو اذا ظاهر من امرأته
الى مدة ثم اصلها قبل انقضاء تلك المدة .

واختلفوا فيه ، اذا برغم يحش ، فقال مالك بن انس وابن ابي ليلى اذا قال
لأمرأته انت على كظهر امي الى الليل لزمته ككفارة وان لم يقر بها .

وقال اكثر اهل العلم لا شيء عليه اذا لم يقر بها وللشافعي في الظهار للموقت
قولان احدهما انه ليس بظهار وفيه دليل على ان معنى العود لما قال في الظهار
ليس بأن يكرر اللفظ فيظاهر منها مرتين كما ذهب اليه بعض اهل الظاهر .

وفيه حجة لمن ذهب الى جواز ان يضع الرجل صدقته في صنف واحد من
الأصناف الستة ولا يفرقها على السهام .

وفي قوله اعتق رقبة دليل على انه اذا اعتق رقبة ما كانت من صغير او كبير
اعور كان او اعرج فانها تهزبه الا ما منع دليل لأجماع منه وهو الزمن
الذي لا حراك به .

وبه حجة لأبي حنيفة في ان خمس عشرة صاعاً لا يجزئ عن الكفارة في الظهار ، غير انه قال يجزيه ثلاثون صاعاً من الבר لكل مسكين نصف صاع .
قال ابو داود : حدثنا الحسن بن علي قال حدثنا يحيى بن آدم قال حدثنا ابن ادريس عن محمد بن اسحاق عن معمر بن عبد الله بن حنظلة عن يوسف بن عبد الله ابن سلام عن خولة بنت مالك بن ثعبان ، قالت ظاهر مني زوجي اوس بن اصامت فحث رسول الله ﷺ اشكوا اليه فأنزل عز وجل آية الظهار فقال يعتق رقبة ، قلت لا يجد قال يصوم شهرين متتابعين قالت يا رسول الله انه شيخ كبير ماه من صيام ، قال فليطعم ستين مسكيناً ، قالت ما عنده من شيء ينصدق به ، قال فأق ساعتي بقرق من تمر ، قلت يا رسول الله وإنا اعيته بقرق آخر ، قال قد احسنت اذهبي فأطعمي بهما عنه ستين مسكيناً ولو رجعي الى ابن عمك . قالت والعرق ستون صاعاً .

قال الشيخ اصل العرق السقيفة التي تنسج من الخوص فتخذ منها المكائل والزبل ، وقد جاء تفسيره في هذا الحديث انه ستون صاعاً .

وروى ابو داود عن محمد بن اسحاق ان العرق مكئل بسمع ثلاثين صاعاً .
وعن ابي سلمة بن عبد الرحمن ان العرق زنبيل بسمع خمسة عشر صاعاً فدل على ان العرق قد يختلف في السعة والضيق فيكون بعض الأعراق اكبر وحظها اصغر فنهب الشافعي منها الى التقدير الذي جاء في خبر ابي هريرة من رواية ابي سلمة وهو خمسة عشر صاعاً في كفارة الجماع في شهر رمضان ، وكذلك قال الأوزاعي واحمد بن حنبل لكل مسكين مد ، وكذلك قال مالك الا انه قال بمد هشام وهو مد وثلاث .

وذهب سليمان الثوري واصحاب الرأي الى حديث سلمة بن صخر وهو احوط
الأمريين ، وقد يحتمل ان يكون الواجب عليه ستين صاعاً ثم يوفى بخمسة
عشر صاعاً فيقول له تصدق بها ولا يدل ذلك على انها تجزئة عن جميع الكفارة
ولكنه يتصدق بها في الوقت ويكون الباقي ديناً عليه حتى يجده كما يكون للرجل
على صاحبه ستون صاعاً فيجيبه بخمسة عشر صاعاً فإنه يأخذها منه ويطلبه
بخمسة وأربعين ، الا ان استاد حديث أبي هريرة أجود واحسن اتصالاً من
حديث سلمة بن صخر .

وقال أبو عيسى سألت محمد بن اسماعيل عن حديث محمد بن اسحاق عن سليمان
ابن يسار فقال هو مرسل سليمان بن يسار لم يدرك سلمة بن صخر .
وقد روي أبو داود حديث سلمة بن صخر من غير طريق ابن اسحاق وذكر فيه
العرق مقداراً نحو خمسة عشر صاعاً على وفاق حديث أبي هريرة ورواه أبو داود
في هذا الباب .

قال حدثنا ابن السرج قال حدثنا ابن وهب قال أخبرني بن لبيعة وعمر بن
الحارث عن بكير بن الأشج عن سليمان بن يسار ، وذكر الحديث قال فأتى
رسول الله ﷺ بتمر فأعطاه إياه وهو قريب من خمسة عشر صاعاً فقال تصدق بها
فقال رسول الله ﷺ على أقر مني ومن أهلي فقال رسول الله ﷺ كله أنت واهلك .
قال الشيخ وقد ذكرت معني قوله كله أنت واهلك في كتاب الصيام وكرهت
إعادته هنا .

قال أبو داود : حدثنا موسى بن اسماعيل قال حدثنا حماد عن هشام بن هريرة .
ان جميلة كانت تحت أوس بن الصامت وكان رجل به لم فأذا اشتد له ظمأ

من امرأته فأنزل الله عز وجل فيه كفارة الظهار .

قال الشيخ معنى اللطم هنا الألام بالقاء وشدة الحرص والتوقان اليهن يدل على ذلك قوله في هذا الحديث من الرواية الأولى كنت امرأة أصيب من النساء ما لا يصيب غيري ، وليس معنى اللطم هنا الخبل والجنون ولو كان به ذلك ثم ظاهر في تلك الحالة لم يكن يلزمه شيء من كفارة ولا غيرها والله اعلم .

ومن باب الخلع

قال ابو داود : حدثنا القعني عن مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن انها اخبرته عن حبيبة بنت سهل الأنصارية انها كانت تحت ثابت ابن قيس بن الشاس وإن رسول الله ﷺ خرج الى الصبح فوجد حبيبة بنت سهل عند بابها في النلس فقال رسول الله ﷺ من هذه ، فقالت انا حبيبة بنت سهل ، فقال ما شأنك ، قالت لا انا ولا ثابت بن قيس زوجها ، فلما جاء ثابت قال له رسول الله ﷺ هذه حبيبة بنت سهل وذكرت ما شاء الله ان تذكر ، وقالت حبيبة يا رسول الله كلما اعطاني عندي فقال رسول الله ﷺ خذ منها فأخذ منها وجلست في أهلها .

قال الشيخ في هذا الحديث دليل على ان الخلع فسخ وليس بطلاق ولو كان طلاقاً لأقتضي فيه شرائط الطلاق من وقوعه في طهر لم تمس فيه المطلقة ومن كونه صادراً من قبل الزوج وحده من غير مرضاة المرأة فلما لم يتعرف النبي ﷺ الحال في ذلك فأذن له في مخالعتها في مجلسه ذلك دل على ان الخلع فسخ وليس بطلاق ، الا ترى انه لما طلق ابن عمر زوجته وهي حائض انكر عليه ذلك وامر بمراجعتهما واصداكها حتى تظهر فبطلتها طاهرة قبل ان يمسا .

والى هذا ذهب ابن عباس واحتج بقول الله تعالى (لطلاق مردان فمساك
بمعروف و تسريح باحدان) قال ثم ذكر الخلع قتل (فان خفتم الا بغيرها حدود
الله فلا جناح عليهما فيه افنت به) ثم ذكر الطلاق فقال (فان طلقها فلا تحمل
له من بعد حتى تكسح زوجاً غيره) فلو كان طلع طلاقاً لكان الطلاق اربعاً
والى هذا ذهب طوس وعكرمة وهو احد قول الشافعي وه قال احمد بن حنبل
واسحق بن ر هوبة وابو ثور .

وروي عن علي وعثمان بن مسعود وصي الله عنهم الخلع تطليقة بائنة ،
وه قال الحسن وابراهيم النخعي وعطاء وابن مسيب وشريح واشعبي ومجاهد
ومكحول وازهري وهو قول سفیان واصحاب الرأي وكذلك قال مالك
والأوزاعي والشافعي في احد قوله وهو اصحها والله اعلم .

وفي الخبر دليل على ان الخلع جائز على امر غريب وان كان مكروهاً مع
الأذى ، وفيه انه قد اخذ منها جميع ما كان عطاها .

وقد اختلف الناس في هذا فكان سعيد بن المسيب يقول لا يأخذ منها
جميع ما اعطاها ولا يزيد على ما دفع اليه شيئاً ، وذهب اكثر الفقهاء الى ان
ثبت جائز على ما ترضى عليه قل ذلك او اكثر .

وفيه دليل على انه لا يسكني المصاهرة على الزوج .

قل بودود . حدث محمد بن عبد الرحمن بن ابراهيم قال حدثني علي بن بحر الفطاني قل
حدثنا هشام بن يوسف عن معمر بن عمر بن مسلم عن عكرمة عن ابن عباس عن امرأة
قالت بن قيس بن شمس اختلفت منه حمل النبي ﷺ عندها حضة (١) .

(١) هذا الحديث سقط من سنن أبي داود الطائفة وهو موجود في نسخة .

... قال الشيخ هذا أدل شيء على أن الخلع فسخ وليس بطلاق وذلك أن الله تعالى قال (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) فلو كانت مطلقة لم يقتصر لها على قروء واحد .

ومن باب الملوكة تحت الرجل

قال أبو داود : حدثنا موسى بن اسماعيل قال حدثنا حماد عن خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس أن مقيماً كان عبداً فقال يا رسول الله اشفع اليها فقال رسول الله ﷺ يا بريرة أنتي الله فإنه زوجك وأبو ولدك ، فقالت يا رسول الله تأمرني بذلك قال لا إنما أنا شافع وكان دمعه نسيب على خده فقال رسول الله ﷺ للعباس لا تعجب من حب مقيث ببريرة ويخصها أباه .

قال الشيخ كان الشافعي يقول حديث بريرة هو الأصل في باب المكافأة في النكاح ولا أعلم خلافاً أن الأمة إذا كانت تحت عبد فعتقت أن لها الخيار وإنما اختلفوا فيها إذا كانت تحت حر ، فقال مالك والشافعي والأوزاعي وابن أبي ليلى وأحمد والشافعي لا خيار لها . وقال الشعبي والنخعي وحماد وأصحاب الرأي وسفيان الثوري لها الخيار وأصل هذا الباب حديث بريرة .

وقد اختلفت الروايات فيه عن عائشة رضي الله عنها فروى عنها أهل الحجاز أنها قالت كان زوج بريرة عبداً كذلك رواه عمرو بن الزبير والقاسم بن محمد

— التشرح المصرية والطوطوشية وفي المتن المخطوطة . وقد جاء يده قال أبو داود هذا الحديث رواه عبد الرزاق عن معمر بن غنم عن عمرو بن مسلم عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلأ حدثنا القسبي عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال هذه الختلة بيضة اهـ .

وروى اهل الكوفة ان زوجها كان حراً كنتك ورواه الأسود بن يزيد عنها وقد ذكر ابو داود هذه الأحاديث في هذا الباب فكانت رواية اهل الحجاز أولى لأن عائشة رضي الله عنها عمة القاسم وخالة عروة وكانا يدخلان عليها بلا حجاب والأسود يسمع كلامها من وراء حجاب .

وقد قيل ان قوله كان زوجها حراً إنما هو من كلام الأسود لا من قول عائشة وحديث ابن عباس هذا لم يعارضه شيء وهو يخبر انه كان عبداً وقد ذكر اسمه وأثبت صفته فدل ذلك على صحة رواية اهل الحجاز . وفي قولها فأمرني بذلك دليل على ان اصل امره عليه السلام على الحتم ولو جوب .

ومن باب المملوكين يستعان معاً هل تغير المرأة .

قال ابو داود : حدثنا رهير بن حرب قال حدثنا عبيد الله بن عبد المجيد قال حدثنا عبيد الله بن عبد الرحمن بن وهب عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها انها رادت ان تعتق مملوكين لها يعني زوجين «١» فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فأمرها ان تبدأ بالرجل قبل المرأة .

قال الشيخ وفي هذا دلالة على ان الخيار بالعتق إنما يكون للأمة اذا كانت تحت عبد ولو كان لها خيار اذا كانت تحت حر لم يكن لتقديم عتق الزوج عليها معنى ولا فيه فائدة .

ومن باب اذا اسلم احد الزوجين .

قال ابو داود : حدثنا نصر بن علي قال اخبرني ابو احمد عن اسرائيل عن سمك

١، هكذا في نسخة الترح وفي المتن المطبوع والمخطوط لما زوج ادم .

عن عكرمة عن ابن عباس قال أسلمت امرأة على عهد رسول الله ﷺ فتزوجت
بفأه زوجها إلى النبي ﷺ فقال يا رسول الله اني قد أسلمت وعلمت بإسلامي
فانتزعهما رسول الله ﷺ من زوجها الآخر وردها إلى زوجها الاول .

قال الشيخ وفي هذا دليل على ان النكاح متى علم بين زوجين فأدعت المرأة
العرقه فإن القول في ذلك قول الزوج وان قولها في ابطال النكاح غير مقبول
والشك لا يزحم اليقين . ولا اعلم خلافاً انه اذا لم يتقدم اسلام احد الزوجين
اسلام الآخر وكانت المرأة مدخولاً بها ثم أسلم الآخر قبل انقضاء العدة فيها
على الزوجية في قول الزهري والشافعي واحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية .
وقال مالك بن انس اذا أسلم الرجل قبل امرأته وقعت الفرة اذا عرض عليها
الاسلام فلم تقبل .

وقال سفيان الثوري في المرأة اذا أسلمت عرض على زوجها الاسلام فإن
أسلم معها على نكاحها وان أبى ان يسلم فرق بينهما ، وكذلك قال اصحاب الرأي
اذا كان في دار الاسلام . وان أسلمت للمرأة ثم لحق الزوج بدار الكفر فقد
بانت منه لأفئدة الدين فإن أسلمت وهما في دار الحرب ولم يخرجوا او واحد
منهما إلى دار الاسلام فهو أحق بها ان أسلم قبل ان تنقضي العدة فإذا انقضت
العدة فلا سبيل له عليها .

وقال ابن شبرمة تبين منه كما تسلم ولا سبيل له عليها الا بخطبة ، وبه قال ابو
ثور وروى ذلك عن الحسن وعكرمة وعمر بن عبد العزيز وعطاء وطاوس .
ومن باب الى متى ترد عليه امرأته اذا أسلم بعدها ~~مسألة~~
قال ابو داود : حدثنا محمد بن عمرو الرازي قال حدثنا سلمة بن الفضل قال

وحدثنا الحسن بن علي قال حدثنا يزيد المعيني عن ابي اسحاق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال رد رسول الله ﷺ انته زينب رضي الله عنها على ابي العاص بالنكاح الأول لم يحدث شيئا ، قال محمد بن عمرو في حديثه بعد ست سنين ، وقال الحسن بن علي بعد ستين .

قال الشيخ وهذا ان صح فانه محتمل ان يكون عدمه قد تطاولت لأعتراف سبب حتى بلغت المدة المذكورة في الحديث اما الطولي منها واما القصري ، الا ان حديث داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس نسخه ، وقد ضعف اسره على بن الدبني وغيره من علماء الحديث وقد حدثونا عن محمد بن اسماعيل الصائغ ، قال حدثني سعيد بن منصور قال حدثنا ابو معاوية قال حدثنا الحجاج عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله ﷺ رد امته زينب على ابي العاص بن الربيع بنسكاح جديد ، فقد عارض هذه الرواية رواية داود بن الحصين وفيها زيادة ليست في رواية داود بن الحصين والمثبت اولى من الثاني خير ان محمد بن اسماعيل قال حديث ابن عباس اصح في هذا الباب من حديث عمرو بن شعيب ، وقال ابو عيسى الترمذي قال زيد بن هرون العمل في هذا على حديث عمرو بن شعيب وان كان اسناد حديث ابن عباس اجود .

قال الشيخ وانما خضعتموا حديث عمرو بن شعيب من قبل الحجاج بن اوطاة لأنه معروف بالتدليس .

ورحى عن محمد بن عقيب ان يحيى بن سعيد قال لم يسمعه حجاج من عمرو . قال الشيخ وفي الحديث دليل ان افتراق الذين لا تأثير له في ابقاع الفرقة وذلك ان ابا العاص كان بككة بعد ان اطلق عنه رسول الله ﷺ وفككه عن اسره

وكان قد اخذ عليه ان يجهز زينب اليه ففعل ذلك وقدمت زينب على رسول الله ﷺ واقامت بها .

وفد روى ان جماعة من النساء ردن النبي ﷺ على اذولهن بالنكاح الأول منهن امرأة عكرمة بن ابي جهل وكان خرج الى اليمن وهدفت عتبة اسلم ابو سفيان خارج الحرم وهي مقيمة بمكة وهي دار حرب لم يستول عليها النبي ﷺ بعد فلما عاد اليها واسلمت هند كاتبة على نكاحها .

وقد تكلم الناس في تزويج رسول الله ﷺ زينب من ابي العاص ومعلوم انها لم تنزل مسلمة وكان ابو العاص كافراً ووجه ذلك ان النبي ﷺ اتقا زوجها منه قبل نزول قوله عز وجل (ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا) ثم اسلم ابو العاص فردها عليه رسول الله ﷺ فاجتمعا في الاسلام وانكحاه معا .
ومن باب من اسلم وعنده نساء اكثر من اربع او احياناً خمسة .

قال ابو داود : حدث مسدد قال حدثنا هشيم قال حدثنا رهب بن بقة قال اخبرنا هشيم عن ابن ابي ليلى عن حمضة بنت الشمر دل عن الحارث بن قيس قال مسدد بن عبيدة وقال وهب الأسدي قال ، اسلمت وعندي ثمانية نسوة فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال اختر منهم اربعة ، وقال بعضهم في اساده قيس بن الحارث « ١ » .

قال الشيخ قوله اختر منهم اربعة ، ظاهره يدل على ان الاختيار في ذلك اليه يمسك من شاء منهم سواء كان عقد عليهم في عقد واحد او متفاوتات

و١٩ اي لا الحارث بن قيس ، قال ابو داود قال اسلم بن ابراهيم هذا السواب يعني قيس بن الحارث ام م .

لا يعتبر للتقدمة في العقد ولا المتأخرة منهن لأب الأسر قد فوض إليه في الاختيار
من غير استئصال، وفي هذا ذهب مالك والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن
إبراهيم و إمامة وأراء قول محمد بن الحسن ، وقد روي ذلك عن الحسن البصري .
وقال أبو حنيفة وسفيان الثوري أن نكحهم في عقد واحد فرق بينه وبينهن
وإن كان نكح واحدة بعد الأخرى حبس أربعا منهن الأولى والأولى وترك
سائرهن .

قال الشيخ معنى لأختبار المذكور في الحديث يبطل إذا لم يكن له إلا حبس الأولات فدل ذلك على أنه يختار من شاء منهن الأولى والآخرى في ذلك سواء ومن اعتبر فيهن هذا المعنى لزمه أن يعتبر أوصاف عقودهن فيما مضى فلا يجبر منها العقود التي حلت عن الشهود والأولاء ولا العقود التي وقعت في أيام العدة من لزوم الأول فإذا لم يكن هذا معتبراً فيها لأنه حكم ثابت من أحكام الجاهلية وقد نفيه الإسلام باعقوا ، فكذلك التقدیم والتأخير لا فرق بين الأمرين في ذلك فأما الأعيان فأنها قائمة غير فائقة وليست كالأوصاف التي قد فتنت نفوس الرجال الذي قد وقع فيه العقد فلا يقر الزوج على نكاح امرأة من ذوات الحرم الملاقى لو أراد ابتداء لعقد عليهن في حال الإسلام لم يحل له .

قال أبو داود : حدثنا يحيى بن معين قال حدثني وهب بن حريز عن أبيه قال سمعت يحيى بن أيوب يحدث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي وهب الجিশافى عن أنس بن مالك بن هيروز عن أبيه قال : قلت يا رسول الله اني أسلمت وتعتني الختان قل طلق ابتعاشت .

قال الشيخ فيهما بين ان الأختبار اليه في أمساك من شاء منهم من المتقدمة

والتأخرة . وفيه حجة لمن ذهب الى ان اختياره احدهما لا يكون فسحاً لكساح
الأخرى حتى يطلقها .

ومن باب اذا اسلم احد الأبوين مع من يكون الولد .

قال ابو داود : حدثنا ابراهيم بن موسى الرازي قال حدثنا عيسى قال حدثنا
عبد الحميد بن جعفر قال اخبرني ابي عن جدي رافع بن سنان انه اسلم وابنت
امراته ان تسلم فأتت النبي ﷺ فقالت ابنتي وهي فاطمة او شبهه ، وقال رافع ابنتي
فقال له رسول الله ﷺ اقم ناحية وقال لها اقمدي ناحية ، قال والعد الصبية
بينهما ، ثم قال ادعواها فالت الصبية الى امها ، فقال النبي ﷺ اللهم اهداها
فالت الى امها فأخذها .

قل الشيخ في هذا بيان ان الولد الصغير اذا كان بين المسلم والكافر فإن
المسلم احق به ، والى هذا ذهب الشافعي .

وقال اصحاب الرأي في الزوجين بفترقان بالطلاق والزوجة ذمبة ان الام
احق بأولادها ما لم تزوج ولا فرق في ذلك بين الذمية والمسلمة .

ومن باب اللعان .

قال ابو داود : حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي عن مالك عن ابن شهاب
ان سهل بن سعد الساعدي اخبره ان عويم بن اشقر المجلاني جاء الى عاصم بن
عدي ، فقال له يا عاصم اوأيت رجلاً وجد مع امرأتك وجللاً ايقتله ففتلونه
ام كيف يفعل سل لي يا عاصم رسول الله ﷺ فسئل عاصم رسول الله ﷺ
فكره رسول الله ﷺ المسائل وطأها حتى كبر على عاصم ما سمع من رسول
الله ﷺ ، فقال عويم والله لا اتهمي حتى اسأله عنها ، فأقبل عويم حتى اتى

رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله أرأيت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أبغضه فتقتلونه أم كيف يفعل ؟ فقال رسول الله ﷺ قد أنزل فيك وفي صاحبك قرآن فأذهب فأت بها ، فقال سهل قتلا عنا وأنا مع الناس عند رسول الله ﷺ فلما فرغوا قال عويم كذبت عليها يا رسول الله أن امسكها فطلقها عويم ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله ﷺ قال ابن شهاب فكانت تلك سنة اتلاعين .

قال الشيخ قوله كره رسول الله ﷺ المسائل وعابها يريد به المسئلة عما لا حاجة بالسائل اليها دون ما به اليه الحاجة ، وذلك ان عاصماً لما كان يسأل لغيره لا لنفسه فأظهر رسول الله ﷺ الكراهة في ذلك اشارة لستر العورات وكراهة لمالك الحرمات .

وقد وجدنا المسئلة في كتاب الله عز وجل على وجهين احدهما ما كان على وجه التبيين والتعلم فيما يلزم الحاجة اليه من امر الدين . والاخر ما كان على طريق التكلف والتمنع فأباح النوع الأول وامره واجاب عنه فقال تعالى (فاسئلو اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون) وقال (فاسئلو الذين يقرؤون الكتاب من قبلك) وقال في قصة موسى والخضر (فلا تسألني عن شيء حتى اخبرك) وقال (لتبشروا للناس ولا تكونوا من الكافرين) فأوجب على من يسأل عن علم ان يجيب عنه وان يبين ولا يكتم ، وقال رسول الله ﷺ من سأل عن علم فكشفه اجمع بلجام من نار ، وقال عز وجل (يسئلونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج) (ويسئلونك عن المحيض قل هو اذى) (يسئلونك عن الاعمال قل الانفال لله والرسول) ، وقال في انواع الاخر (ويسئلونك عن الروح قل الروح من امر ربي) ، (يسئلونك عن الساعة ايان مرساها فيم

انت من ذكرها الى ربك منهاها) وعاب مسئلة بني اسرائيل في قصة البقرة لما كان على سبيل التكلف لما لا حاجة بهم اليه ، وقد كانت الغيبة وقعت باليان للتقدم فيها وكل ما كان من المسائل على هذا الوجه فهو مكروه ، فأذا وقع السكوت عن جوابه فأما هو زجر وردع للمسائل ، واذا وقع الجواب فهو عقوبة وتخليط .

وفي قوله في طالق ثلاثا دليل على ان ايقاع التطليقات الثلاث مباح ولو كان محرماً لاشبه ان يرد عليه رسول الله ﷺ قوله في ذلك وبين بطلانه لمن يحضرنه لأنه لا يجوز عليه ان يجري بحضرتة باطل فلا ينكره ولا يرده .

وقد يحتاج به من يرى ان الفرقه لا تقع بنفس اللعان حتى يفرق بينهما الحكم وذلك ان الفرقه لو كانت واقعة بينهما لم يكن للتطليقات الثلاث معنى .

وقد يحتاج بذلك أيضاً من يرى الفرقه بنفس اللعان على وجه آخر وذلك ان الفرقه لو لم تكن واقعة باللعان لكانت المرأة في حكم المطلقات ثلاثاً .

وقد اجمروا على انها ليست في حكم المطلقات ثلاثاً قبل له بعد زوج فدل على ان الفرقه واقعة قبل ، ويشبه ان يكون لنا دعاء الى هذا القول انه لما قيل له لا سبيل لك عليها وجد من ذلك في نفسه فقال كذبت عليها ان امسكتها هي طالق ثلاثاً يريد بذلك تحقيق ما مضى من الفرقه ونوكيده .

وقوله فكانت سنة المتلاعنين يريد التفريق بينهما .

وقد اختلف في الوقت الذي يزول فيه فراش المرأة وتقع فيه الفرقه ، فقال مالك والأوزاعي اذا التمس الرجل والمرأة جميعاً وقعت الفرقه ، وروي ذلك عن ابن عباس .

وقال الشافعي اذا التحن الرجل وقمت الفرقة وان لم تنكس المرأة التحنت بعد .
 وقال اصحاب الرأي الفرقة انما تنفع بتفريق الحاكم بينهما بعد ان يتلاعنا معاً .
 قال ابو داود : حدثنا عثمان بن ابي شيبة قال حدثنا جرير عن الأعمش عن
 ابراهيم عن علقمة عن عبد الله ، قال : انا ليلة جمعة في المسجد اذ دخل رجل من
 الأنصار في المسجد ، فقال لو ان رجلاً وجد مع امرأته رجلاً فتكلم به
 جلده أو قتل فلتسموه وان سككت سككت على فيض والله لا سألت عنها
 رسول الله ﷺ فلما كان من الغد اتى رسول الله ﷺ فسأله ، فقال اللهم افتح
 وجعل يدعو فتزات آية اللعان (والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود
 الا انفسهم) هذه الآية فابتلى به ذلك الرجل من بين الناس فجاء هو وامرأته
 الى رسول الله ﷺ فتلاعنا فشهد الرجل اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين
 ثم لعن الخامسة عليه ان كان من الكاذبين ، قال فذهبت للتحن ، فقال لما رسول
 الله ﷺ مه فأبت ففعلت ، فلما ادبرا قال لعلها ان تنجي به اسود جعدا فجاءت
 به اسود جعدا .

قوله اللهم افتح معناه اللهم احكم او بين الحكم به ، والفتح الحاكم ومنه
 قوله تعالى (ثم افتح بيننا بالحق . وهو الفتح العليم) وفي قوله لعلها ان تنجي
 به اسود جعدا دليل على ان المرأة كانت حاملاً وان اللعان وقع على الحمل .
 ومن رأى اللعان على نفي الحمل مالك والأوزاعي وابن ابي ليلى والشافعي .
 وقال ابو حنيفة لا يلاع بالحمل لأنه لا ينري لعله ريج .

قال ابو داود : حدثنا احمد بن عمرو بن السرح قال حدثنا ابن وهب عن عياض

ابن عبد الله القهري وغيره عن ابن شهاب عن سهل بن سعد في هذا الخبر قال فطلقها ثلاث تطليقات عند رسول الله فأنفذه رسول الله ﷺ وكان ما صنع عند رسول الله ﷺ سنة ، قال سهل حضرت هذا عند رسول الله ﷺ ففقت السنة بعد في المتلاعنين ان يفرق بينهما ثم لا يجتمعان ابداً .

قوله فأنفذه رسول الله ﷺ يحتمل وجهين أحدهما ايقاع الطلاق وانفاذه وهذا على قول من زعم ان اللعان لا يوجب الفرقة ، وان فراق العجلاني لمرأته انما كان بالطلاق ، وهو قول عثمان التي .

وللوجه الآخر ان يكون منتهى انفاذ الفرقة للدايمة المتأبدة ، وهذا على قول من لا يراها تصلح للزوج بحال وان اكذب نفسه فيها وماها به . والى هذا ذهب الشافعي ومالك والأوزاعي والثوري ويعقوب واحد وإسحاق وشهد لذلك قوله ولا يجتمعان ابداً .

وقال الشافعي ان كانت زوجته امة فلاعنها ثم اشتراها لم تحل له اصابتها لأن الفرقة وقعت متأبدة فصارت كحرمة الرضاع .

ومذهب أبي حنيفة ومحمد بن الحسن انه اذا كذب نفسه ثبت النسب ولحقه الولد . وفيه دليل على ان الزوج اذا طلقها قبل اللعان لم يكن ذلك مانعاً من وجوب اللعان عليه . وقال الحسن والشعبي والقاسم بن محمد في الرجل ينفذ زوجته ثم يطلقها ثلاثاً ان يلاعنها ، واليه ذهب مالك والشافعي وأحمد بن حنبل وذلك ان القذف كان وهي زوجة .

وقال أصحاب الرأي لا حد ولا لعان في ذلك ، وهو قول حماد بن أبي سليمان وحكى عن الثوري .

قال ابو دلود : حدثنا محمد بن بشار قال حدثنا ابن ابي عدي قال اخبرنا هشام بن حسان قال حدثني عكرمة عن ابن عباس ان هلال بن امية قذف امرأته عند رسول الله ﷺ بشريك بن سماء فقال النبي ﷺ البينة او حدة في ظهرك قال يا رسول الله اذا رأى احدنا رجلاً على امرأته يلمس البينة فعمل النبي ﷺ يقول البينة والا غدا في ظهرك ، فقال هلال والذي بعثك بالحق نبيا اني لصادق وليتزلن الله عز وجل في امري ما يبري ظهري من الحد فزلت [والذين يرمون ازواجهم ولم يكن لهم شهود الا انفسهم] فقروا حتى بلغ من الصادقين فانصرف النبي ﷺ فأرسل اليها جماعة ، فقام هلال بن امية فشهد والنبي ﷺ يقول ان الله يعلم ان احدكما كاذب هل منكما من تائب ثم قامت فشهدت فلما كان عند الخامسة ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين وقالوا لما انها موجبة ، قال ابن عباس فلتكأت ونكصت حتى ظننا انها سترجع وقالت لا افضح قومي سائر اليوم فمضت ، فقال النبي ﷺ أبصروها فان جاءت به الكل العنين ما بين الأيتنين خدج الساقين فهو لشريك بن سماء وجاءت به كذلك ، فقال النبي ﷺ لو لا ما مضى من كتاب الله لكان لي ولها شأن .

قال الشيخ فيه من الفقه ان الزوج اذا قذف امرأته برجل بعينه ثم نلأعنا فان اللعان يسقط عنه الحد فيصبر في التقدير ذكره المقتوف به تبعاً لا يعتبر حكمه وذلك لأنه ﷺ قال هلال بن امية البينة او حدة في ظهرك فلما نلأعنا لم يعرض لهلال بالحد ولا روى في شيء من لا خبر ان شريكاً بن سماء عفا عنه فعمل ان الحد الذي كان يلزمه بالقذف سقط عنه باللعان وذلك لأنه مضطر الى ذكر من يقذفها به لا زالة الضرر عن نفسه فلم يحمل امره على التقصده بالقذف

وادخل الضرر عليه .

وقال الشافعي وإنما تسقط الحد عنه إذا ذكر الرجل وسماه في اللعان فإن لم يفعل ذلك حد له .

وقال أبو حنيفة الحد لازم له والرجل مطالب به . وقال مالك يحد للرجل ويلاعى للزوجة .

وفي قوله ابنة والا حد في ظهرك دليل على أنه إذا قذف زوجته ثم لم يأت بالبينة ولم يلاعى كان عليه الحد . وقال أبو حنيفة إذا لم يلبس روج فلا شيء عليه . وفي قوله عدد الخامسة إنها موجهة دليل على أن الله لا يتم إلا بأستيناء عدد الخمس . وإليه ذهب الشافعي .

وقال أبو حنيفة إذا جاء ما كثر العدد نائب عن الجميع . وقوله الله يعلم أن أحدكم كاذب فهل من تائب فيه دليل على أن التائبين إذا تعرضا لترك ما سقطت . وفيه دليل على أن الإمام أي عليه أن يحكم ما ظاهره وإن كانت هناك شبهة فتعوض وأمر قدل على خلافه ، إلا تراهم يقول لولا ما مضى من كتاب الله لكن لي ولها شأن .

والحد الخ الساقين هو التلبظ بها .

قال أبو داود : حدثنا الحسن بن علي قال حدثني يزيد بن هارون قال أخبرنا عباد بن منصور عن عكرمة عن أبي عباس ، وذكر قصة هلال بن أمية وساقها بصورها . وقال بعد أن ذكر التلاع عن فقير رسول الله ﷺ بينهما وقضى أن لا يدعى ولدها لأب ولا يرمي ولدها ومن رماها أو رمى ولدها فعليه الحد وقضى أن لا يبت لها عليه ولا قوت من أجل أنها يتفوقن من غير طلاق ولا منوى عنها .

وقال ان جاءت به اصهب اريصح ابيج حش الساقين سابغ الأبتين فهو
للدي رميت به .

قال الشيخ وفيه من الفقه بيان ان اللعان فسخ ولبس بطلاق وانه ايسر
للملاعة على زوجها سكنى ولا نفقة ، واليه ذهب الشافعي .

وقال ابو حنيفة ومحمد بن الحسن اللعان تطليقة بائنة ولها السكنى والنفقة
في العدة .

قال الشيخ وفيه بيان ان من رمى الملاعة او ولدها فان عليه الحد وهو قول
اكثر العلماء .

وقال اصحاب الرأي ان كان جرى اللعان بينهما بالذف لا على نقي الولد
فان قاذفها يحد ، وان كان لا عنها على ولد نفاه لم يكن على الذي يقذفها حد .

وقال ابو عبيد القاسم بن سلام يحد ان حكى هذا للذهب عنهم وحجتهم فيه
ان قتلوا معها ولد لا اب له قالوا فان مات ذلك الولد كان على من يرميها بعده
الحد ، وتعجب ابو عبيد من سقوط الحد وثبوته لحياة رجل ووفاته وقل لا يصح
في رأي ولا نظر .

وفيه دلالة على جواز الاستدلال بالشبه .

وفيه بيان ان من لا يجوز الاستدلال به لا يحكم به اذا كان هناك ما هو
اقرى منه في الدلالة على ضد موجه ولو كان للشبه ههنا حكم لوجب عليها الحد
اذا جاءت به على التمت المكروه .

وفيه من العلم ان التحلية بالنصوت المعية اذا اريد بها التعريف لم تكن غيبة
بأنتم بها قائلها . والا صيب تصغير الأصهب وهو الذي يملوه صبية وهي كالشفرة

والأوصح تصغير الأوصح وهو خفيف الأليتين أبدلت السين منه صاداً ،
وقد يكون أيضاً تصغير الأوصح أبدلت عينه خاء ،
قال الأصمعي الأوصح لأرسخ والأشبح تصغير الأشبح وهو لتأني التبعج
والشبح ما بين الكاهل ووسط الظهر ، والحشش لمقيق الساقين والحدح العظيم
الساقين والجمالي العظيم الخلق شبه حلقه بخلق الجمل ، يقال ناقة جمالية إذ شبهت
بالفحل من الإبل في عظم الخلق .

قال أبو داود : حدثنا عبد الله بن مسعدة القعني عن مالك عن نافع عن ابن
عمر أن رجلاً لعن امرأته في زمان رسول الله ﷺ واتى من ولدها ففرق
رسول الله ﷺ بينهما والحق الولد بالمرأة .

قال الشيخ يجمع به من لا يرى إيصافاً تقع بين المتلاعنين إلا بتفريق الحاكم
وذلك لأضافة التفريق بينهما إلى رسول الله ﷺ وقد استشهدوا في ذلك أيضاً
بالفسوخ التي يحتاج فيها إلى حضرة الحكم فأنها لا تقع إلا بهم .

وذهب الشافعي إلى أن التفريق بينهما واقع بنفس اللعان أو بنفس اللعن ،
إلا أنه لما جرى اللعان بحضرة رسول الله ﷺ أضيف التفريق ونسب إلى فعله
كما تقوم البينة أما بالشهادة لو باقرار المدعي عليه فيثبت الحق بها عليه ثم يضاف
الأمر في ذلك إلى قضاء القاضي ولو وجب أن لا يكون التفرقة إلا بأمر
الحاكم لو جب أن لا ينفي الولد عن الزوج إلا بحكم الحاكم لأنه قد نسق عليه
في الله كرقيل فرق رسول الله ﷺ بين المتلاعنين والحق الولد بالأم فإذا جاز
لن يلحق الولد بالأم ويتقطع نسبه عن الأب من غير منع للحاكم فيه جاز أن
يقع الفرقة بينهما من غير منع له فيه والله أعلم .

قوله وما معنى قوله فرق رسول الله ﷺ بين المتلاعنين أي بين أن الفرقه وقعت بينهما بالله .

قال أبو داود : حدث محمد بن جعفر الوركاني قال حدثنا أبو إيهيم بن سعد عن إرهري عن سهل بن سعد في خبر المتلاعنين قال قال رسول الله ﷺ ابصروها فإن حامت به ادعج لعينين عظيم الأعين فلا إله إلا قد صدق ، وإن حامت به أجمركم وحره فلا إله إلا كاداً .

قال الشيخ أبو حرة دوية وحجم وحر ، ومنه فبل فلان وحر الصدر إذا دبت الغدوة في قلبه كدبيب ، وحر .

قال أبو داود : حدثنا أحمد بن حنبل قال حدثنا سفان بن عينة قال سمع عمر وسعيد بن جبيرة يقول سمعت ابن عمر يقول ، قال رسول الله ﷺ للمتلاعنين حركي على الله أحدكما كاذب لا سبيل لك عليها ، قال رسول الله ﷺ مالي قال لا مال لك إن كنت صدقت عليه فهو با استحللت من فرجها وإن كذبت عليه فذلك أعد لك .

قال الشيخ قوله لا سبيل لك عليها فيه بيان وقوع الفرقة بينهما بالله . خلاف قول عثمان الذي إن اللعان لا يوجب الفرقة .

وبه دلالة على أن الفرقة باللعان متأداة ونحو كان له عليه سبيل إذا كذب نفسه لاستنائه ، فقال إلا أن نكذب نفسك فيكون لك عليه حينئذ سبيل فلما أطلق الكلام دل على تأييد الفرقة

وبه بيان أن روي الأئمة لا يرجع عنها ما مر وإن اقرت امرأة بالزنا أو قامت معها ابية بذلك .

قال الشيخ وهذا في المدخول بها ، لا تراه بقول فهو بما استحللت من مرجها
فأما غير المدخول بها فقد اختلف الناس فيها ، فقل المحسن وقتادة ورميد بن
جدير بلائها ولها نصف صداق ، وبه ذهب مالك والأوزاعي .

وقال حنك ومحمد لها الصداق كاملاً ، وقال الزهري بتلاعنان ولا صداق لها .

ومن باب اذ شك في الولد

قال ابو داود : حدثنا ابن ابي حنيفة قال حدثنا سفيان عن الزهري عن سعيد
عن ابن مسيرة قال جاء رجل الى النبي ﷺ فقال ان امرأتى حاضت بولد اسود
فقال هل لك من ابل ، قل نعم ، قل فما الوانها ، قال حمراء ، قال فهل لك فيها
من ادرق ، قال ان فيها ورقاً ، قل فاني تراه ، قال عسى ان يكون نزع
عرق ، قال وهذا عسى ان يكون نزع عرق .

قال الشيخ هذا القول من السائل تعريض بالريبة كأنه يريد نفي الولد بحكم
الذي ﷺ فان الولد لغيره ولم يحسم خلاف الشبه والاثبات دلالة يجب الحكم
بها . وصرب له المثل بما يوجد من اختلاف لأنون في الابلى وحلقها ولقدحها واحد .
وفي هذا اثبات اقياس وبيان ان المتشابهين حكمهما من حيث اشتبهوا واحد .
وبه دليل على ان الرجل اذا ولدت له امرأته ولداً وقال ليس مني لم يصبر
قدقاً لها بنفس هذا القول لحوازه ان يكون ليس منه لكن لغيره بوطى شبهة
او من روج متقدم .

وبه دليل على ان اخذ لا يجب في المكاني وانما يجب بالتدفع الصريح

ومن باب ادعاء ولد الزنا

قال ابو داود : حدثني يعقوب بن ابراهيم قال حدثنا معمر عن سالم يعني

ابن أبي ثعلبة قال حدثني بعض صحابنا عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ لا مساعاة في الاسلام من ساعى في الجاهلية فقد لحق بعصيته ومن ادعى ولداً غير رشدة فلا يرث ولا يورث .

قال شيخ المساعة الزنا ، وكان الأصمعي يحمل المساعة في الاماء دون الحرائر وذات الأسن يسعين باليمن فيكنهن لهم بضرائب كانت عليهن فأبطل الله ﷻ المساعة في الاسلام ولم يلحق النسب لها وعفا عما كان منها في الجاهلية والحق النسب به ، ويقال هذا ولد رشده ورشدة لعنات .

قال ابودود : حدثنا شيبان بن فروخ قال حدثنا محمد بن راشد قال وحدثنا الحسن بن علي قال حدثنا يزيد بن هارون قال حدثنا محمد بن راشد وهو انتم عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي ﷺ قضى ان كل مستلحق استلحق بعد ابيه الذي يدعى له ادعاء وورثته فقضى ان من كان من امة بملك يوم اصحابها فقد لحق ، من استلحق وليس له مما قسمه فله من ميراث شئ وما ادرك من ميراث لم يقسم فله نصيبه ولا يلحق اذ كان ابوه الذي يدعى له انكره ، فان كان من امة لم يملكها او من حرة ناهر بها فانه لا يلحق ولا يورث . وان كان الذي يدعى له وهو ادعاء فهو ولد ذرية من حرة كانت او امة .

قال الشيخ هذه احكام وقعت في اول زمان الشريعة وكان حدودها بين الجاهلية وبين قيام الاسلام ، وفي صاهر هذا الكلام نمقد واشكال ، ونحير ذلك وبينه ان اهل الجاهلية كانت لهم امهات ساعين وهن البغايا اللواتي ذكرهن

الله تعالى في قوله (ولا تكرر هوأفتياكم على البغاء) اذ كان ساداتهم يأمرون
بين ولا يحتجبون فأتا جاءت الواحدة منهم بولد وكان سيدها يظاها وقد
وطئها غيره بالزنا فوجبا ادعاء الزاني وادعاء السيد فحكم الله بالولد لسيدها لأن
الأمة فراش له كالخرة ونفاه عن الزاني فان دعى للزاني مدة وبقي على ذلك
الى ان مات السيد ولم يكرر ادعاء في حياته ولا انكره ، ثم دعاه وورثه بعد
موته واستلحقوه فانه يلحق به ولا يرث اياه ولا يشارك اخوته الذين استلحقوه
في ميراثهم من ابيهم اذا كانت القسمة قد مضت قبل ان يستلحقوه الورثة وجهلى
حكم ذلك حكم ماضى في الجاهلية قصفا عنه ولم يرد الى حكم الاسلام ، فان
ادرك ميراثا لم يكن قد قسم الى ان ثبت نسبه باستلحاق لورثة اياه كان
شريكمهم فيه اسوة من يساويه في النسب منهم فان مات من اخوته بعد ذلك
احد ولم يخلف من يحجبه عن الميراث ورثه فان كان سيد الأمة انكر الحمل
وكان م يدعه فانه لا يلحق به وليس لورثته ان يستلحقوه بعد موته ، وهذا
شبيه بقصة عبد بن زمعة وسعد بن مالك ودعواهما في ابن امة زمعة ، قال سعد
ابن اخي عهد اليّ فيه اخي ، وقال عبد بن زمعة اخي ولد على فراش ابني فقضى
رسول الله ﷺ بالولد للفراش فصار ابن زمعة - وستذكر هذا الحديث في موضعه
من هذا الكتاب ونورده هناك شرحا وبياناً ان شاء الله تعالى « ١ » .

« ١ » جاء هذا في النسخة المصرية مائص : آخر الجلد الثاني من كتاب معالم السنن
ويشتمل في الجلد الثالث (ومن باب الفاقة) والحمد لله رب العالمين وصلي الله
على سيدنا محمد وآله الطاهرين وحسيننا الله ونعم الوكيل ام . وهذا آخر
الموجود في دار الكتب المصرية .

ومن باب القافة ١٠

قال ابو داود : حدثنا مسدد وعثمان بن ابي شيبة اللعني وابن السرح قالوا حدثنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت دخل علي رسول الله ﷺ قال مسدد وابن السرح يوماً مسروراً ، وقال عثمان يعرف اساري وجهه ، فقال اي عائشة لم تحري ان تجزأ المسلي رأي زيداً واسامة قد غطيا رؤسهما بغطيفة وبيت اقدامهما ، فقال ان هذه الأقدام بعضها من بعض . قال ابو داود كان اسامة اسود وكان زيد ابيض .

قال الشيخ فيه دليل على ثبوت امر القافة وصحة لنولهم في الحاق الولد وذلك ان رسول الله ﷺ لا يظهر السرور الا بما هو حق عنده ، وكان الناس قد اوثقوا بأمر زيد بن حارثة وابنه اسامة وكان زيد ابيض وجاء اسامة اسود ، فلما رأى الناس في ذلك وتكلموا بقول كان يسو رسول الله ﷺ صامه فلما سمع هذا القول من مجزأ فرج به وسرى عنه .

ومر اثبت الحكم بالقافة عمر بن الخطاب وابن عباس وعطاء ومالك والأوزاعي

١٠ قد انتهت النسخة المصرية كما علمت وبقي عندنا من الأصول النسخة الطرطوشية وهي كلمة الكتب الا ان السند محذوف فيها كما ذكرنا . والناسخ العلامة الطرطوشي ربما لحص كلام الخارج وهو عنه بالمعنى . وبقي الجزء الثاني من نسخة الأحمدي وهذا الجزء ليس احياناً للأول وبين استساخها نحو مائة وخمسين سنة كما اشرت اليه في المقدمة وقد قص فيه من هذا الباب الى كتاب الحدود وقص فيه ايضاً كتب القضاء والعلم والجهاد والحيد ولعلها في اخيه المفقود نظراً لتقديم والتأخير الواقع في اصل سنن ابي داود . ويكون اهتمامنا بها على النسخة الطرطوشية لا غير ، وقد تكلفت مشقة عظيمة في استساخها عنها بغض النظر لردامة خطها وقلة الانحجام ليها وانه الموفق اه م .

والشعبي واحد وعنة اهل الحديث .

وقال اهل الرأي في الولد المشكك يدعيه اثنان يقضي به لهما وابطلوا حكم بالثقة .

وختلفت اقوالهم في ذلك فقال ابو حنيفة بلحق الولد برجلين وكذلك

ناصر آيين . وقال ابو يوسف بلحق برجلين ولا يلحق بأمرأتين .

وقال محمد بلحق بالآباء وان كانوا ولا يلحق بالأم وحده .

واختلف القائلون بالثقة اذ اختلفت ان الولد معها جلياً .

قل انثاقمي اذ كان الولد كبيراً قيل له انتسب في بيتها شئت . وقال ابو

نور يعقق بهما . (برهاننا في ثاقمه) «١» وقاله عمر .

وقوله نعرف ابنا زير وجهه . قل ابو عبيد الأسارى اخطوط في الوجه والجبهة .

ومن باب من قال في القرعة اذا نمازها في الولد ~~من~~

قال ابو داود : حدثنا مسدد ثنا يحيى عن الأجلح عن شعبي عن عبد الله بن

الحليل عن زيد بن ارقم قال : كنت جالساً عند النبي ﷺ فجاء رجل من اليمن

فقال ان ثلاثة نفر من اهل اليمن اتوا علياً بمختصمون اليه في ولد وقد وقعوا على

امراة في شهر واحد فقال لأثنين طيب بالولد هذا فدايها ثم قال لأثنين طيبا

بالولد هذا فطيبا ثم قال لأثنين طيبا بالولد هذا فطيبا . فقال لهم شركاء

متشاكسون افي مفرع بينكم من فرع ولد الولد وعليه لصاحبيه ثلثا لدية فأقرع

بينهم فحمله ابن قرع فضحك رسول الله ﷺ حتى بدت اصراسه او تو جذه .

قال الشيخ : فيه دليل على ان الولد لا يدعى بأكثر من اب واحد وفيه

البات القرعة في امر الولد واحقاق القارع وثلاثة موضع غير هذا . في العتق

١٢٥٠ هـ ان الكلمتان تصدر على قهها ومكدا وسمها قريياً ويراجع مذهب في نوري ذلك اهم

وتساوي البنتين في الشيء بتداعاه النان فصاعداً وفي الخروج بالنسبة في الأستغفار وفي قسم الموارث وأقرر المخصص بها . وقد قال بجميع وجوهها نفر من «العلماء» ومنهم من قل بها في بعض هذه المواضع ولم نقل بها في بعض . ومن ذهب إلى ظاهرها استحق بن راهوية وقال هو السنة في دعوى الولد . وقال به الشافعي قديماً . وقيل لأحمد في حديث زيد . وقد قل حديث إقافة أحب إلي وقد شكك بعضهم في إسناده .

حججنا ومن باب وجوه إلحاق التي كان يتكاح بها أهل الجاهلية عليهم السلام قال يودود : حدثنا أحمد بن صالح ثناء بن عيسى بن خالد حدثني يونس بن يزيد قال : قال محمد بن مسلم بن شهاب أخبرني عمرو بن أزيير أن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ أخبرته أن النكاح في الجاهلية على أربعة أنحاء فنكاح بها نكاح الناس اليوم يخطب الرجل إلى رجل وبته بصدقها ثم ينكحها . ونكاح آخر كان الرجل يقول لأمرأته إذا طهرت من طمث أو سالي لي فلان فاستبضي منه ويصترها زوجها ولا يمسا بداً حتى يتبين حملا من ذلك لرجل الذي يستبضع منه ، فإذا بين حملها صارت زوجها إن حب وانما يفعل رغبة في نجابة الولد فكان هذا النكاح يسمى نكاح الاستبضاع .

ونكاح آخر يجتمع الرهط دون العشرة فيدخلون على المرأة كلهم بصبيها فإذا حملت ووضعت ومراياها بعد أن تضع حملها أوسدت أيهم فلم يستمع رحن منهم أن يتنعم حتى يجتمعوا بعدها فتقول لهم قد عراهم الذي كان من أمركم وقد ولدت وهو بك يا فلان فتسمى من أحبت منهم بأخته فيدعق به ولده .

ونكاح وابع يمتنع الناس الكثير لا تمتنع من جاءها وهن البغايا كن
ينصبن على ابوابهن رايات يكن علماً لمن ارادهن دخل عليهن ، فأذا حملت
فوضعت حملها اجمعوا لها ودعوا لم القافة ثم الحقوا ولدها بالذي يرون فالتاطله
ودعى ابنه لا يمتنع من ذلك ، فلما بعث الله محمداً ﷺ هدم نكاح اهل الجاهلية
كله الا نكاح اهل الاسلام اليوم .

قال الشيخ العثم دم الحيض ، وقولها التاطله معنى استلغته ، واصل الواط
الأصاق .

ومن باب الولد للقراش

قال ابو دؤد : حدثنا سعيد بن منصور ومسدد قالوا حدثنا سفيان عن الزهري
عن عمروة عن عائشة اختصم سعد بن ابي وقاص وعبد بن زمعة الى رسول الله
ﷺ في ابن امة زمعة ، فقال سعد اوصاني اخي عتبة اذا قدمت مكة ان انظر
الى ابن امة زمعة فاقبضه فإنه ابنه . وقال عبد بن زمعة اخي ابن امة ابي ولد
على فراش ابي فرائى رسول الله ﷺ شبيهاً بيناً يشبه فقال الولد للقراش واحتجني
منه يا سودة ، زاد مسدد وقال هو اخوك يا عبد .

قال الشيخ : قد ذكرنا ان اهل الجاهلية كانوا يقتنون الولائد ويضربون
عليهم الضرائب فيكفون بالفجور ، وكان من صيرتهم الخافق النسب بالزناة
اذا ادعوا لولد كمرو في النكاح ، وكانت زمعة امة كان يلتم بها وكانت له
عابها خريبة فظهر بها حمل كان يظن انه من عتبة بن ابي وقاص وهلك عتبة
كافراً لم يسلم فهدى الى سعد اخيه ان يستلحق الحمل الذي بان في زمعة وكان
زمعة ابن يقال له عبد نخاصم سعد عبد بن زمعة في القلام الذي ولدته الأمة

فقال سعد هو ابن أخي علي ما كان عليه الأمر في الجاهلية - وقال عبد بن رمة بل هو أخي ولد علي فراش أبي علي ما استقر حكم الإسلام ففضى به رسول الله ﷺ لعبد بن رمة وابطل دعوى الجاهلية -

قال الشيخ فيه أثبت الدعوى في الولد كهي في الأملاك والأموال وإن الأمة فراش كالحرمة ، وإن للورثة أن ينفروا بوارث لم يكن وانهم إذا اجتمعوا على ذلك ثبت نسبهم ولحق بأنسبهم ، فإن قيل قال جمع ورثة رمة لم ينفروا بأن هذا العلامة ابن لرمة ، وإنما جرى في هذه القصة ذكر عبد بن رمة فقد قيل قد روى أنه لم يسكن لرمة معه يوم مات وارث غير عبد بن رمة وكان عبد بن رمة بجميع الورثة ، وقد لا يسكن أنه ان ثبت كونه من الورثة أن تكون قد وكلت أخاها بالدعوى أو يكون قد أقرت بذلك عند رسول الله ﷺ وإن لم تذكر في القصة .

قال الشيخ : والاعتبار في هذا إنما هو بقول من استحق المال بالأثر سواء كان ذلك من نسب أو زوجية فلو كان له ابن واحد فأدعى أخا لحق به لأن جميع الورثة وإن كانت معه زوجة فأنكرت لم يثبت النسب ولو كان الوارث بنتاً واحدة فأقرت به لم تلحق لأنها لا ترث جميع المال إلا أن تكون ممتعة فتلحق لأنها ترث جميع المال نصف بالنسب والباقي بالولاء ، كل هذا على مذهب الشافعي .

وفي قوله احتجبي منه : سودة حجة لمن ذهب إلى أن من جبر بامرأة حرمت على ولادته ، وأبوه ذهب أهل الرأي وسفهاء الثوري والأوزاعي واحد لأنه لما رأى الشبه بعنة علم أنه من مائه فأجروا في التحريم بحري النسب وامرأها

بالاحتجاب منه . وقال مالك والشافعي وأبو ثور لا تحرم عليه ، ونزلوا قوله لسورة احتجبي منه على معنى الاستحباب والأستظهار بآثاره عن الشبه وقد كان جائزاً أن لا يردّها لو كان اخلا ثبت النسب . ولأزواج النبي ﷺ في هذا الباب ما ليس لغيرهن من النساء لقوله تعالى (يا نساء النبي لستن كأحد من النساء) الآية .

وبستل بالشبه في بعض الأمور لنوع من الاعتبار ثم لا يقطع الحكم به ، الا ترى أن النبي ﷺ قال في قصة الملائكة ان جاءت به كذا وكذا فما اراد الا كذب عليها ، وان جاءت به كذا وكذا ، اراد الا صدق عليها فجاءت به على اليمين المكروه ثم لم يحكم به ، وانما يحكم بالشبه في موضع لم يوجد منه شيء اقوى منه كالحاكم بالقصة . وابطال معنى الشبه في الملائكة لأن وجود الفرائض اقوى منه . وهذا كما يحكم في الحادثة بالقياس اذا لم يكن فيها نص في هذا الباب فذا وجد فيها ظاهر « ١ » ترك له القياس .

وفي قوله هو اخوك يا عدين زمعة ما قطع الشبه ورفع الأشكال . وفي بعض الروايات احتجبي منه فإنه ليس لك بأخ وليس بالثابت .

قال أبو داود : حدثنا زهير بن حرب حدثنا يزيد بن هارون اخيه ما حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال : قام رجل فقال يا رسول الله ان فلاناً ابني صاهرت بأمة في الجاهلية فقال رسول الله ﷺ لا دعوة في الاسلام ذهب امر الجاهلية الولد للفراش وللعاهر الحجر .

قال الشيخ : المدعوة بكسر الدال ادعاء الولد . وقوله الولد للفراش يريد

أصاحب القرائش . وقوله وللمأهر الحجر بحسب أكثر الناس ان معنى الحجر
 هنا الرجم بالحجارة ، وليس الأمر كذلك لأنه ليس كل زان يوجم وإنما
 يوجم بعض الزناة وهو المحض ؛ ومعنى الحجر هنا الحرمان والحياة كقولك
 إذا خيبت الرجل وآيسته من الشيء مالك غير التراب وما في يدك غير الحجر
 ونحوه . وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال إذا جاءك صاحب الكلب يطلب
 ثمنه فاملا كفه تراباً ، يريد ان الكلب لا يثمن له فضرب التل بالتراب الذي
 ليست له قيمة ومثله قول الشاعر :

تراب لأهلي لا ولا نعمة لهم لشد إذا ما قد تعبني أهلي
 أي لا طاعة لهم ولا قبول لقولهم ولذلك عطف عليه بلا ، ولو كان معناه
 الأثبات لم يسبق عليه بحرف النفي .

قال أبو داود : حدثنا موسى بن اسماعيل حدثنا مهدي بن ميمون أبو يحيى
 حدثنا محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب عن الحسن بن محمد مولى الحسن بن علي بن
 أبي طالب رضي الله عنه عن رباح . قال زوجني أهلي أمة لهم رومية فوكت
 عليها فولدت غلاماً اسود مثلي فسميته عبد الله ، ثم وكت عليها فولدت غلاماً
 اسود مثلي فسميته عبد الله ، ثم طين لها غلاماً لأهلي رومي يقال له يوحنا
 فوطئها بلسانه فولدت غلاماً كأنه ورغة من الورغات فقلت لها ما هذا قالت
 هذا ليوحنه فرفضا الى عثمان احسبه قال مهدي قال فسألهم فاعترفا فقال لها
 اترضيان ان اقضي بينكما فضاء رسول الله ﷺ ، قضى ان الولد للفرش واحسبه
 قال فجلدها وجلده وكانا مملوكين .

قال الشيخ : قوله ماين معناه فطن يقال طبن الرجل للشيء وثبن طنتا وطبابة
إذا فطن له ومعناه انه فطن بشر وخبثها . قال كثير : طبن اعدو لها فغير حالها .
ومن باب من هو احق بالولد

قال ابو داود : حدثنا محمود بن حنبل السلمي حدثنا الوليد عن ابي عمرو يعني
الأوزاعي حدثني عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عبد الله بن عمرو ان امرأة
قلت يا رسول الله ان ابني هذا كان بطني له وعاء وثديي له سقاء وحجري له
حواء وان اباه طلقني واراد ان يتزوجه مني ، فقل لارسول الله ﷺ انت احق
به ما لم تنكحي .

قال الشيخ : الحواء اسم للمكان الذي يحوي الشيء ، والحواء ايضا اخية
تضرب ويبداني بينها يقل هو لآء اهل حواء واحدة ، ومعنى هذا الكلام معنى
الأدلاء بزيادة الحرمة وذلك انها شاركت الأب في الولادة ثم استبدت بهذه
الأمر خصوصا وهي معاني الحضانة من حيث لا شركة للأب فيها واستحقت
التقدم عند المنازعة في امر الولد .

ولم يختلفوا ان الأم احق بالولد الطفل من الأب ما لم تزوج فإذا تزوجت
فلا حق لها في حضانه ، فإن كانت لها ام فأما تقوم مقامها ثم الجدات من قبل
الأم احق به ما بقيت مهن واحدة .

قال ابو داود : حدثنا الحسن بن علي حدثنا عبد الرزاق وابو عاصم عن ابن
جرير اخبرني زياد عن هديل بن مسامة ان ابا ميمونة سلى مولى من اهل المدينة
رجل صدق قال بينما انا جالس مع ابي هريرة جاءته امرأة فارسة معها ابن
لها فدعياه وقد طلقها زوجها ، فقالت يا ابا هريرة ورطت بالفرسية زوجي

يريد ان يذهب بأبني فقال ابو هريرة استهما عليه وورطن لما بذلك فجاء زوجها فقال من يحاقني في ولدي فقال ابو هريرة اللهم اني لا اقول هذا الا اني سمعت امرأة جاءت الى رسول الله ﷺ وانا فاعد عنده فقالت يا رسول الله ان زوجي يريد ان يذهب بأبني وقد سقاني من بئر ابي عبة وقد نفعتني فقال رسول الله ﷺ استهما عليه فقال زوجها من يحاقني في ولدي فقال النبي ﷺ هذا ابوك وهذه امك اخذ بيد ابهما شئت فاخذ بيد امه فاطلقت به .

قال الشيخ : وهذا في الغلام الذي قد عقل واستغنى عن الحضانة فإذا كان كذلك خير بين ابويه .

واختلف فيه فقال الشافعي اذا صار ابن مبيع لو ثلثي سنين خير ، وقال احمد يخير اذا كبر . وقال اهل الرأي والثوري الأم احق بالغلام حتى يأكل وحده ويلبس وحده والحارثية حتى تحيض ثم الأب احق بالابن .

وقال مالك الأم احق بالجوارى وان حضض حتى ينكحس والغلمان فهي احق بهم حتى يحتلموا .

ويشبه ان يكون من ترك التخيير وصار الى ان الأب احق به اذا استغنى عن الحضانة لما ذهب الى ان الأم انما حظها الحضانة لأنها ارقق به فإذا جاوز الولد حق الحضانة فإنه الى الأب اخرج للعايش والأدب ، والأب ابصر بأسبابها واوفى له من الأم ولو ترك الصبي واختياره مل الى البطالة .

ومن باب في نفقة المبتوتة —

قال ابو داود : حدثنا القعنبي عن مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود ابن سفيان عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس ان ابا عمرو بن

حدثنا ثلقم ابنة وهو نائب فأرسل النبي ﷺ وكبله بشعر فتسحطته فقل والله
صليت صبيحة من شبيء بجمت رسول الله ﷺ فدكرت ذلك له فقال لها ليس لك
عليه نفقة و مره ان تعتد في بيت ام شريث ثم قل ان قلت امرأة يغشاها
اصح في اعتدي في بيت بن ام مكتوم فنه رجل عني نضعن ثيابك واذا
حلت ودرني فنت فلما حلت دكرت له ن معاوية بن في سفيان واباحم
حدثني فقال رسول الله ﷺ ما ابو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه وام معاوية
فصموك لا مال له انكمعي اسامة بن زيد قالت فكرهته ثم قال انكمعي اسامة
بن زيد وكرهته حمل الله فيه حياء كثيرا واعتطت .

قال الشيخ : معنى النية هنا الطلاق وقد روى انها كانت آخر تطليقة بقيت
لها من الثلاث . وفيه دليل ان المطلقة ثلاثا لا نفقة لها ، واختلف فيها فقالت
عائشة لا نفقة لها ولا سكنى الا ان تكون حاملا وروى ذلك عن ابن عباس
واحمد وروى عن دأمة انها قالت لم يجعل رسول الله ﷺ سكنى ولا نفقة .
وقالت دأمة ما سكنى والنفقة حاملا كانت او غير حامل . وقاله عمر
وسفيان واهل الرأي .

وقالت عائشة لم السكنى ولا نفقة قاله مالك والأوزاعي وابن في بلي
واشعبي وان السبب وحسن وعطاء والشعبي ، واحتجوا بقوله (مسكنوه)
لآية فوجب السكنى مما ، ولم نقل النبي ﷺ اياها من بيت احبها الى بيت
بن ام مكتوم فليس فيه بطل السكنى بل فيه تبايه وانما هو اختيار لموضع
السكنى .

و اختلف في سبب ذلك فقالت عائشة كانت دأمة في مكان وحسن تغيب

طليها فرخص لها رسول الله ﷺ في الانتقال .

وقال ابن المسيب انما نقلت عن يمت احكامها لطول اسانها وهو معنى قوله (ولا يخرج الا ان يأتين بفاحشة مبينة) الآية وقد بيناه .

ومن باب المبثوقة تخرج بالنهار .

قال ابو داود : حدثنا احمد بن حنبل حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريج قال اخبرني ابو الزبير عن جابر قال طلقت خالتي ثلاثاً خرجت تجمدةً تخلصاً لها فلفها رجل فيها فأتني النبي ﷺ فذكرت له ذلك فقال لما اخرجني فخذى نكلك لعلك ان تصدقي منه او تفعل خيراً .

قال الشيخ : وجه استدلال ابي داود منه في ان للمبتدة من الطلاق ان تخرج بالنهار هو ان النخل لا يحد عادة الانهاراً ، وقد نهي عن حداد الليل ونخل الأنصار قريب من دورهم فهي اذا خرجت بكرة للجداد رجعت الى بيتها للمبيت . وهذا في المبتدة من التطليقات الثلاث .

فأما الرجعية فأنها لا تخرج ليلاً ولا نهاراً .

وقال ابو حنيفة لا تخرج للمبتوقة ليلاً ولا نهاراً كالرجعية وقال اشافعي تخرج نهاراً لا ليلاً على ظاهر الحديث .

ومن باب اعداد المتوفى عنها .

قال ابو داود : حدثنا القعني عن مالك عن عبد الله بن ابي بكر عن حميد عن نافع عن زيب بنت ابي سلمة ، قالت سمعت ابي ام سلمة تقول حانت امرأة الى رسول الله ﷺ فقالت يا رسول الله ان ابنتي ثوى عنها زوجها وقد اشتكت عليها انكحها فقال رسول الله ﷺ لا مرتين او ثلاثاً كل ذلك

يقول لا ثم قال رسول الله ﷺ إنما هي أربعة أشهر وعشر وقد كانت احداً كن في الجاهلية ترمي بالبعرة على رأس الحول ، قال حميد فقلت لزيب وما ترمي بالبعرة على رأس الحول ، فقالت زيب كانت المرأة اذا توفى عنها زوجها دخلت حفشاً ولبست شريفاً ولم تمس طيباً ولا شيئاً حتى تم بها سنة ثم توفى يدابة حمار او شاة او طائر فتفتض به فقلاً تفتض بشيء الامات ثم تخرج فتعطي برة فترمي بها ثم ترجع بعد ما شامت من طيب او غيره .

قال الشيخ : قال القاضي تفتض هو من نفضت الشيء اذا كسرته او فرقته ومنه فض خاتم الكتاب (ولا تفضوا من حولك) اي تكسر ما كانت فيه من اعدة وتخرج منه بالدابة . والحفش البيت الصغير ، ومعنى رميها بالبعرة اي كأنها تقول كان جلوسها بالبيت وحبسها نفسها سنة كالرمية بالبعير في جنب ما كان يجب في حق الزوج .

ومن باب في المتوفى عنها تنتقل

قال ابو داود : حدثنا عبد الله بن مسلمة القاضي عن مالك عن سعد بن اسحاق ابن كعب بن عميرة عن عمته زينب بنت كعب بن عجرة ان القرية بنت مالك ابن سنان وهي اخت ابي سعيد الخدري اخبرتها بها جاءت الى رسول الله ﷺ نسأله ان يرجع الى اهله في بني خديرة فان زوجها خرج في طلب ابي له ابقوا حتى اذا كانوا بطرف اقصوم لحقهم فقتلوه فسألت رسول الله ﷺ ان ارجع الى اهلي فاني لم يتركني في مسكن بملكه ولا نفقة قالت فقال رسول الله ﷺ نعم قالت فخرجت حتى اذا كنت في الحجرة لو في المسجد دعاني لوامرني فدعيت له فقال كيف قلت فرددت عليه القصة التي ذكرت من شأن زوجي قالت

قَالَ امْكُثِي فِي بَيْتِكَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ، قَالَتْ فَأَعْتَدْتُ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا قَالَتْ فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ أَرْسَلَ لِي فَمَسَانِي عَنْ ذَلِكَ فَأَخْبَرْتُهُ فَاتَّبَعَهُ وَقَضَى بِهِ .

قَالَ الشَّيْخُ : فِيهِ أَنَّ لِمَتَوَفَى عَنْهَا زَوْجَهَا الْمَكْنِيَّ وَانْهِيَ لَا تَعُدُّ إِلَّا فِي بَيْتِ زَوْجِهَا . وَقَالَ أَبُو حَتِيفَةَ لَمَّا الْمَكْنِيَّ وَلَا تَبَيَّتْ إِلَّا فِي بَيْتِهَا وَتَخْرُجُ نَهَارًا إِذَا شَاءَتْ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَالثَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَاحْمَدُ . وَقَالَ عُمَرُ (ابْنُ الْحَسَنِ) الْمَتَوَفَى عَنْهَا لَا تَخْرُجُ فِي الْعِدَّةِ . وَعَنْ عَطَاءٍ وَجَابِرٍ وَالْحَسَنِ وَعَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ تَعُدُّ حَيْثُ شَاءَتْ .

وَفِي قَوْلِهِ لَا حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ بِمَدِّ أَذْنِهِ لَهَا فِي لَا تَقَالُ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ وَقُوعِ سَخِّ النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ أَنْ يَفْعَلَ .

❦ وَمِنْ بَابِ مَا تَحْذَرُ الْمَعْتَدَةُ ❦

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورِيُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَبِيرٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانٍ (ح) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْجَرَّاحِ الْقَهْطَانِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ يَعْنِي ابْنَ أَبِي بَكْرٍ السَّهْمِيِّ عَنْ هِشَامٍ وَهَذَا لَفْظُ ابْنِ الْجَرَّاحِ عَنْ حَفْصَةَ عَنْ مَعْطِيَةَ نِ النَّبِيِّ ﷺ قُلْ لَا تَحُدُّ الْمَرْأَةُ فَوْقَ ثَلَاثِ أَلْعَى زَوْجِ قُلُوبِهَا تَحُدُّ عَلَيْهِ أَرْبَعَةَ عَشَرَ وَعَشْرًا وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا ، لَا تَوْبُ عَصَبٍ وَلَا تَكْتَعِلُ وَلَا تَمْسُ طَبِيبًا إِلَّا أَدْنَى طَلْعَتِهَا إِنَّا طَهَرْتُمْ مِنْ مَجْبُضِهَا بِيَدِهِ مِنْ قُطْرٍ أَوْ اطْفَأَتْ قَالَ يَعْقُوبُ مَكَانَ عَصَبٍ أَلْأَمْضُولَا وَزَادَ يَعْقُوبُ وَلَا تَحْتَصِبُ .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَبِيرٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ حَدَّثَنَا بِدِيلٌ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ مَسْمُومٍ عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ

زوج النبي ﷺ انه قال المتوفى عنها زوجها لا تلبس المصفر من الثياب ولا
للشفة ولا الحلي ولا تختضب ولا تكتحل.

العصب من الثياب ما عصب غرله فصيح قبل ان يفسح كالبرود والخبر
ومحوء والمشق ما صبح بالمشق وهو يشبه المعرة وقوله بنبذة من فسطريد
اليسير منه والنبيذ القليل من الشبي والنبيذة قصيره وظهور الماء فيه لأنه نوى
بها القطعة منه .

واختلف فيما تحتبه المحرم من الثياب فقال الشافعي كل صنع كانت زينة
او وشي كان ثريته في ثوب او يلعب كان من العصب والخبرة فلا تلبسه المحرم
غليظاً كان او رقيقاً .

وقال مالك لا تلبس مصبوغاً بمصفر او ورس او زعفران .

قال الشيخ ويشبه ان لا يكره على مذهبه لبس المصب والخبر ومحوء وهو
اشبه بالحديث من قول من منع منه .

وقالوا لا تلبس شيئاً من الحلي . وقال مالك لا حائماً ولا حلة . والخضب
مكروه في قول الأكثر .

قال ابو داود حدثنا احمد بن صالح حدثنا ابن وهب اخبرني عروة
عن ابيه قال سمعت المنيرة بن الضعك يقول اخبرني ام حكيم بنت اسيد
عن امها ان زوجها توفي وكانت تشتكى عيقها فتكتحل بالجلء قال احمد
الصواب تكحل بالجلء فأرسلت مولاة لها الى ام سلمة فسألتها من كل
الجلء فقالت لا تكتحلي به الا من أمر لابد منه يشد عليك فتكتحلين
بالليل وتمسعينه بالنهار ثم قالت عند ذلك ام سلمة دخل علي رسول الله ﷺ

حين توفي أبو سلمة وقد جعلت على عيني صبراً فقال ما هذا يا أم سلمة
فقلت اما هو صبر يا رسول الله ليس فيه طيب قال انه يشب الوجه فلا
تجعله الا بالليل وتزعينه بالنهار ولا تمسحط بالطيب ولا بالحناء فانه
خضاب قات قات يأمر شيء امتشط يا رسول الله قال بالسدر تغلقين
به رأسك .

قال الشيخ : كحل الجلاء هو الأثمء لملوه البصر ومعنى يشب الوجه اى
يوقد اللون واصله من نشبت النار انشبهها اذا وقدها وخلف في الكحل
قل الشافعي كل كحل كان زينة لا خير فيه كالأثمء ونحوه مما يحسن موقعه
في عينها ، فأما الكحل الفارسي ونحوه اذا احتاجت اليه فلا بأس اذ ليس فيه
زينة بل يزبد العين مَرهاً وقبحاً .

ورخص في لكحل عند الضرورة اهل الرأي ومالك بالكحل لأسود
ونحوه عن عطاء والنخعي .

— ومن باب في عدة الحلال —

قال أبو داود : حدثنا سليمان بن داود المزني اخبرنا ابن وهب اخبرني
يونس عن ابن شهاب حدثني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ان اباہ كتب الى
عمر بن عبد الله بن الأرقم الزهري بأمره ان يدخل على سبيعة بنت الحارث
الأسلمية فيسألها عن حديثها وعما قال لها رسول الله ﷺ حين استفتته فكتب
عمر بن عبد الله الى عبد الله بن عتبة يخبره ان سبيعة اخبرته انها كانت تحت
سعد بن خولة وهو من بني عامر بن لؤي وهو ممن شهد بدرآ فتوفي عنها في حجة

الوداع وهي حمل فلم تنجب ان وضعت حملها بعد وفاته فلما تعالت من نفسها
تجملت للخطاب فدخل عليها ابو السبل بن يسكك رجل من بني عبد لدار
فقل لها مالي اراك متجملة بعنك ثريين انكاحك والله ما انت بتناكح
حتى يمر عليك اربعة شهر وعشر ، قالت سبعة فلما قل لي ذلك جمعت على نياي
حين امسيت فأنيت رسول الله ﷺ وسأته عن ذلك فأتاني بأني قد حلت
حين وضعت حملي وامرني بالتزويج ان يسألي

قال الشيخ : تعدت من نفسها اي طهرت من دمها واختلف العلماء فيه فقال
علي وابن عباس ينتظر المتوفى عنها آخر الأجرين ، ومما ان تكث حتى تضع
حملها فان كانت مدة الحمل من وقت وفاة زوجها اربعة اشهر وعشر فقد حلت
وان وضعت قبل ذلك تربصت الى ان تستوفي لمدة .

وقال عامة العلماء : انقضاء عدتها بوضع الحمل طالت لمدة او قصرت ، وهو
قول عمرو بن مسعود وابن عمر وابن عباس وابي هريرة وغيرهم من الصحابة ومالك والشافعي
والثوري واهل الرأي والشافعي .

قال ابو داود : حدثنا عثمان بن ابي شبة ومحمد بن العلاء قال علي بن ابي
وقال ابن العلاء اخبرنا ابو معاوية حدثنا الأعمش عن مسلم عن مسروق عن
عبد الله ، قال من شاء لاعنته لا نزلت سورة النساء القصوى بعد الأربعة
الأشهر وعشر .

قال الشيخ : يريد سورة ، مطلق ادان نزول هذه السورة كان بعد نزول
البقرة فقال في المطلق (ولولات لأحمال جالين من يضمن حملهن) وفي البقرة
(ولدين يتوفون منكم ويذرون أزواجا) الآية فظاهر كلامه يدل على انه

حمله على النسخ فذهب الى ان ما في سورة الطلاق ناسخ لما في سورة البقرة ،
وعامة العلماء لا يحملونه على النسخ بل يرتبون احدي الآيتين على الأخرى
فيحصلون التي في سورة البقرة في عدد الحواويل وهذه في الحواويل .
﴿ ومن باب في عدة ام الولد ﴾

قال ابو داود : حدثنا قتيبة بن سعيد ان محمد بن جعفر حدثهم (ح) وحدثنا
ابن المني حدثنا عبد الأعلى عن سعيد عن مطر عن رجاء بن حيوة عن فيصة
ابن ذؤيب عن عمرو بن العاص قال لا تلبسوا علينا سنة قال ابن مني سنة نبينا
ﷺ عدة المتوفي عنها اربعة اشهر وعشر يعني ام الولد .

قال الشيخ ' لا تلبسوا علينا سنة نبينا بحتمل وجين احدهما ان يريد بذلك
سنة كان يرويه عن رسول الله ﷺ نصاً والآخر ان يكون ذلك منه على معنى
السنة في الحراير ولو كان معنى السنة التوقيف لأشبه ان يصرح به وايضاً فان
التلبس لا يقع في النصوص انما يكون غالباً في الرأي .

وثأوله بعضهم على انه انما جاء في ام ولد بعينها كان اغتفها صاحبها ثم تزوجها
وهذه اذا مات عنها مولاه الذي هو زوجها كانت عدتها اربعة اشهر وعشراً
ان لم تكن حاملاً بلا خلاف بين العلماء .

واختلف في عدة ام الولد فذهب الأوزاعي وإسحاق في ذلك الى حديث
عمرو بن العاص وقالوا تعد ام الولد اربعة اشهر وعشراً كالخبرة . وقال ابن
المسيب وابن جبير والحسن وابن سيرين .

وقال الثوري واهل الرأي عدتها ثلاث حيض وقوله على وابن مسعود وعطاء والنخعي .
وقال مالك والشافعي واحمد عدتها حيضة ، وقوله ابن عمر وعروة والقاسم

والشمي والزهرى .

عن **ابو داود** : حدثنا **مسدد** حدثنا **ابو معاوية** عن **الأعمش** عن **ابراهيم** عن **الأسود** عن **عائشة** قالت سئل **رسول الله ﷺ** عن رجل طلق امرأته فتزوجت زوجاً غيره فدخل بها ثم طلقها قبل ان يواقعها تحل لزوجها الأول قالت قال **النبي ﷺ** لا تحل للأول حتى تنوق الآخر وينوق عسلتها .
قال **الشيخ** : العسيلة تصغير العسل وقيل ان الماء انما ثبت فيها على نية اللذة .
وقيل ان العسل قوئت وتذكر .

وقال **ابن النضر** فيه دلالة على انه ان واقعها وهي قائمة لو مضى عليها لا تحس باللذة فأنها لا تحل للزوج الأول لأنها لم تنفق المسيلة ، وانما يكون ذوقها بأن تحس باللذة .

كتاب الحدود

قال **ابو داود** : حدثنا **احمد بن حنبل** حدثنا **اسماعيل** عن **ابراهيم** حدثنا **ايوب** عن **عكرمة** ان **علياً** كرم الله وجهه احرق ناساً ارتدوا عن الاسلام فبلغ ذلك **ابن عباس** رضي الله عنه فقال لم اكن لأحرقهم بالنار ان **رسول الله ﷺ** قال لا تعذبوا بذاب الله وكنتم تأكلهم بقول **رسول الله ﷺ** فأنه قال من بدل دينه فاقتلوه فبلغ ذلك **علياً** فقال ويح ام **ابن عباس** .

قوله ويح ام **ابن عباس** لفظه لفظ الدعاء عليه ومعناه اللدح له والأعجاب

٩٠ ابتداء الجزء الثاني من نسخة الأحمدي .

بقوله وهذا كقول رسول الله ﷺ في أبي بصير وبيل أمه مسعر حرب وكقول
عمر رضي الله عنه حين أعجبه قول الوادعي في تفضيل سحران الحبل على المقاديف
هبت الوادعي أمه يريد ما أعلمه أو ما أصرب رأيه أو ما أشبه ذلك الكلام
وكقول الشاعر :

موت أمه ما بيعت الصبح غاديا وما ذ نرد الليل حين يوثوب
ويقال ويح وويس بمعنى واحد وقبل ويح كلمة رحمة وروى ذلك عن الحسن .
وقد اختلف الناس فيما كان من على كرم الله وجهه في أمر المرتدين قروي
عكرمة أنه أحرقهم بالنار ، وزعم بعضهم أنه لم يحرقهم بالنار ولكنه حفر لهم
أمرأيا ودخن عليهم واستنابهم فلم يتوبوا حتى قتلهم الدخان ، واحتج أهل الرواية
الأولى بقول الشاعر فيهم :

أنشدنا ابن الأعرابي عن أبي مبصرة عن الحبيدي عن سفيان بن عيينة عن
بعضهم في هذه القصة .

لقوم في المنايا حيث شامت إذا لم ترم بي في الحضرتين
إذا ما قربوا حطباً وناراً فذلك الموت تقدماً غير دين

زعموا أنه حفر لهم حفراً واشعل النار وأمر أن يرمى بهم فيها .

واختلف أهل العلم فيمن قتل رجلاً بالنار فأحرقه بها هل يفعل به مثل ذلك
أم لا ، فقال غير واحد من أهل العلم يحرق القاتل بالنار ، وكذلك قال مالك
والشافعي وأحمد بن حنبل وأبو حنيفة ، وروى معنى ذلك عن الشعبي
وعمر بن عبد العزيز .

وقال سفيان الثوري وأبو حنيفة وأصحابه يقتل بالسيف وروى ذلك عن عطاء .

قال ابو داود : حدثنا محمد بن سنان الياهمي حدثنا ابراهيم بن طهمان عن
عبد العزيز بن ربيع عن عبيد بن عمير عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول
الله ﷺ لا يجل دم امرئ مسلم يشهد ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله
الا في احدى ثلاث زنى بعد احصان فانه يرجم ورجل خرج محارباً لله ورسوله
فانه يقتل او يصلب او ينفي من الارض . او يقتل نفساً فيقتل بها .

قلت في هذا الحديث دلالة على ان الامام بالخير في امر المجاريين بين ان
يقتل لو يصلب او ينفي من الارض ، ولى هذا ذهب مالك بن انس وابو ثور .
وروى عن الحسن ومجاهد وعطاء والنخعي وقال الشافعي تقدم عليهم الحدود تقدر
جناياتهم لمن قتل منهم واخذ مالا قتل وصلب ، واذا قتل ولم يأخذ مالا قتل
ولم يصلب ودفع الى اوليائه لينفوه . ومن اخذ مالا ولم يقتل فطعت يده
اليمنى ورجله اليسرى وخلي ، ومن حضر وهيب وكثر او كان ردءاً يدفع
عنهم عزير وحسن . وروى معنى ذلك عن ابن عباس الا انه قال ان لم يقتل
ولم يأخذ مالا بقي ، ومن ذهب الى قول ابن عباس قتادة والنخعي .

وقال الأوزاعي يحرق من ذلك ومذهب ابى حنيفة واصحابه قريب من ذلك .
وفي قوله او يقتل نفساً فيقتل بها مستدل من جهة السموم من رأى قتل الحر بالعبد .

قال ابو داود : حدثنا مسدد حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا قرة بن خالد حدثنا
حميد بن هلال حدثنا ابو بردة عن ابى موسى ان رسول الله ﷺ بعثه الى اليمن
ثم اتبعه معاذ بن جبل ، قال فلما قدم عليه معاذ قال انزل واتى له وسادة واذا
رجل عنده ميثاق ، قال ما هذا قال هذا كان يهودياً فأسلم ثم راجع دينه دين
السوء قال لا اجلس حتى يقتل فضاء الله ورسوله ، قال اجلس نعم قال لا اجلس

حتى يقتل قضاء الله ورسوله ثلاث مرات فأمر به فقتل . مسندنا
قلت الظاهر من هذا الخبر انه رأى قتله من غير استئابة ولا استئابة وذهب
الى هذا الرأي عبيد بن عمير وطاوس ، وقد روى ذلك ايضاً عن الحسن البصري .
وروى عن عطاء انه قال ان كان اصله مسلماً فارتد فإنه لا يستتاب وان كان
مشرکاً فأسلم ثم ارتد فإنه يستتاب .

وقال اكثر اهل العلم لا يقتل حتى يستتاب الا انهم اختلفوا في مدة الاستئابة
فقال بعضهم يستتاب ثلاثة ايام فإن تاب والا قتل ، روى ذلك عن عمرو بن
الحطاب رضي الله عنه وبه قال احمد بن حنبل واسحق ، وقال مالك بن انس
اربي الثلاث حسناً وانه ليس بهنجي .

وقال ابو حنيفة واصحابه يستتاب ثلاث مرات في ثلاثة ايام . وقال الشافعي
في احد قوليهِ يستتاب فإن تاب والا قتل مكأنه ، قال وهذا ليس في النظر
وعن الزهري يستتاب ثلاث مرات فإن تاب والا ضربت عنقه .

قلت وروى ابو داود هذه القصة من طريق الحنفى عن يزيد بن ابى بردة
عن ابيه عن ابى موسى فقال فيها وكان قد استئيب قبل ذلك فرواها من طريق
المسعودي عن القاسم قال فلم يترك حتى ضرب عنقه وما استئابه .

ومن باب من سب النبي ﷺ

قال ابو داود : حدثنا عاد بن موسى الحنلى حدثنا اسمعيل بن جعفر المديني عن
اسرائيل عن عثمان الشحام عن عكرمة حدثنا ابن عباس رضي الله عنه ان اعمى
كانت له ام ولد تشتم النبي ﷺ وتقع فيه فنهاها فلا تنزعى فلما كان ذات ليلة
جعلت تقع في النبي ﷺ وتشتمه فأخذ العزل موضعه في بطنها وانكأ عليها

فقتلها فاهدر النبي ﷺ دمه .

المعول شبه المشعل ونصاه دقيق ماض ، وفيه بيان ان سائب النبي ﷺ مقتول وذلك ان لسب منها لرسول الله ﷺ ارتداد عن الدين ولا اعلم احداً من المسلمين اختلف في وجوب قتله ولكن اذا كان الساب دميّاً فقد اختلفوا فيه قتلى . مات بن اس من شتم النبي ﷺ من اليهود والنصارى قتل الا ان يسلم وكذلك قتل احمد بن حنبل ، وقال الشافعي يقتل الذي اذا سب النبي ﷺ ونبراً منه الامة .

واحتج في ذلك بخبر كعب بن الأشرف وقد ذكرناه في كتاب الجهاد .
وحكي عن ابي حنيفة انه قال لا يقتل الذي يشتم النبي ﷺ ما هم عليه من الشرك اعظم .

قال ابو داود : حدثنا هرون بن عبد الله ونصر بن الفرج قالوا حدثنا ابو اسامة عن يزيد بن زريع عن يونس بن عبيد عن حميد بن هلال عن عبد الله بن مطرف عن ابن ابي بركة قال كنت عند ابي بكر رضي الله عنه فتغيط على رجل فاشتد عليه فقلت فأذن لي يا خليفة رسول الله ﷺ اصرب عنقه قال فاذهبت كلتي غضبه فقام فدخل فارسل الي فقال ما الذي قلت آتفاً ، قلت ائذن لي اضرب عنقه قال اكنث فاعلاً لو امرتك قال نعم ، قال لا والله ما كانت لبشر بعد رسول الله ﷺ .

قلت ، اخبرني الحسن بن يحيى عن ابن اللندقي قال قال احمد بن حنبل في معنى هذا الحديث اي لم يكن لأبي بكر ان يقتل رجلاً الا بأحدى الثلاث التي قالها رسول الله ﷺ كفر بعد ايمان ، وزنا بعد احصان ، وقتل نفس بغير عس

وكان للنبي ﷺ ان يقتل .

قلت وفيه دليل على ان التميز ليس واجب وللإمام ان يميز فيما يستحق به التأديب وله ان يعفو فلا يفعل ذلك .

ومن باب في المحاربة

قال ابو داود : حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن ايوب عن ابي قلابة عن انس ان قوما من عكل اذ قال من عربية قدموا على رسول الله ﷺ فاحتوا المدينة فأمرهم النبي ﷺ بفتح وامرهم بيشربوا من ابيها والماء فاطلقوا فلما مضوا قتلوا راعي رسول الله ﷺ واستقوا لعم فبلغ نبي ﷺ خبرهم في اول النهار وأرسل في اثارهم وارفع النهار حتى حيي بهم فأمرهم فقطعت ايديهم وارجلهم وسر اعينهم واقفوا في الحرة يستسقون فلا يسقون .

قال ابو قلابة وهو لاء فوه قتلوا وكفروا بعد ايمانهم وحاربوا الله ورسوله قوله واجتروا مدينة معناه عاقوا المدينة واصابها الحوي لي بطونهم يقال اجنوب الكار اذ كرهت لاقومة به لتسرر باحقك فيه والفتح دوات المهر من الابل وحدثها نفحة .

قوله ستر عينهم يريد نه حكمهم بمسير محبة واشهور من هذا في كثير الروايات مثل باللام ي فقا عينهم قال ابو ذؤيب .

فالعين بعدهم كان حد اقها سمعت بشوك فهي عود ندمع وفي الحديث من العقه ان ابل الصدقة قد تجور لأين السبيل شرب الماء وذلك ان هذه الافاح كانت من ابل الصدقة ، روى ذلك في هذا الحديث من غير

هذا الطريق حدثناه ابن الأعرابي حدثنا أبو عوف حدثنا عمر حدثنا حماد حدثنا حميد وفادة وثبت عن ابن مكران عنه وقال فبعته رسول الله ﷺ في إبل الصدقة . وفيه إباحة التداءي بالحرم عند الضرورة لأن الأبول كلها نجسة من مأكول اللحم وغير مأكوله .

قال أبو داود حدثنا : عمران حدثنا الوليد عن الأوزاعي عن يحيى عن أبي غلابة عن أنس بن مالك وذكر القصة وقال فيها فبعته رسول الله ﷺ فاقه ما أتى بهم فأمر الله عز وجل [إنما حزناء الذين يجارون الله ورسوله ويسعون في الأرض مساداً] الآية .

القمامة جمع قمام وهو لدى شمع لأثر ويطلب الصلابة والمدرج . قلت وقد اختلف الناس فيمن نزلت فيه هذه الآية فروى مدرجاً في هذا الخبر أنها نزلت في هؤلاء ، وقد ذكر أبو غلابة أن هؤلاء قوم سرفوا وقتلوا وكفروا بعد إيمانهم وحاربوا الله ورسوله .

ودهب الحسن البصري أيضاً إلى أن الآية نزلت في الكفار دون المسلمين وذلك أن المسلم لا يحرب الله ورسوله ، وقال أكثر العلماء نزلت الآية في أهل الإسلام ، وللدليل على ذلك قوله [ألا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله عفود رحيم] والإسلام يحقر لهم قبل القدرة وبهذا فعمل أن للرد به للمسلمين ، فأما قوله يجارون الله ورسوله فمناه يجارون المسلمين الذين هم حزب الله وحزب رسوله فأضيف ذلك إلى الله وإلى الرسول إذ كان هذا الفعل في الخلاف لأمرهم إياه إلى معذرتهم ، وهذا كقولهم ﷺ من أدى لي ولياً فقد أدرى به جارياً .

قال ابو داود : حدثنا موسى بن اسماعيل حدثنا حماد اخبرنا ثابت عن انس وذكر الحديث قل ولقد رأيت احدى يدي بكدم الأرض بفيه عطشا حتى ماتوا . قوله بكدم الأرض اي يتناولها بفيه وبعض عليها بأستانه ، واصل الكدم العض والعرب تقول في قلة امرعى ما بقيت عندنا الا كدامة ترعاها الابل اي مقدار ما يتناولها بمقادير اسنانها .

وقد خفف الناس في تأويل هذا الصنيع من رسول الله ﷺ فروى عن ابن سيرين ان هذا انه كان منه قبل ان تنزل الحدود وعى ابي الزناد انه قال : لما فعل رسول الله ﷺ ذلك بهم اتزل الله الحدود فوعظه ونهاه عن المثلة فلم يعد . قلت وروى سليمان التيمي عن انس ان النبي ﷺ انما سئل اولئك لأنهم سملوا اعين الرعاة ، حدثني الحسن بن يحيى عن ابي المنذر عن الفضل بن سهل الأعرج عن يحيى بن غيلان عن يزيد بن زريع عن سليمان التيمي يريد انه انما اقتصر منهم على امثال فعلهم .

ومن باب الحد يشمع فيه

قال ابو داود : حدثنا يزيد بن خالد بن عبد الله بن موهب الطميداني وقبة بن سعيد قال حدثنا الليث عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها ان قريشا اهتم بشأن المرأة المخزومية التي سرقت فقالوا من يكلم فيها فقالوا ومن يحترق الا اسامة بن زيد حب رسول الله ﷺ فكلمه اسامة فقال رسول الله ﷺ يا اسامة اتشفع في حد من حدود الله ثم قام فاختطب فقال اما هلك الذين من قبلكم انهم كانوا اذا سرق الشريف تركوه واذا سرق الضيف افاءوا عليه الحد وايم الله لو ان فاطمة بنت

رسول الله ﷺ مبررات لم تطعت بعدها .

انما اشكر عليه الشفاعة في الحد لأنه لما تشفع اليه بعد ان يبلغ ذلك رسول الله ﷺ وارتفعوا اليه فيه فأما قبل ان يبلغ لأمام فإن الشفاعة جائزة والستر على المذنبين مندوب اليه ، وقد روى ذلك عن الزبير بن العوام وابن عباس رضي الله عنهما وهو مذهب الأوزاعي .

وقال احمد بن حنبل تشفع في الحد ما لم يبلغ السلطان .

وقال مالك بن أنس من لم يعرف بأذى الناس وانما كانت تلك مه ذمة فلا بأس ان يشفع له ما لم يبلغ لأمام .

وفيه دليل على ان القطع لا يزول عن اسارق بأن يوجب له استماع ولو كان ذلك مسقطاً عنه الحد لاشبه ان يطلب اسامة الى المسروق منه ان يهب منها فيكون ذلك اعود طليها من الشفاعة .

قال ابو داود : حدثنا محمد بن جعفر بن مسافر ومحمد بن سليمان الانباري قالا حدثنا ابن ابي قديك عن عبد الملك بن زيد نسيه جعفر الى سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل عن محمد بن ابي بكر عن حمزة عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ اقبلوا ذوي الهيئات عثراتهم الا الحدود .

قلت قال الشافعي في تفسير الهيئة من لم يظهر منه ريبة

وفيه دليل على ان الامام مخير في التعزير ان شاء عزر وان شاء ترك ولو كان التعزير واجباً كالحكم لكان در الهيئة وغيره في ذلك سواء .

ومن باب التوقيف في الحد

قال ابو داود . حدثنا موسى بن اسماعيل حدثنا حماد عن اسحق بن

عبد الله بن أبي طلحة عن أبي المنذر مولى أبي زر عن أبي أمية المخزومي أن النبي ﷺ أتى بلص قد اعترف اعترافاً ولم يوجد منه متاع فقال رسول الله ﷺ ما أخالك سرقت قال بلى فأعاد عليه مرتين أو ثلاثاً فأمر به فقطع . قلت وجه هذا الحديث عندي والله أعلم أنه ظن بالمتعرف بالسرقة غفلة أو يكون قد ظن أنه لا يعرف معنى السرقة ولعله قد كان مالاً له أو احتلسه أو نحو ذلك مما يخرج من هذا الباب عن معاني السرقة والمتعرف به قد يحسب أن حكم ذلك حكم السرقة فوافقه رسول الله ﷺ واستثبت الحكم فيه إذ كان من سنته أن الحدود تدرأ بالشبهات ، وروى عنه أنه قال : ادروا الحدود ما استطعتم وأمرنا بالستر على المسلمين فكم أن يتركوه وهو يجد السبيل إلى ستره فلما تبين وجود السرقة منه يثبتاً أقام الحد عليه وأمر بقطعه .

على أن في اسناد هذا الحديث مقالاً والحديث إذا رواه رجل مجهول لم يكن حجة ولم يجب الحكم به .

وفدروى تلقين السارق عن جماعة من الصحابة وأتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه برجل فسأله أسرقته قل لا قال فقال لا فتركه ولم يقطعه .

وروى مثل ذلك عن أبي الدرداء وأبي هريرة ، وكان أحمد واسحق لا يريان بأساً بتلقين السارق إذا أتى به ، وكذلك قال أبو ثور إذا كان السارق امرأة لو مصوقاً .

ومن باب ما يقطع فيه السارق

قال أبو داود : حدثنا أحمد بن حنبل حدثنا سفيان عن الزهري قال سمعته منه عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان يقطع في

ربع دينار فصاعداً قال وحدثنا محمد بن صالح قال حدثنا ابن وهب قال
اخبرني يونس عن ابن شهاب عن عمرو وعروة عن عائشة رضي الله عنها عن
السبي عليه السلام القطع في ربع دينار فصاعداً .

فوله القطع في ربع دينار فصاعداً معناه القطع الذي وجبه الله في المرة
أما يجب فيها بلغ منها ربع دينار وكان مودعه مورد التهديد ولتلك عرفه
بالألف واللام ليعقل انه اشارة الى معهود ، وهذا الحديث هو الأصل فيما يجب
فيه قطع الأيدي وبه نمتد السرققات وليه ترد قيمتها ما كانت من دراهم او
متاع او غيرها .

وروى ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وعثمان بن عفان وعلى
ابن ابي طالب وعائشة رضي الله عنها ، وبه قال عمر بن عبد العزيز وهو مذهب
الأوزاعي والشافعي ، وفيه يبطل مذهب اهل الظاهر فيه ذهبوا اليه من ايجاب
القطع في الكثير والقليل وهو مذهب الخوارج .

قال ابو داود . حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن نافع عن ابن عمر
رضي الله عنه ان رسول الله عليه السلام قطع في شئ قيمته ثلاثة دراهم .

قلت وذهب مالك في هذا وجعل الحد فيما يجب فيه القطع ثلاثة دراهم ،
ورد اليها قيم المروقات مما كانت ذهباً او متاعاً وما كان من شئ .

وقال احمد بن حنبل ان سرق ذهباً فبلغ ربع دينار قطع وان سرق فضة
كان مطلق الثلاثة دراهم قطع وان سرق متاعاً بلغ قيمته ربع دينار او ثلاثة
دراهم قولاً بالخبرين معاً .

قلت المذهب الأول في رد القيمة الى ربع الدينار اصح وذلك ان اصل النقد

في ذلك الزمان الدينار يوزن بمائة درهم ولم يجر أن يقوم الدينار بالدرهم
وهذا كتب في الصكوك قديماً عشرة دراهم وزن سبعة قصرفت الدراهم بالدينار
وحصرت بها والدينار لا يختلف فيه اختلاف الدراهم ، وقال رسول الله ﷺ
لما ذكروا من كل حال ديناراً .

وقد روى عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه قطع سارقاً في أربعة قومت
ثلاثة دراهم من صرف ثني عشر درهماً فدل على أن العبرة بالذهب ومن أحل
ذلك قومت الدراهم بها فليل من صرف ثني عشر درهماً بدینار .

ولما تقوى الحق بالدراهم فقد يجهل أن يكون ذلك من أجل أن الشيء الذي
قد جرت العادة بقومته بالدراهم ، وإنما تقوم لأثره تنفيساً بالدينار لأنها
انفس المتعودوا كرم جواهر الأرض فتكون هذه الدراهم الثلاثة التي هي من
الحصن قد تبلغ قيمتها ربع دينار والله أعلم .

قال أبو داود . حدثنا عثمان بن أبي شيبة ومحمد بن السري المصقلاني
وهذا لفظه قال حدثنا ابن نمير عن محمد بن اسحق عن أيوب بن موسى
عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنه قال قطع رسول الله ﷺ بدر حل في حين
قيمه دينار أو عشرة دراهم .

قلت وإلى هذا ذهب أبو حنيفة وأصحابه وحملوه حداً فيما ينقطع فيه اليد
وهو قول سفيان الثوري ، وقد روى ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه
قمت وهذا حكم تعبد وليس في موضع التحديد لأنه إذا كان السارق
مقتوفاً في ربع دينار فلا يكون مطلوباً في دينار أولى وكذلك إذا قطع
في ثلاثة دراهم يبلغ قيمتها ربع دينار وهو يشترط في عشرة دراهم أولى .

وقال بن أبي بلي وابن شبرمة لا يقطع نخس الا في خمسة درهم وقد روى
ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خلاف الرواية الاولى .
ومن باب ما لا قطع فيه .

قال ابو داود : حدثنا عبد الله بن مسامة عن مالك بن انس عن يحيى بن
سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان ان عبداً سرق ودياً من حائط رجل ففرسه
في حائط سيده فاستدعى صاحب الردي على العبد مروان بن الحكم فسجن
مروان العبد واراد قطع يده فانطلق سيد العبد الى رافع بن خديج فسأله
عن ذلك فأخبره انه سمع رسول الله ﷺ يقول لا قطع ولا نحر ولا كتر
ومضى معه الى مروان فحدثه بذلك عن رسول الله ﷺ فأمر مروان
بالعبد فأرسل .

الودي صغر النخل واحسنه ودبة واكثر جدر النخل ومعنى النحر في هذا
الحديث ما كان معلقاً بالنخل قل ان يجد ويحرز وعلى قوله الشعبي قال
حوائط المدينة يست بحرز واكثرها يدخل من جوائها ومن سرق من حائط
شيئاً من ثمر معلق لم يقطع فإذا اواه الخربس قطع ولم يفرق بين الثمارة والثمار
الرطب وبين الدراهم والدينار ومائر الأمتعة في السارق اد سرق منها شيئاً من
حرز او غير حرز فبطلت قيمته ما يقطع فيه البد فإنه مقصوع .

وقال مالك في اشهر مثل قول الشافعي : وقال ابو حنيفة بظاهر حديث
رافع بن خديج فأسقط القطع عن سرق ثمر أو كثر أو حرز . وسير حرز
وقس عليها سائر المواكه الرطبة واللحوم والجبن ولأن والأشربة وسائر
ما كان في معناها .

قال أبو داود : حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا الليث عن ابن عجلان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص عن رسول الله ﷺ أنه منل عن الثمر المعلق قال ما أصاب منه من ذي حاجة غير متخذ خبئة فلا شيء عليه ومن خرج بشيء منه فعليه غرامة مثله والعقوبة ومن سرق منه شيئاً بعد أن يؤذيه الجربين فبلغ ثمن الجن فعليه القطع .

قلت هذا يؤيد ما ذهب إليه الشافعي في معنى الحديث الأول ويليق أن الحال لا تختلف في الأموال من جهة اعتبارها لكن تفتقر من جهة مواضعها التي تؤوبها ونحرزها ، وأما الخبئة فهو ما يحمله الرجل في ثوبه ، ويقال أصل الخبئة ذلاذل الثوب .

والجربين اليبس وهو حوز الثمار وما كان في مثل معناها كما كان المراح حوز الغنم ، وإنما تحوز الأشياء على قدر الامكان فيها وجريان العادة في الناس في مثلها . ويشبه أن يكون إنما أباح لذي الحاجة الأكل منه لأن في المال حق المشر فأذا ادله الضرورة إليه أكل منه وكان محسوباً لصاحبه مما طيه من الصدقة وصارت يده في التقدير كيد صاحبها لأجل الضرورة ، فأما إذا حل منه لي ثوب أو نحوه فإن ذلك ليس من باب الضرورة إنما هو من باب الاستحلال فيغرم ويعاقب ، إلا أنه لا قطع لعدم الحوز ومضاغة الغرامة نوع من الردع والتنكيل ، وقد قال به غير واحد من الفقهاء وقد بينا أنما يلزم في ذلك في باب الزكاة .

— ومن باب القطع في الخيانة والخلسة —

قال أبو داود : حدثنا نصر بن علي حدثنا محمد بن بكر حدثنا ابن جريج حدثنا

الزبير قال جابر بن عبد الله قال رسول الله ﷺ ليس على المسنوب قطع ومن انتهب نهبة مشهورة فليس منا .

وهذا الاسناد قال قال رسول الله ﷺ ليس على الخائن قطع .

قال ابو داود : حدثنا نصر بن علي اخبرنا عيسى بن يونس عن ابن جريج عن ابي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ مثله فزاد ولا على المختلس قطع .

قلت اجمع عامة اهل العلم على ان المختلس والخائن لا يقطعان وذلك ان الله سبحانه انما اوجب القطع على السارق . والسرقة انما هي اخذ المال المحفوظ سرا عن صاحبه والاختلاس غير محقق منه فيه . وقد قيل ان القطع انما سقط عن الخائن لأن صاحب المال قد اعان على نفسه في ذلك باثباته اياه وكذلك المختلس وقد يحتمل ان يكون انما سقط القطع عنه لأن صاحبه قد يمكنه رقهه عن نفسه بمجاهدته وبالأستفانة بالناس فأذا قصر في ذلك ولم يفعل صار كأنه اتى من قبل نفسه .

وحكي عن اياس بن معاوية انه قال يقطع المختلس ، ويحكي عن دود انه كان يرى القطع على من اخذ مالا لغيره سواء اخذه من حرز او غير حرز وهذا الحديث حجة عليه .

ومن باب من سرق من حرز

قال ابو داود : حدثنا محمد بن يحيى بن فارس حدثنا عمرو بن حماد بن طلحة حدثنا اسباط عن ممالك بن حرب عن حميد بن اخت صفوان عن صفوان بن امية قال كنت نائما في المسجد على خيصة لي ثمن ثلاثين درهما فجاء رجل فاخذ لسهامي فاخذ الرجل فأتى به النبي ﷺ فأمر به ليقطع فأتته ، فقلت

انقطعه من أجل ثلاثين درهماً انا ببيعة واستثنى منها ، قال فبلا كان هذا من قبل
ان تأتيني به .

قلت في هذا دليل على ان الحرز معتبر في الأشياء حسب ما تعارفه الناس
في حرر مثله ؛ وذلك ان الهم في المسجد الذي يفتنه الناس ولا يحجب عن دخوله
احد لا يقدر من الاحتراز والتحفظ في ثوبه على اكثر من ان يبسطه فينام عليه
او يوسده فيضع رأسه عليه ويشد طرفه في طرف يديه في نحو ذلك
من الأمور فإذا عتله منتهال فذهب به كان سارقاً له من حرز يجب عليه
ما يجب على سارق الأموال من الخزائن المستوتق منها بالأغلاق والأقفال ،
وفي معناه من وضع نفقته في كفه فطرقه انسان فإنه سارق يقطع يده كما لو اخذها
من صندوق او خزنة وكذلك هذا فيمن وضع ثوبه بين يديه واستنقع في ما فأخذه
أحد على وجه السرقة ويدخل في ذلك من اخرج متاعاً من حوائط وحل بغير
من قطار او اخذ متاعاً من فسطاط مضروب او من خيمة خربة صاحبها فنام فيها
او على باب فهذا كله حرز وما ينظر في هذا الباب الى سيرة الناس وعاداتهم في
احراز انواع الأموال على اختلاف اماكنها فكل ما كان مأخوذاً من حرز مثله
وكان مبلغه ما يجب فيه القطع وجب قطع يده سرقة .

واخرج من رأي شافعي للمسروق لا قطع فيه اذا ملكه نسرق ثل ان يرفع
الى الامام بقوله هبلا كان هذا قبل ان تأتيني به ، قلوا فقد دل هذا على انه
لوهبه منه او ابرأه من ذلك قبل ان يرفعه الى الامام سقط عنه قطع .
واختلف الفقهاء في هذا قل مالك والشافعي واحمد بن حنبل لا يسقط عنه
القطع وان وهب منه المتاع او باعه منه و ابرأه .

وقال أبو حنيفة رحمه الله إذا رد السرقة إلى أهلها قيل إن يرفع إلى الإمام
ثم أتى به الإمام فشهد عليه بشهود لم يقصع
وقال أبو حنيفة إذا ذهب له سرقة لم يقطع وحسه لا يفرق بين ذلك كان
قبل ربه إلى الإمام أو بعده .

ومن باب القطع في العارية إذا جعدت ~~فقطعت~~ .

قال أبو داود : حدثنا الحسن بن علي ومحمد بن خالد المصنف قالا حدثنا عبد الرزاق
عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه أن امرأة مخزومية كانت
تستعير الخنازير وتبيعده فأمر النبي ﷺ بقطع يديها .

قلت مذهب عامة أهل العلم أن المستعير إذا جعد العارية لم يقطع لأن الله
سبحانه لم يأمر بقطع على السارق وهذا خائن ليس بسارق .

وفي قوله لا قطع على الخائن دليل على سقوط القطع عنه ، وذهب الصحيح بن
راهوبة إلى إيجاب القطع عليه قولاً بظاهر الحديث .

وقال أحمد بن حنبل لا أعلم شيئاً يدفعه يعني حديث المخزومية .

قلت وهذا الحديث محتمل وليس مستقصي لفظه وسببنا قطع المخزومية
لأنها سرقت وذلك بين في حديث عائشة رضيها الله الذي رواه أبو داود في باب
قبل هذا .

قال أبو داود : حدث قتبية بن الليث عن بن شهاب عن عروة عن عائشة
رضي الله عنها أن قریشاً أهمهم شأن المرأة المخزومية التي سرقت فقالوا من يكلم
فيها رسول الله ﷺ فذكر القصة .

فولما أهمهم شأن المرأة المخزومية التي سرقت نهض بالسرفعة وبصرح بذكرها .

وربثت أنها سبب القطع لا جعد العارية وإنما ذكرت الاستعارة والمجد في هذه القصة تعريفاً لما يجلس صفتها إذ كانت كثيرة الاستعارة حتى عرفت بذلك كما عرفت بأنها مخزومية إلا أنها لما استمر بها هذا الصنع عرفت إلى السرقة وتجرأت حيث سرفت فأمر النبي ﷺ بقطعها .

وقد روى مسعود بن الأسود عن النبي ﷺ هذا الخبر قال سرفت قطيفة من بيت رسول الله ﷺ .

قلت وبيان هذا الحديث في حديث عائشة رضي الله عنها من رواية الليث عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال إنما هلك من كان قبلكم بأنه إذا سرق فبهم الشريف حر كره وإذا سرق فبهم الضعيف أقاموا عليه الحدود إنهم لو أن فاطمة بنت رسول الله ﷺ سرفت لقطعت يدها .

أفلا تراه يشتمل بالسرقة ويذكرها مرة بعد أخرى وفي ذلك بيان لما قلناه وأنما خلا بعض الروايات من ذكر السرقة لأن القصد إليها كان في سياق هذا الحديث إلى إبطال الشفاعة في الحدود والتخليط لمن دام تعطيلها ولم يقع العناية بذكر السرقة وبيان حكمها وما يجب على السارق من القطع إذ كان ذلك من القطع إذ كان ذلك من العلم المشهور المستفيض في الخاص والعام وقد أتى ما يجب على السارق من القطع إذ كان أتى الكتاب على بيانه فلم يضر ترك ذكره والسكوت عنه هنا والله أعلم .

ومن باب المجنون يسرق أو يصيب حداً .

قال أبو داود : حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس رضي الله عنه قال أتى عمر رضي الله عنه بمجنونة قد زنت فاستشار فيها أئماً فأمر بها عمر رضي الله عنه أن ترجم فترجمها على علي رضي الله عنه .

وجهه ، فقال ما شأن هذه فقالوا مجنونة بني فلان زنت فأمر بها ان ترجم ، فقال ارجعوا بها ثم اتاه فقال يا امير المؤمنين اما علمت ان القلم رفع عن ثلاثة عن المجنون حتى يبرأ وعن الثائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يعقل قال بلى قال فما بال هذه ترجم قال لا شيء قال فأرسلها قال فأرسلها قال فجعل يكبر . قلت لم يأمر عمر رضي الله عنه بترجم مجنونة مطبق عليها في الجنون ولا يجوز ان يخفى هذا ولا على احد ممن بحضوره ، ولكن هذه امرأة كانت تجن مرة وتفيق اخرى فرأى عمر رضي الله عنه ان لا يسقط عنها الحد لما يصيبها من الجنون اذ كان الزنا منها في حال الافاقة ، ورأى على كرم الله وجهه ان الجنون شبهة يدرأ بها الحد عن يتلى به والحدود تدرأ بالشبهات لعلها قد اصاب ما اصابا وهي في بقية من بلائها فوافق اجتهاد عمر رضي الله عنه اجتهاده في ذلك فدرأ عنها الحد والله اعلم بالصواب .

ومن باب الغلام يصيب الحد

قال ابو داود : حدثنا محمد بن كثير حدثنا سفيان حدثنا عبد الملك عمير حدثنا عطية ان قرظي قال كنت من سبي قريظة وكانوا ينظرون فيمن انبت الشعر قتل ومن لم ينبت لم يقتل فكنت فيمن لم ينبت .

قال ابو داود : حدثنا احمد بن حنبل حدثنا يحيى عن عبيد الله اخبرني نافع عن ابن عمر ان رسول الله ﷺ عرضه يوم اُخذ وهو ابن اربع عشرة سنة فلم يجره وعرضه يوم الخندق وهو ابن خمس عشرة فأجازه .

قلت اختلف أهل العلم في حد البلوغ الذي اذا بلغه الصبي اقيم عليه الحد ، فقال الشافعي اذا احتلم الغلام او بلغ خمس عشرة سنة فإن حكمه حكم البالغين

في لقاة الحد عليه وكذلك الجارية اذا بلغت خمس عشرة سنة او حاضت .
واما الانبات فانه لا يكون حداً للبلوغ وانما يفصل به بين اهل الشرك
فيقتل مقاتليهم ويترك غير مقاتليهم بالانبات .

وقال الأوزاعي واحدين حنل في بلوغ الغلام خمس عشرة سنة مثل قول
الشافعي . وقال احمد واسحق الانبات بلوغ يقام به الحد على من انبت .

وحكي مثل ذلك عن مالك بن انس في الانبات فاما في السن فانه قال اذا
احتلم الغلام لو بلغ من السن ما لا يتجاوز غلام الا احتلم فحكمه حكم الرجال
ولم يحمل الخمس عشرة سنة حداً في ذلك .

وقال سفيان سمعان الحلم اداء اربع عشرة واقصاء ثمان عشرة سنة فأذا
جاءت الحدود اخذنا بأقصاها .

وذهب ابو حنيفة الى ان تعدد البلوغ في استكمال ثاني عشرة سنة الا ان يحتلم
قبل ذلك ، وفي الجارية استكمال سبع عشرة سنة الا ان تحيض قبل ذلك .

قلت يشبه ان يكون المعنى عند من فرق بين اهل الاسلام وبين اهل الكفر
حين جعل الانبات في الكفار بلوغاً ولم يعتبره في المسلمين هو ان اهل الكفر
لا يوقف على بلوغهم من جهة السن ولا يمكن الرجوع الى قولهم لأنهم متممون
في ذلك لدفع القتل عن انفسهم ، فأما المسلمون ولولا دمهم فقد يمكن الوقوف
على مقادير استأنهم لأن استأنهم معفوطة واوقات اللواليد فيهم مؤرخة .

ومن باب الرجل يسرق في الثروة أعطاه .

قال ابو داود : حدثنا احمد بن صالح حدثنا عبد الله بن وهب اخبرني حبة
عن عياض بن عباس القتيبي عن شبيب بن تبيان وي زيد بن صبح الأصمعي

عن جادة بن أبي أمية قال كنا مع سر بن أرطاة في البحر فأتى سارق يقال له مصدق قد سرق بختبة فقال سمعت رسول الله ﷺ يقول لا تقطع الأيدي في السفر ولولا ذلك لقطعته .

قلت يشبه أن يكون هذا أنا سرق البختية في البر ورفعوه إليه في البحر فقال عند ذلك هذا القول .

وهذا الحديث أن ثبت فإنه يشبه أن يكون إنما استقطع عنه الحد لأنه لم يكن إماماً وإنما كان أميراً أو صاحب جيش وأمير الجيش لا يقيم الحدود في أرض الحرب على مذاهب بعض الفقهاء إلا أن يكون الإمام أو يكون أميراً واسع المملكة كصاحب العراق والشام أو مصر ونحوها من البلدان ، فإنه يقيم الحدود في عسكره وهو قول أبي حنيفة .

وقال الأوزاعي لا يقطع أمير العسكر حتى يقتل من الدرب فأذا قتل قطع ولما أكثر الفقهاء فأنهم لا يفرقون بين أرض الحرب وغيرها ، ويرون إقامة الحدود على من ارتكبها كما يرون وجوب الفرائض والعبادات عليهم في دار الإسلام والحرب سواء .

❦ ومن باب المحبة في قطع البشائر ❦

قال أبو داود : حدثنا مسدد حدثنا حماد بن زيد عن أبي عمران عن المشعث ابن طريف عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر قال : قال لي رسول الله ﷺ يا أبا ذر قلت لبيك يا رسول الله وضعديك قال كيف أنت إذا أصابك الس موت يكون فيه البيت بالوصيف يعني القبر ، قلت الله ورسوله أعلم ، قال أو ما خار الله لي ورسوله قال عليك بالصبر أو قال تصبر .

قلت موضع استدلال أبي داود من الحديث انه سمي القبر بيتاً والبيت حرز
والسارق من الحرز مقطوع اذا بلغت سرقة مبلغ ما يقطع فيه اليد
والوصيف العبد . يريد ان الفضاء من الأرض يضيق عن القبور ويستغل
الناس بأنفسهم عن الحفر لموتهم حتى تبلغ قيمة القبر قيمة العبد .
وقد اختلف الناس في قطع انبش فذهب مالك والشافعي واحمد بن حنبل
واسحق الى انه يقطع اذا اخذ من القبر ما يكون فيه لقطع . وبه قال ابو يوسف
وروى ذلك عن عمر بن عبد العزيز والحسن والشعبي والنخعي وقتادة وحماد
ابن يسلميان .

وقال ابو حنيفة وسفيان الثوري لا قطع عليه .

ومن باب اذا سرق اربع مرار

قال ابو داود حدثنا محمد بن عبد الله بن صبيد بن عقيل الهلالي حدثنا حدى
عن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله
قال جئ بسارق الى النبي ﷺ قال اقلوه فقلوا يا رسول الله انما سرق قال
اقطعوه قل فقطع ثم جئ به الثانية فقال اقلوه فقلوا يا رسول الله انما سرق
قل اقطعوه قل فقطع ثم جئ به الثالثة فقال اقلوه فقلوا يا رسول الله انما سرق
قل اقطعوه ثم جئ به الرابعة فقال اقلوه فقلوا يا رسول الله انما سرق فقل اقطعوه
فأتى به الخامسة قل اقلوه ، قل جابر ، بطئنا به فقتلناه ثم القيناه في بئر ودمينا
عليه الحجارة .

قلت هذا في بعض استاده مقال وقد عرض الحديث النصحيح الذي بأسناده

وهو ان النبي ﷺ قال لا يحرم دم امرئ مسلم الا بحدى ثلاث كفر بعد ايمان
وزنى بعد احصان او قتل نفس بغير نفس والسارق بيس بواحد من الثلاثة
فالوقوف عن دمه واجب ، ولا اعلم احداً من الفقهاء يبيع دم السارق وان
تكررت منه السرقة مرة بعد اخرى الا انه قد يخرج على مذاهب بعض الفقهاء
ان يباح دمه وهو ان يكون هذا من المفسدين في الأرض في ان اللامع
يحتمل في تعزير المفسدين ويبلغ به ما رأى من العقوبة وان راد على مفدر الحد
وجوزة وان رأى القتل قتل .

ويهزي هذا الرأي الى مالك بن انس وهذا الحديث ان كان له اصل فهو
يؤيد هذا الرأي ، وقد بدل على ذلك من نفس الحديث انه ﷺ قد امر بقتله
لما جئ به اول مرة ثم كذا في الثانية والثالثة والرابعة الى ان قتل في الخامسة
فقد يحتمل ان يكون هذا رجلاً مشهوراً بالفساد محضوراً بالشر معلوماً من امره
انه سيمود الى سوء فعله ولا ينتهي عنه حتى ينتهي خبره ويحتمل ان يكون
مدفعه ان صبح الحديث فانما فعله بوحى من الله سبحانه واطلاع منه على ما سيكون
منه فيكون معنى الحديث خاصاً فيه والله اعلم .

وقد اختلف الناس في لسارق اذا سرق مرة فقطعت يده اليمنى ثم سرق
مرة فقطعت رجله اليسرى .

فقال مالك والشافعي واسحق بن راهوية ان سرق الثالثة قطعت يده
اليسرى ، وان سرق الرابعة قطعت رجله اليمنى ، ونسرق بعد ذلك عزر وحبس
وقد حكى مثال ذلك عن قتادة .

وقال الشعبي وانخعي وحامد بن ابى سليمان والاوراعي واحمد بن حنبل اذا

سرق قطعت يده اليمنى فإن سرق الثانية قطعت رجله اليسرى فإن سرق الثالثة لم يقطع واستودع السجن .

وقد روى مثل ذلك عن علي كرم الله وجهه .

قال ابو داود : حدثنا موسى حدثنا ابو عوانة عن عمر بن ابي سلمة عن ابيه عن ابي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ اذا سرق المملوك فبعه ولو بنش . قلت النش وزن عشرين درهما هكذا يفسر .

وفيه دليل على ان السرقة عيب في المالك يردون بها ولذلك وقع الخط من ثمنه وانقص من قيمته وليس في هذا الحديث دلالة على سقوط انقطع عن المالك اذا سرقوا من غير مآذاتهم .

وقد روى ان النبي ﷺ قال اقيموا الحدود على ما ملكتم ايمانكم .

وقال عامة الفقهاء يقطع العبد اذا سرق ، وانما قصد بالحديث الى ان العبد السارق لا يسك ولا يصحب ولكن يباع ويستبدل به من ليس بسارق . وقد روى عن ابن عباس رضي الله عنه ان العبد لا يقطع اذا سرق وحكي مثل ذلك عن شريح وسائر الناس على خلافه .

ومن باب في الرجم

قال ابو داود : حدثنا مسدد حدثني يحيى عن سعيد بن ابي غروية عن قتادة عن الحسن بن حطان بن عبد الله الرقاشي عن عباد بن الصامت قال : قال رسول الله ﷺ خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لمن سبى بالثيب بالثيب جلد مائة ورميا بالحجارة والباكر بالباكر جلد مائة ونفي سنة .

قوله خذوا عني قد جعل الله لمن سبى بالثيب الى قوله سبى بالثيب (لو يجمع الله

لن سبيلاً ثم فسر السبيل فقال أثيب بالثيب يريد اذ زنى الثيب بالثيب
وكذلك قوله البكر ناكحاً يريد اذ زنى الزكر بالبكر .

واختلف العلماء في تنزيل هذا الكلام ووجه توقيفه على الآية وهل هو ناسخ
للآية أو مبین لها ، فذهب بعضهم الى النسخ ، وهذا على قول من يرى نسخ
الكتاب بالسنة .

وقال آخرون بل هو مبین للحكم الموعود بياته في الآية فكانه قد عتقبت
الحبس الى ان يجعل الله لن سبيلاً فوقع الأمر بحبسهم الى غاية فلما انتهت
مدة الحبس وحان وقت مجيء السبيل ، قال رسول الله ﷺ خذوا عني تفسير
السبيل ويانه ولم يكن ذلك ابتداء حكمته ، وانما هو بيان امر كان ذكر السبيل
منطوقاً عليه فبان منهم منه وفصل الحمل من لفظه فكان نسخ الكتاب بالكتاب
لا بالسنة وهذا اصوب القولين والله اعلم .

وفي قوله جند مائة ورمياً بالحجارة حجة لقول من رأى الجمع بين الحد والرجم
على الثيب المحصن اذ زنى .

وقد روى ذلك عن علي بن ابي طالب كرم الله وجهه وقد استعمل ذلك في
بعض الرثاء ، وقال جللتها بكتاب الله ورجتها بسنة رسول الله ﷺ .

والى هذا ذهب الحسن البصري وبه قال سفيان بن راهوية وهو قول داود
واهل الظاهر .

وروى ان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه رجم ولم يجلده ، واليه ذهب
سادة الفقهاء ورأوا ان اخذ منسوخ بالرجم .

وقد رجم رسول الله ﷺ ما عراً ولم يجلده ورجم اليهوديين ولم يجلدهما ،

واحتج الشافعي في ذلك بحديث أبي هريرة في الرجل الذي استغنى رسول الله ﷺ عن ابنه الذي زني بامرأة الرجل ، فقال له على ابنك جلد مائة وتغريب عام وعلى المرأة الرحم وانغديا انيس على المرأة فان اعترفت فأرجمها فعدا عليها فاعترفت فرجمها .

قال فهذا الحديث آخر الأمرين لأن أبا هريرة قد رواه وهو متخير الاسلام ولم يعرض للجلد بذكره ، وإنما هو الرجم فقط وكان فعله ناسخاً لقوله الأول .

قال أبو داود : حدثنا محمد بن سليمان الأنباري حدثنا وكيع عن هشام بن سعد اخبرني يزيد بن نعيم بن هزال ، قال كان ماعز بن مالك بئياً في حجر ابي فأصاب جارية من الهبي فقال له ابي أنت رسول الله ﷺ فأخبره بما صنعت لعله يستغفر لك ، وإنما يريد بذلك رجاء ان يكون له مخرج فأجاب فقال يا رسول الله اني زنيت فأقم علي كتاب الله فأعرض عنه ، فعاد فقال يا رسول الله اني زنيت فأقم علي كتاب الله حتى قالها اربع مرات ، قال ﷺ انك قد قلتها اربع مرات فبمن ، قال بفلانة ، قال هل ضايعتها ، قال نعم ، قال هل جامعها قال نعم ، قال فأمر به فأخرج الى الحرة ، فلما رجمه فوجد من الحجارة تخرج يشد فلقه عبد الله بن انيس وقد عبر اصحابه فنزع له بوطيف بعير فرماه به فقتله ثم اتى النبي ﷺ فذكر ذلك له فقال هلا عمر كتموه له ان يشوب فيتوب الله عليه .

قلت اختلف اهل العلم في هذه الأقاير المكررة منه هل كانت شرطاً في صحة الأقاير بالزنى حتى لا يجب الحكم لاسيما ، ام كانت زيادة في التبيين والاستنباط لشبهة عرخت في امره .

فقال قوم في شرط في صحة الأقرار لا يجب الحكم عليه الا بتكريره اربع مرات ، واليه ذهب الحكم بن عيينة وابن ابي ليلى وابو حنيفة واصحابه واحمد ابن حنبل والشافعي بن راهوية . واحتج من احتج منهم بقوله انك قد قلتها اربع مرات ، الا انهم اختلفوا فيه اذا كان كله في مجلس واحد .

فقال ابو حنيفة واصحابه اقراره اربع مرات في مجلس واحد بمدة اقراره مرة واحدة .

وقال ابن ابي ليلى واحمد بن حنبل اذا اقر اربع مرات في مجلس واحد رجم .
وقل مالك والشافعي وابو ثور اذا اقر مرة واحدة رجم كما اذا اقر مرة واحدة بالقتل قتل وبالسرقه قطع .

وروى ذلك عن الحسن البصري وحماد بن ابي سليمان .

وذهب هؤلاء الى ان النبي ﷺ اذا رده مرة بعد اخرى للشبهة التي داخلته في امره ولذلك سأل هل به جنة واخل وقال لهم استنكوهوه اي لعنه شرب ما اذهب عقله وجعل يستفسره الزنا فقال لعنك قبت ملك لمست الى ان اقر بصر يح الزنا فزال عند ذلك الشبهة فأمر برجمه وانما لازم الحكم عنده باقراره في الرابعة لأن الكشف انما وقع به ولم يتعلق بما قبله .

واستدوا في ذلك بقول الجهمية لعنك تريد ان تردني كما رددت ما عزا فعلم ان التردد لم يكن شرطا في الحكم وانما كان من اجل الشبهة .

قالوا واما قوله قد قلتها اربع مرات فقد يحتمل ان يكون معناه انك قلتها اربع مرات فتبينت عد اقرارك في الرابعة انك صحيح العقل ليست بك آفة تمنع من قبول قولك فيكون معنى التكرار راجعا الى هذا .

وفي قوله هلا تركسوه دليل على أن رجلاً إذا أقر بالإنان رجوع عنه دفع
عنه الحد سواء وقع به الحد أو لم يقع . وإن هذا ذهب جماعة من أبي روح
والزهري وحماد بن سليمان وأبو حنيفة وأصحابه .

وكذلك قال الشافعي وأحمد بن حنبل والشافعي بن زهير .

وقال مالك بن أنس بن أبي سفيان وأبو ثور لا يقبل رجوعه ولا يردع عنه
الحد وكذلك قال أهل الظاهر .

وردى ذلك عن حماد بن عيسى وسعيد بن جبير ، وردى معنى ذلك عن
جابر بن عبد الله .

وتأورا قوله هلا تركسوه أي يضرب في أمره ويستثبت المعنى الذي هرب
من جله .

قلوا ولو كان القتل عنه سافطاً صار مقتولاً خصاً وكانت الذبحة على عوفله
مهام فزعمه دية دل على أن قتله كان واجباً .

فت وفي قوله هلا تركسوه على معي مذنب لأول دليل على أنه لا شيء
على من رمى ككفر فسلم قل أن يقع أسبه . وكذلك لما ذبح له في قتل رجل
قصاصاً فما تنبى عنه عفوياً أدمه .

وكذلك قال هو لا في شرب الخمر إذا قل كذبت فإنه يكف عنه .
وكذلك السارق إذا قل كذبت لم تقطع يده ولكن لا تسقط الخرامة عنه لأنه
حق الآدمي .

قل أبو داود . حدثنا سعد بن حماد . حدثنا أبو عوانة عن حماد عن جابر بن سمرة
وذكر قصة معمر ورجله ، قال ثم خطب النبي ﷺ ألا كذبنا في سبيل الله

خلف أحدهم له نيب كنيب التيس ينح أحدها الكلبة لما ان الله ان يكني
من أحدهم الا نكلته .
معناه نكلته عليهم .

الكلبة القبل من اللبن ، وقوله نكلته معناه ردهته بالعقوبة ، منه والنكول
في البحين وهو ان يرتدع فلا يحلف يقال نكل نكل ونكل بنكل لغتان .
قال أبو داود : حدث الحسن بن علي حدثنا عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني
أبو الزبير أن عبد الرحمن بن الصامت ابن عم أبي هريرة أخبره عن أبي هريرة
في قصة ما عثر أن النبي ﷺ قال والذي نفسي بيده أنه الآن لفي إهارة اجنة
يتنفس فيها .

قوله يتنفس معناه يتمس ويموص فيها ، والقاموس معظم الماء ومنه قاموس
البحر .

قال أبو داود : حدثنا الحسن بن علي حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري
عن أبي سلمة عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال له أهلك جنون قال لا
قال احصنت قال نعم فأمر به فرجم في المصلي فلما اذلقته الحجارة فر .

قوله اذلقته الحجارة معناه اصابته بحدها فمقرنه ودلّق كل شيء حده .
يقال اذلق السنان اذا ارهفته ، والدلاقة في اللسان خفته وسرعة مروره على
الكلام ، ويقال لسان ذلق مطلق ، والادلاق ايضا سرعة الرمي فيكون معناه
على هذا انه لما تابّع عليه وقع الحجارة وتناولته من كل وجه فر .

وفي قوله أهلك جنون دليل على انه قد ارتاب بأمره ولذلك كان تردده أيام
وترك الاقتصاء به على إقراره الأول .

وفيه دليل على ان الحصن يوجم ولا يجلد .

قال ابو داود : حدثنا محمد بن ابي بكر بن ابي شيبه حدثنا يحيى بن يعلى بن الحارث
حدثنا ابي عن غيلان عن علقمة بن سراد عن ابن يريده عن ابيه ان النبي ﷺ
استنكح ماعزاً .

قلت وفيه دلالة على انه قد ارتاب بأمره . وفيه حجة لمن لم يوطأ للاق السكران
طلاقاً وهو قول مالك بن انس والزهري .

قال ابو داود : حدثنا ابو كامل : حدثنا يزيد بن زريع عن داود عن ابي نصره
عن ابي سعيد وذكر القصة قال فرمينا بجلاميد الحرة حتى سكنت .

قوله سكنت يريد مات قال الشاعر عدي بن يزيد :

ولقد شئ نفسي وائراً دأها اخذ الرجال بمحلته حتى سكنت

ومن باب وجع المرأة المحنة ❦

قال ابو داود : حدثنا مسلم بن ابراهيم ان هشاماً الدستوائي حدثهم عن يحيى
عن ابي فلابه عن ابي الهيثم عن عمران بن حصين ان امرأة انت النبي ﷺ فقالت
انها زنت وهي حبل فدمى النبي ﷺ ولباً لها فقال له احسن اليها فأذا وضعت
فجئ بها فلما ان وضعت جاء بها فأمر النبي ﷺ فشكت عليها ثيابها ثم امر
بها فرجحت .

قوله شكنت ثيابها اي شدت عليها لئلا تتحرد وتبدو عورتها .

قال ابو داود : حدثنا ابراهيم بن موسى الرازي اخبرنا عيسى عن بشر بن
الهاجر حدثنا عبد الله بن يريده عن ابيه ان امرأة بعني من غامد انت النبي ﷺ

فقدت لي قد حُفرت فقال ارجعي فرجعت ، فلما كان الغد انته قدانت ملك ان
ترددني كما رددت مدعتر بن مالك فوجه الله الي الحبل ، فقال لها ارجعي فرجعت
فلما كان الغد انته فقال لها ارجعي حتى تلدي فرجعت فلما وبت انته بالصبي قدانت
هذا قد ولدت له قال ارجعي فأرضعيه حتى تعطميه فخافت به وقد قطمته وفي
يده شبي بأكله فأمس بالصبي فرفع الي وحل من المسلمين وامر به فحفر لها فرجعت .
قلت اما الحديث الاول الذي رواه عمران بن حصين فقيه انه لم يستأن بها
الي ان توضع ولدها ولكنه امر برحما حين وضعت .

وكذلك روى عن علي بن ابي طالب كرم الله وجهه انه فعل بشراحة
رجها لما وضعت حملها ، والى هذا ذهب مالك والشافعي وهو قول ابي حنيفة
 واصحابه .

وقال احمد بن حنبل واسحق بن راهوية تترك حتى تضع ما في بطنها ثم تترك
حولين حتى تعطميه .

ويشبه ان يكون قد ذهب الى هذا الحديث ، الا ان اسناد الحديث الاول
سعود وشير بن المهاجر ليس بذلك .

وقال احمد بن حنبل هو منكر الحديث وقال في احاديث مدعتر كلامها ان
ترديدته انما كان في مجلس واحد الا ذلك الشيخ بشير بن مهاجر وذلك عندي
منكر الحديث .

قلت قد ذكر في هذا الحديث انه قد حفر لها وقد اختلفوا في ذلك فتدل بعضهم
لا يحفر للرجل ويحفر للمرأة وهو قول ابي يوسف وابي ثور .

وقال قد ذكر في هذا الحديث والمرأة جميعاً . وقال احمد اكثر الاحاديث ان

لا يجفر له وقد قبل يجفر له .

قال أبو داود : حدثنا محمد بن عبد الله بن مسleme عن مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني أنها أخبراه أن رجلاً اختصم إلى رسول الله ﷺ فقال أحدهما يا رسول الله اقض بيننا كتاب الله ، وقال الآخر وكان فقهما حل يا رسول الله فاقض بيننا كتاب الله وبيننا ، فقال لهما قل لهما ، قال ابن أبي كان عسيفاً على هذا ، وعسيف لاجير فزاد امرأته وأخبروني أن علي بن أبي لرجه فافتدت منه عتقة شاة وجارية ثم في سأت هل أعلم فأتخروني أن علي أبي جلد مائة وأتريب ضم ونحو لرجه على امرأته فقال رسول الله ﷺ أم والذي نفسي بيده لأقضين منك كتاب الله عز وجل ما شئت وجاربتك فرد عليك وجلد ابنه مائة وغرته عاماً وامرأته الأسعي أن يأتي امرأة لاخر فإن اعترفت رجها وأعتفت فرجها .

قوله والله لأقضين منك كتاب الله يشاؤون على وجوه أحدها أن يكون معنى الكتاب الفرس والأيجاب بقول لأقضين بينكما بما فرضه الله وأرجه دباس في كتاب الله ذكر الرحمن منصوفاً متلو كذا جلد وانقطع والمثل في الحدود والقصص .

ومما جاء في كتاب بمعنى قرص كعوله عز وجل (كذب الله عليكم) وكفوله (كذب عليكم القصاص) أي فرضه وقال عز وجل (وكتبنا عليهم فيها) أي مرضاهم ووجب .

ورجحه آخر وهو أن ذكر الرجه وإن لم يكن منصوفاً عليه باسمه الخاص

فأنه مذكور في الكتب على سبيل الاجل والاهم ونعطف ثلاثة مخطوط عليه وهو قوله (واللذان يأتين منكم دونهما والأدى ينسج في معناه لرحمة ونعيه من العقوبة .

وقد قبل ن هذه الآية لما سخط سقط الاستدلال ، وبمعناه .
 وبه وجه آخر وهو ان لأصل في ذلك قوله (او يجعل مذهب سدياً) فضمن الكتب ان يكون من سبيل في مدغم حده في السنة ، وهو قوله (ولو خلو عني قد جعل الله من سبيلاً ، ان يكون بالكبر جلد مائة ونفر بعم ، والشيب بالتيب جلد مائة ورحم .

ووجه رابع وهو ما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قل قرأناها فيما نزل الله الشيخ والشيخه ذازيبا لارحومهما الله وهو ما رقت ثلاثه وثي حكه والله اعلم .

وفي الحديث من الفقه ان الرجم انما يجب على المحصن دون من لم يحصن .
 وفيه دليل على ان الحكم ان يبدأ باستماع كلام اي الخصمين شاء .
 وفيه ان بيع الفسد والصلح الفسد وما حوى به هم من العقود منتقض وان ما خذ عليها مردود الى صاحبه .

وفيه انه لم ينكر عليه قوله فسأت اهل البعير وما يصح انفرد عليهم في دمائه وهو مقبر بين ظهراسهم .

وفيه ثبت انني على اراي والتغريب له سنة وهو قول عامة العلماء من اسلف واكثر الخلف ونما في التغريب منهم ابو حبيبة وعمر بن الخطاب .
 وفيه انه لم يجمع على المحصن الرجم والجحد .

وفيه انه لما جاء رسول الله ﷺ مستفتياً عن ابيه مخبراً عنه ان زنا بأمراته لم يجعله فادقاً لها .

وفيه انه لم يوقع الفرقة بالزنا بينها وبين زوجها .

وفيه انه لم يشترط عليها في الاعتراف بالزنا التكرار وانما علق الحكم بوجود الاعتراف حسب .

وفيه دليل على جواز الوكالة في اقامة الحدود وقد اختلف العلماء فيها .

وفيه دليل على انه لا يجب على الامام حضور المرحوم بنفسه .

وفيه ثبات الاجارة والحديث فيها قليل وقد ابطالها قوم لأنها زعموا ليست بعين مرئية ولا صفة معلومة .

وفي الحديث دليل على قبول خبر الواحد .

ومن باب رجم اليهوديين -

قال ابو داود : حدثنا عبد الله بن مسلمة قال قرأت على مالك بن انس عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه انه قال ان اليهود جاؤا الى رسول الله ﷺ فذكروا ان رجلاً منهم وامراًة زنيا ، فقال لهم رسول الله ﷺ ما تجدون في التوراة في شأن الزناة فقالوا نفضحهم ويمجدون قتل عبد الله بن سلام كذبتم ان فيها الرجم فأتوا بالتوراة ففشروها فجعل احدهم يده على آية الرجم ثم جعل يقرأ ما قبلها وما بعدها فقال له عبد الله بن سلام ارفع يديك فرفعها فأذا فيها آية الرجم فقالوا صدق يا محمد فيها آية الرجم فأمرهما رسول الله ﷺ فرجما قال ابن عمر رضي الله عنه فرأيت الرجل يميناً على المرأة يمينها الحجارة .

قلت هكذا قال يميناً والمخفوظ يميناً اي يكسب عليها ، يقال حن الرجل

يحتسبوا اذا اكذب على الشئ قل كثير :

اعززة لو شهدت غداة يسم حنوء العائذات على وسادي
فيه من الفقه ثبوت انكحة اهل الكتاب وادانته انكحتهم ثبت طلاقهم
وظهارهم وابلاؤهم .

وبه دليل على نكاح اهل الكتاب بوجوب التعصين اذ لا رجم الا على
المحصن ، ولو ان مسلماً تزوج يهودية او نصرانية ودخل بها ثم زنا كان عليه
الرجم وهو قول لزهري ، واليه ذهب اشافقي .

وقال ابو حنيفة واصحابه الكتانية لا تحصن المسلم وتناول بعضهم معنى الحديث
على انه انما رجمها بحكم التوراة ولم يحملها على احكام الاسلام وشرائطه .
قلت وهذا تأويل غير صحيح لأن الله سبحانه يقول (وان احكم بينهم بما
انزل الله) وانما جاءه القوم مستفتين طمعا في ان يروى لهم في تلك الرجم
ليعطوا به حكم التوراة فاشار عليهم رسول الله ﷺ ما كنسوه من حكم التوراة
ثم حكم عليهم بحكم الاسلام على شرائطه الواجبة فيه .

وليس بخلاف الامر فيها صنعه رسول الله ﷺ من ذلك عن ان يكون موافقا
لحكم الاسلام او مخالفا له فان كان مخالفا فلا يجوز ان يحكم بالنسوح ويترك
الناسخ .

وان كان موافقا له فهو شريعته و الحكم الموافق لشرعته لا يجوز ان يكون
مضافا الى غيره ولا ان يكون فيه تابعا لمن سواه .

وفيه دليل على ان المرجوم لا يشد ولا يربط ولو كان مربوطا لم يمكنه ان
يجنأ عليها وبقيها المجارة .

قال ابو داود : حدثنا احمد بن صالح حدث عن عيسى بن يونس قال : قال محمد بن مسلم سمعت رجلاً من مزينة من يشع يعلم ويعيه وتحرس عن المسبب عن ابي هريرة ، قال زنا رجل من اليهود وامرأة فقال بعضهم لبعض اذهبوا بنا الى هذا النبي فانه نبي بيت بالتخفيف فان افتدنا بقتلنا دون ترجمه قبلناها واحترجنا بها عند الله عز وجل فلد قتل نبي من انبيائك قد فتنوا النبي ﷺ وهو جالس في المجلس في اصحابه فقالوا يا ابا انة سمعنا ترى في رجل وامرأة منهم زيت فلم يكلمهم بكلمة حتى اتي بيت مدراسهم فقام على ارب فقال انشدكم بالله الذي انزل التوراة على موسى ما تجدون في التوراة عني من زنا ادا احصن قالو يحرم ويحبب ويحسد واشعبه ان يحمل الابن على حمز فيقابل اقبعتها ويطلقهما قال وسكت شاب منهم فلما رآه النبي ﷺ سكت لظنه به يشدة فقل اللهم اني انشدنا وانا نجد في التوراة الرجيم قال النبي ﷺ فما قول ما انخصتم في امر الله قل زنا ذو قرابة من ملك ملوكنا فخره لرجله ، ثم زنا رجل في اسرة من الناس فأراد رجله فخل قومه دونه فقتلوا الا بوجه صاحبنا حتى تمجي بصاحبك فترجمه فاصطلحوا على هذه العقوبة بينهم فقال النبي ﷺ وفي احكم بما في التوراة ثم امر بها فرجمها .

التحميم تسويد الوجه بالحمام والتجبية مفسر في الحديث ويشبه ان يكون اصله لمز وهو يحس من التجبية وهو انودع ورحر ، يقال حسنه جي اي ارتدع فقلت الهزة هاه ، والتجبية ايضاً ان تنكس رأسه فيحتمل ان يكون المحمول على الحمار اذ فعل ذلك به ، انكس رأسه ومعنى ذلك اهمل تجبية . وقد يحتمل ايضاً ان يكون ذلك من لحمه وهو الاستقبال بالمكرهه ،

وأصل الجية إصابة الحية يقال جيت الرجل إذا أصبت جيته كما تقول رأسه أصبت رأسه .

وقوله انظروا به الشدة معناه القسم والمخاطبة في ذلك ومنه قوله ﷺ انظروا بياذي الجلال والاكرام يسلوا الله بهذه الكلمة وواضوا على المسئلة بها .
ولأسرة عشيرة الرجل وأهل بيته .

وفي قوله وأناي الحكم بما في التوراة حجة لمن قال بقول أبي حنيفة إلا أن الحادث عن رجل لا يعرف ، وقد يجهل أن يكون معناه الحكم بما في التوراة احتجاجاً به عليهم وإنما حكم بما كان في دينه وشرعته فذكره التوراة لا يكون صلة للحكم .

ومن باب الرجل يزني بحريمه

قال أبو داود : حدثنا مسدد حدثنا خالد بن عبد الله حدثنا مطرف عن أبي الجهم عن البراء بن عازب قال بينما أنا أطوف على لي لي فقلت إذا قبل ركب أو فوارس معهم لو أن أهل الأعراب يطيفون لي لمنزلي من رسول الله ﷺ إذ فواقبة فاستخرجوا أسهار جلاً فضربوا عنقه فسلت عنه فذكروا أنه أعرس بامرأة أبيه .
قوله أعرس كناية عن أسكح والبناء على الأهل وحقيقته اللام بالعرس .
وفيه بيان أن نكاح ذوات المحارم محرمة الزنى وإن اسم الاعتد فيه لا يسقط الحد .
قال أبو داود : حدثنا عمرو بن قسيط الرقي حدثنا عبد الله بن عمرو عن زيد بن أبي أنيسة عن عدي بن ثابت عن يزيد بن البراء عن أبيه قال لقيت عمي ومعه راية فقلت أين تريد قال بعثني رسول الله ﷺ إلى رجل نكح امرأة أبيه فأمرني أن أضرب عنقه وأخذه .

قلت وفي هذا التصريح بذكر النكاح وظاهره العقد وقد تأوله بعضهم على الوطء بلا عقد ، وهذا تأويل فاسد وبديل على ذلك ما حدثنا أحمد بن هشام الحضرمي حدثنا أحمد بن عبد الجبار المطاودي حدثنا حفص بن غياث عن اشعث ابن سواد عن عدي بن ثابت عن البراء بن حارب قال مر بي خالي وعنه لواء فقلت اين تذهب فقال بعثني النبي ﷺ الى رجل تزوج امرأة ابيه آتبه برأسه . قلت فهذا جاء بلفظ التزويج كما نرى ومن ادعى ان هذا النكاح شبهة فسقط من احلها الحد فقد ابدل لأن الشبهة انما تكون في مريضيه الحلال من بعض الوجوه ودوت المحرم لا تحل بوجه من الوجوه ولا في حال من الأحوال ، ولما هو زنا محض وان لقب بالنكاح كمن متاحرمة فزني بها فهو زنا وان لقب بأسم الأجارة ولم يكن ذلك مسقطاً عنه الحد وان كانت المانع قد تسبح بالأجارات .

ورغم بعضهم ان النبي ﷺ انما امر بقتله لاستحلاله نكاح امرأته ابيه ، وكان ذلك مذهب اهل الجاهلية كان الرجل منهم يرى انه اولى بالمرأة ابيه من الأجنبية فيرثها كما يرث ماله وفاعل هذا على الاستباحة له مرتد عن الدين كان هذا جزاءه القتل لردته .

قلت وهذا تأويل فاسد ولو جاز ان يتأول ذلك في قتله لجاز ان يتأول مثله رجم من رجمه ﷺ من الزناة فيقال انما قتله بالرجم لاستحلاله الزنا وقد كان الجاهلية يستحلون الزنا فلا يجب على من زنى الرجم حتى يعتقد هذا الرأي ، هذا ما لا يخفى بمساده وانما امر ﷺ بقتله لردته واستحلاله الحرة في امه .

وفد اوجب بعض الأئمة تغليظ الدية على من قتل ذا محرم ، وكذلك اوجبوا على من قتل في الحرم فالزموه دية وثلاثاً وهو قول عثمان بن صفان رضي الله عنه .
وروي عن علي بن ابي طالب كرم الله وجهه انه في بشارب في رمضان فضربه حد السكر وزاده عشر بن لأرتكابه ما حرم الله عليه في ذلك الشهر .
وفد اختلف العلماء فيمن نكح ذات محرم فقال الحسن البصري عليه الحد وهو قول مالك بن انس والشافعي .

وقال احمد بن حنبل بقتل ويؤخذ ماله ، وكذلك قال اسحق على ظاهر الحديث وقال سفيان يدرأ سفيان عنه الحد اذا كان التزويج بشهود .
وقال ابو حنيفة يعزر ولا يحد .

وقال صاحباه اما نحن فنرى عليه الحد اذا قتل ذلك متعمداً .

ومن باب الرجل يذني بجارية امرأته

قال ابو داود : حدثنا موسى بن اسمعيل حدثنا ابان حدثنا قتادة عن خالد بن عرفطة عن حبيب بن سالم ان رجلاً يقال له عبد الرحمن بن حنين وقع على جارية امرأته فرفع الى النعمان بن بشير وهو امير على الكوفة فقال لأقضي فيك بقضية رسول الله ﷺ لن كانت احلتها لك جلدتك مائة ، وان لم تكن احلتها لك رجعتك بالحجارة فوجدوه احلتها له بجلده مائة ، قال قتادة كتبت الى حبيب ابن سالم فكتب الي بهذا .

قلت هذا الحديث غير متصل ولبس العمل عليه .

قال ابو عيسى سألت محمد بن اسماعيل عنه فقال انا اني هذا الحديث .
وقد روى عن عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب رضي الله عنهما ايجاب الرجم

على من وطئ بجارية امرأته ، وبه قال عطاء بن أبي رباح وقتادة ومالك والشافعي
واحمد وأصحق .

وقال الزهري والأوزاعي يجلد ولا يرجم .

وقال أبو حنيفة وأصحابه فيمن أقر أنه زنا بجارية امرأته يحد وإن قال ظننت
لها تحل لي لم يجده .

وعن الثوري أنه قال إذا كان يعرف بالجهالة بعز ولا يحد ، وقال بعض أهل
العلم في تخرج هذا الحديث أن المرأة إذا احتلتها له فقد لوقع ذلك شبهة في الوطء
فدري عنه الرجم ، وإذا درأنا عنه حد الرجم وجب عليه التعزير لما أتاه من
المحذور الذي لا يكاد يزر بجعله أحد نشأ في الإسلام أو عرف شيئاً من أحكام
الدين فزيد في عدد التعزير حتى يبلغ به حد الزنا للبكر ردعاً له وتنكياً .
وكانه نحا في هذا التأويل نحو مذاهب مالك فإنه يرى للامام أن يبلغ
بالتعزير مبلغ الحد وإن رأى أن يزيد عليه قتل .

قال أبو داود : حدثنا أحمد بن صالح حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن قتادة
عن الحسن بن قبيصة بن حريث عن سلمة بن المحقق أن رسول الله ﷺ قضى
في رجل وقع على جارية امرأته أن كان استكرها ففي حرة وعليه لسيدتها
مثلها وإن طالوعته ففي له وعليه لسيدتها مثلها .

قلت هذا حديث منكر وقبيصة بن حريث غير معروف والحجة لا تقوم
بمثله ، وكان الحسن لا يبالى أن يروي الحديث ممن سمع .

وقد روى عن الأشعث صاحب الحسن أنه قال بلغني أن هذا كان قبل الحدود .

قلت لا أعلم أحداً من الفقهاء يقول به ، وبه أمور تخالف الأصول .

منها انجاب مثل في الحيوان . ومنها استحلاب الملك الرزق .


ومنها امقاط الحد عن البدن وانجاب العقوبة في دل

وهذه كلها امور مذكرة لا تخرج على مذهب احد من الفقهاء وحيث ان

يكور الحديث مسوحاً ان كان له اصل في الرواية والله اعلم .

ومن باب من عمل عمل قوم لوط  ومن باب من عمل عمل قوم لوط 

قال ابو داود : حدثنا عبد الله بن محمد التميمي حدثنا عبد العزيز بن محمد عن

عمرو بن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه قال : قال رسول الله  من

وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقبلوا الفاعل والمفعول به

قال ابو داود : حدث اسحق بن رهوة اخبرنا عبد الرزاق اخبرنا ابن جريح

اخبرني ابن خثيم قال سمعت سعيد بن جبير ومجاهد يحدثان عن ابن عباس رضي

الله تعالى عنه في البكر بوجد على اللوحية قال يرجم .

قلت في هذا المصنع هذه العقوبة العنيفة وكان معنى الفقهاء فيه ان الله

مبيحاته امصر الحجارة على قوم لوط فقتلهم بها ورتوا القتل للمأثم به على معاني

ما حرم فيه في احكام الشريعة فقالوا يقتل بالحجارة رجلاً ان كان محصناً ويجلد مائة

ان كان بكراً ولا يقتل .

والى هذا ذهب سعيد بن المسيب وعطاء بن يرياح والتيمي والحسن وقتادة

وهو اظهر قولنا الشامي .

وحكي ذلك ايضاً عن ابي يوسف ومحمد .

وقال الأوزاعي حكمه حكم الزاني . وقال مالك بن انس واسحق بن رهوة

يرجم ان احصن او لم يحصن وروى ذلك عن الشعبي .

وقال ابو حنيفة يعزر ولا يحد وذلك ان هذا الفعل ليس عندهم يزنا .
وقال بعض اهل الطاهر لا شيء على من فعل هذا الصنيع .
قلت وهذا ابعد الاقويل من الصواب وادعاها الى اغراء الفجار به وتحويل
ذلك بأعينهم وهو قول مرغوب عنه .

❦ ومن باب فيمن أتى بهيمة ❦

قال ابو داود : حدثنا عبد الله بن محمد النخيلي حدثنا عبد العزيز بن محمد حدثني
عمرو بن ابي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه قال : قال رسول
الله ﷺ من أتى بهيمة فاقتلوه واقتلوهام معه ، قال قلت ما شأن البهيمة قال ما أراه
قال ذلك الا انه كره ان يؤكل لحما وقد عمل بها ذلك العمل .

قال ابو داود : حدثنا احمد بن نوس ان شريكاً وابا الأحوص وابا بكر
ابن عياش حدثهم عن عاصم عن ابن رزبن عن ابن عباس رضي الله عنه قال
ليس على الذي يأتي بهيمة حد .

قال ابو داود وحديث عاصم يضعف حديث عمرو بن ابي عمرو .

قلت يريد ان ابن عباس لو كان عنده في هذا الباب حديث عن النبي ﷺ
لم يخالفه .

وقال يحيى بن معين عمرو بن ابي عمرو ليس به بأس وليس بالقوى .

وقال محمد بن اسماعيل عمرو صدوق ولكن روى عن عكرمة ما كبير ولم
يذكر في شيء من حديثه انه سمع من عكرمة .

قلت وقد عارض هذا الحديث نهى النبي ﷺ عن قتل الحيوان الا لما كلة .
وقد اختلف العلماء فيمن أتى هذا الفعل فقال اسحق بن راهوية يقتل اذا تعمد

ذلك وهو يعلم منجى فيه عن رسول الله ﷺ فان درأ عنه ما لم يقتل فلا ينبغي ان يدرا عنه حلة مائة تشبيهاً به .

وروي عن الحسن انه قال مرجم من كان محصاً ويجهل ان كان بكر .

وقال الزهري يجلد مائة احصن ولم يحصن .

وقل اكثر بغيره يورر وكنت قال عطاء والنخعي وبه قال مالك ومفيان التوري وحدث حنبل ، وكذلك قل . وحيفة واحصنه وهو احد قولنا شافعي وقوله لا آخر ان حكمه حكم الراي .

ومن باب الامة تولى ولم تحصن

قال ابو داود : حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة عن ابي هريرة وزيد بن خالد الجهني ان رسول الله ﷺ مثل عن الامة اذا زنت ولم تحصن فقال ان ربت فاجندوه ثم زنت فاحلدها ثم ان زنت فيبعوه ولو بضعيرة . ابن شهاب لا ادري في اثة او الرابعة واضعير الحب . فيه من الفقه وجوب اقامة الحد على مالهك لان حدودهم على النصف من حدود الأحرار بوله تعالى (فبهن نصف ما على المحصنات من العنايب .

ولا يرجع المالك وان كانوا ذوي ارواح لأن الرجة لا يتنصف فعملهم لم يدخلوا في الخطاب ولم يعنوا بهذا الحكم .

وما قوله اذا زنت ولم تحصن فقد اختلف الناس في هذه اللمعة فقال بعضهم انها غير محفوظة .

وقد روي هذا الحديث من طريق غير هذا ليس فيه ذكر الاحصان .

وقل بعضهم انه هو مسئله عن امة زنت ولا زوج ، فقال النبي ﷺ تجلد اي

كما تجدد دوت الزوج وانه هو اتفاق حال في السؤل عنه وليس بشرط يتماق به في الحكم ومختلف من اجل وجوده وعدمه .

وقد اختلف الناس في المدة اذ رنت ولا زوج له ، فروي عن ابن عباس رضي الله عنه انه قال لا حد عليها حتى تحصن وكذلك قال طاوس .

وقرأ ابن عباس (فاذ احصن فان اثين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب) وقرأها احصن بضم الالف .

وقال اكثر ائمة ، قلده وان لم تزوج ومعنى الاحصن فيهن الاسلام . وقرأها عاصم ولا عشم وحزة وكسافي حصن مفتوحة الالف بمعنى اسلمن . ولصغير الجبل المقتول .

وفيه دليل على ان الزنا عيب في الرقيق برده ولذلك حظ من ثقبه وهضمه من الثمن .

وفيه دليل على جواز بيع غير المحجور عليه ماله بما لا يتعين به العس . قال ابو داود : حدثني ابن نفيل حدثنا احمد بن سلمة عن محمد بن اسحق عن سعيد بن ابني سعيد القهري عن ابيه عن ابني هريرة عن ابني علي هذا الحديث . وقال نزلت وايضهم كتب الله ولا يثرب عليها .

معنى التثريب العير والتسكيت يقول لا يقتصر على ان يكتفأ به علم او بسبب وبمطل اخذ او اجب عليها .

وفيه دليل على ان السيد ن يقيم احد على مموكة دون السلطن . وروى ذلك عن ابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهما والحسن البصري وهريري ، وبه قال سعيد الثوري ومالك والاوراعي والشافعي .

وقال أبو حنيفة واصحابه يرمونه الى السلطان ولا يتولى اقامة الحد عليه .
وفي قولنا فيضربها كتاب الله دليل على ان الضرب المأمور به هو تمام الحد
المدكور في الكتاب الذي هو عقوبة اراقي دون ضرب التعزير والتأديب .
وقال ابو ثور في هذا الحديث ايجاب الحد وايجاب للبيع بض لا يسكبها
اذا زنت اربعا .

سـ ومن باب اقامة الحد على المريض سـ

قال ابو داود . حدثنا محمد بن سعيد الحمدي حدثنا ابن وهب اخبرني بنوناس
عن ابن شهاب . خبرني ابو امامة عن سهل بن حنيف انه اخبره بعض اصحاب
رسول الله ﷺ من الأنصار انه اشتكى رجل منهم حتى اضني فماد جلدة على
عظم فدخلت عليه جارية لبعضهم ففش لها فوق عاليا فلما دخل عليه رجال
من قومه بعدونه اخبرهم بذلك وقال استفتوا لي رسول الله ﷺ فاني قد وقعت
على جارية دخلت على فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ وقالوا ما رأينا بأحد من الناس
من اضر مثل الذي هو به لو حملناه ايك لتفسخت عظامه ما هو الا جلد على عظم
فأمر به رسول الله ﷺ ان يأخذوا له مائة شراخ فيضربوه ضربية واحدة .
قوله اضني معناه اصابه الضنى وهو شدة لرص وسوء الحال حتى يعمل بدنه
ويهل . ويقال ان الضنى انكسار العلة .

وفيه من افقه ان المريض اذا كان ميؤسأ منه ومن معاودة الصحة واقوة
ايامه وقد وجب عليه احد فانه يتناول بالضرب الخفيف الذي لا يهدد .

ومن قال من العلماء بظاهر هذا الحديث الشامي ، وقال اذا ضربه ضربة
وحدة بما يجمع له من الشارح فعم ان قد وصلت كلها اليه ووقعت به اجزاء ذلك .

وكان بعض اصحاب الشافعي يقول اذا كان السارق ضعيف البدن تخفيف عليه من القتل التالف لم يقطع .

وقال بعضهم هذا الحديث اصل في وجوب القصاص على من قتل رجلاً مريضاً بتوع من الضرب لو ضرب بمثله صحيحاً لم يهلك فإنه يعتبر خلقه المقتول في الضعف والقوة وبينته في احتمال الألم فإن من الناس من لو ضرب الضرب المبرح الشديد لأحتمله بدنه وسد عليه ، ومنهم من لا يحتمله ويسرع اليه التالف بالضرب الذي ليس بالمبرح الشديد فإذا مات هذا الضعيف كان ضاربه قاتلاً له وكان حكم الآخر بخلافه لقوة هذا وضعف ذلك .

قلت وهذا قول فيه نظر وضبط ذلك غير ممكن واعتباره متعذر والله اعلم .
وقال مالك وابو حنيفة واصحابه لا تصرف الحد الا حداً واحداً الصحيح والزمن فيه سواء .

قائوا ولو جاز هذا لجاز مثله في الحامل ان تضرب بشماريح النخل ونحوه ، فلما اجمعوا انه لا يجري ذلك في الحامل كان الزمن مثل ذلك .

— ومن باب الحد في الجمر —

قال ابو داود : حدثنا الحسن بن علي ومحمد بن المشي وهذا حديثه قالوا حدثنا ابو عاصم عن ابن جريج عن محمد بن علي بن ركانة عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه ان رسول الله ﷺ لم يمت في الجمر حداً .

وقد ابن عباس شرب رجل فسكر فلقى ميل في الفج فانطلق به الى النبي ﷺ فلما حاذى بدار العباس رضي الله عنه انفلت فسخل على العباس فلتزمه فذكر

ذلك للنبي ﷺ فضعك وقال افعلها ولم يأمر فيه بشيء .

قلت في هذا دليل على ان حد الخمر اخف الحدود وان كان الخطب فيه ايسر منه في سائر القوايحش .

وقد يحتل ان يكون انما لم يتعرض له بعد دخوله دار العباس رضي الله عنه من اجل انه لم يكن ثبت عليه احد باقرار منه او شهادة عدول ، وانما لقي في الفج عيل فظن به السكر فلم يكشف عنه رسول الله ﷺ وتركه على ذلك والله اعلم .
والفج الطريق . وقوله لم يقت اي لم يوقت يقال وقت يقت ومنه قول الله تعالى (ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا) .

قال ابو داود : حدثنا مسدد وموسى بن اسماعيل الغني قالوا حدثنا عبد العزيز ابن المختار حدثنا عبد الله اللاتاج حدثني حنظل بن المنذر الرقاشي هو ابو ساسان قال شهد عثمان بن عفان رضي الله عنه واقي بالوليد بن عتبة فشهد عليه حران ورجل آخر فشهد احدهما انه رآه يشر بها يعني الخمر ، وشهد الآخر ان رآه يتقايها ، قال عثمان رضي الله عنه انه لم يتقايها حتى شرها وقال لعلي كرم الله وجهه اقم عليه الحد فقال علي الحسين رضي الله عنهما اقم عليه الحد فقال الحسن رضي الله عنه ول حارها من تولى قارها ، فقال علي كرم الله وجهه لعبد الله بن جعفر اقم عليه الحد فأخذ السوط فجده وعلي يمد فلما بلغ لربيعين قال حسبك جلد النبي ﷺ اربعين وجلد ابو بكر رضي الله عنه اربعين وجلد عمر رضي الله عنه ثمانين وكل سنة وهذا احب اليّ منه .

قوله ول حارها من تولى قارها مثل اي ول العفوية واضرب من تولى العمل والتفجع . والقار البارد .

وقال الأصمعي معناه ول شديداهما من تولي هب وكلاهما قريب .
 وفي قول علي رضي الله عنه عند الأربعين حسبك دليل على أن أصل الحد في الخمر
 إنما هو أربعون وسوراهما تعزير . وللإمام أن يزيد في العقوبة إذا اداه اجتهاده إلى
 ذلك ، ولو كانت الثمانون حداً ما كان لأحد فيه الخيار ، وإلى هذا ذهب الشافعي .
 وقال مالك وأبو حنيفة وأصحابه الحد في الخمر ثمانون ولا خيار للإمام فيه .
 وقوله وكل سنة يريد أن الأربعين سنة قد عمل بها النبي ﷺ في زمانه ،
 والثمانون سنة رآه عمر رضي الله عنه وواقعه من الصحابة على فصارت سنة .
 وقد قال ﷺ افتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر .

قال أبو داود : حدثنا موسى بن اسماعيل حدثنا إبان عن عاصم عن أبي صالح
 عن معاوية بن أبي سفيان قل : قال رسول الله ﷺ ، إذا شربوا الخمر فاجلدوهم
 ثم ان شربوا فاجلدوهم ثم ان شربوا فاجلدوهم ثم ان شربوا فاقتلوهم .
 قلت قد يرد الأمر بالوعيد ولا يراد به وقوع الفعل فأما بقصده الزدع
 والتحذير كقوله ﷺ من قتل عبده قتلاً ومن جذع عبده جذعاً وهو لو
 قتل عبده لم يقتل به فيقول صامة العلماء ، وكذلك لو جذعه لم يجذع له بالانفاق .
 وقد يحتمل أن يكون القتل في الخامسة واجباً ثم نسخ لحصول الأجرع
 من الأمة على به لا يقتل . وقد روى عن قبيصة بن ذؤيب ما يدل على ذلك .
 قال أبو داود : حدثنا أحمد بن عبد الصبي حدثنا سفيان حدثنا الزهري
 أخبرنا قبيصة بن ذؤيب أن النبي ﷺ قال من شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد
 فاجلدوه فإن عاد فاجلدوه فإن عاد في الثالثة أو الرابعة فاقتلوه فأقْبَرُ رجل قد
 شرب جلدته ثم أتى به جلدته ثم أتى به جلدته ثم أتى به جلدته ثم أتى به جلدته .

قال ابو داود ، حدثنا سليمان بن داود المهري حدثنا ابن وهب الخبر في اسامة
ابن زيد بن ابن شهاب حدثنا عن عبد الرحمن بن اوس قال كافي انظر الى رسول
الله ﷺ الآن وهو في الرحال يلتمس رحل خالد بن الوليد فبينما هو كذلك
اذ انى رجل قد شرب الخمر فقال للناس اصربوه فمنهم من ضربه بالثعلب
ومنهم من ضربه بالعصا ومنهم من ضربه بالمشقة . قال ابن وهب الحريدة الرطبة .
فنت هكذا قال المشقة ابياء قبل لثاء وهي اسم للعصا الخفيفة وهي ايضا
الشيعة لثاء المشجمة من فوق قبل اليا . وسميت مشقة لأنها تتوخ اي تأخذ
في المضروب من قولك تأخذت اصبعي في الطير .

ومن باب في التعزير

قول ابو داود ، حدثنا فتيبة بن سعيد حدثنا الليث عن يزيد بن ابي حبيب
عن بكير بن عبد الله الأشج عن سليمان بن يسار عن عمار بن جابر عن عبد الله
عن ابي بردة الأنصاري ان رسول الله ﷺ كان يقول لا يجلد فوق عشرة
جلدات الا في حد من حدود الله .

قلت قد اختلفت اقوال العلماء في مقدار التعزير ويشبه ان يكون السبب
في اختلاف مقاديره عند ما رواه من اختلاف تقدير الحنايات والأحرام
فراحوا في الأدب ونقصوا منه على حسب ذلك .

وكان احمد بن حنبل يقول للرجل ان يضرب عبده على ترك الصلاة وعلى
المعصية فلا يضرب فوق عشر جلدات ، وكذلك قال اسحق بن راهوية .

وكان الشعبي يقول التعزير ما بين سوط الى ثلاثين .

وقال الشافعي لا يبلغ بعقوبته اربعين وكذلك قال ابو حنيفة ومحمد بن الحسن .

وقال ابو يوسف التعزير على قدر عظم الذنب وصرفه على قدر ما يرى الحاكم
من احتمال المضروب فيه بينه وبين اقل من ثمانين .
وعن ابن ابي ليلى الى خمسة وسبعين سوطاً .
وقال مالك بن انس التعزير على قدر الجرم فان كان جرمه اعظم من القذف
ضرب مائة او اكثر .

وقال ابو ثور التعزير على قدر الجنابة وتسريع الفاعل في الشر وعلى ما يكون
انكسل والبلغ في الأدب وان جاوز التعزير الحد اذا كان الجرم عظيماً مثل ان
يقض الرجل عبده او يقطع منه شيئاً لو بعاقبه عقوبة يسرف فيها فيكون العقوبة
فيه على قدر ذلك وما يراه الامام اذا كان مأموئاً عدلاً .
وقال بعضهم لا يبلغ بالأدب عشرين لأنها اقل الحدود وذلك ان العبد
بضرب في شرب الخمر عشرون .

وقد تأول بعض اصحاب الشافعي قوله في جواز الزيادة على الجلدات العشر
الى ما دون الأربعين انها لا تزداد بالأسواط ولكن بالأيدي والنعال والسياب
ونحوها على ما يراه الامام كما روى فيه حديث عبد الرحمن بن الأزهر .
قلت التعزير على مذاهب اكثر الفقهاء انما هو اذ يقرر عن مقدار اقل
الحدود اذا كانت الجنابة الموجبة للتعزير قاصرة عن مبلغ الجنابة الموجبة للحد
كما ان ارض الجنابة الواقعة في العضو ابدأ قصر عن كمال ذلك العضو وذلك
ان العضو اذا كان في كله شيء معلوم فوقعت الجنابة على بعضه كان معقولاً
انه لا يستحق فيه كل ما في العضو .

اتى والحد في سبع الخمر . الثالث وكان ذلك في اليوم السابع من شهر ذي القعدة سنة
١٣٥٢ وبلغه الجرم الرابع اوله كتاب الله بان اسأله تعالى التوبى وحسن الختام .

« ثيبه » من صحيفة ٥٧ الى ٨٨ وقت اغلاط كثيرة سببها سفر عرض لنا
فصححت هذه للملازم في غيبتنا والمصحح لم يكن من المثمرين في التصحيح
فخلصت هذه الاغلاط . وفي غير هذه الصحائف الاغلاط قليلة جداً كما ترى .
فترجو من يفتني نسخة ان يصحح نسخته على هذا الجدول والكمال والعصمة
لله ولا نبياته .

[جدول الخطأ والصواب]

صحيفة	سطر	الخطأ	الصواب
٢٠	٢	استلخف	استلخف
٥٣	٢	من كتاب التجارة	من باب التجارة
٥٩	١٣	خزيراً وما اشبههما	خزير او ما اشبههما
٦٠	٢٠	قال الشيخ	قال الشيخ
٦٠	٢٠	بعض الناس	بعض الناس
٦١	٥	مكبلة برأ وبمشرة	مكبلة بر او بمشرة
٦١	١٢	وامر	وامور
٦١	١٤	والنفوة	والنفود
٦٢	٢	فقلت	فقلت
٦٢	٧	وقام الاسلام - الكلام هما متصلان	وقام الاسلام - الكلام هما متصلان
٦٢	١٠	يشول	يقوله
٦٤	٤	يتسبون	يتسبون
٦٤	٩	اذا جاءت	واذا جاءت
٦٨	١٧	مصرية يتعاملون به	مصر به يتعاملون
٦٩	١٥	يبيع	يبيع
٦٩	١٨	وحلته	وحلته

صحيحة	سطر	الخطأ	الصواب
٧٢	٥	مع الخرز	مع الخرز
٧٥	١١	أجناسا	أجناسا
٧٦	١٦	استفهام	استفهاما
٧٦	١٨	بيابه	بيابه
٧٧	٧	بالترجيح	بالشريح
٧٩	٢٥	المزاينة والمزاينة	المزاينة والمزاينة
٨٠	٩	المزاينة	المزاينة
٨٠	١٤	المزاينة	المزاينة
٨٠	١٨	ذكرناه زيد	ذكرناه عن زيد
٨٠	٢٥	بن عينة	ابن عينة
٨٠	٢٥	عن سعيد • هذه زائدة	فيحي بن سعيد روى عن بشر
٨١	١	حيثمة	حيثمة
٨١	٩	المزاينة	المزاينة
٨١	١١	عن أبي عمر	عن ابن عمر
٨١	١٢	والمزاينة	المزاينة
٨١	١٣	المزاينة	المزاينة
٨٢	٢	أذا لا خطر في تفسيرها الخ	أذا لا خطر في شيء ما ذهبوا إليه في تفسيرها الخ •
٨٢	٦	المزاينة	المزاينة
٨٢	١١	أن يبدوا أسلاحه	أن يبدوا أسلحه
٨٢	١٣	حتى يبدوا أسلحها	حتى يبدوا أسلحها
٨٢	١٤	بدا أسلحها	بدا أسلحها
٨٣	٤	لتقرير	للتقرير
٨٣	١٤	التفصيل	التفصيل

الصواب	الخطأ	سطر	صحيفة
والأرهاء	والأرهي	١٧	٨٣
والغرد	والقمر	٤	٨٤
عن سع	عن سع	٥	٨٤
الذمار	الضمار	١٦	٨٥
الذمان مفتوحة الدال	الذمان مفتوحة الدال	١٨	٨٥
بيع المضطر	بيع المضطر	٦	٨٧
		١٠	٥
بيع الفرد	بيع الفرد	١٠	٥
بيع المضطر	بيع الفرد	١١	٥
في نحوها	وفي نحوها	٧	٨٨
قال رسول الله	قال رسول	١٤	١٦٤
الأرواح	الأراوح	٨	٢١٥
الزبد	الزبد	١	٣٠٦



فهرس الجزء الثالث

من معالم السنن للإمام الخطابي

صحيفة	[كتاب الامارة]
في آخر نومان	[والقي والخراج]
١٢ ومن باب تدوين العطاة	صحيفة
١٢ « صعدا رسول الله ﷺ	٢ ومن باب الضرم بولي
من لأموال	٣ « لمعرفة
٢ ومن باب بيان مواضع قسم الحسن	٤ « لتدوية على الصدقة
وسمه ذي القربى	٥ « لخليفة يستخلف
٢٨ ومن باب سهم نصي	٦ « البيعة
٢٩ « خبر التنصير	٦ « رزاق العمال
٢٩ « حكم ارض خبير	٧ « هدايا العمال
٣٢ « خير مكة	٩ « ما يلزم الامام من امر
٣٤ « خبر طائف	لرعية
٣٥ « يقاف ارض سواد	٩ « ومن باب قسم اني
ورض العمرة	١٠ « ارزاق القرية
٣٦ « ومن باب حد الخربة	١١ « كراهية الاقتراض
٣٨ « احد الجزية من الجوس	

صحيفة	صحيفة
٣٩ ومن باب تعشير هل الذمة اذا	٥٩ ومن باب وصع لربي
اختلقوا بالتجارت	٦٠ « ارجعان في الوزن
٤٠ ومن باب الذي يسلم في مض	٦ « قول لبي ^{عليه السلام} لمكيال
السنة هل عليه اجزية	مكيال اهل المدينة
٤١ ومن باب الامام بقل هدايا	٦٤ ومن باب التشديد في الدين
المشركين	٦٥ « في المطل
٤١ ومن باب اقطاع لأرضين	٦٧ « في حسن انقضاء
٤٦ « احياء الموات	٦٧ « الصرف
٤٨ « الدخول في ارض الخراج	٧١ « السيف المحلل والاقلادة
٤٩ « الأرض بجميعها لرجل	فيها الذهب والفضة
٥٠ « لركاز	٧٣ ومن باب اقتضاء لذهب
٥١ « ■ شش انهور العدية	٧٤ « الحيوان بأخيوان
يكون فيها المال	٧٤ « الرخصة
(كتاب البيوع)	٧٦ « مع اشتر بالثمن
٥٣ ومن باب التجارة بخالطها الخلف	٧٩ « العرايا
والكذب	٨١ « مقدار العرية
٥٤ ومن باب استغراج المهن	٨٢ « بيع اشتر قل ان يبدو
٥٦ « في اجتناب الشهية	صلاحه
	٨٦ « بيع السنين

صحيفة	صحيفة
١٠٨ ومن باب التلقي	٨٧ ومن باب بيع المضطر
١٠٩ « النعش	٨٩ « المضارب اذ خالف
١١٠ « انتهى عن بيع حاضر لباد	٩١ « الرجل يتجر في مال
١١١ « من اشترى مصراة وكرها	الرجل يغير اده
١١٦ « الهى عن الحكرة	٩٢ ومن باب الشركة على غير رأس مال
١١٧ « كسر الدوام	٩٣ « المزارعة
١١٨ « النهى عن الفش	٩٦ « اذا زرع الأرض بغير
١١٨ « خيار للتبايعين	اذن صاحبها
١٢٢ « من باع بيعتين في يعة	٩٧ ومن باب في الهابة
١٢٤ « السلف	٩٧ « في للسافة
١٢٥ « من اسلف في شئ ثم	٩٩ « كسب العلم
حواله الى غيره	١٠٠ « كسب العالخين من
١٢٥ ومن باب وضع الجائحة	اعطب
١٢٧ « مع الماء	١٠٢ ومن باب كسب الحجام
١٣٠ « بيع السنور	١٠٣ « كسب الاماء
١٣٠ « ثمر الكلب	١٠٤ « حلوان الكاهن
١٣٢ « ثمن الميتة والحمر والخنزير	١٠٥ « عسب الفعل
١٣٥ « بيع الطعام قبل ان	١٠٦ « اصائع
يسنوي	١٠٦ « العبد يباع وله مال

صحيفة

١٣٨ ومن باب الرجل يقول عند البيع

لا خلافة

١٣٩ ومن باب في العربان

١٤٠ « الرجل يبيع ما ليس عنده

١٤٠ « شرط في بيع

١٤٦ « عهدة الرقيق

١٤٧ « فمن اشترى عبداً

فاستعمله ثم رأى فيه عيباً

١٤٩ ومن باب اذا اختلف المتبايعان

١٥٢ « الشفعة

١٥٦ « الرجل بفلس فيجد

الرجل متاعه بعينه عنده

١٦٠ ومن باب من احيا حسيراً

١٦١ « الرهن

١٦٥ « الرجل يأكل من مال

ولده

١٦٦ ومن باب الرجل يجد عين ماله

عند رجل

١٦٦ ومن باب الرجل يأخذ حقه من

صحيفة

نحت يده

١٦٨ ومن باب قبول الهدايا

١٧٠ « الرجوع في الهدية

١٧١ « الرجل بفصل بعض

ولده على بعض في النحل

١٧٣ ومن باب عطية المرأة بغير اذن

زوجها

١٧٤ ومن باب العمري والزقي

١٧٥ « تضمين العارية

١٧٧ « من افسد شيئاً بضمن مثله

١٧٨ « المواشي نفسها تزرع قوم

(كتاب النكاح)

١٧٩ ومن باب التعريض على النكاح

١٨٠ « ما يؤمس من تزويج

ذات الدين

١٨١ ومن باب تزويج الأبكار

١٨٢ « الرجل يعتق امته ثم

يتزوجها

صحيفة	صحيفة
١٨٣ ومن باب من قال يحرم من الرضاع	١٨٣ ومن باب من قال يحرم من الرضاع
ما يحرم من النسب	ما يحرم من النسب
١٨٤ ومن باب لبن الفضل	١٨٤ ومن باب لبن الفضل
١٨٥ - رضاعة الكبير	١٨٥ - رضاعة الكبير
١٨٧ - هل يحرم ما دون خمس	١٨٧ - هل يحرم ما دون خمس
رضعات	رضعات
١٨٩ ومن باب الرضخ عند الفصال	١٨٩ ومن باب الرضخ عند الفصال
١٨٩ - ما يكره الطبع بينهما	١٨٩ - ما يكره الطبع بينهما
من النساء	من النساء
١٩٠ ومن باب نكاح النعمة	١٩٠ ومن باب نكاح النعمة
١٩١ : في الشغار	١٩١ : في الشغار
١٩٣ : في التحليل	١٩٣ : في التحليل
١٩٤ : نكاح الصديق اذن	١٩٤ : نكاح الصديق اذن
سبده	سبده
١٩٤ ومن باب الرجل يخطب على	١٩٤ ومن باب الرجل يخطب على
خطبة اخيه	خطبة اخيه
١٩٦ ومن باب الرجل ينظر الى المرأة	١٩٦ ومن باب الرجل ينظر الى المرأة
وهو يريد ان يتزوجها	وهو يريد ان يتزوجها
١٩٦ ومن باب الولي	١٩٦ ومن باب الولي
١٩٩ ومن باب في الفضل	١٩٩ ومن باب في الفضل
٢٠٠ : اذا نكح الوليان	٢٠٠ : اذا نكح الوليان
٢٠١ : الاستيثار	٢٠١ : الاستيثار
٢٠٣ : البكر يزوجه ابوها	٢٠٣ : البكر يزوجه ابوها
ولا يستأمرها	ولا يستأمرها
٢٠٤ ومن باب الثيب	٢٠٤ ومن باب الثيب
٢٠٦ : الأوكفاء	٢٠٦ : الأوكفاء
٢٠٧ : تزويج من لم تولد	٢٠٧ : تزويج من لم تولد
٢٠٨ : في الصداق	٢٠٨ : في الصداق
٢٠٩ : اقل المهر	٢٠٩ : اقل المهر
٢١٠ : التزويج على العبد يعمل	٢١٠ : التزويج على العبد يعمل
٢١٢ : من تزوج ولم يفرض	٢١٢ : من تزوج ولم يفرض
لها صداقا ومات عنها	لها صداقا ومات عنها
٢١٣ ومن باب في تزويج الصغار	٢١٣ ومن باب في تزويج الصغار
٢١٤ : المقام عند البكر	٢١٤ : المقام عند البكر
٢١٥ : الرجل يدخل بامرأته	٢١٥ : الرجل يدخل بامرأته
قبل ان يتقد	قبل ان يتقد
٢١٦ : ما يقال للمتزوج	٢١٦ : ما يقال للمتزوج
٢١٨ : من تزوج امرأة فوجدها حبيلى	٢١٨ : من تزوج امرأة فوجدها حبيلى

صحيحة	صحيحة
التطبيقات الثلاث	٢١٨ ومن باب في القسم بين النساء
٢٢٩ ومن باب في سنة طلاق العبد	٢١٩ : الرجل يتزوج امرأة
٢٤٠ : الطلاق قبل النكاح	ويشترط لها دارها
٢٤٢ : الطلاق على اغلاق	٢٢٠ ومن باب في ضرب النساء
٢٤٣ : الطلاق على المزل	٢٢١ : حق المرأة على الزوج
٢٤٤ : ما عني به الطلاق	٢٢١ : ما يكره من ذكر الرجل
والنيات فيه	٢٢٣ : وعلى السبايا
٢٤٦ ومن باب في الخيار	٢٢٦ : جامع النكاح
٢٤٧ : في البتة	٢٢٨ : في اتيان الخائض
٢٤٨ : الوسوسة في الطلاق	٢٢٩ : في المزل
٢٤٩ : الرجل يقول لامرأته	٢٣٠ : ما يكره من ذكر الرجل
يا اختي	ما يكون بينه وبين اهله
٢٥٠ ومن باب في الظهار	[كتاب الطلاق]
٢٥٤ : الخلع	٢٣٠ ومن باب المرأة تسأل زوجها
٢٥٦ : المملوك تحت الرجل	طلاق امرأة له
٢٥٧ : المملوكين بدتقان معا	٢٣١ ومن باب كراهية الطلاق
هل تخير المرأة	٢٣١ : طلاق السنة
٢٥٧ ومن باب اذا سلم احد الزوجين	٢٣٥ : نسخ المراجعة بعد
٢٥٨ : الى متى ترد عليه امرأته	

صحيحة	صحيحة
٢٩١ ومن باب في عدة لم الولد	إذا أسلم بعدها
٢٩٢ : للبتونة لا يرجع اليها	٢٩٠ ومن باب من أسلم وعنده نساء
زوجها حتى تنكح غيره	أكثر من أربع أو اختان
٢٩٢ (كتاب الحدود)	٢٩٢ ومن باب اللعان
٢٩٥ ومن باب من سب النبي ﷺ	٢٧٢ : إذا شك في الولد
٢٩٧ (في الحاربة	٢٧٢ : إدعاء ولد الزنا
٢٩٩ (الحد يشفع فيه	٢٧٥ : القافة
٣٠٠ (التلقين في الحد	٢٧٦ : من قال في القرعة إذا
٣٠١ (ما يقطع فيه السارق	تنازعوا في الولد
٣٠٤ (ما لا يقطع فيه	٢٧٧ ومن باب وجوه النكاح التي كان
٣٠٥ (القطم في الحيانة والخلسة	يتناكح بها أهل الجاهلية
٣٠٦ (من سرق من حرز	٢٧٨ ومن باب الولد للفراس
٣٠٨ (القطم في العارية إذا	٢٨٢ : من هو أحق بالولد
جعلت	٢٨٣ : في نفقة للبتونة
٣٠٩ ومن باب الخنون يسرق أو يصيب	٢٨٥ : للبتونة تخرج بالنهار
حداً	٢٨٥ : أجداد المتوفى عنها
٣١٠ ومن باب الفلام يصيب الحد	٢٨٦ : في المتوفى عنها تنتقل
٣١١ : الرجل يسرق في الفزو أقطع	٢٨٧ : ما تجنب للمتدة
	٢٨٩ : في عدة الحامل

صفحة	صفحة
٣٣٢ ومن باب من عمل عمل قوم لوط	٣١٢ ومن باب الحجة في قطع النباش
(٣٣٣ فيمن اتى بيعة	(٣١٣ اذا سرق اربع مرار
(٣٣٤ الامة يزني ولم تحض	(٣١٥ في الرجم
(٣٣٦ اقامة الحد على المريض	(٣٢١ رجم للمرأة الجهنية
(٣٣٧ الحد في الخمر	(٣٢٥ رجم اليهوديين
(٣٤٠ في التعزير	(٣٢٨ الرجل يزني بحريمه
	(٣٣٠ الرجل يزني بجارية امرأته

